الجزء الأول

تأملات في ثورات مصر

٢٣ يوليو ١٩٥٢

محمد عبد الفتاح أبو الفضل



تأملات في ثورات مصر
٢٣ يوليو ١٩٥٢

أبو الفضل، محمد عبد الفتاح.
تأمـلات فى ثورات مـصـر: ٢٣ يوليـو /١٩٥٢
تأليف: محمد عبد الفتاح أبو الفضل. ـ القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
مج١ ؛ ٢٤سم. ـ
تدمك ٠ ٦٧٨ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ ثورة ١٩٥٢م
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ الثورات.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٦٤٤/ ٢٠١٠
I. S. B. N 978 - 977 - 421 -678 - 0
ديوى ٩٦٢,٠٦

تأملات فى ثورات مصر

٢٣ يوليو ١٩٥٢

محمد عبد الفتاح أبو الفضل

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٠

الإخراج الفنى:

مادلين أيوب فرج

مقدمة

إن ثورة ٢٣ يوليو فى حقيقتها كانت مرحلة من مراحل كفاح الشعب المصرى لتحقيق الاستقلال التام والعدالة الاجتماعية وذلك منذ أيام الخديو إسماعيل الذى انفرد بالتصرف بمصر وثروتها ومقدراتها لمصلحة الأجانب. وفى غفلة من أية محاسبة أو مراجعة شعبية، ثم حدثت ثورة عرابى أثناء حكم خليفته الخديو توفيق وكانت ثورة شعبية فى وجه التحكم، الخديو متعاونًا مع القلة الحاكمة ومندوبى الدول الأجنبية بامتيازاتها المتعددة، والتى كانت تتدخل فى صميم شئون مصر المالية والداخلية وبعد هزيمة جيش مصر على يد الجيش البريطانى وزمرة الحكام بالشعب المصرى لدرجة التشويه، واعتقدت القلة الحاكمة أن هذا التشويه وصل إلى درجة القضاء على الشخصية الوطنية المصرية، ولكن سرعان ما تكونت المؤسسة الوطنية المصرية والتى واصلت الكفاح والنضال حتى قامت ثورة ١٩١٩ وسط ذهول الاحتلال البريطانى والمتعاونين معه اعتقادًا منهم أن الشعب المصرى أصبح جثة هامدة غير قادرة على الحركة. وبعد أن حققت ثور ة ١٩١٩ جانبًا من الحرية السياسية تحت ظل دستور ١٩٢٣ وجانبًا آخر من مظاهر الاستقلال المنقوص بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقد استمرت المؤسسة الوطنية بزعامة سعد زغلول فى تحقيق جانب من الحرية السياسية أملاً فى تحقيق الجلاء فى النهاية عن طريق الشعب المصرى وتمسكه بدستوره الذى يرفع شعار

أن مصر للمصريين رغم الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر. وسرعان ما انتكست ثورة ١٩١٩ بعد حادث مقتل مفتش عام الجيش المصرى (السيرلى ستاك) فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتم انسحاب الجيش المصرى من السودان وفرضت إنجلترا سيطرتها الكاملة على مصر والسودان وأعادت مصر إلى حالة ما قبل ثورة ١٩١٩. ومع ذلك استمر كفاح الشعب المصرى رغم قسوة القهر والإذلال إلى أن توفى زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

ودخلت مصر فى إرهاصات [1] وطنية، ولكن بقايا المؤسسة الوطنية المصرية تمكنت بعد طول كفاح يفتقر إلى الوحدة الوطنية ويميل إلى تفرق الصف. تمكنت من الاتفاق مع إنجلترا على معاهدة سنة ١٩٣٦، والتى حققت بها جانبًا من الجلاء الجزئى عن جانب كبير من الأراضى المصرية، ولكن استمر الجيش البريطانى يحتل منطقة القناة وتأكدت الحرية السياسية والحرية الشخصية بإلغاء الامتيازات الأجنبية.

ومنذ ما قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ بقليل تكونت مؤسسة وطنية داخل الجيش المصرى وبين ضباطه وتفاعلت مع شباب المؤسسة الوطنية المدنية واحتكت بأحزابها المتنافرة وعاصر تكوينها الحرب العالمية الثانية ووعت تمامًا مكان مصر فى منطقتها فى الشرق الأوسط فى هذا الصراع الدولى. وأخذت هذه المؤسسة الوطنية العسكرية الجديدة تعد نفسها بين شباب ضباط الجيش المصرى انتظارًا للقيام بمرحلة العمل الإيجابى القادر على تغيير الأوضاع للقضاء على الملك وأعوانه من الحكام المتحمسين بالشعب المصرى من جانب وبالمحتل والملك من جانب وفى داخل صفوف الأحزاب المتعاركة من جانب آخر. ورغم أن هذا البحث سيتناول هذه الثورة بجميع إيجابياتها وسلبياتها وما لها وما عليها فأنها كباقى ثورات مصر السابقة وكجميع الثورات فى العالم مرت بمراحل تطابق علميًا جميع مراحل العمليات الإيجابية الجديرة بأن يطلق عليها ثورة رغم صوت أعدائها المرتفع بإنكارها للثورة، ولذلك يجدر بى أن أتناول بالمنطق التعريف بجميع أشكال الأعمال الإيجابية التى قامت بها هذه المؤسسة الوطنية المصرية العسكرية بالمساهمة فى تغيير الأوضاع بالأساليب نفسها التى قامت بها مثل هذه الثورات

فى البلاد التى كانت مقهورة وتحررت بمثل هذا العمل الثورى فكانت جديرة بأن يطلق عليها ثورة.

ما ظاهرة ٢٣ يوليو؟

إن كل الثورات فى العالم بصفة عامة لها أعداؤها وثورة ٢٣ يوليو وباقى ثورات مصر كان لها أيضا أعداؤها. فثورة عرابى بعد هزيمة الجيش المصرى من الجيش البريطانى واحتلال مصر عادت جميع السلطات لأعداء ثورة عرابى على يد الاحتلال البريطانى بدءًا من الخديو توفيق ومرورًا بجميع المستوزرين من أبناء العائلات الكبيرة التى طال استفادتها من حكم الخديويين ثم الخونة الذين خانوا ثورة عرابى وخانوا بلدهم بحيث تمكنوا من أن يجعلوا الشعب المصرى عن بكرة أبيه يطلق عليها «هوجة عرابى» بدل «ثورة عرابى» حتى يترسخ فى أعماق شعب مصر أن ثورة عرابى لم تكن بأى حال من الأحوال ثورة بل كانت هوجة أى فوضى وتمرد وعمل صبيانى لم يخرج عن زوبعة هبت لفترة وتسببت فى الأضرار ثم هدأ الحال، وقد استمع جيلنا إلى هذا التعريف «هوجة عرابى» من أهلنا ومواطنينا كما قام بعض المؤرخين المصريين للأسف المتأثرين بنفوذ الخديوى توفيق وثورته وتمكنوا من التأثير فى عقول شباب هذه الأجيال حتى تفتر حركة الجهاد ضد الاحتلال البريطانى.

وبالأسلوب نفسه كان هناك أعداء كثيرون لثورة ١٩١٩ وزعيمها سعد زغلول وكلهم كانوا يرددون أن سعد زغلول مستبد برأيه وإنه قام بثورته لحساب الاحتلال البريطانى ولدرجة أنه أشيع عنه إنه كان صنيعة اللورد كورمر وهو الذى زوجه كريمة مصطفى باشا فهمى رئيس الوزراء ورجل الإنجليز فى مصر وأن ثورة ١٩١٩ قامت بمباركة الإنجليز. ونظرا لقوة شخصية سعد زغلول وبما كان يتمتع به من الجاذبية والصدق فى الجهاد وقوة الحجة فقد أمكنه التغلب على جانب كبير من هذه الادعاءات ولكن مع مضى الوقت وضراوة الاحتلال البريطانى وعملائه المحليين فقد توقفت فعلا ثورة ١٩١٩ بقبول الاستقلال المنقوص عند الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ فى غيبة من زعيم ثورة

١٩١٩ سعد زغلول فى منفاه للمرة الثانية. وبالأسلوب نفسه فإن ثورة ٢٣ يوليو لها العديد من الأعداء بحكم التغيير الذى أحدثته بما أثر على مصالح كبار رجال الأحزاب التقليدية السابقة. ومصالح الأغنياء فى مصر وكانت كلها تحقق مصالحها عن طريق الملك أو حاشيته أو السفارة البريطانية وبيوت المال الأجنبية. ورغم ما تحقق فى عمر الثورة من تحرر مصر وجلاء المستعمر، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الإقطاع وتحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية وإنشاء جيش مصرى حديث وتنفيذ برامج جادة فى التنمية الصناعية والزراعية وبناء السد العالى وتأميم قناة السويس وتمصير البنوك الأجنبية.

إلا إنه بعد وفاة عبد الناصر انتهز أعداء الثورة تجاوزات وسلبيات جمال عبدالناصر ومعاونيه وأخذوا يجهرون علنا بأن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن ثورة، ولكنها كانت انقلابًا وأخذوا يتهكمون عليها ويستعرضون مساوئها وينكرون إيجابياتها حتى أخذوا يتلاعبون فى نطقهم بوصفها الحركة المباركة تهكمًا عليها وتنزيلاً من شأنها.

---

(١) المعجم الوجيز إصدار مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية طبعة ١٩٩١. الإرهاص بالمطر أى الإيذان به ومنه الإرهاصات المؤذنة بعمل ما خارق للعادة كما حدث النبى قبل بعثته، فهو إرهاص - وهى الصخور المتراهصة الثابتة والواحدة رهصة وجمعها رواهص، ص ٢٧٩ عمود ٤.

الأعمال الإيجابية لتغيير الأوضاع

يجدر بنا أن نقوم بتحديد أبعاد جميع أشكال الأعمال الإيجابية للشعوب المقهورة فى سبيل تحقيق حريتها وآمالها للقضاء على معاناتها من الأقلية الحاكمة والمتحكمة وهى كالآتى:

أولاً: الحركة أو الانتفاضة

هى الظاهرة التى تحدثها المؤسسة الوطنية باعتبارها طليعة الأغلبية المقهورة وذلك بإحداث حالة من التظاهر أو التمرد أو الاحتجاج أو حتى المقاومة الإيجابية العلنية والعنيفة دون أن تتمكن من إزاحة المؤسسة الحاكمة المستغلة القديمة من مراكزها السيادية وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة امتصاص السلطة السياسية للقلة الحاكمة للغضب الشعبى أما بمزيد من القهر والعنف والردع حتى تمل وتضعف وتتخاذل المقاومة الشعبية بفعل مرور الزمن، أو بتعمد السلطة الحاكمة المستبدة إلى إحداث بعض التغييرات الشكلية والمظهرية لخداع الحركة أو الانتفاضة الوطنية وغالبا ما تنخدع المؤسسة الوطنية القائدة ولكن الغالبية الشعبية لا تنخدع أبدًا فقد تُغلب على أمرها لبعض الوقت فتهدأ فورة الكفاح ولكن لا يعتبر هذا نهاية الكفاح بل هو فى الحقيقة نواة لاستئناف النضال والجهاد من جديد ومثل هذا العمل الإيجابى الذى يتسبب فى بعض التغيير الإدارى لا يمكن

أن يطلق عليه ثورة، ولكنه حركة أو انتفاضة لأنه لم يغير فى أسباب المعاناة ولم يقض عليها.

ثانيًا : الانقلاب

إذا تمكنت المؤسسة الوطنية المتجاوبة مع الأغلبية المقهورة بحركتها الإيجابية من إحداث التغيير فى الهيكل الإدارى فقط فى مؤسسة الأقلية الحاكمة السابقة وذلك بإزاحة الحكومة السابقة عن مراكزها الإدارية والسياسية والسيادية وتتبوأ المؤسسة الوطنية الجديدة بنفسها أماكن الحكام السابقين دون إحداث أى تغيير فى أسلوب الممارسات الاستبدادية السابقة طمعًا فى بقائها فى هذه المراكز المميزة وذلك بالإبقاء على علاقات الإنتاج والنظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى كان سائدًا قبل هذه الحركة على ما هو عليه» وبذلك تستمر حالة القهر والمعاناة للأغلبية المحكومة رغم تغير شخصيات الحكام، فإن هذا العمل الإيجابى الذى أحدث هذه الحركة المحدودة هو ما يطلق عليه انقلابًا، وهو بهذا الشكل والأسلوب بالقطع ليس بثورة؛ لأن عناصر المؤسسة الوطنية لم تحدث شيئًا إلا أنها تمكنت من احتلال المراكز السيادية، ثم تحولت إلى أصحاب وظائف رتيبة.

ثالثًا: الثورة

أما إذا تمكنت المؤسسة الوطنية المعبرة عن أمانى وتطلعات الشعب من التحرك الإيجابى ضدممثلى الأقلية الحاكمة والمتحكمة وأحدثت التغيير الكامل فى قمة السلطة القديمة وأزاحت هيكلها الإدارى بكامل مؤسساته من سلطة السيادة، ثم بادرت بإصدار النظم والتشريعات والقوانين واللوائح التى تحقق وتؤكد على العلاقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة وعلاقات الإنتاج ويتحقق بفضلها التغيير المطلوب لرفع القهر والظلم أى إعادة تسليم السلطة كاملة للشعب، فإن مثل هذا العمل الإيجابى المتكامل هو ما يستحق أن يطلق عليه ثورة».

تعريف الثورة: وتبعًا لهذا المفهوم. فإن الثورة تعنى قيام الأغلبية (الساحقة) المقهورة، وعلى رأسها المؤسسة الوطنية بتنحية الأقلية الحاكمة والمتحكمة فى الأغلبية وإحداث التغيير المنشود فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة بعد طول المعاناة التى سبق وأحس بها الشعب وتألم منها. ويشترط فى هذا التغيير أن يصحبه ضوابط وتشريعات تحقق تسليم السلطة الجديدة للشعب نفسه لضمان استمرار الحرية السياسية والرفاهية الاجتماعية وما يستلزمها من نظم اقتصادية.

ومراحل العمل الثورى هى:

أولاً: مرحلة شعور الأغلبية المقهورة باستغلال وتحكم واستبداد وظلم الأقلية الحاكمة.

ثانيًا: مرحلة تكوين وتخليق المؤسسة الوطنية التى تخطط وتقود وتنظم العمل الإيجابى القادر على إحداث التغيير المنشود.

ثالثًا: العمل الإيجابى الكفيل بإحداث التغيير.

رابعًا: مرحلة إصدار المؤسسة الوطنية للتشريعات والقوانين والضوابط الكفيلة بتسليم السلطات إلى الشعب (الدستور).

خامسًا: مرحلة النتائج أو الأشكال السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة التى أحدثها هذا العمل الثورى.

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

وقت اغتيال سردار الجيش المصرى السيرلى ستاك الإنجليزى الجنسية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ كان زعيم ثورة سنة ١٩١٩ سعد زغلول رئيسًا للوزارة واضطر تحت ظروف قسوة الإنذار البريطانى إلى الانسحاب من رئاسة الحكومة وشكل الحكومة زيور باشا، وخضعت مصر لجميع مطالب الإنذار البريطانى وعادت مصر مرة أخرى إلى حالة قهر كامل، أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة سنة ١٩١٩، ولكن المؤسسة الوطنية كانت لاتزال قائمة متمثلة فى الزعيم سعد زغلول وحزب الوفد المصرى ولم تنقطع هذه المؤسسة الوطنية عن ممارسة دورها الوطنى رغم حالة القهر الكامل وبذلك بدأ الشعب المصرى يعانى من الظلم والاستبداد والقهر مرة أخرى، وبدأت مصر من جديد تمر بمراحل ثورة جديدة يمكن اعتبارها بداية خطوات ثورة ٢٣ يوليو، ولكن على يد المؤسسة الوطنية القديمة حيث استمر الزعيم سعد زغلول وحزبه يناضلان حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ومرت مصر من جديد بمراحل ثورة جديدة.

أولاً: مرحلة استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المقهورة

بعد أن قبلت الحكومة المصرية برئاسة زيور باشا شروط الإنذار البريطانى كانت صورة مصر المقهورة كالآتى:

١ ـ قامت مصر بدفع غرامة باهظة بأسعار[١] وقتها إلى الحكومة البريطانية وكان قدرها نصف مليون جنيه رغم أن مصر كانت لاتزال فى ضائقة مالية لخضوعها لشروط الأجانب فى تسديد ديون الخديو إسماعيل.

٢ ـ تم سحب الجيش المصرى من السودان وتحولت الوحدات السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية خاضعة للحكومة السودانية تحت سيادة الإنجليز أى تحقق انفصال مصر عن السودان بالكامل.

٣ ـ حرمت مصر من حصتها الكبيرة فى مياه النيل فى السودان ومن سيطرتها على هذه المياه وذلك بعد أن أطلقت بريطانيا يد حكومة السودان غير المحدودة فى الجزيرة (مشروع الجزيرة) والتى لم تكن السودان فى حاجة إليها.

وكانت إدارة مياه النيل فى السودان قبل حادث اغتيال السردار سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الأشغال المصرية وحدها أسوة بأعمال الرى فى مصر، وكان مما قررته وقتها التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ ثلاثمائة ألف فدان فقط بأرض الجزيرة فى السودان الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق.

٤ ـ قامت الحكومة المصرية كطلب الإنجليز بإعادة منصبى المستشار المالى والقضائى الأجنبيين وخضعت وزارة الداخلية المصرية إلى أوامر مديرها العام البريطانى.

٥ ـ خضعت الحكومة المصرية إلى السياسة البريطانية الاستعمارية بالاعتراف[٢] بحماية السلطة البريطانية للأجانب المقيمين بمصر ومصالحهم وتأكيداً على الامتيازات الأجنبية فكانت هذه الامتيازات تسبب المهانة لمصر وشعب مصر.

٦ ـ الامتيازات الأجنبية

اقتحمت الامتيازات[٣] الأجنبية مصر وهى ولاية عثمانية عندما بدأت الامبراطورية العثمانية تدخل فى مراحل الضعف؛ حيث تفشت الرشوة بين سلاطينها وبعد أن سمحوا للنفوذ الأجنبى والأوروبى بالتغلغل داخل امبراطوريتهم بما فيها البلاد التابعة لهم.

وتحت ظل الامتيازات الأجنبية استفحل استغلال الجالية الأجنبية فى مصر لخيرات وثروات مصر وأهلها وشعبها تحت ظل حماية القانون المصرى للأجانب وخاصة بعد أن احتضن الاحتلال البريطانى جميع الأجانب، وأخذت هذه الامتيازات يستفحل أمرها فى عصر الخديو إسماعيل حتى أصبح فى مصر محكمة قنصلية تتحكم كلها فى فض جميع المنازعات بين الأجانب المقيمين فى مصر من جانب وبين المصريين والحكومة المصرية من جانب وطبقًا لقوانين بلاد هؤلاء الأجانب أما استئناف أحكام المحاكم القنصلية فكان ينظر فيها فى دول هذه القنصليات.

وخولت الامتيازات للدول الأجنبية حق التدخل فى أى تشريع مصرى يمس رعاياهم وكذلك حق إلغاء أى تشريع مصرى.

واستمرت السلطات البريطانية فى هذا الوقت تساند الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر تحت ظل الامتيازات الأجنبية المهينة للمصريين.

٧ ـ الملك فؤاد

انتهز الملك فؤاد[٤] فرصه هذا القهر والغطرسة البريطانية وهدوء المقاومة السياسية لحزب الأغلبية وتمادى الملك فى التلاعب بالدستور، وأخذ جانب الاحتلال البريطانى وينفذ رغباته مستعينًا بأحزاب الأقلية المعارضة للمؤسسة الوطنية المتمثلة فى حزب الوفد ورغم ذلك فقد استمر حزب الوفد وزعيمه يمارسان دورهما الوطنى إلى أن توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

الهوامش

(١) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جزء أول، طبعة أولى للأستاذ عبد الرحمن الرافعى، ص ١٨٤، ١٨٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) كتاب المؤلف عن الثورة العرابية من ص ٤٣ ـ ٤٨.

(٤) فى أعقاب الثورة المصرية سنة ١٩١٩، جزء ثان للأستاذ الرافعى، ص ٣١، ٤٧.

الإرهاصة الأولى

بعد وفاة سعد زغلول فى سنة ١٩٢٧ وتحت الضغط الشعبى الذى أوصل حزب الوفد بقيادته الجديدة إلى الأغلبية البرلمانية اضطر الملك فؤاد إلى إصدار مرسوم لرئيس الوفد مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ وسرعان ما انزعجت السلطات البريطانية من ممارسات الحكم الوطنى المتمثل فى حزب الوفد ويقوم الملك بإيعاز من سلطات الاحتلال بإقالة الوزارة وبشكل مهين مخالفا للدستور ومستعينًا أيضا بأحزاب الأقلية المتعاونة مع سلطة الاحتلال البريطانى ويلى ذلك سلسلة من الممارسات التعسفية لهذه الوزارات دون أى سند دستورى أو شعبى وقامت بالتنكيل بالمواطنين وبرجال حزب الوفد.

ثانياً: تكوين مؤسسة وطنية جديدة:

بعد الذى أحدثه التعاون بين الملك والاحتلال البريطانى وأحزاب المعارضة من آثار معطلة لمسيرة النضال الشعبى للحصول على الاستقلال الكامل فقد كاد(1) حزب الوفد والحزب الوطنى يتوقفان عن كفاحهما ودخلا فى دوامة الصراع الحزبى بعد أن تعمق الخلاف وعاد الشعب بالمعاناة ليس فقط من الاستعمار والملك ولكن من مؤسسته الوطنية القديمة نفسها - وقام الضغط الشعبى بتكوين قوة وطنية جديدة من شباب الطلبة والعمال كانت بمثابة نواة لمؤسسة وطنية

جديدة وأخذت هذه القوة بتنظيم صفوفها وتمكنت من الضغط على أحزاب الأقلية وعلى حزب الوفد فكونت جبهة وطنية من جميع الأحزاب وتوحدت كلمتها وتمكنت من إعادة الحياة الدستورية وكانت هذه الجبهة بالإضافة إلى تنظيم الطلبة والعمال بمثابة المؤسسة الوطنية الجديدة لهذه المرحلة.

ثالثاً: مرحلة العمل الإيجابى

وتمكنت هذه المؤسسة الوطنية الجديدة من فرض إرادتها فسرعان ما تم التفاوض بين الأحزاب المؤتلفة وبين الجانب البريطانى وتم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكانت الفترة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦ بمثابة إرهاصة تمكنت فى النهاية من تحقيق انتفاضة وطنية، ولكنها[٢] لم تكن ثورة بأى حال من الأحوال لأن الهيكل الإدارى السيادى المصرى كان لايزال ممثلا فى الملك وسطلة الاحتلال والأحزاب نفسها سواء الأقلية أو الأغلبية بنفس وجودها وأشخاصها وبنفس أسلوب ممارستها التى تعمل كلها شعوريًا أو لا شعوريًا لتثبيت الوجود البريطانى العسكرى والمدنى فى مصر.

---

(١) مذكرات د. محمد حسين هيكل، جزء أول من، ص ٣١٤ ـ ٣٢٥.

(٢) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جزء ٢، طبعة أولى، ص ١٨ ـ ٣٠، للأستاذ الرافعى.

الإرهاصة الثانية

أولاً: مرحلة استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المقهورة

التجاوزات التى كان يمارسها الملك ورجال الأحزاب عندما يكونون فى الوزارة وأحزاب المعارضة والبرلمانات المتعاقبة وتدخلات السفارة البريطانية كانت كلها فى فترة الإرهاصة الثانية (سنة ١٩٣٦ ـ سنة ١٩٥٢) بمثابة استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة. فقد كانت تصرفات غير دستورية ومخالفة للعرف والأخلاق والقانون لكل سلطة من سلطات الدولة الدستورية المعروفة. وكلها كانت الأسباب الرئيسية لبقاء الاحتلال البريطانى[1] جاثمًا على أرض مصر مستغلا أطماع الملك من ناحية وأطماع رجال الأحزاب ونشاطهم وصراعهم من أجل الوصول إلى كراسى الحكم من ناحية أخرى بالإضافة إلى فساد معظم أعضاء البرلمانات الذين تفرغوا لمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة البلاد.

وقد كان تهاون أية سلطة من سلطات الدولة فى حقها الدستورى أو تجاوزهم عن الدستور هو علة العلل فى حالة مصر المتردية نحو التبعية والشعور بالمهانة.

فقد جاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحدد العلاقة بين مصر كدولة مستقلة وأخرى كبرى رغم نص هذه المعاهدة على بقاء قوات عسكرية بريطانية فى منطقة القناة، وجانب من محافظة الشرقية.

فقد كان من المفروض أن تكون علاقات بريطانيا بمصر عن طريق سفير بريطانيا فى القاهرة ووزارة الخارجية المصرية وأن يوقف أى اتصال مباشر بين سفير بريطانيا والملك أو بينه وبين السلطة التنفيذية المصرية (الوزارة). وكان الشعب المصرى منذ حصوله على دستور سنة ١٩٢٣ قد حرص على التمسك بنصوص هذا الدستور التى أكدت على حريته فى التعبير عن معاناته من جميع أنواع الاستغلال والقهر وكان ذلك مكسبًا من مكاسب نضاله منذ اندلاع ثورة ١٩١٩. ومع ذلك فإنه رغم ما أعلنته المؤسسة الوطنية والملك وممثلو الشعب المصرى بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ من الآمال العريضة نحو تحقيق الحرية والاستقلال الكامل خالصة من أية تبعية لسلطات الاحتلال البغيضة وبنفس القدر لأية تبعية أو خضوع أو استغلال من جميع عناصر سلطات السيادة الداخلية، فقد تحقق جانب قليل من هذه الوعود ولكن سرعان ما عاد الشعب المصرى للمعاناة من جديد من تدخلات السفارة البريطانية فى كل شئون مصر بمباركة الملك من جانب ومن السلطة التنفيذية متمثلة فى الوزارات المتتابعة وما كان يساندها من أحزاب بالإضافة إلى السلبية الكاملة من ممثلى الشعب أعضاء البرلمانات المتتابعة وذلك بتخليهم عن أساس وجودهم وهو مراجعة باقى السلطات لإحداث التوازن بينها ولإيقاف أى استغلال لأية سلطة من السلطات السيادية وكان من أهمها هو تدخلات السفارة البريطانية، وكانت هذه الأوضاع غير السليمة تمثل عودة إلى ممارسة وطنية جديدة تتطابق أهدافها مع أسباب معاناة الشعب سواء من المحتل أو من الحكام أو من ممثلى الشعب المتواطئين بشكل أو بآخر مع مخططات الاحتلال البريطانى.

تكوين المؤسسة الوطنية الجديدة

أخذ الشعب المصرى يتفاعل ذاتيًا فى مواجهة تدخلات السلطات البريطانية واستغلال أحزابه السياسية التقليدية وبنفس القدر حتمت الظروف الجديدة تكوين مؤسسة وطنية جديدة من قوى الشعب الجديدة التى تكونت بموجب الظروف الجديدة. وكانت عبارة عن جماعة الإخوان المسلمين ومنظمات شيوعية

سرية وجماعة مصر الفتاة والجناح اليسارى من حزب الوفد ومؤسسة وطنية جديدة من منظمات سرية لضباط الجيش الوطنيين وكل هذه القوة أخذت مع شعب مصر تراقب وتحاسب وتراجع وتسجل وتخزن فى ذاكرتها أسباب هذه المعاناة وكل ذلك كان بفضل اطلاع الشعب على مجريات الأمور عن طريق جلسات البرلمان العلنية وعن طريق الصحافة والشائعات التى كانت تصل إليه مؤكدة على كل هذه الممارسات والتجاوزات والمخالفات سواء من السلطات البريطانية أو من الملك أو من زعماء الأحزاب وممثلى الشعب والتى أصبحت كلها مجندة لصالح الطبقات المستغلة وأصبح الوزراء أصحاب وظائف رتيبة تعمل جميعها لمصلحة المستغلين وبخاصة بعد احتكارهم لعناصر الإنتاج متمثلين فى كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب المصانع والشركات التجارية وبنوك أجنبية.

المؤسسة العسكرية الوطنية

كان الضباط الوطنيون الشبان بالجيش فى مقدمة أفراد الشعب شعورا بالمهانة - نتيجة التدخلات المهينة لسلطات الاحتلال البريطانى فى كل كبيرة وصغيرة فى الجيش وكانت معظمها مجملة فى الصورة الآتية وبخاصة منذ الاحتلال البريطانى لمصر عام سنة ١٨٨٢.

١ - عمل الاحتلال البريطانى على إضعاف [٢] الجيش المصرى وتحطيمه وتجريد مصر من أية قوة حربية وتتابعت مؤامرات الإنجليز على الجيش المصرى لمحو صبغته القومية بالقضاء على ما تبقى من قوات عرابى وذلك يجعل هذه القوات تقوم بمقاومة الثورة المهدية فى السودان والتى كان يقودها القواد البريطانيون غير الأكفاء أمثال الجنرال هكسلى والذى تسبب بجهله العسكرى فى إبادة معظم الجيش المصرى فى واقعة شيكان فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣.

٢ - بعد انتهاء حملة الجيش المصرى فى السودان أنشأت بريطانيا جيشًا مصريًا هزيلا يفتقر إلى الروح الوطنية ومن القوة المادية والمعنوية، وكان يرأس الجيش المصرى قائد إنجليزى سردار (قائد عام) وتولى قيادته ضباط

إنجليز وهبط عدد الجيش إلى عشرة آلاف ضابط وجندى واستبعد الضباط الوطنيون وتفشى النفاق بين الضباط المصريين أنصاف المتعلمين المفتقرين للكفاءة.

٣ - أمعن الإنجليز فى الحط من وطنية وكرامة جنود الجيش المصرى وبإيحاء من السلطة البريطانية تقرر البدل النقدى بمبلغ قدره عشرون جنيهًا للإعفاء من التجنيد وذلك منذ سنة ١٨٨٦، وبذلك أصبح التجنيد تكليفا يختص به أبناء الطبقات المصرية الفقيرة والتى لا تستطيع دفع العشرين جنيهًا للبدل العسكرى فكان نمطًا لا مثيل له فى أية أمة تحترم نفسها، وخرج بالجندية المصرية عن معناها السامى إلى اعتبارها عبئًا تقع على كاهل الفقراء فقط وبموجب ذلك حرمت البلاد من روح الجندية المتصفة بالشجاعة والكرامة والتضحية وحرم الجيش من الفئة المثقفة والمتعلمة التى يمكنها النهوض بمستوى الجيش.

٤ - منذ احتلال مصر سنة ١٨٨٢ أغلق الاحتلال البريطانى المدارس الحربية والبحرية واقتصر على مدرسة واحدة يلتحق بها أعداد قليلة من المتخلفين من فى التعليم بدون مؤهلات واقتصر التعليم بها على معلومات لا قيمة لها تتناسب مع مستوى جهلهم ويقوم بالتعليم فيها معلمون معظمهم من الإنجليز.

٥ - تعمدت السلطات البريطانية إبعاد تدخل السلطات المصرية فى شئون الجيش وكانت الكلمة العليا فى كل ما يخص الجيش فى القيادة البريطانية المتمثلة فى سردار الجيش (القائد العام) البريطانى الجنسية وفى الوقت نفسه يقوم بأعمال الحاكم العام للسودان، والذى كان ينفذ سياسة حكومته متخطيًا حتى أكبر رأس فيها لدرجة أنه عندما حاول الخديو عباس خديو مصر التدخل للنهوض بالجيش تدخلت السفارة البريطانية ومارست بريطانيا ضغوطًا على الخديو لدرجة التهديد بعزله.

٦ - بعد إعلان بيان ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، والذى اعترف صوريا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة تعمد الإنجليز جعل الجيش المصرى يستمر تحت قيادة

السردار الإنجليزى ويخضع لسيطرته، واستمرت بريطانيا محتفظة بحقها فى الدفاع عن مصر وتأمين سلامة المواصلات البريطانية فيها وصار لها الإشراف الكامل على الجيش المصرى وكان آخر سردار إنجليزى هو السير لى ستاك الذى قتل فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأطاح ذلك بوزارة الزعيم سعد زغلول وأعقب ذلك الإنذار البريطانى الذى قضى بإقصاء الجيش المصرى عن السودان.

٧ ـ عملت السلطات البريطانية على مقاومة حق البرلمان المصرى فى مراجعة ميزانية وزارة الحربية واعتبرت ذلك حقًا ينفرد به الجانب البريطانى فقط وبذلك انهار أهم مظهر من مظاهر السيادة المصرية متمثلة فى الحقوق الدستورية للبرلمان المصرى وذلك عندما قام أعضاء البرلمان المصرى سنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، واقترحت اللجنة البرلمانية المصرية على زيادة وحدات الجيش المصرى وأسلحته فقامت حكومة بريطانيا بمظاهرة تهديدية لمصر يتحرك أسطولها بثلاث بوارج هددت الشواطئ المصرية بحجة أن فريقًا من السياسيين المصريين أرادوا استعمال الجيش المصرى لمعاداة بريطانيا وعقب ذلك فرضت السلطات البريطانية إشرافها الكامل على الناحية العسكرية وحتمت على وزارة الحربية المصرية الخضوع لهذا النظام كالآتى:

(أ) وافقت وزارة الحربية المصرية على منح القائد البريطانى أكبر رتبة عسكرية فى الجيش المصرى وهى رتبة الفريق.

(ب) وفرض على وزارة الحربية المصرية تنفيذ طلبات وتوصيات السلطات البريطانية المتعلقة بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة وتقرير النظام الذى تقترحه السلطات والقادة البريطانيون دون سواهم.

(ج) تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدًا للمفتش العام للجيش المصرى وينوب عنه فى غيابه.

(د) صار اندماج مصلحة الحدود مع مصلحة خفر السواحل تحت إشراف المفتش العام البريطانى وجواز أن يكون المدير العام لهذا التشكيل ضابطا

بريطانيا وتستمر الوظائف التى يشغلها ضباط أو موظفون إنجليز محفوظة لهم ولا تمس اختصاصاتهم بأى حال.

على أن يبقى الاختصاص القضائى فى مناطق الحدود وخفر السواحل تحت إشراف السلطات البريطانية وتخضع للنظام العرفى وبذلك أحكمت قبضها على مقدرات الجيش المصرى.

٨ ـ اشترطت بريطانيا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على الجانب المصرى أن تكون أسلحة الجيش المصرى ومعداته من الطراز البريطانى واشترطت بعد إلغاء وظيفة مفتش عام الجيش (البريطانى) إيجاد بعثة عسكرية بريطانية تشرف على تدريب وتنظيم الجيش المصرى وتتحكم فى كل شئونه واشترطت أيضًا ألا توفد مصر إلى الخارج أية بعثات عسكرية إلا إلى بريطانيا وعملت السلطات البريطانية على تعطيل أى مشاريع لإقامة صناعة حربية مصرية وجعلت الجيش المصرى يعتمد اعتمادًا كليًا على التسليح البريطانى.

وعندما اشترك الجيش المصرى فى حملة فلسطين رفض الإنجليز تزويد الجيش المصرى بالسلاح والذخيرة كما تقضى معاهدة ١٩٣٦ وكان ذلك من أسباب هزيمة مصر فى فلسطين.

وبذلك دعت المؤسسة العسكرية المصرية الجديدة أن الإنجليز وبمباركة الحكام المصريين بشكل أو بآخر كانوا يعملون على إضعاف الجيش المصرى وتجريده من القوة الحربية، وكانت تجاوزات القصر الملكى وأحزاب مصر التقليدية وما كانت تقرره من رؤساء وزارات ووزراء وأعضاء برلمانات كان كل همهم الوصول إلى الحكم وتحقيق مصالحهم على حساب مصلحة الوطن وكانت هذه التجاوزات هى نفس ما يعانى منه الشعب المصرى وكانت كالآتى:

(أ) تجاوزات القصر الملكى

١ ـ لم يمض على تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ثلاثة أشهر حتى كان رجال القصر والحاشية الملكية قد تمكنوا من السيطرة على الملك وبدأت

المشكلات التقليدية بين القصر والسلطة التنفيذية وتخطى الملك الدستور ففى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عين الملك[٣] على ماهر باشا رئيسًا للديوان، وكان يجب أن يتم ذلك بموافقة الوزارة حسب التقليد الدستورى، وكان التعيين على غير رغبة رئيس الوزراء النحاس باشا فاعترضت عليه الوزارة ثم تنازلت وأذعنت لرغبة الملك وسلمت له بالأمر الواقع واعتبر ذلك تجاوزًا من الملك وتجاوزًا من الوزارة بالتهاون فى التمسك باختصاصاتها الدستورية وعدوانا على الدستور ـ واستمر الملك فى هذه اللعبة وطالبت السراى بأن تكون المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين بمراسيم ملكية وأن تكون إحالتهم إلى المعاش أيضا وفق الإرادة الملكية وطالب القصر أيضا بحق تقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر، وكان هذا بمثابة عدوان صارخ على الدستور الذى حلف الملك يمين الولاء له منذ أقل من ثلاثة أشهر.

٢ ـ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تجاوز الملك الأصول الدستورية بأسلوب عدوانى فلما أراد التخلص من النحاس باشا رئيس الوزراء استخدم أسلوبًا مهينًا فى التخلص منه وذلك[٤] بإصدار خطاب إقالة، وكان من الواجب أن يطلب منه تقديم الاستقالة حفاظًا على كرامة كبار رجال الدولة كالمعتاد وخاصة أن وقتها كان النحاس يمثل زعامة أغلبية الأمة المصرية ويعد هذا مخالفة صارخة لأصول التعامل بين الكبار.

٣ ـ فى سنة ١٩٤٠ يستجيب الملك لطلب السفير[٥] البريطانى وتدخله بتغيير وزارة على ماهر باشا.

٤ ـ فى ربيع سنة ١٩٤٤ يطلب القصر على لسان رئيس الديوان حسنين باشا من السفير البريطانى ليستأذنه فى أن يتخلص الملك [٦] من وزارة النحاس باشا والوفد على أثر ما جاء فى الكتاب الأسود الذى كتبه ووزعه مكرم عبيد بعد أن طرده النحاس باشا من الوفد ومن عضوية البرلمان. واعتزام الملك تكليف حسنين باشا رئيس الديوان بتأليف الوزارة وكان الملك يبغى التخلص من النحاس باشا وعلى الأقل تلويث سمعته وبهذا الاستئذان من السفير البريطانى بما فى هذا التصرف من مهانة لمصر نفسها قبل أن تكون لشخصه الملكى الذى يتبوأ عرش دولة المفروض أنها مستقلة.

ويرد السفير البريطانى على الملك[٧] بوقاحة استعمارية أن التغيير الوزارى فى مصر مرهون برأى حكومة بريطانيا ويقبل الملك هذا الرد المهين له ولمصر بالمقام الأول.

٥ - فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ كان أقطاب[٨] الحلفاء روزفلت رئيس أمريكا وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا وشأن كاى شيك رئيس الصين يعقدون مؤتمرًا فى القاهرة لتنسيق وسائل الحرب بعد ظهور بوادر النصر، ويستدعى الملك فاروق زعماء المعارضة متخطيا رئيس وزرائه النحاس باشا ويتفق مع زعماء المعارضة على كتابة مذكرة للثلاثة الكبار لتبليغهم مطالب مصر الوطنية نظير معاونتها للحلفاء أثناء الحرب، وكان هذا تجاوزًا من الملك علمًا بأن هؤلاء الزعماء الكبار كان من المفروض أنهم ضيوف حكومة مصر أى ضيوف الوزارة وكانت حكومة الأغلبية البرلمانية والشعبية وكانت كل أحزاب المعارضة تمثل الأقلية ولأن الملك نفسه حسب الدستور كان يتولى سلطانه بواسطة وزرائه.

٦ - فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وللمرة الثانية وعندما أراد الملك التخلص من وزارة النحاس باشا أرسل له خطابًا مهينًا لإقالة وزارته رغم أنه زعيم الأغلبية وكان تجاوزه هذا لعدم التفاهم معه على تقديم الاستقالة يحمل معنى إهانة شعبه المصرى الذى كان النحاس باشا يتمتع حتى هذا الحين بثقته، وأصبح منذ[٩] هذا التاريخ؛ هذا الأسلوب تقليدًا ملكيًا فى معاملة رؤساء الوزارات رأس السلطة التنفيذية.

٧ - فى سنة ١٩٤٦ كانت بداية الانحدار الأخلاقى للملك فاروق وبداية سلوكه المستهتر فأخذ[١٠] يحيط نفسه بحاشية فاسدة أمعنت فى التدخل فى شئون السلطة التنفيذية وتمادى الملك فى الانحدار لدرجة أنه سمح لأفراد حاشيته بطلب الرشوة علنًا لحساب الملك ولحسابهم أو يتخطون الدستور فى كل كبيرة وصغيرة وأخذ الملك يتسلى بلعبة التغييرات الوزارية لأتفه الأسباب.

استولى على كثير من الأوقاف بطرق غير مشروعة وطرد نظارها من إداراتها وانتزع من[١١] وزارة الأوقاف أراضى زراعية تبلغ مساحتها ٤٥١٥٩ فدانًا منها وقف الأميرة زينب كريمة محمد على المعروف بوقف شاوة ومساحته ٩٣٨٠ فدانًا

وانتزعه سنة ١٩٤٨ ووقف الخديو إسماعيل المعروف بتفتيش الوادى ومساحته ١٥٦٣٩ فدانا سنة ١٩٤٥ ووقف آخر للخديو إسماعيل مساحته ٥٠٥٠٠ فدانا فى المنتزه والمنصورة والمعتمدية سنة ١٩٤٨، وكان هذا الانتزاع بموجب أوامر شفوية (نطق سام) أبلغته الخاصة الملكية لوزارة الأوقاف.

وتمادى فى تجاوزاته المالية بامتناعه عن دفع الضرائب وحتى على سيارته وكذلك الرسوم الجمركية على متعلقاته رغم عدم إعفاء القانون لسيارته وبلغت مجموع الضرائب المستحقة عليه والمتهرب منها أكثر من مليون من الجنيهات - ثم سخر الدولة للصرف على قصوره وصيانتها وتأثيثها وبلغت الملايين من الجنيهات.

٨ - **فى آخر سنة ١٩٤٧** كان اللواء أحمد عطيه وزيرًا للدفاع والمهندس عبدالمجيد بدر وزيرا للمالية ومعهما وزيرين آخرين[١٢] يسهرون فى ملهى حلمية بالاس والذى اعتاد الملك فاروق السهر به. ورآهم الملك فى الملهى وغادر الوزيران الآخران المكان بمجرد أن شعرا بأن الملك رآهما، ولكن أحمد عطية وعبد المجيد بدر لم يبرحا المكان واعتبر الملك ذلك تحديا له. وطلب من رئيس الوزراء والنقراشى باشا إخراجهما من الوزارة ونفذ له ذلك وافتعل النقراشى باشا تعديلا وزاريا واستبعدهما وفرض الملك دخول حيدر باشا الوزارة الجديدة ليكون وزيرًا للحربية محل محمد عطية حيث كان حيدر باشا من المقربين للملك وكل ذلك فى غيبة من مساءلة البرلمان.

٩ - **فى عهد وزارة النقراشى باشا سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨** وجرت العادة أن تقوم وزارة الأوقاف بإدارة الأوقاف الخيرية بموجب[١٣] توكيل يصدر بتوقيع الملك، وأراد الملك فاروق أن ينتزع أطيان الأوقاف الخيرية من تحت إشراف وزارة الأوقاف لتكون تحت إدارة الخاصة الملكية ورفض وزير الأوقاف تنفيذ ذلك حرصًا على أموال المسلمين وأبلغ رئيس الوزراء ولم يتخذ النقراش باشا أى إجراء ضد القصر خشية التسبب فى أزمة ووقف البرلمان متفرجًا.

١٠ - **فى عهد وزارة النقراشى باشا الأخيرة سنة ١٩٤٧، ١٩٤٨** [١٤]. طلب الملك فاروق أن يتم إصلاح الباخرة المحروسة على حساب الدولة بنحو مليون ونصف

المليون جنيه ورفض النقراشى باشا هذا الطلب وبعد مقتل النقراشى باشا عاد وطلب هذا المبلغ من الحكومة وأجيب إلى طلبه وذهب معظم المبلغ عمولة ولرجل حاشيته أنطونيو بوللى وللسمسار الملكى أدمون جهالان.

وكان للملك يخته الخاص (فخر البحار) اشتراه سنة ١٩٤٣ من الأمير يوسف كمال بمبلغ ٧٦ ألف جنيه وباعه إلى الحكومة بمبلغ ١٧٦ ألف جنيه بحجة ضمه للأسطول المصرى ولكنه خصصه لرحلاته الخاصة دون دفع نفقات رحلاته واستعماله وصيانته.

وكل هذه تجاوزات ملكية مالية لا تليق بملك ينتهز كل فرصة لاستغلال أموال الدولة لإشباع نهمه إلى المال العام.

١١ ـ من تتابع تصرفات الملك غير الدستورية اعتاد الوزراء الاستجابة لرغباته ولرغبات الحاشية تقربا وزلفى لدى القصر، فكان كبار رجال الدولة الذين يحتاجون التعيين فيها إلى إصدار مراسيم ملكية كالحركات القضائية أو المديرين فى وزارة الداخلية فلا تعرض على مجلس الوزراء إلا بعد موافقة القصر.

١٢ ـ وفى الوقت نفسه كانت[١٥] العلاقات الزوجية قد ساءت بين الملك والملكة فريدة وبدأت الحاشية الفاسدة تغريه وتشجعه على السهر فى الكباريهات وصالات القمار وشاعت استهتاراته، والتى بالتالى تؤثر فى شعوب العالم الإسلامى عامة والشعب المصرى خاصة فزاد السخط والاحتقار وكانت تصل إليه هذه المعلومات فكان يستهين بذلك معتقدًا أنه محصن بولاء ضباط الجيش وخاصة بعد حادث ٤ فبراير. كما كان يعتقد أن الدستور يحميه بموجب «أن الملك ذاته مصونة لا تمس» وهو أسوأ نص فى الدستور».

١٣ ـ فى سنة ١٩٤٨ يشكل الملك حرسًا [١٦] مسلحًا خاصًا أسماه الحرس الحديدى أخذ يرهب ويهدد به رجال الحكومة والأحزاب الذين يعارضوه.

١٤ ـ فى العام ١٩٤٨ نفسه فجأة وفى ١٢ مايو[١٧] على وجه التحديد يصدر الملك أمره إلى الجيش المصرى باجتياز حدود فلسطين متخطيا بذلك البرلمان والحكومة وبصفته القائد الأعلى للجيش وذلك دون تبليغ رئيس الوزراء النقراشى

باشا ويكلف حيدر باشا وزير الحربية بإبلاغ النقراشى بذلك وكان هذا يعنى إعلان الحرب وهى مخالفة دستورية صارخة.

١٥ ـ سنة ١٩٥٠ يقوم الملك فى ظل وزارة [١٨] النحاس باشا باستبدال رئيس ديوانه حافظ عفيفى باشا بحسين سرى باشا دون استشارة الوزارة وهذا غير دستورى.

١٦ ـ وفى نفس عام سنة ١٩٥٠ يتمادى الملك فى سلوكه الفاضح وتبذيره الأموال على موائد القمار ومغامراته النسائية مع ساقطات أوروبا ويصبح هدفًا للنشر والسخرية فى جميع صحف العالم.

١٧ ـ فى سنة ١٩٥٠ أثناء التحقيق مع مجلة روز اليوسف عن مقالاتها عن الأسلحة الفاسدة التى استعملت فى حرب[١٩] فلسطين تظهر اشتراك رجال القصر والحاشية فى تجارة السلاح وحصولهم على عمولات كبيرة كوسطاء للجيش المصرى. وتدخل الملك أثناء التحقيق والمحاكمات بشكل سافر معتديًا على اختصاصات السلطة القضائية وتسبب هذا التدخل فى عدم انتهاء المحاكمات وانحصر الاتهام وقتها فى كبار رجال الجيش المسئولين عن شراء واستلام وتخزين هذه الأسلحة والذخائر دون الوصول إلى المتهمين الأصليين من رجاله.

١٨ ـ فى عام ١٩٥٠ تناولت الصحافة العالمية ابتذال الملكة الأم نازلى فى أمريكا وتزويج إحدى بناتها إلى موظف مصرى مسيحى فى أمريكا.

١٩ ـ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ يصدر[٢٠] فاروق مرسومًا ملكيًا بتعيين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان دون الرجوع إلى الوزارة ويعد هذا تجاوزًا عن العرف الدستورى وأصدر أمرًا بتعيين إلياس أندراوس أحد رجال حاشيته محل حافظ عفيفى فى مركز محافظ بنك مصر وكان أندراوس أداة الملك فى اختلاساته وسرقاته.

وفى الوقت نفسه أيضا أصدر مرسومًا بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن ليكون مستشارًا للديوان فى الشئون الخارجية متخطيا بذلك اختصاصات رئيس الوزراء النحاس باشا وقد لزمت الوزارة الصمت تجاوزًا عن اختصاصها.

٢٠ ـ **فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢** يكلف الملك على ماهر باشا[٢١] بتأليف الوزارة لتحقيق استقرار البلاد بعد حريق القاهرة وبمجرد أن يبدأ فى الحكم يصطدم مع رغبات الملك وتدخل الحاشية فيرغمه الملك على تقديم استقالته بعد أقل من خمسة أسابيع من تشكيل الوزارة.

٢١ ـ فى أول مارس سنة ١٩٥٢ وعقب استقالة على ماهر يكلف الملك نجيب الهلالى بتأليف الوزارة متجاهلا البرلمان[٢٢] وبعد أربعة أشهر أى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٢ يرغمه على الاستقالة. وعلم أن عبود باشا دفع رشوة كبيرة فى الخارج إلى كريم ثابت أسوأ رجال الحاشية للتخلص من الهلالى باشا.

٢٢ ـ فى أول يوليو سنة ١٩٥٢ يكلف الملك[٢٣] حسين سرى باشا بتأليف الوزارة ويفرض عليه الملك كريم ثابت بسمعته السيئة ليكون وزيرًا للدولة.

وفى الوقت نفسه يتم انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش وينتخب محمد نجيب رئيسًا على غير رغبة الملك وينصح رئيس الوزراء حسين سرى باشا الملك بتعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ترضية للضباط بعد تكشف عدم رضائهم عن الأحوال أثناء الانتخابات ويغضب الملك من رئيس وزرائه لهذه النصيحة ويرغمه على الاستقالة بعد ثلاثة أسابيع فقط من تشكيله للوزارة وكأن تشكيل وإقالة الوزارات لعبة فى يد طفل غرير.

٢٣ ـ **يتدخل الملك فى انتخابات** نادى ضباط الجيش متحديًا اللوائح ويصدر أمرا بحل مجلس الادارة المنتخب ويصدر أوامره بتعيين مجلس آخر يختاره بمعرفته.

٢٤ ـ بعد استقالة[٢٤] حسين سرى فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ يكلف الملك الهلالى باشا مرة ثانية بتشكيل الوزارة ويفرض على تعيين زوج شقيقة الملك (إسماعيل شيرين) ليكون وزيرًا للحربية دون أى مؤهلات عسكرية أو مدنية تحديا ويقبل الهلالى باشا.

تجاوزات التوجيهات الملكية

٢٥ ـ منذ تشكيل وزارة النحاس باشا سنة ١٩٥٠[٢٥] ابتدعت وزارة

الوفدأسلوبًا جديدًا مخالفًا للدستور وأسمته «التوجيهات الملكية» وتمادى الملك فى استخدام هذا الأسلوب فى الحكم المطلق. فكانت هذه التوجيهات أوامر لا تقبل المناقشة وتسللت هذه التوجيهات الملكية إلى مختلف الوزارات بل إلى الجهاز التشريعى نفسه. وكان أمر التعدى على الدستور لا يعنى أعضاء البرلمان.

تجاوزات السلطة التنفيذية والأحزاب

كانت تجاوزات الملك سواء عندما كان يتخطى السلطة التنفيذية والاتصال بالسفارة البريطانية لتنفيذ رغباته وسكوت الوزارة عن هذا التجاوز يعتبر فى الوقت نفسه تجاوزًا من السلطة التنفيذية نفسها كما أن تخطى الملك للوزارة وسلبها اختصاصاتها فى إصدار المراسيم الملكية بتعيين كبار موظفى القصر أو الدولة مباشرة وسكوت الوزارة على هذه التجاوزات الملكية يعتبر فى الوقت نفسه تجاوزًا من السلطة التنفيذية نفسها على شكل تنازلها عن اختصاصاتها التى أعطاها لها دستور الشعب كما أنه بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ وإعلان استقلال البلاد وتوقف تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية كان من المفروض أن تتمسك السلطة التنفذية بمقتضيات هذا الاستقلال المنصوص عليه فى الوزارات، فكان على الأحزاب أن تلزم زعماءها بهذا الموقف الاستقلالى ولكن الوزارات المتعاقبة دأبت على مداومة الاتصال بالسفارة البريطانية لأخذ رأيها للتصرف فى صميم اختصاصها.

فكانت تجاوزات السلطة التنفيذية فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ - سنة ١٩٥٢ كالآتى:

١ - بعد أن تصور النحاس باشا ورئيس وزعيم حزب الأغلبية، إنه بحصوله على معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حقق آمال مصر وأوهم الشعب أن هذه المعاهدة هى وثيقة الشرف رغم الوجود العسكرى البريطانى على جزء من أرض مصر فقامت الجماهير بتأييد النحاس بشكل مبالغ فيه شجعته على الغرور والتعالى على زملاء كفاحه. وكان أربعة من وزرائه يعارضونه خاصة فى أسلوب تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان حيث شاب هذا شبهه انحراف وزير أشغاله

عثمان محرم بإسناده هذا المشروع إلى شركة كهرباء إنجليزية دون العرض فى مناقصة عامة كما تقضى الأصول المالية.

فما كان من النحاس باشا إلا أنه فى[٢٦] يوليو سنة ١٩٧٣ انتهز فرصة التغيير الوزارى بمناسبة تولى الملك سلطاته واستبعدهم من التشكيل الوزارى وهم من أنزه رجال حزب الوفد وهم زملاء كفاح منذ تشكيل الوفد معتمداً على تأييده المطلق من البرلمان والشعب وتحوله منذ هذا التاريخ إلى ديكتاتور. ثم يقوم بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ بفصل النقراشى باشا من الهيئة الوفدية وفى أول يناير سنة ١٩٣٨، وكان النحاس خارج الحكم يقوم بفصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد، وكان من أبرز رجال العمل الوطنى فقط لأنه لم يكن من الموافقين على فصل النقراشى ومحمود غالب ومحمدصفوت واستمر أحمد ماهر يؤيدهم ضد المحسوبية والاستثناءات والفساد والذى بدأت تسرى بين صفوف رجال حزب الوفد وكل هذه تجاوزات مارسها النحاس كرئيس وزراء ورئيس حزب الوفد الذى قام أساسا على وجود احترام الأسلوب الديمقراطى والدستورى ومنذ ذلك الوقت انقلب النحاس إلى صورة الزعامة المقدسة التى لا يصح أن يتراجع فى أى أمر أو تصرف.

٢ ـ **فى سنة ١٩٣٧** شكل النحاس باشا فرقا من[٢٧] الميلشيات أسماها فرقة القمصان الزرقاء ومارس بهذه الفرق شبه العسكرية أرذل وأسخف أنواع الإرهاب ضد معارضيه سواء من رجال السياسة أو الشعب.

٣ ـ **فى أثناء تولى النحاس باشا** وزارته الرابعة انتشرت سياسة المحسوبية فى مجال الوظائف العامة لكل من يمت إلى الوفد بصلة وقابل ذلك اضطهاد للموظفين والعمد والمشايخ الذين لهم صلة بالأحزاب المعارضة واشتركت معه الهيئة الوفدية فى هذا الطغيان.

٤ ـ **أعادت وزارة النحاس** العمل بقانون رقم [٢٨]٢٢ لسنة ١٩٢٩ الذى يقضى بالعنف مع الطلبة لأجل حفظ النظام بمعاهد التعليم، وكان الوفد قد رفضه سنة ١٩٣٠ واعتبره قانونًا باطلا ومخالفًا للدستور. وقامت وزارة النحاس فى آخر

أيامها بالقبض العشوائى على كثير من الطلبة الأبرياء بحجة اشتراكهم فى التآمر على حياة النحاس باشا.

٥ - **وفى عهد وزارة محمد محمود الثانية** أثناء إجراء الانتخابات تدخلت الوزارة تدخلا سافرا لصالح مرشحيها [٢٩] وأنصارها. وفصلت وأبعدت كثيرًا من كبار الموظفين والتى يحميها الدستور والقانون. ولجأت إلى أسلوب النحاس والوفد فى الاستثناءات لمؤيديها والتنكيل بخصومها.

٦ - **فى عهد وزارة محمد محمود الثانية** أبرمت الحكومة[٣٠] اتفاقية روما فى ١٦ إبريل سنة ١٩٣٨ بدعوى حسن الجوار بين إيطاليا ومصر. وكانت تتعلق بأملاك إيطاليا فى شرق إفريقيا (ليبيا) وكينيا والصومال البريطانى والسودان بحجة أن مصر مسئولة عن السودان والحقيقة أن هذه الاتفاقية كانت بإيعاز من بريطانيا ولم تكن وقتها لمصر أية سيادة على السودان.

فكان توقيع مصر على هذه المعاهدة تأكيدًا بتبعية مصر لبريطانيا وسياستها وكاعتراف شبه دولى على أن مصر تشترك فعلا مع بريطانيا فى تمثيل السودان وكل ذلك تم بمعرفة الحكومة دون الرجوع الى البرلمان.

٧ - **فى عهد وزارة على ماهر باشا سنة ١٩٣٩** وتحت إلحاح وطلب السفير البريطانى يقوم على ماهر بالتخلص من عزيز المصرى باشا[٣١] رئيس أركان هيئة أركان غرب الجيش المصرى بعد أشهر قليلة من تعيينه ويعد ذلك خضوعًا لطلبات السفير البريطانى.

٨ - سنة ١٩٤٠ تدخل السفير البريطانى وطلب من الملك[٣٢] وضع حد لموقف حكومة على ماهر العدائى لحكومة بريطانيا وجمع الملك زعماء الأحزاب وضغط على على ماهر باشا لتقديم استقالته خضوعًا لإرادة الإنجليز تجاوزًا من زعماء الأحزاب.

٩ - **فى سنة ١٩٤٢** وفى عهد وزارة النحاس باشا [٣٣] يطلب السفير البريطانى من النحاس باشا اعتقال على ماهر رئيس الوزراء الأسبق وعضو الشيوخ ويقوم النحاس باشا باعتقاله بتحديد إقامته فى قصره (بالقصر الأخضر) خارج

القاهرة وفى حراسة مشددة من البوليس ويتمكن على ماهر من الهروب إلى مجلس الشيوخ ولجأ إليه مستخدمًا الحصانة البرلمانية، ولكن رئيس الشيوخ الوفدى محمد محمود خليل يخذله هو وأعضاء المجلس وتم القبض عليه واعتقاله على بوابة البرلمان وكان تجاوزًا صارخًا من الحكومة ورئيسها ومن أعضاء البرلمان ورئيس مجلس الشيوخ ومخالفة للدستور.

١٠ ـ فى سنة ١٩٤٢ فى عهد وزارة حسين سرى [٣٤] وفى شهر يناير تستجيب الحكومة لطلب السفير البريطانى وتقطع علاقات مصر مع حكومة فيشى الفرنسية بحجة تعاونها مع الاحتلال الألمانى لفرنسا وكان من الواجب ألا يقبل رئيس الوزراء هذا الاتصال المباشر والذى كان يجب أن يكون عن طريق وزارة الخارجية المصرية وعلى ألا يتخذ هذا القرار إلا بعد العرض على الملك وعلى البرلمان. وعندما يبلغ الملك بهذا التجاوز ويجد نفسه غير قادر على مؤاخذة رئيس وزرائه والذى له صداقات مع السلطات البريطانية يقوم الملك بالتنبيه على وزير الخارجية المصرى صليب سامى باشا والذى لم يكن يملك من أمره شيئًا ملازمة منزله تمهيدا لإقالته. وتحتج السفارة البريطانية عن تصرف الملك مع وزير خارجيته، فسرعان ما يتراجع الملك بعد أن يغير رئيس الوزراء حسين سرى القرار ليجعله وقف العلاقات بدلا من قطعها مع حكومة فيشى الفرنسية.

١١ ـ وقائع وملابسات ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (وتجاوزاتها)[٣٥]

يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قدم رئيس الوزراء حسين سرى استقالته تحت ضغوط من الملك فاروق لتنفيذه مطالب السفارة البريطانية على غير رغبة منه.

وفى يوم ٣ فبراير يقابل السفير البريطانى الملك ويلمح له أن حكومة بريطانيا منزعجة من الشعور العدائى لبريطانيا من مصر وبالذات فى هذا التاريخ الذى كان موقف بريطانيا العسكرى على مصر مشحونًا بأخطر الاحتمالات ولذلك يشير على الملك بأن بريطانيا ترشح النحاس باشا لتولى رئاسة الوزارة لقدرته وقدرة حزبه على تحقيق الهدوء والاستقرار فى البلاد.

وفى اليوم نفسه ٣ فبراير ورغم وضوح الظروف للملك ولمستشاره حسنين باشا رئيس ديوانه يعاند الملك ولا يعمل على التفاهم مع النحاس باشا للإسراع فى تشكيل الوزارة، ولكنه يقوم بالاجتماع مع جميع رؤساء الأحزاب كل على حدة ويرفض النحاس باشا تأليف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب كما أشار الملك ويصر على تأليف وزارة وفدية صرفة. ويؤيد[٣٦] رؤساء أحزاب الأقلية رأى الملك وتبدأ الأزمة وتتصاعد بعد أن تسلم السفارة البريطانية يوم ٤ فبراير إنذارا واضحًا إلى الملك بوجوب تأليف النحاس الوزارة وفيه جانب كبير من التهديد وفى نفس يوم ٤ فبراير يجتمع الملك مع رؤساء الأحزاب ومع رؤساء الوزارات السابقين وبعد قراءة صيغة الإنذار عليهم تركهم للمشاورة والتفاهم ورفض النحاس باشا اقتراحات الجميع بإمكان تأليف وزارة ائتلافية وأصر على أن تكون وزارة وفدية ولم يتفقوا على شىء. ووقع الجميع على مذكرة فى شكل احتجاج للحكومة البريطانية واضطرت السفارة البريطانية لتنفيذ الإنذار باقتحام القوات العسكرية البريطانية لبوابات قصر عابدين وتهديد الملك بعزله، فتراجع الملك فاروق وقبل تكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية وينفذ رغبة السفير البريطانى وإدارته فى جو مشحون بالتجاوزات من جميع الأطراف المصرية، فالملك تجاوز بتمسكه برأيه رغم إحاطته بجميع الظروف ورئيس الديوان حسنين باشا الخبير بالعقلية الاستعمارية البريطانية وحتى إذا أرجعنا ذلك إلى قلة خبرته وصغر سنه فكان على مستشاره أن يتحاشى الأزمة.

أما النحاس باشا باعتباره زعيم الحزب والأمة ولخبرته الطويلة مع الإنجليز وتوقع العنف منهم، فكان واجب عليه أن تينازل بعض الشىء عن التصلب فى رأيه ويقبل تشكيل وزارة ائتلافية ويرضى بذلك جميع الأطراف وفى الوقت نفسه يضمن إجراء انتحابات جديدة فى ظل رئاسته وبذلك يمكن أن يحصل بالقطع على الأغلبية التى ينشدها ويجنب بلاده مثل هذه المواقف الصعبة.

أما باقى جميع رجال الأحزاب والسياسيين و«الوزراء السابقين فقد تجاوزوا بموقفهم المتشدد مع النحاس رغم تأكدهم من خطورة وجدية الإنذار البريطانى.

كانت مظاهر الابتهاج من أنصار الوفد بعودة النحاس إلى الحكم مأساة؛ حيث استقبلت جماهير المهنئين من أنصار الوفد السفير البريطانى لدى وصوله لتهنئة النحاس بمجلس الوزراء بالترحيب وحملته على الأكتاف، وكان الشعب قبل أقل من شهر يقوم بالهتاف فى المظاهرات ضد بريطانيا دولة الاحتلال.

١٢ ـ قامت حكومة الوفد تمهيدًا لإجراء الانتخابات بأن[٣٧] فصلت كثيرًا من العمد والمشايخ الذين لا يدينون لحزب الوفد بالولاء. وقامت لجان الوفد فى الأقاليم بالتحكم فى رجال الإدارة وكان هذا هو نفس أسلوب جميع الأحزاب المصرية عندما تكون فى الحكم مما جعل الشعب يسخط على جميع الأحزاب.

رفض النحاس باشا الاتفاق مع باقى الأحزاب على تقسيم الدوائر بحيث يكون لجميع الأحزاب ما عدا الوفد ثلث المقاعد، وكانت حجة النحاس أنه ينبغى الحصول على ثلاثة أرباع المقاعد على الأقل حتى تكون له ولحزب الوفد السلطة الدستورية التى تبيح إسقاط العضوية عن أى نائب يفكر فى معارضته وكان هذا اعتراف باتباع الأسلوب الدكتاتورى فى الحكم. هذا بالإضافة إلى انفراد النحاس بالسلطة المطلقة بموجب إعلان الأحكام العرفية تمشيًا مع حالة الحرب فى المنطقة تبعًا لإرادة الجيش البريطانى ولكونه الحاكم العسكرى للبلاد وقد ساعد هذا الاسلوب فى إسكات أى أصوات علنية أو سرية أو صحفية لانتقاد تصرفات النحاس أو الوفد أو مأساة ٤ فبراير. وتمادى فأصدر مرسومًا بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة حسين سرى لبعض أعضاء مجلس الشيوخ فى مايو سنة ١٩٤١ وبذلك أمكنه التخلص من جميع الشيوخ المعارضين وأصبحت الهيئة التشريعية العليا فى البلاد بيد السلطة التنفيذية وهذا يعتبر تجاوزًا صارخًا.

١٣ ـ التخلص من معارضى النحاس باشا من حزب الوفد

فى يوليو سنة ١٩٤٢ وبعد حصوله على الأغلبية الكاملة والتأييد[٣٨] الحزبى قام بالتخلص من مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد لمجرد معارضته لتنفيذ رغبات المقربين للنحاس الاستثنائية وكل ذلك فى غيبة من حرية النشر بحجة الرقابة على الصحف من أجل الضرورة الحربية.

١٤ - القبض على المواطنين لمجرد الشبهه:

قام إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء سنة ١٩٤٩ وعلى أثر مقتل النقراشى باشا[٣٩] باضطهاد كل من يشتبه فيه وخاصة من أعضاء جمعية الإخوان المسلمين قبل إثبات أى دليل وقامت الوزارة بالعديد من الاعتقالات وأساءت معاملة المعتقلين إساءات بالغة وتعدى الاضطهاد إلى ذويهم وأسرهم الأبرياء وقد أثارت هذه الاضهادات شعور المواطنين.

١٥ - مجاملة الملك على حساب الدستور

فى عام سنة ١٩٥٠ عندما يتصدى أحد أعضاء مجلس الشيوخ[٤٠] بالمعارضة بتقديم استجواب يتعلق بفساد ذمة بعض المقربين للملك وهو كريم ثابت وخاصة فى موضوع عمولات شراء الأسلحة للجيش المصرى فيقوم سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين وبصفته وزيرًا فى الوزارة الوفدية ويدافع عنه ترضية للملك.

من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ تخضع السلطة التنفيذية المتمثلة فى الوزارات التى تشكلت من الأحزاب المتتابعة لإرادة الملك وحتى البرلمانات وأعضائها، وبذلك أصبحت التجاوزات سواء من الملك أو السلطة التنفيذية أم أعضاء البرلمان متداخلة.

(ج) تجاوزات ممثلى الشعب من أعضاء البرلمان

لم يتصد أعضاء البرلمان لتجاوزات الملك والحاشية لأحزاب والوزراء بالمساءلة أو المراجعة أو الاستجواب. فتسبب ذلك فى تفاقم حالة السخط من الشعب ومن طليعة المؤسسة الوطنية الجديدة من التنظيمات الوطنية بين ضباط الجيش.

١ - فى عصر وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٧٣ وما قبلها[٤١] لم يتوافر عنصر الاستقلال وحرية الرأى بين نواب الشعب لم يكن لمجلس لشيوخ أو النواب رأى فى أخطر المواضيع أو الأزمات تبدأ وتنتهى ثم تعدل الوزارة أو تستقبل أو تقال أو تؤلف الوزارة الجديدة. فكان الأعضاء شيوخًا أو نوابًا وهم مصدر

السلطات يذعنون لأى وضع مخالف للدستور تريده السراية دون احتجاج وهو من صميم اختصاصاتهم فى مساءلة باقى السلطات مهما علت.

٢ ـ سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٢ تصاعدت وتكررت تدخلات السفير البريطانى فى جميع أعمال الوزارات وحتى فى صميم [٤٢] تخصصات الملك ولم يحاول أعضاء البرلمان فضح هذه التدخلات برلمانيا ولم يتقدموا بأى استجواب أو حتى مساءلة الجهات المصرية التى تخضع لهذه التدخلات البريطانية أو حتى احتجاج على هذه التدخلات البريطانية وبذلك ساعدوا على إيجاد وضع سيادى مميز للسفير البريطانى فى مصر.

٣ ـ فى يناير سنة ١٩٤٢ وبعد اشتراك السعديين [٤٣] فى الوزارة استقال عبدالحميد بدوى وزير المالية وعين بدلا منه حسين سرى مع بقائه وزيرا للداخلية دون عرض الموضوع على البرلمان ودون تقديم استجواب من أى عضو حتى ولو لمجرد سؤال رئيس الوزراء عن أسباب هذا التعديل وعرف وقتها أنه أجبر على الاستقالة. وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدا عن توجيه البرلمان.

٤ ـ فى سنة ١٩٤٢ لم يسأل البرلمان الحكومة بعد قطعها العلاقات مع حكومة فيشى ولو حتى على أساس استكمال الشكل الدستورى.

٥ ـ فى يونيه سنة ١٩٤٣ يعتقل النحاس باشا رئيس الوزراء عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ هما على ماهر باشا ومحمد طاهر باشا رغم الحصانة البرلمانية ولا يتحرك المجلسان فى مواجهة هذا الاعتداء الدستورى. وعندما يلجأ على ماهر، إلى مجلس الشيوخ لشرح موقفه وفضح التدخلات البريطانية يمنعه رئيس مجلس الشيوخ من الكلام ويساعد على اعتقاله على أبواب البرلمان.

٦ ـ سنة ١٩٤٣ يصدر مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد السابق وأحد أعضاء البرلمان الكتاب الأسود يفضح فيه سياسة حكومة الوفد وتجاوزاتها ويقوم سكرتير الوفد الجديد فؤاد سراج الدين بصفته الوزارية بالرد على بيان مكرم عبيد فى البرلمان ويستهين بعقول جميع أعضاء البرلمان والشعب بتبرير كل هذه المخالفات بذكر كثير من التصرفات المفضوحة على مرأى ومسمع من نواب الأمة

ومع ذلك يقوم أعضاء المجلس بالتصفيق للوزير سراج الدين مؤيدين المغالطات على طول الخط. وعندما يطلب سراج الدين موافقة الأعضاء على إسقاط العضوية البرلمانية عن مكرم عبيد يحصل على تأييد الجميع ثم تقوم الوزارة باعتقال مكرم عبيد الوزير السابق ١٩٤٤، وكأن الدستور المصرى والبرلمان أصبح أداة للتنكيل حتى بأبرز رجال السياسة بدلاً أن يكون أداة لرفع الظلم والباطل وإظهار الحقائق وحتى للمراجعة.

٧ ـ فى سنة ١٩٤٨ تخطى الملك[٤٤] للبرلمان وللسلطة التنفيذية بإعطاء الأوامر للجيش المصرى باجتياز الحدود المصرية لفلسطينية أى إعلان الحرب، ثم يقوم رئيس الوزراء النقراشى باشا بعد ذلك وذراً للرماد بجمع البرلمان لأخذ موافقته ويحصل عليها دون أى يرفع أى عضو صوته ولو بأى صورة من الصور.

٨ ـ فى سنة ١٩٥٠ وفى ظل وزارة النحاس باشا[٤٥] سمح الدكتور محمد حسنين هيكل رئيس مجلس الشيوخ لأحد الأعضاء بتقديم استجواب عن تصرفات رجال الحاشية الملكية المشينة فى حقهم وفى موضوعات صفقات الأسلحة للجيش المحارب وحول تقرير ديوان المحاسبات الذى يؤكد على فساد رجال القصر. يقوم البرلمان بتدبير مع الحكومة لمؤامرة ضد دكتور هيكل بالإيعاز لأحد الأعضاء فى نهاية الجلسة باقتراح بتنحية رئيس مجلس الشيوخ نفسه والعضو المستجوب وثمانية عشر عضوا آخرين من الذين انضموا أثناء المناقشة لأنها حقيقة افساد بى رجال القصر وقام أغلبية أعضاء المجلس الموافقة على طرد هؤلاء الأعضاء وبعد هذا تجاوز من الأعضاء جميعًا للاشتراك فى مثل هذه الموانى والمفروض أنهم حماة هذا الدستور لإظهار حقيقة الفساد من رجال القصر، وقام أغلبية أعضاء المجلس بالموافقة على طرد كل هؤلاء الأعضاء ويعد هذا تجاوزا صارخا من الأعضاء جميعا للاشتراك فى مثل هذه المؤامرة والمفروض أنهم حماة هذا الدستور.

الهوامش

(١) المصدر السابق نفسه.
(٢) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ١٥٨ ـ ١٦٦.
(٣) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جزء ٣ ، ص ٥٢، ٥٣ للأستاذ الرافعى.
(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٥٥.
(٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٨٤.
(٦) المصدر السابق نفسه ص ١٣٨.
(٧) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للرافعى، جزء ٣، ص ١٣٥.
(٨) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٣.
(٩) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، جزء ٣، ص ٢٣٦.
(١٠) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٩٥. ص ٧٧، ٣٠٤، ٣٠٥.
(١١) مقدمات ثورة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٩٤، ١٩٥.
(١٢) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، جزء ٣، ص ٢٣٦.
(١٣) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٩٥.
(١٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦، ١٩٧.
(١٥) من باب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٨١، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
(١٦) نفس المصدر السابق، ص ٤٥.
(١٧) فى أعقاب لأورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، ص ٢٩٧.
(١٨) مقدمات ثورة سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ .
(١٩) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٦، ١٤٧ .
(٢٠) المصدر السابق نفسه، ص ٧٥، ٧٦.
(٢١) المصدر السابق نفسه ، ص ١٣٧، ١٣٨ .
(٢٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٥.
(٢٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٦، ١٤٧ .
(٢٤) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٤٦، ١٤٧.
(٢٥) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، طبعة ١٩٥٧، ص ١٩٠ ـ ١٩١.
(٢٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩، جزء ٣ للأستاذ الرافعى، ص ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٠.

(٢٧) نفس المصدر السابق، ص ٤٩.
(٢٨) نفس المصدر السابق، ص ٥٠.
(٢٩) نفس المصدر السابق، ص ٦٠.
(٣٠) نفس المصدر السابق، ص ٦٨.
(٣١) كتاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، د. محمد أنيس، ص ٥٨.
(٣٢) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستذ الرافعى، جزء ٣، ص ٨٣، ٨٤.
(٣٣) مذكرات د. محمد حسين هيكل، جزء ١، ص ٢١٧ ـ ٢٢٠ .
(٣٤) كتاب حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٣، د. محمد أنيس، ص ٥٨.
(٣٥) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء ٣ للأستاذ الرافعى ص ١٠٢ ـ ١٠٨ ومن كتاب الدكتور ميشى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى.
(٣٦) وقائع وملابسات أحداث ٤ فبراير مذكورة بالتفصيل فى كتاب المؤلف إرهاب ثورة سنة ١٩١٩.
(٣٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى جزء ٣، ص ١١٢ ـ ١٢٠.
(٣٨) المصدر السابق نفسه، ص ١١٨، ١١٩، ١٢٠ .
(٣٩) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للرافعى، جزء ٣، ص ٢٨٢.
(٤٠) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .
(٤١) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، جزء ٣ ص ٥٧.
(٤٢) المصدر السابق نفسه، ص ٩٨، ٩٩، ص٧٢ إلى ١٠٩.
(٤٣) فى أعقاب ثورة سنة ٩١٩ للرافعى جزء ٣، ص ١١٧.
(٤٤) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧.
(٤٥) المصدر السابق نفسه، ص ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩ .

بوادر تكوين المؤسسة الوطنية المصرية الجديدة

كشف حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ المؤسسة الوطنية متمثلة فى حزب الوفد والحزب الوطنى وبعض أحزاب المعارضة وكلها أثبتت من خلال ملابسات هذا الحادث أنها تعودت على الخنوع للسفارة البريطانية رغم استقلال البلاد بموجب معاهدة ١٩٣٦، وتوج بعض أتباع حزب الوفد [1] هذا الخنوع بحمل السفير البريطانى على الأعناق والهتاف بحياته وحياة بريطانيا فى ساحة مجلس الوزراء عند قيامه بزيارة النحاس باشا مهنئًا بعد تشكيل الوزارة طبقًا لإرادة بريطانيا. من وقتها فقدت الجماهير الثقة - إلى حد كبير - فى الأحزاب عمومًا ومن ضمنها حزب الوفد، وبدأ شباب الجماهير المصرية يتطلعون إلى تكوين مؤسسة وطنية جديدة فانضم كثير من المنظمات والأحزاب والجماعات الوطنية الجديدة، والتى لم يمارس الحكم بعد وكانت تتمثل فى جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الاشتراكى والجناح اليسارى من حزب الوفد كما لجأ بعضهم إلى التنظيمات السرية الشيوعية غير المسموح بإنشائها ورغم شبهه ارتباطها بجهات أجنبية لمجرد أنها ترفع شعارات الحرية ومكافحة الاستعمار ومن ضمن شباب المصريين الذين توجهوا إلى هذه التنظيمات لفيف من شباب ضباط الجيش. وتسللت عناصر منها داخل صفوف الإخوان ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية لضم شبان آخرين من الجيش إليها.

وفى آخر عام ١٩٤٤ جمعت المصادقة عددًا محدودًا من الضباط الشبان ومن مختلف الأسلحة فى حضور[٢] فرقة دراسية فى مدرسة الإشارة. وسرعان ما تكونت خلية تناولت الأحاديث الوطنية التبرم من حالة البلاد المتدهورة وأحزابها وتجاوزات وزارة النحاس الأخيرة، والتى بدأت عقب حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد وعود النحاس باستئناف الجهاد ودفاعه عن موقفه فى حادث ٤ فبراير ووعوده بتأجيل مطالبة الإنجليز الجلاء إلى ما بعد نهاية الحرب ولكن من تصرفاته حتى آخر ١٩٤٤ كان هناك كثير من المآخذ قد سجلت عليه منها توقفه الكامل عن مطالبة الحكومة البريطانية ولو بوعود لاستخلاص حقوق البلاد مقابل الخدمات غير المحدودة التى قدمتها لهم الحكومة المصرية والشعب المصرى أثناء الحرب وكذلك سكوت النحاس باشا وجزيه عن تصرفات الحكومة البريطانية فى السودان والعمل على فصله عن مصر ١٩٤٣، كما استند النحاس باشا إلى الأحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد المواطنين واعتقال زعماء البلاد المعارضين له، على ماهر، ومكرم عبيد وغيرهم. وتوسعت حكومة الوفد فى الاستثناءات والوساطات لأتباعها وتفاقمت المحسوبية وتمادت الحكومة فى فصل الموظفين وإحالتهم إلى المعاش لمجرد الاشتباه.فى عدم ولائهم لحزب الوفد.

مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية بالجيش[٢]

فى أواخر عام ١٩٤٤ وقبل إحالة وزارة النحاس باشا تم عقد اجتماع لمجموعة صغيرة من شباب الضباط السابق تكوينها فى فرقة الإشارة وغيرهم فى منزل أحدهم وكانوا من أسلحة مختلفة وكان منهم مصطفى نصير وعبد الحميد الكنافى وجمال منصور وسعد عبد الحفيظ ومصطفى كمال صدقى ومحسن عبد الخالق وفتح الله رفعت ومحمد أبو الفضل الجيزاوى وعبد اللّه أباظة وأحمد عبد الدايم ومحمد عبد الفتاح أبو الفضل وعباس رضوان ومحمد هاشم حسين والسيد جاد عبد الله سالم والطيار عبد المحسن الوسيمى كان اجتماعًا سريًا ولكن موسعًا وتوالت الاجتماعات وأصدروا بعض المنشورات وازداد عددهم خاصة بعد نجاح توزيع المنشورات ووصولها إلى عدد كبر من الضباط.

وكانت هذه الاجتماعات تتم فى منزل أحدهم بشارع البرمونى بحى عابدين بالقاهرة، وكانت اجتماعاتهم تتم تحت شعار التخلص من الاحتلال البريطانى ومن معوقات هذا التحرر وهو الملك وحاشيته وطبقة الحكام بما يحتويها من أحزاب سياسية ثبت فشلها فى الجهاد.

تنظيم حامية مرسى مطروح[٢] :

وتكون أيضا من أوائل الحرب العالمية الثانية تنظيم آخر من ضباط المدفعية فى حامية مرسى مطروح تكون من الضباط عبد المنعم أمين وإبراهيم حافظ عاطف وأحمد فؤاد ومنصور المغربى وحافظ إسماعيل ومصطفى لطفى وحسين الهادى وعلى لبيب حسنى وتكون هذا التنظيم أساسًا بغرض مقاومة تسليم أسلحة الجيش وخاصة المدفعية إلى القوات البريطانية عندما أصبحت فى شدة الحاجة إليها فى أوائل عام ١٩٤١ وخاصة أن مصر لم ترض بالاشتراك فى الحرب العالمية مع الحلفاء وبعد أن صرف الجيش البريطانى النظر عن فكرة استخدام هذه الأسلحة توقف نشاط هذه المجموعة، ولكن بعد حملة فلسطين اجتمع شمل بعضهم مرة أخرى فى عام ١٩٥١ فى القاهرة وتطور هدفهم بما يتمشى مع الأهداف الوطنية للشعب المصرى مما كان يعانيه وقتها ويتطلع لجلاء الجيش البريطانى بالكامل عن البلاد وقام هذا التنظيم بإصدار منشور وصل إلى عدد كبير من ضباط الجيش وعلى أثر صدوره تصل بهذه المجموعة (مجموعة إبراهيم عاطف) كمال الدين حسين وعلى فوزى يونس.

وفى الوقت نفسه فى أواخر عام ١٩٤٤ تم لقاء بين الضباط عبد المنعم عبدالرءوف المنتمى لجماعة الإخوان وبين خالد محيى الدين وجمال عبد الناصر ومعه عبد الحكيم عامر، ثم تعرفوا على الضباط محمود لبيب المسئول العسكرى بجماعة الإخوان المسلمين وتم ضمهما إلى الجهاز السرى للإخوان والذى كان يشرف عليه عبد الرحمن السندى وكان هذا الجهاز السرى يضم مجموعة أخرى من ضباط الجيش الشبان منهم صلاح خليفة وحسين حمودة وفى وقت لاحق كان عبد الناصر جادًا ونشيطًا فى تكوين مجموعة من الضباط لم يشأ أن يجعلها

تتضم رسميًا للإخوان، وكانت المجموعة تجتمع فى منزل مجدى حسنين أو منزل أحمد مظهر. (٤)

وفى آخر ١٩٤٥ كانت علاقة الإخوان المسلمين بمجموعة عبد الناصر تتسم بالحساسية والحذر بعد أن تبين لعبد الناصر أن الهدف الأساسى هو الاستفادة بتكوين تنظيم وطنى داخل الجيش، يعمل لحسابهم وكان معظم هؤلاء الضباط وعلى رأسهم جمال عبد الناصر يرفضون ذلك.

فى الوقت نفسه من عام ١٩٤٤

كان الضباط عبد الحميد بكير ومعه مجموعة من شباب ضباط الجيش، منضمين إلى حزب مصر الفتاه ولكن نشاطهم داخل الجيش كان محدودًا.

وحول عام سنة ١٩٤٦(٥)

انضم عدد من ضباط الجيش إلى منظمة حدتو الشيوعية (الحركة الديمقراطية للحزب الوطنى) وكان أحمد فؤاد وكيل النيابة مسئولا عن هذا التنظيم.

معاناة الشعب المصرى من حالة الحرب:(٦)

تسببت حالة الحرب فى إحداث حالة شبه حصار بحرى فرض على مصر واقتصرت تجارة مصر على التعامل مع بريطانيا فقط فى تصريف إنتاجها. وتحكم الإنجليز فى أسعار المحصول المصرى الرئيسى وهو القطن، وكذلك المحاصيل الزراعية الأخرى فتشتريها بأقل كثيرًا من السعر العالمى فمثلا فى سنة ١٩٤٠ اشترت إنجلترا القطن بعشرين ريالا للقنطار فى الوقت الذى كان يباع فيه من الأسواق الخارجية بخمسة وثلاثين ريالا للقنطار. بالإضافة إلى أن معظم تموين جيوش الحلفاء بمصر كان يعتمد على المنتجات المصرية وأدى هذا إلى غلاء الأسعار وعانى الشعب المصرى من هذا الغلاء ومن نقص المواد ولم تدفع بريطانيا عن تموين جيوشها نقدًا بل كانت بحكم سيطرتها على مالية البلاد بامتلاكها للبنك الأهلى فيقوم البنك بإصدار أوراق البنكنوت (العملة الورقية) بكميات كبرة التى تطلبها بريطانيا ودون أن تدفع مقابلها بالذهب للخزانة المصرية حسب

اتفاقية ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ الحرب العالمية الأولى لضمان بقاء جانب من كمية الذهب فى خزانة البنك الأهلى يعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت. وبذلك قامت بريطانيا بشراء كل ما يلزمها للمجهود الحربى فى مصر بهذا البنكنوت. حتى تفاقمت الأرصدة الإسترلينية وسببت التضخم النقدى. واشتد التضخم فى عهد وزارة الوفد. ولم يفكر النحاس باشا فى أن يضع حدًا لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بهذه الكثرة التى فرضتها الحكومة البريطانية على أمل أن تعاود الحكومة المصرية المطالبة بهذه الديون على الحكومة البريطانية والتى بلغت ٤٥٠ مليون جنيه ضمن مطالبتها مستقبلا وبعد نهاية الحرب بحل القضية الوطنية وكان هذا المبلغ الضخم فى هذا الوقت يعتبر كافيا لإنعاش مصر والقضاء على التضخم الذى تسبب فى الغلاء الفاحش فى أسعار المواد الضرورية. وأحدث فى آخر أيام وزارة النحاس باشا سخطًا شعبيًا متزايدًا.

إقالة وزارة النحاس (٨ أكتوبر ١٩٤٤)

انتهز الملك فاروق حالة الضيق المالى التى شعر بها الشعب المصرى نتيجة الغلاء المتزايد فى أوخر عام ١٩٤٤ وبموجب خطاب منه إلى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ مشيرا فيه إلى هذا الضيق الشعبى والسخط. وما كاد ينتشر نبأ إقالة وزارة النحاس حتى شمل البشر أرجاء البلاد.

وزارة أحمد ماهر ونهاية الحرب على الأبواب: (أكتوبر ١٩٤٤ ـ فبراير ١٩٤٥).

بعد إقالة وزارة النحاس تم تشكيل وزارة برئاسة الدكتور أحمد ماهر وفى فبراير ١٩٤٥ تأكدت بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية وتم اغتيال أحمد ماهر بعد إلقاء بيانه فى البرلمان بإعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان وذلك يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

انتهاء الحرب العالمية الثانية: (أول سبتمبر ١٩٤٥)[٧]

أعلن عن انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد توقيع اليابان وثيقة الاستسلام فى أول سبتمبر ١٩٤٥ وتم توقيع مصر على ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥

وتم رفع الأحكام العرفية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٥، وفى ظل وزارة النقراشى باشا والتى تم تأليفها يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ عقب اغتيال الدكتور أحمد ماهر.

تحرك القوى الوطنية المصرية

سرعان ما تكونت جبهة من الطلبة والعمال وتجاوبت معها حكومة النقراشى وطلبت رسميًا من بريطانيا الدخول فى مفاوضات ولإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق الجلاء الكامل وخاصة بعد معاناة الشعب المصرى من الغلاء نتيجة المعونات المتعددة التى قدمتها مصر للإنجليز وللحلفاء أثناء الحرب وتنفيذها لكل تعهداتها المنصوص عليها فى معاهدة ١٩٣٦ وتباطأت الحكومة البريطانية فى ردها على هذا الطلب وجاء ردها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ وغير مقنع للمؤسسة الوطنية الجديدة من إخوان وحزب مصر الفتاة وبصفة رئيسية من الطلبة والعمال حيث كانت المذكرة البريطانية تهدف إلى تمييع القضية وسرعان ما قامت المظاهرات على إثر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية ورد الحكومة البريطانية عليها بإصرارهم على التمسك ببقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين.

المظاهرات[٨]

وفى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرات من طلبة الجامعة وخرجوا متجهين بالآلاف قاصدين قصر عابدين وعند وصولهم إلى كوبرى عباس وجدوه مقفولا لاستئناف مسيرتهم فاقتحموه فى قوارب من النيل وأغلقوه وتصدت لهم قوات البوليس وأسفر التصادم عن إصابة ٤٨ من الطلبة وتجددت المظاهرات يوم ١٠ فبراير، ثم حدثت مظاهرات أخرى فى الإسكندرية وفى الزقازيق والمنصورة وأسيوط وقتل ثلاثة بالإسكندرية وثلاثة فى الزقازيق وواحد فى المنصورة واشتد سخط الرأى العام.

استقالة وزارة النقراشى[٩] **باشا ١٥ فبراير ١٩٤٦.**

على إثر هذه الحوادث استقال النقراشى باشا يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦.

تأليف وزارة إسماعيل صدقى (١٧ فبراير ١٩٤٦)

وتم تأليف وزارة إسماعيل صدقى وفى ظلها وفى ٢١ فبراير ١٩٤٦ استأنفت الجماهير المصرية المظاهرات مطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل وأضربت جميع الطوائف وبرز فى هذه المظاهرات دور الطلبة والعمال بعد تكوين لجنة منهما سميت «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» وانتشرت هتافات «لا حزبية بعد اليوم» واصطدمت المظاهرات فى ميدان الإسماعيلية مع القوات البريطانية وأسفرت المصادمات عن ٢٣ قتيلاً و١٢١ جريحًا وعمت المظاهرات الإسكندرية وفى جميع عواصم المديريات وانتشرت عملية الاغتيالات من الإنجلير.

توالى الأحداث

نتيجة لمظاهرات شهر فبراير وما حدث خلالها من مصادمات بترتيب من المؤسسة الوطنية الجديدة المتمثلة فى جبهة الطلبة والعمال وأخذت فى الضغط على الأحزاب لمطالبتها بوحدة الصف.

وفى ٧ مارس ١٩٤٦

اضطرت وزارة إسماعيل صدقى تحت الضغط الشعبى لمطالبة الجانب البريطانى التفاوض من أجل تعديل معاهدة١٩٣٦ وتحقيق وحدة وادى النيل وفى الوقت نفسه تشكل وفد المفاوضات من جبهة تمثل الحكومة بما تشمله من أحزاب الحكم ورفض الوفد (والذى كان خارج الحكم) الاشتراك فى وفد المفاوضات بعد أن طالب بأن تكون له أغلبية أعضاء الوفد.

سافر رئيس الوزراء رئيسًا للوفد ومعه وزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى إلى إنجلترا.

تقارب الإخوان مع إسماعيل صدقى(١٠):

وفى هذا الوقت ظهرت معالم بعض التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين وبين إسماعيل صدقى فأخذت العلاقات بين مجموعة عبد الناصر والإخوان تفتر

وتقل الاجتماعات وبخاصة بعد أن وقفت جماعة الإخوان ضد اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بغرض تشكيل لجنة أخرى بالتعاون مع إسماعيل صدقى.

تم فى لندن فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ التوقيع بالحروف الأولى للطرفين معاهدة أجراها الجانب المصرى مع مستر «بيفن».

وسميت (بمعاهدة صدقى بيفن) وكانت تقضى(١١)

١ - بتكوين لجنة دفاع مشترك بين السلطات العسكرية المصرية والبريطانية.

٢ - وبأن يتم الجلاء التام عن جميع الأراض المصرية فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وعلى أن تعود قوات بريطانيا للأراضى المصرية فى حالة الحرب والتى تقررها لجنة الدفاع المشترك.

٣ - وينص بروتوكول السودان فى المعاهدة على الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى على أن يعطى للسودان بعد ذلك حق تقرير المصير.

- بعد عودة صدقى باشا من لندن أصدر باقى أعضاء وفد المفاوضات الذين لم يذهبوا إلى لندن أعلنوا فيها رفضهم لهذه المعاهدة.

- وعلى إثر ذلك تكهرب الجو وقامت المظاهرات فى مصر والسودان.

- فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ استقال إسماعيل صدقى وتنكرت بريطانيا لما اتفقت عليه وتوقفت اتفاقية صدقى بيفن.

- وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تم تأليف وزارة النقراشى باشا الثانية وتم فى أوائل أيامها انسحاب القوات البريطانية من كل من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القناة.

- وفى ظل وزارة النقراشى الثانية من ٩٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى يوم اغتياله فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨) توالت الأحداث السياسية على مصر فى سرعة.

وقام النقراشى باشا بالسفر لعرض قضية مصر على مجلس الأمن بعد فشل المفاوضات مع إنجلترا ولكن خذله مجلس الأمن.

عودة إلى التنظيم الموسع للضباط الوطنيين [١٢]

فى هذا الوقت من عام ١٩٤٦ توسع تنظيم الضباط الوطنيين الموسع فى نشاطه بعد إصدار عدة منشورات سرية وتم توزيعها على عناوين الضباط بالمنازل متضمنة الوقائع المثيرة لتجاوزات الملك والوزارات وعنادها فى وحدة الصف والكلمة وقام هذا التنظيم بجمع الاشتراكات من أعضائه وكان أول عمل إيجابى له هو إرسال تلغراف باسم الضباط المصريين تأييدا للنقراشى باشا قبل سفره لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن.

اعتقال بعض أفراد هذا التنظيم[١٣] (أكتوبر ١٩٤٧)

قام أحد ضباط التنظيم وهو مصطفى كمال صدقى بتصرف منه بتكوين مجموعة جديدة ضم إليها بعض أفراد التنظيم الموسع وضم إليها بعض الصولات وقام أحد الصولات بعد أن ألم ببعض المعلومات وأبلغ وزارة الداخلية عن أسماء بعض الضباط وذلك فى أكتوبر ١٩٤٧ وأبلغهم أيضا أن هذا التنظيم يتآمر لاغتيال الملك أثناء موكبه إلى البرلمان عند الافتتاح ولم يستجب وزير الداخلية لهذا البلاغ فقام بتبليغ ذلك إلى إبراهيم باشا عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وتم اعتقال هؤلاء الضباط فى ميس المشاة وكان على رأسهم رشاد مهنا وقام النائب العام بالتحقيق معهم ولم يثبت ضدهم أى شىء وتم الإفراج عنهم.

تكوين الحرس الحديدى[١٤]

بعد أن تم الافراج عن رشاد ومن معه أعاد مصطفى كمال صدقى تشكيل مجموعة سرية من بعض هؤلاء الضباط وغيرهم تابع للقصر الملكى وتحت إشراف يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وسمى بتنظيم الحرس الحديدى وانصرف باقى أعضاء التنظيم الموسع عن الارتباط بتنظيم الحرس الحديدى لصلته بالملك وباعتباره السبب الرئيسى فى التدخلات البريطانية، وكذلك انصرفوا عن التنظيمات والأحزاب والجماعات السياسية الأخرى كالإخوان ومصر الفتاة والشيوعيين وحصروا نشاطهم فى المؤسسة الوطنية العسكرية.

فى نهاية عام ١٩٤٧

كانت مصر تعيش فترة مد وطنى وقلق وتحت الشعور الوطنى رحل الإنجليز عن المدن، ولكنهم استمروا فى مدن القناة واستمر نفوذهم وسيطرتهم على الدولة ولم تحل القضية كما أراد رئيس الوزراء النقراشى وكانت القضية الفلسطينية تتفجر هى الأخرى لتثير مشاعر المؤسسة الوطنية الجديدة وبالتالى مشاعر المصريين.

الهوامش

(١) من كتاب فى أعقاب ثورة ١٩ جزء ٣ للأستاذ الرافعى.

(٢) كتاب المؤلف كنت نائبا لرئيس المخابرات، من ص ٣٨ إلى ٤٢.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مذكرات خالد محى الدين، الحلقة الأولى أهرام ١٩٩٢/١١/٥.

(٥) مذكرات خالد محى الدين، حلقة ٢، أهرام ١٢/٩/ ١٩٩٢.

(٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ الجزء الثالث للأستاذ الرافعى ، ص ١٣٨ ـ ١٤٠ .

(٧) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى الجزء الثالث، ص ١٥٣.

(٨) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، الجزء الثالث ص ١٨٠، ١٨١ .

(٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢، ١٨٥.

(١٠) مذكرات خالد محى الدين حلقة أولى أهرام ١٢/٥/ ١٩٩٢.

(١١) المصدر السابق نفسه.

(١٢) كتاب المؤلف «كنت نائبا لرئيس المخابرات»، ص ٤٠ .

(١٣) المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

(١٤) كتاب المؤلف «كنت نائبا لرئيس المخابرات»، ص ٤١.

حملة فلسطين

فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين. وأعطى هذا القرار جزءًا من فلسطين العربية كأرض تمثل وطنًا قوميًا لليهود تحقيقًا لوعد بلفور البريطانى الظالم وأعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

وهبت الحركات الوطنية فى فلسطين وفى باقى العالم العربى لمقاومة هذا الإعلان وبأسلوب مريب أصدر الملك أمره دون الرجوع إلى البرلمان أو الوزارة للجيش المصرى بصفته القائد الأعلى له باجتياز حدود فلسطين أى إعلان الحرب وبنفس الأسلوب الملكى المصرى زج زعماء العالم العربى دولهم لدخول جيوشهم الحرب وكل هذه الدول لم تكن على استعداد لهذه الحرب. واشترك الجيش المصرى فى هذه الحرب بالأسلوب القتالى التقليدى ضد قوات الإرهاب الصهيونية المشكلة على شكل حرب العصابات وانتهت بهزيمة الجيش المصرى هزيمة غير مشرفة بسبب جهل القيادة العسكرية والمدنية المصرية. واضطرت مصر تحت ضغط الهزيمة وفساد القيادتين المدنية والعسكرية إلى توقيع هدنة حققت شيئًا من الهدوء دون أن تنهى حالة الحرب مع إسرائيل، بل حققت تكوين دولة إسرائيل وأعطتها الهدنة فرصة لإعادة تنظيم جيشها وقواتها لتتفوق بفضل معونات الاستعماريات الكبرى وعلى رأسها أمريكا بالإضافة إلى معونات الكتلة

الشرقية كل ذلك عمل على تعميق المرارة فى نفوس الضباط الشبان الذين اشتركوا فى حملة فلسطين بجانب السخط الشعبى من سلبيات المسئولين المصريين فى حملة فلسطين الفاشلة سنة ١٩٤٨.

حل جماعة الإخوان المسلمين[١] (٨ ديسمبر ١٩٤٨).

فيما قبل وقف القتال فى فلسطين (٧ يناير ١٩٤٩) وفى ظل وزارة النقراشى باشا تصاعدت عمليات الإرهاب وخاصة ضد اليهود ومحلاتهم فانفجرت قنبلة شديدة الفتك فى محل عدس بشارع عماد الدين وحدث انفجار فى حارة اليهود وأسفر عن ٢٠ قتيلاً وإصابة ٦١ وانهيار أربعة منازل وتصدع ستة منازل.

ـ وفى نوفمبر ١٩٤٨ هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس باشا ليلاً وأصيب حارسان ونجا النحاس باشا.

ـ وفى الشهر نفسه حدث انفجار فى شارع جلال فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدى إلى تخريب مبنى الشركة ومطبعتها. وفى ١٥ نوفمبر ضبطت فى حى الوايلى سيارة جيب مملوءة بمواد النسف وأسلحة ومسدسات وضبط ركابها وأشارت أصابع الاتهام إلى عناصر من جماعة الإخوان العائدين من حرب فلسطين. وفى ٤ ديسمبر ١٩٤٨ ألقيت قنبلة من سطح كلية الطب على قوة من البوليس كان على رأسها اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة وأودت بحياته واضطربت الدراسة فى الجامعة وأضرب طلبة المدارس وأخذوا يستخدمون القنابل اليدوية فى مظاهراتهم، وأصدر النقراشى باشا بصفته حاكمًا عسكريًا أمرًا عسكريًا يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ يقضى بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها ومصادرة أموالها وأملاكها.

مقتل النقراشى باشا[٢] (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)

قبل وصول النقراشى باشا إلى المصعد الخاص بوزارة الداخلية وكان يحيط به الحرس صوب إليه شاب متخفى فى زى ضابط بوليس وأطلق عليه ثلاث رصاصات من مسدسه قضت عليه فى الحال، وكان الجانى طالبًا بمدرسة الطب

يدعى عبدالمجيد أحمد حسن واعترف أنه من جماعة الإخوان المسلمين وأنه قام بهذا العمل انتقامًا من تصرفات النقراشى ضد هذه الجماعة.

تشكيل وزارة إبراهيم عبدالهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨).

ألف إبراهيم عبد الهادى الوزارة الجديدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وفى عهد وزارته تم التحقيق واستخدام العنف مع كل ما حامت حوله الشبهات من الإخوان. وانتهى الأمر بقتل الأستاذ حسن البنا مرشد عام الإخوان وذلك فى ١٢ فبراير ١٩٤٩.

التحقيق مع جمال عبد الناصر(٣)

فى أثناء التحقيق مع أعضاء جماعة الإخوان المنحلة بمعرفة رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى عثر البوليس على إحدى كتيبات الجيش الممنوع تداولها لدى أحد أعضاء الجهاز السرى للإخوان، وكان عن استخدام القنابل اليدوية ووجد فى أول الصفحة الأولى للكتاب اسم اليوزباشى جمال عبد الناصر واستدعى جمال عبد الناصر ومع الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش ليحقق معه رئيس الوزراء بنفسه والوقوف على مدى علاقته بالإخوان، وانتهى التحقيق بدون توجيه أى اتهام حيث إعترف عبدالناصر أنه أعار هذا الكتاب للضابط الشهيد أنور الصيحى منذ ما قبل حملة فلسطين.

إعادة تنظيم جماعة عبد الناصر السرية

على إثر هذا التحقيق جمع عبدالناصر جماعته بصفة عاجلة وبعد أن توقع أن تكون السلطات قد ارتابت فى أمره، وأنه سوف يكون هو أو أى من يتصلون به تحت المراقبة فى البوليس السياسى وتكلم جمال عبدالناصر طويلاً فى هذا الاجتماع عن مغزى مقابلته مع رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى وأنه أصبح من المحتم عليهم أن يعيدوا تنظيم أنفسهم بأسلوب يحقق الأمن، وكان المجتمعون هم عبد المنعم عبدالرؤوف وكمال حسين وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين ولم

يحضر الاجتماع عبد الحكيم عامر واعتبر هذا الاجتماع هو الاجتماع الأول للجنة القيادية، وظهرت فى هذا الاجتماع الشخصية القيادية لجمال عبد الناصر لتنظيم الضباط الأحرار. وفى مجال التنظيم الواجب اتباعه واتفق على أن يقوم كل واحد من أعضاء هذه الخلية الستة بتكوين مجموعة فى سلاحه وكل واحد من كل خلية فى السلاح يبدأ بتجنيد خلية أخرى وهكذا وبذلك يمكن أن يصبح الضباط الأحرار قوة منظمة يصعب التعرف عليها ويصبح التنظيم بذلك قوة منظمة قادرة على عمل أى شىء وبذلك أصبح جمال عبدالناصر منذ هذا الاجتماع يعتبر الموجه لأعمال النظم دون تكليفه بذلك من الأخرين وكان عبدالناصر فى هذا[٤] الاجتماع مدركًا لأهمية وجود تنظيم مستقل عن جميع الهيئات والأحزاب وكان عبدالناصر وهو صاحب الدعوة للاجتماعات وبصفة عامة تولى القيادة دون قرار منه أو من المجتمعين وأكد فى حديثه أن مصر بحاجة إلى قوة منظمة فى الجيش تكون قادرة على الدفاع عنها وعن استقلالها.

تأليف وزارة حسن سرى (٢٦ يوليو ١٩٤٩):

ألف حسين سرى وزارته المحايدة وفى عهدها أجريت الانتخابات وحصل حزب الوفد على أغلبية المقاعد.

اللجنة القيادية ولجان المناطق والأسلحة:

نشط أفراد الجماعة القيادية كل فى سلاحه[٥] لتحقيق أكبر عدد ممكن من الموثوق فيهم فكان جمال عبدالناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد الحكيم فى المشاة وكمال حسين فى المدفعية وحسن إبراهيم طيران وخالد محيى الدين فرسان وتم اجتماع فى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ بعد ضم كل من صلاح سالم وعبداللطيف البغدادى وتم فى هذا الاجتماع مراجعة نشاط أعضاء اللجنة فى مجال التجنيد وتم فى هذا الاجتماع مراجعة نشاط أعضاء اللجنة فى مجال التجنيد فكانت لجنة[٦] القاهرة من جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين والطحاوى ومجدى حسنين وأمين شاكر وعلى مطاوع وحسين الشافعى وخالد

محيى الدين ورشاد مهنا. وتعمد عبدالناصر عدم ضم رشاد مهنا إلى اللجنة القيادية، وكان هناك لجنة فى رفح ولجنة بالإسكندرية وكل لجنة منطقة يمثل فيها الأسلحة المختلفة ويظهر جليًا من التحكم من هذه التنظيمات وتكوينها واختيار أفرادها مدى الروح القيادية المنظمة لعبد الناصر وأهدافه البعيدة بمحض موافقة زملائه ودون تفويض منهم له بذلك وحتى دون اختياره.

استقالة حسين سرى باشا ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠:

- وأعلن استقالة وزارة حسين سرى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ بعد الانتخابات التى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية.

- وألف النحاس باشا الوزارة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ بعد الانتخابات التى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية.

وألف النحاس باشا الوزارة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠

وفى ظل هذه الوزارة تدهورت سمعة الملك والملكة الأم نازلى.

وفى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠

أصدرت المعارضة وثيقة إلى الملك(٧) جاء فيها تعريض بحكومة الوفد ويلمح بتصرفات الملك وحاشيته الفاضحة.

صدور أول منشور للضباط الأحرار آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠

بعد تدبير الآلة الكاتبة وآلة الطباعة مع احتياطيات الأمن اللازمة صدر منشور باسم الضباط الأحرار فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠، وتناول المنشور موضوع الأسلحة الفاسدة وتدخل الملك فى التحقيق حذر الملك من هذا التدخل وتدخل رجال حاشيته وبمجرد وصول هذا المنشور إلى أيدى بعض الضباط انتشرت أخباره بين جميع ضباط الجيش، وبدأ الكثير منهم يبحث عن مصدر هذه المنشورات راغبين فى الانضمام إلى هذه المجموعة عن اقتناع، وبذلك أصبح من السهل التوسع فى ضم أعداد أكثر من الضباط ووقع المنشور الأول فى أيدى

البوليس السياسى واتخذت المجموعة احتياطات أمن لتفادى الكشف عن المجموعة التى تصدر المنشورات ولقطع خط الرجعة على البوليس السياسى لجمع المنشورات من البريد قبل وصولها إلى أيدى الشعب ورجال الجيش والصحافة وأعضاء البرلمان ومنذ تحرير المنشور الأول ظهرت كلمة الضباط الأحرار فى ذيل المنشور، وأصبحت هذه التسمية منذ هذا التاريخ يطلق على التنظيم (الضباط الأحرار).

اتصال مجموعة عبد الناصر بالحركة الشيوعية المصرية[٨]

فى أواخر عام ١٩٥٠ تم اتصال عبد الناصر بالأستاذ أحمد فؤاد، وكان بدرجة قاض وهو المسئول فى تنظيم حدتو الشيوعى. وتم ذلك عن طريق خالد محيى الدين ومنذ اللحظة الأولى لهذا اللقاء تجاوب عبدالناصر مع أفكار أحمد فؤاد وتوالت اجتماعات أحمد فؤاد[٩] مع خالد محيى الدين من ناحية ومع جمال عبدالناصر من ناحية أخرى وفى وقت لاحق عندما اشتدت رقابة البوليس المصرى السياسى على عملية إصدار المنشورات تكفل أحمد فؤاد بمسئولية إصدار المنشورات عن طريق منظمة حدتو بعد الاتفاق على صياغة المنشور.

وإزاء بعض الصعوبات التى لقيها تنظيم عبدالناصر[١٠] فى عملية إصدار وتوزيع المنشورات وتعثر إصدارها صار الاتصال بين عبد الناصر وأحد أفراد تنظيم الضباط الوطنيين الموسع واستعان عبد الناصر بإمكانات هذا التنظيم فى إصدار أحد المنشورات وحدث أثناء كتابة المنشور على ورق الاستنسل من واقع المسودة المسلمة من عبد الناصر أن داهم البوليس العمارة الكائن بأحد أدوارها ولحسن الحظ أن البوليس كان يقتحم إحدى الشقق التى كانت تدار للدعارة، وكان موقفًا غاية فى الحرج حتى اجتازت القوات المهاجمة السلالم المؤدية للشقة الموجود بها الآلة الكاتبة. وكان حلقة الاتصال بين التنظيم الموسع وتنظيم عبدالناصر هو الضباط أمين مصطفى الخشاب وجمال منصور ولما اقترح على عبدالناصر أن يضم التنظيم الموسع لتنظيم الضباط الأحرار رفض عبدالناصر أن ينضموا كمجموعة، ولكنه وافق على اندماجهم فرادى وخاصة أن معظمهم تم

اعتقالهم سابقًا مع رشاد مهنا والشيء نفسه عندما عرض خالد محيى الدين ضم ضباط الجيش الموجودين فى تنظيم حدتو رفض عبدالناصر أيضًا أن ينضموا كمجموعة ولكنهم انضموا كأفراد وقد انضم فعلاً أفراد منهم وكانوا هم محمود المانسترلى وصلاح السحرتى وجمال علام وآمال المرصفى وأحمد قدرى وغيرهم كما انضم للضباط الأحرار الضابط الشيوعى عثمان فوزى، وكان على اتصال سابق ومستمر مع خالد محيى الدين وتم ضمه إلى الضباط الأحرار فى عام ١٩٥١.

ـ وقبل نهاية سنة ١٩٥١ انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار جمال سالم، ثم أنور السادات رغم اعتراض بعض الأعضاء عليهما وقل حضور عبدالمنعم عبدالرؤوف عن الاجتماعات وفترت علاقته مع التنظيم لنشاطه الإخوانى ولمحاولاته المتكررة لإدماج تنظيم الضباط الأحرار إلى الجهاز السرى فى الإخوان المسلمين وكان مبدأ عبد الناصر هو التعاون مع الإخوان دون الإدماج.

إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

بعد أن فشل النحاس باشا فى مفاوضاته مع الإنجليز، ولم يمكنه الحصول منهم حتى على ما حصل عليه صدقى باشا فى تفاوضه مع مستر بيفين وبذلك أصبح موقف حكومة الوفد حرجًا للغاية داخليًا وخارجيًا فاضطرت فى النهاية إلى إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن جانب واحد هو مصر وذلك فى يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١، وأيدته جميع أحزاب المعارضة فى ذلك وأعلن حزب الوفد والحكومة المقاومة فى منطقة القناة وبدون أى استعداد سابق.

على الطريق إلى مرحلة العمل الإيجابى

الدور الإيجابى للمؤسسة الوطنية الجديدة

بمجرد إعلان المقاومة بادر الشعب المصرى ودون تنظيم أو إعداد سابق ودون أى توجيه رسمى واتخذ الإجراءات الذاتية للكفاح سلبيًا ثم إيجابيًا فقد امتنع

عمال ومستخدمو السكة الحديد من التعامل مع القوات البريطانية فتوقفت حركتها وكذلك عمال الشحن والتفريغ بما أربك العمل فى الجيش البريطانى، ثم أضرب العمال المصريون بالمعسكرات البريطانية وحتى العمال الذين كانوا يعملون لدى المتعهدين وتوقفت الورش والمصانع الحربية عن العمل وأصبحت القاعدة محفوفة بالمخاطر.

وتدفقت أعداد كبيرة من شباب الشعب المصرى إلى منطقة القناة استعداداً للكفاح دون أية قيادة أو إعداد.

وبادرت عناصر من القوى السياسية الجديدة، وهى مصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين إلى المنطقة لأجل المقاومة(١١).

وقام كثير من ضباط الجيش ومعظمهم من تنظيم الضباط الوطنيين بقيادة هذه المجموعات والقيام بمهام التدريب وجمع السلاح والذخائر التى أمكن الحصول عليها من الحكومة، ثم بالتخطيط للعمل الإيجابى ضد قوات الاحتلال فى منطقة القناة، وكانت هذه الجماعات بقيادتها تمثل المؤسسة الوطنية الجديدة والتى قامت بإحداث كثير من الخسائر فى أرواح ومعدات ومعسكرات الجيش البريطانى.

وكان هذا بمثابة عملية على درجة من الثورية لأنها كانت مقاومة لقوات الاحتلال.

أزمة نادى ضباط الجيش (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١)

فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ وبين أحداث ما بعد إعلان(١٢) إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان ميعاد تجديد عضوية مجلس إدارة نادى الضباط قد اقترب فقد دعى البكباشى رشاد مهنا إلى اجتماع مجموعة من الضباط يمثلون الأسلحة المختلفة فى «**نادى الضباط بالزمالك** وقام الحاضرون وكانوا أكثر من عشرين عضواً بالتوقيع على طلب دعوة لعقد جمعية عمومية أرسلت إلى إدارة الجيش وكان الطلب فى حدود اللائحة والقانون.

اجتماع الجمعية العمومية العادية لنادى[١٣] ضباط الجيش (٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وقبيل اجتماع الجمعية العمومية حدث اجتماع بين رشاد مهنا وبين تنظيم جمال عبدالناصر فى منزل مجدى حسنين فى عابدين وحضر الاجتماع كل من زكريا محيى الدين وجمال سالم وحسن إبراهيم وعبد اللطيف بغدادى، وكان رشاد مهنا مستمعًا فقط وفى نهاية الاجتماع اقترح عليهم أن يتضافر جميع الضباط للتركيز على عملية انتخابات نادى الضباط وبذلك يمكن إثبات قوة تنظيم الضباط فى مواجهة الفساد الملكى واقترح أن يتفق الجميع على إنجاح محمد نجيب ليكون رئيسًا لمجلس إدارة النادى وهو المنافس لحسين سرى عامر قائد سلاح الحدود ومرشح الملك لرئاسة النادى وبذلك يظهر الضباط تحديثهم لإرادة القصر.

وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ تم اجتماع الجمعية العمومية العادية لنادى ضباط الجيش فى المكان والزمان المحددين فى خطاب الدعوة وحضر ٤٥٥ ضابطًا وهو أكثر من العدد القانونى الذى يقتضيه اجتماع الجمعية العمومية العادية (أكثر من ١٠٪ من مجموع أعضاء النادى).

وكان رئيس إدارة الجيش ورئيس[١٤] هيئة أركان حرب عثمان المهدى باشا خارج قاعة الاجتماع ونبها على رشاد مهنا بعدم اعتلاء المنصة لإعطاء الفرصة للمجلس القديم بإدارة الجلسة وافتتح رئيس اللجنة التنفيذية للنادى الأميرالاى جلال صبرى الجلسة ولما تليت مقترحات تعديل اللائحة كما أراد رشاد مهنا اختلفت الآراء وكاد الاجتماع يفشل لكثرة الجدل وهنا طلب رئيس هيئة أركان حرب من رشاد مهنا أن يعتلى المنصة إنقاذًا للموقف وسيطر رشاد مهنا على الموقف حيث اقترح مباشرة وفى الحال عرض مشروع اللائحة الداخلية المقترحة (وكانت المقترحات تتضمن صراحة ضرورة إجراء انتخابات) وعرضها للتصويت دون مناقشة، وكانت نتيجة التصويت أنها حازت الموافقة بأغلبية الأصوات وبالتصفيق المتواصل من أغلبية الحاضرين وطالب أحد ضباط سلاح الحدود من أعوان حسين سرى عامر بضرورة تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس الإدارة الذى سينتخب فورًا وعارض رشاد مهنا بالحجة القوية بأن سلاح الحدود لا يعتبر

سلاحًا قائمًا؛ لأن جميع ضباطه منتدبين من أسلحة مختلفة وأن لكل منها مكان فى مجلس الإدارة والمقترح انتخابهم فى الجلسة نفسها وانتقل رشاد مهنا مباشرة إلى طلب إجراء عملية الانتخابات وتمت عملية الانتخابات وكانت النتيجة كالآتى:

لواء أركان حرب	محمد نجيب	رئيس مجلس الإدارة
أميرالاى أركان حرب	حسن حشمت	عضوًا عن الفرسان
قائمقام أركان حرب	رشاد مهنا	عضوًا عن المدفعية
بكباشى	إبراهيم حافظ عاطف	عضوًا عن المدفعية
قائد جناح	بهجت مصطفى	عضوًا عن الطيران
قائد أسراب	حسن إبراهيم السيد	عضوًا عن الطيران
بكباشى أركان حرب	زكريا محيى الدين	عضوًا عن المشاة
بكباشى	حمدى عبيد	عضوًا عن المشاة
صاغ	جمال حماد	عضوًا عن المشاة
قائمقام بحرى	أنور عبد اللطيف	عضوًا عن البحرية
يوزباشى بحرى	أحمد عبد الغنى مرسى	عضوًا عن البحرية
يوزباشى	أمين شاكر	عضوًا عن الإشارة
بكباشى أركان حرب مهندس	إبراهيم فهمى دعبس	عضوًا عن المهندسين
بكباشى مهندس	عبدالعزيز الجمل	عضوًا عن الصيانة
صيدلى	عياد صليب	عضوًا عن الخدمات الطبية
بكباشى	عبد الرحمن أمين	عضوًا عن خدمة الجيش
بكباشى متقاعد	جلال ندا	عضو جمعية المحاربين القدماء
قائمقام	عبدالرحمن فوزى	عضو عن المهمات
يوزباشى	يحيى الحرية إمام	(معين) عن الحاشية العسكرية

أول اجتماع لمجلس الإدارة الجديد (١ يناير سنة ١٩٥٢)[١٥]

فى هذا الاجتماع تم اختيار رئيس وأعضاء المكتب التنفيذى لمجلس الإدارة كالآتى:

أميرالاى أركان حرب	حسن حشمت	نائب رئيس
بكباشى	عبد الرحمن أمين	سكرتير عام
قائد سرب	حسن إبراهيم السيد	سكرتير مساعد
يوزباشى بحرى	أحمد عبدالغنى مرسى	سكرتير مساعد
يوزباشى	أمين شاكر	سكرتير مساعد
بكباشى أركان حرب مهندس	إبراهيم فهمى دعبس	أمين صندوق

المعنى الصريح لنتيجة الانتخابات الجديدة

وجاءت نتيجة انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش وقرار الجمعية العمومية بأن تكون رئاسة النادى وعضوية مجلس الإدارة بالانتخاب وليس بالتعيين كعمل إيجابى لتنظيم الضباط السرى، لأن الملك ووزارة الداخلية كانا قد عرفا بما لا يدعو لأى شك بأمر الضباط الأحرار وجانب من تنظيماتها داخل الجيش وكان فى ذلك خطورة كبيرة على التنظيم بالكامل لأن الملك نفسه كان وراء ترشيح عدد من الضباط الموالين له وعلى رأسهم اللواء حسين سرى عامر كرئيس لمجلس إدارة النادى والذى لم يكن يتمتع بسمعة طيبة بين الضباط وأصبح من الطبيعى أن يسعى الملك وأجهزته البوليسية الخاصة بالأمن إلى التعرف على من وراء هذا التنظيم العسكرى ومن هم أفراده للقضاء عليهم بأية وسيلة قبل استفحال خطرهم.

وفى خلال هذه الأحداث القلقة يتصرف الملك بعصبية ويتحدى فيصدر مرسومًا بتعيين إحدى الشخصيات البغيضة للشعب والمعروفة بميولها الودية للإنجليز فى مركز رئيس الديوان رغم أن الملك نفسه لا يحمل أى ود للإنجليز.

تعيين حافظ عفيفى رئيس للديوان الملكى[١٦]

فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ عين الملك متجاوزًا الوزارة والدستور حافظ عفيفى مدير بنك مصر رئيسًا للديوان الملكى، وكان حافظ عفيفى - أصلاً - طبيبًا للأطفال، ثم قام بمغامرات فى شبابه لمساعدة الثوار فى ليبيا ثم توجه للعمل السياسى واشترك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى العشرينيات وكان من القلائل الذين يثق الإنجليز فيهم واشترك فى وفود مفاوضات عديدة كما كان سفيرًا لمصر فى لندن وأخيرًا كان قد عين رئيسًا لبنك مصر خلفًا لطلعت حرب بعد أزمة البنك الشهيرة - وحيث إنه كان قد أدلى بحديث له فى الأهرام وقتها أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦[١٧] فقد اعتبر الوفد هذا التعيين تحد لموقفه من الملك. فقابل الوفد تعيين حافظ عفيفى فى هذا المركز الحساس بهجوم عنيف عليه فى الصحافة الوفدية واستمر هذا الهجوم زمنًا وتناول بين سطور هذا الهجوم تعريض مستور بالملك. وكان فى استطاعة النحاس باشا التمسك بالمادة ٤٨ من الدستور التى تثبت حقه فى التدخل فى هذا التعيين بضرورة موافقته عليه قبل صدور المرسوم، ولكنه اكتفى بهجوم صحافة الوفد لسابق تناوله عن هذا الحق عند تعيين حسين سرى رئيسًا للديوان فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ واعتبر ذلك وقتها أنه حق من شئون الملك الشخصية وهى وجه نظر ابتدعها الوفد فى مجال التسليم للقصر بحقوق السلطة التنفيذية والدستورية.

الثورة على الأبواب

لا شك أن الحكم فى مصر عند إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أصبح فى أزمة سياسية عامة وبخاصة بعد حريق القاهرة مباشرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حيث لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها أن تتجمع عقب إعلان إلغاء المعاهدة فى أى شكل من أشكال الجبهات التى تستطيع تجميع الرأى العام السياسى وراء الأهداف الوطنية التى يتفق عليها.

فيوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بدون سلطة سياسية[١٨] وانفلت زمام الأمور ومع ذلك لم تستطع حتى التنظيمات الجديدة خارج القوى البرلمانية

كالإخوان ومصر الفتاة أن تنتهز الفرصة وتنظم صفوفها استعداداً لمواجهة الاحتمالات. وأصبح من الطبيعى أن يسعى الملك وأجهزته البوليسية الخاصة بالأمن إلى التعرف على من وراء هذا التنظيم ومن هم أفراده للقضاء عليهم قبل استفحال خطرهم.

مساهمة تنظيم الضباط السرى فى معارك المقاومة

قامت جماعات من تنظيم الضباط الأحرار بالمساهمة بدور كبير[19] مع مجموعات الفدائيين بمنطقة القناة وقام بعض الضباط الشبان بالتطوع لقيادة جماعات الفدائيين فى غارات حرب العصابات ضد المعسكرات وبعضهم لتدريبهم على حرب العصابات وأمدوهم بالأسلحة والذخيرة التى أمكن الحصول عليها من مخازن الجيش وأعدوا الخطط لمعظم عمليات الفدائيين الهجومية كما أغدت رئاسة تنظيم الضباط الأحرار لغماً ضخماً أطلق عليه اسم «التيتل» لاستخدامه فى إغراق أية سفينة فى مجرى القناة لتعطيل الملاحة فيها عند اللزوم وساعد فى نقل هذا اللغم فقد قام تنظيم[20] الضباط الأحرار بالسلاح الجوى بنقلها إلى مطار العريش.

كما تم تدريب الفدائيين على كيفية صنع القنابل. وقام بتجهيز هذا اللغم والإشراف على نقله الضابط الكيماوى صلاح هدايت.

تصاعد العمل الفدائى فى منطقة القناة[21]

نسف قرية كفر عبده

قامت الكتائب الفدائية المشكلة من الجامعات والإخوان ومصر الفتاة باغتيال كثير من العسكريين البريطانيين.

وقابل الإنجليز ذلك بمنتهى العنف إلى أن أعلنوا فى أحد الأيام أنهم سيدمرون قرية «كفر عبده» القريبة من السويس بحجة أنها تأوى الفدائيين الذين يحاولون نسف محطة المياه الموجودة بهذه القرية والتى تغذى المعسكرات

البريطانية بالمياه. ولما وصل التهديد إلى الحكومة أمر وزير الداخلية قوات البوليس بالسويس بالمقاومة والدفاع عن القرية وانضمت قوات البوليس للفدائيين وقاموا بتقوية الدفاع عن القرية متحدين للإنذار البريطانى وقامت معركة غير متكافئة بين المصريين والإنجليز وقام الإنجليز بنسف قرية كفر عبده وإزالتها بمن فيها ممن تبقى من الأهالى ورجال المقاومة.

معركة زيتية شل:

فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ نشبت معركة بين المقاومة المصرية والقوات البريطانية عند المنطقة المعروفة «بزيتية شل» وتحصن الفدائيون بالمنازل وانضم إليهم رجال البوليس وقامت القوات البريطانية بمحاصرة المقاومة بالدبابات التى انتشرت حول معمل تكرير البترول الأميرى وتقدمت الجنود البريطانية تطلق نيرانها فى جنون، ولكن المقاومة استطاعت أن تقضى على معظم الجنود المحملة فى السيارات وعلى رأسهم قائدهم الضابط. وعندما وصلت أخبار عن هذه الخسائر إلى القيادة البريطانية قررت الانتقام بعنف.

مذبحة الإسماعيلية

تحرش الإنجليز برجال البوليس فى مدينة الإسماعيلية فأمرت القيادة البريطانية قوات بلكوات النظام المصرية الموجودة فى دار المحافظة بالإسماعيلية بالجلاء عن الدار. وأمر وزير الداخلية فؤاد سراج الدين هذه القوات بالمقاومة وعدم الاستسلام.

وفى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ أطلق الإنجليز المحاصرون لدار المحافظة مدافعهم على الدار وقاوم جنود البوليس عن مواقعهم ببسالة واستخدم الإنجليز جميع أنواع الأسلحة الحديثة. واستشهد عدد كبير من البوليس لا يقل عددهم عن ثمانين جنديًا فكانت مذبحة بكل أبعادها. وسرعان ما انتشرت أخبار هذه المذبحة غير المتكافئة عن طريق الإذاعة والصحافة فى المجتمع المصرى، وكان لهذا العدوان آثار داخلية عميقة دلت على استهانة حكومة النحاس بأرواح

الأهالى ورجال البوليس الهزيلة فى مواجهة جحافل قوات الجيش البريطانى وأسلحته واستخدام أسلوب الارتجال وتصنع الصمود والجهاد على بعد مئات الأميال من ميادين النزال. كما كان له آثار خارجية إذ اطلع العالم الخارجى على مدى وحشية جيش الاحتلال البريطانى ضد الأهالى ومساكنهم.

حيث قد أبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلى دول العالم المجتمعين وقتها فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمذكرة عن هذه الفظائع. واستدعت مصر سفيرها فى بريطانيا احتجاجًا على تصرفات السلطات البريطانية فى القنال.

حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

فى صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ساد البلاد موجة من الغضب وقامت قوات بلوك النظام الموجودة بمنطقة القاهرة بالتجمع لإظهار سخطهم على مذبحة الإسماعيلية والتى حدثت لإخوانهم الجنود وتحركت هذه القوات فى شبه مظاهرة واتجهت إلى جامعة فؤاد واجتمعوا بالطلبة هناك وخطب البعض معبرين أن البوليس مهمته هو حفظ النظام والأمن وليس من واجبها محاربة الجيوش المسلحة. ثم اتجه جميع الطلبة ورجال البوليس فى شكل مظاهرة إلى مبنى مجلس الوزراء ثم إلى قصر عابدين وكان معظم ضباط الجيش مدعوين فى ضيافة الملك فاروق لتناول الغداء احتفاء بمولد ولى عهده.

وكانت هذه المظاهرات تنذر بالخطر وخاصة أن بها جانبًا كبيرًا من رجال البوليس المفروض فيهم حفظ الأمن والنظام، ولكن الاستياء كان قد بلغ مداه. كل هذا كان يحدث على مرأى من الملك ومعظم ضباط الجيش وعدد كبير من الوزراء الموجودين بالوليمة بالقصر ولم تتحرك لا وزارة الداخلية ولا القيادة المسئولة لإنهاء هذا التجمهر ولو بالتفاهم.

وتجمع الأهالى حول هذا التجمهر وزاد عددهم وفلت النظام عندما بدءوا يتحركون صوب ميدان الأوبرا وفجأة فى ميدان الأوبرا وبعد انضمام كثير من

عناصر المخربين إلى المتظاهرين، بدأ الاعتداء على الممتلكات ومحطات الوقود والمحلات التجارية واشتعلت النيران فى كل شىء فى وسط البلد ولم يتعرض لهذا التخريب رجال الشرطة الآخرين. فما هى إلا لحظات حتى عم النهب والسلب والتخريب وانتشرت الحرائق حتى وصلت إلى شارع الهرم وحتى ساعة متأخرة من الليل.

اجتماع التنظيم السرى للضباط (مساء ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)

وفى نفس مساء يوم حريق القاهرة تم اجتماع بعض أعضاء اللجنة[٢٢] التأسيسية للضباط الأحرار لدراسة الموقف واتضح أن الأحداث وتطورها فى البلاد تسير بخطى سريعة نحو حالة من التدهور التى لم يسبق لها مثيل. وأن الزمام ربما يفلت فى أى لحظة ويحدث انفجار من الشعب المتذمر وتصبح البلاد فى حالة من الفوضى التى لا يمكن التكهن بنتائجها.

ووجد المجتمعون أنه من الواجب التحرك بسرعة خاصة وأن الملك قد عرف بأمر بعض الضباط الأحرار وتنظيماتها. وكان جانبًا من أعضاء التنظيم يجدون أن الفرصة كانت متاحة فى هذه المرة خصوصًا عندما اضطرت السلطات إلى تكليف الجيش بالنزول إلى شوارع القاهرة. ولكن الأغلبية كانت ضد هذه الفكرة قبل أن يستكمل التنظيم قوته واستعداده فى جميع قطاعات الجيش حتى تكون الضربة حاسمة ومؤثرة. ومنذ هذا الاجتماع[٢٣] توالت المنشورات وتأكد لجميع ضباط الجيش الوجود الفعلى والنشط للضباط الأحرار.

تدخل الجيش

وأخيرًا وفى الليل صدرت الأوامر إلى الجيش بالنزول إلى الشوارع، وصدرت أوامر بمنع التجول وسيطر الجيش على الموقف ولكن مر الليل وسماء القاهرة يملؤها دخان الحرائق ينعكس عليه لون اللهيب الأحمر فى جميع الأحياء والفوضى والضياع يعمان البلاد.

نهاية الإرهاصة

وكان يوم ٢٥، ٢٦ يناير بمثابة انتكاسة لانتفاضة وطنية هبت فجأة تحت نداء «إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦» والتى لم تنه الاحتلال البريطانى.

فكانت بمثابة حركة على طريق الثورة ولكنها لم تبلغ مستوى العمل الثورى لأنها أعادت البلاد إلى الحالة نفسها فيما قبل إلغاء المعاهدة.

ولكنها كانت بداية لمرحلة جديدة لمعاناة الشعب المصرى من المحتلين ومن الحكام المصريين وهى الحالة التى مهدت وبسرعة فائقة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

إعفاء وزارة النحاس باشا (٢٧ يناير سنة ١٩٥٢)

وقبل منتصف ليل ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ تسلم النحاس باشا فى منزله خطاب إعفاء وزارته موقعًا عليه من الملك فاروق. وفى هذه المرة أراد الملك أن تكون الإقالة فى صيغة مخففة. وأعفيت وزارة الوفد بعد أن استمرت فى الحكم نحو عامين وتركت فى الساحة السياسية المصرية أغلبية برلمانية وفدية كسيف مسلط على رقبتى القصر وأى رئيس وزراء قادم.

مَنْ الذى يحل محل وزارة النحاس؟[٢٤]

من الذى يحل محل هذه الوزارة.

وأصبح الملك مرغمًا على تكليف تشكيل الوزارة إلى شخصية بعيدة كل البعد عن الأحزاب المعارضة التى أرسلت له منذ مدة وجيزة عريضتها المهينة للملك والتى كان يحتفظ بصورة منها فى جيبه حتى لا ينسى الانتقام من الموقعين عليها.

ولذلك عهد الملك إلى على ماهر بتأليف الوزارة، وكان على ماهر يشيع أنه سيستعين بخمسة من شخصيات المعارضة بصفتهم الشخصية ورفضت المعارضة هذا المبدأ ولكنه فى قرارة نفسه كان يفضل وزارة مستقلة.

تأليف وزارة على ماهر (٢٧ يناير - أول مارس سنة ١٩٥٢)

عهد الملك إلى على ماهر تأليف الوزارة فى مساء ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ واختار على ماهر أعضاءها من معارفه عدا اثنين فرضهما الملك عليه وهما «مرتضى المراغى، وزكى عبد المتعال».

وتقدم على ماهر بوزارته إلى البرلمان الوفدى وتملق الوفد حيث قال فى كلمته التى ألقاها فى البرلمان «إن سياستى ستكون استمرارًا لسياسة سلفى العظيم». وبذلك ضمن تأييد البرلمان لوزارته للاستمرار فى الحكم. فى الوقت الذى قام فيه بتحطيم كل ما بناه الوفد من آمال لاستئناف الجهاد. ففى عهد وزارة على ماهر ومدتها القصيرة زهاء أربعة وثلاثين يومًا فقط توقف الكفاح فى القناة توقفًا تامًا وانسحب الفدائيون واعتقلت الحكومة كثيرًا منهم فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير وعاد كثير من العمال الذين كانوا قد انسحبوا من المعسكرات البريطانية. واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانئ القناة وعاد تموين معسكرات الإنجليز من خيرات مصر وصمت البرلمان الوفدى الذى أصدر التشريعات من مدة قريبة جدًا لأجل الكفاح والمقاومة والجهاد بل بالعكس أيد البرلمان وزارة على ماهر التى ذبحت هذا الكفاح ووأدته فجر ولادته فكانت فترة عصيبة وهى فترة التغييرات الوزارية المتلاحقة وأخذت وزارة على ماهر تقوم بجهود لتحديد المسئوليات فى[٢٥] حريق القاهرة.

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على ماهر مقابلة الملك فلم يستجب لطلبه بل قيل له: «إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك». فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة.

استقالة وزارة على ماهر (أول مارس سنة ١٩٥٢)

تأرجح على ماهر بين محاولة تحالفه مع الوفد غريم القصر طمعًا فى مساندة البرلمان الوفدى لوزارته وبين ترضية القصر وبين القضاء على كل أمل فى استئناف الجهاد بما قد يغضب الأمة كما أنه كان قد حصل على مرسوم

ملكى نشر بالصحف لأجل حل البرلمان، ولكنه ناقض نفسه ولم يجرؤ على تنفيذه وأحرجه الوزيران المفروضان عليه من القصر وهما مرتضى المراغى وزكى عبدالمتعال باستقالتهما يوم أول مارس سنة ١٩٥٢ وإزاء ذلك أرغمه الملك على تقديم الاستقالة فى اليوم نفسه وقبلها الملك فى الحال وكلف أحمد نجيب الهلالى فى اليوم نفسه بتشكيل الوزارة.

وزارة نجيب الهلالى (أول مارس - ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٢) ٤ أشهر

شكل نجيب الهلالى وزارته فى أول مارس سنة ١٩٥٢ وأربعة وزراء من وزارته كانوا فى وزارة على ماهر، وكان الهلالى هو المرشح لرئاسة الوزارة بعد حريق القاهرة واعتذر وأشار باختيار على ماهر وحاول فى وزارته أن يقوم بالتفاوض مع الإنجليز ولكنه فشل لتجاهل بريطانيا لهذا الطلب. وباشر العمل على تطهير الأداة الحكومية من جميع الاستثناءات الوفدية وغير الوفدية بأثر رجعى ثم قام باستصدار مرسوم فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ بحل مجلس النواب وتحدد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات على أن يجتمع المجلس الجديد يوم ٣١ مايو، ولكنه تراجع فى تاريخ لاحق وأجلها إلى أجل غير مسمى وذلك باستصدار مرسوم بذلك يوم ١٢ إبريل ومن المعروف أن نجيب الهلالى كان وفديًا، ثم اختلف مع الوفد ورفض الاشتراك مع النحاس فى وزارته الجديدة.

عودة إلى انتخابات نادى ضباط الجيش[٢٦]

فرض عضو عن سلاح الحدود

فى يناير صدر خطاب من رئاسة هيئة أركان حرب الجيش إلى رئيس مجلس إدارة نادى الجيش المنتخب اللواء محمد نجيب وموعز به من القصر الملكى وينص الخطاب على ضرورة تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس إدارة النادى الجديد بحجة أن سلاح الحدود أصبح سلاحًا قائمًا بذاته وأن ضباطه أصبحوا من قوته فعلاً وعرض محمد نجيب هذا الخطاب على مجلس الإدارة الجديد وقد كان هذا الخطاب يعتبر تحديًا صارخًا لقرار الجمعية العمومية يوم ٣١ ديسمبر سنة

١٩٥١، وبعد المناقشة قرر مجلس الإدارة أن خطاب رئاسة هيئة أركان حرب يعتبر مخالفًا لنص المادة ٨ من اللائحة المصدق عليها من الجمعية العمومية واقترح الموافقة على تعيين عضو من سلاح الحدود كمستمع فقط وليس له صلاحية العضوية على أن يعرض الأمر برمته على جمعية عمومية غير عادية ثم تحديد موعد انعقادها فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢ وبلغت بذلك رئاسة هيئة أركان حرب. ولكن نظرًا لأحداث حرائق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وما تبعها من طوارئ فقد تأجل ميعاد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية إلى وقت لاحق.

استقالة سكرتير عام المجلس(٢٧) التنفيذى لمجلس إدارة النادى

على إثر ظهور هذه المشكلة. قدم عبدالرحمن أمين استقالته من مركز سكرتير عام المجلس فى أوائل فبراير سنة ١٩٥٢ وفى الجلسة نفسها تم الاتفاق على اختيار البكباشى إبراهيم حافظ عاطف (قائد مدرسة المساعدة الجوية) ليكون سكرتيرًا عامًا بالمجلس ـ وفى هذه الأثناء كان رشاد مهنا قد تم نقله كطلبه إلى أحد تشكيلات المدفعية بالعريش فى مارس سنة ١٩٥٢ ليكون فى المنطقة التى بها معظم وحدات الجيش ويمكنه ممارسة نشاطه السياسى فى وسطهم وفى الوقت نفسه يكون بعيدًا عن أية شبهات حيث كان نشاطه بالقاهرة محل اشتباه وخاصة أنه سبق اعتقاله مع مجموعة الضباط الوطنيين.

نشاط الضباط الأحرار

ومنذ حريق القاهرة حتى ما قبل اجتماع الجمعية العمومية(٢٨) غير العادية لمجلس إدارة نادى ضباط الجيش فى منتصف يونيو ١٩٥٢ نشطت جماعات الضباط الأحرار وانضم لها أعداد كبيرة من الضباط بحيث أصبح التنظيم قويًا وقادرًا على أن يثير اهتمام القوى الداخلية وحتى الخارجية المهتمة باستمرار نفوذها فى مصر وفى هذ الوقت وصلت معلومات لتنظيم الضباط الأحرار من الإخوان المسلمين أن الإنجليز أبلغوهم أنهم يريدون التخلص من الملك حيث أصبح

مكشوفًا ومكروهًا من الشعب ولا يضمن مصالحهم وأن الإنجليز طلبوا من الإخوان اغتيال الملك.

كما وصلت معلومات أخرى عن طريق الملحق العسكرى الأمريكى المتصل بعلى صبرى مدير مخابرات الطيران « أن.فى حالة تحرك الجيش المصرى لأية حركة تغيير فإن الأمريكان سيطلبون من الإنجليز عدم التدخل إذا كانت هذه الحركة غير شيوعية ولا تهدد مصالحهم واستقر رأى الضباط الأحرار على التحرك فى شهر نوفمبر ١٩٥٢، وحول هذا التاريخ أيضًا حاول الوفد أن يستعين بشباب ضباط الجيش وقام الضابط حسن علام لحساب الوفد بطبع منشورات وقبض عليه وقامت الحكومة الجديدة بتحديد إقامة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وعلى إثر ذلك قام الضباط الأحرار بالاتصال بأحد أقارب النحاس باشا لمحاولة الاتفاق مع الوفد والتعاون معه ورد النحاس باشا بأنه لا يستطيع أن يدخل لعبة الضباط ولأنه لا يريد أن يخسر أوراقه مع الأمريكان.

انعقاد الجمعية العمومية غير العادية (١٦ مارس سنة ١٩٥٢)

وفى ظل وزارة الهلالى وفى مساء يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٥٢ (فى شهر رمضان) تم عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لنادى الضباط، والتى سبق ودعى لها مجلس الإدارة منذ أوائل يناير سنة ١٩٥٢ لمناقشة موضوع فرض عضو من سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى(٢٩) رغم مخالفة ذلك للائحة وافتتح الجلسة البكباشى إبراهيم عاطف ثم ترك المنصة للقائمقام أركان حرب رشاد مهنا ليقوم بأعمال مقرر الجلسة - وأعلن رشاد مهنا عن الغرض من الاجتماع وملابسات الموضوع ثم فتح باب المناقشة. وكان أول المتحدثين المهندس جمال علام حيث استهل كلامه بمطالبة المجتمعين بالوقوف حدادًا على روح الشهيد عبدالقادر طه (رغم أن عبدالقادر طه كان من ضباط الحرس الحديدى الذى شكله الملك لحسابه من الضباط وعندما اختلف عبدالقادر طه مع الملك أمر باغتياله على يد الحرس الحديدى نفسه، وكانت هذه المعلومات معروفة تمامًا فى وسط جميع ضباط الجيش).

ووقف المجلس وجميع الضباط المجتمعون حدادًا. وكانت هذه الاستجابة الجماعية من الضباط بمثابة تحدى للملك وأعوانه فى الجيش بصفة خاصة.

وتعاقب المتكلمون بعد ذلك وكان الكل يؤيد رفض خطاب رئيس هيئة أركان حرب ويعارضون تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس إدارة نادى ضباط الجيش. وحاول ضباط من السلاح البحرى منهم أنور عبداللطيف وكلهم من المؤيدين للملك بإعلان انسحابهم من الاجتماع. ورد عليهم رشاد مهنا بحسم أن أمر انسحابهم أو وجودهم سيان حيث إنهم مقيدون من بدء الجلسة فى دفتر الحضور فى محضر الجلسة حتى ولو لم يصوتوا فهذا لا يؤثر فى رأى الأغلبية.

ثم عرض رشاد مهنا مقرر الجلسة وبأسلوب مباشر وحاسم قرار رئيس هيئة أركان حرب للتصويت جاء التصويت[٣٠] بالإجماع برفض القرار - وانتصر الحق على الباطل وسقطت محاولة الملك بتمثيل سلاح الحدود بعضو فى المجلس الجديد. وقام سكرتير المجلس التنفيذى إبراهيم حافظ عاطف مع السكرتير المساعد قائد الأسراب حسن إبراهيم بتحرير كل ما جاء بالجلسة على شكل محضر جلسة وبذلك أضاعوا الفرصة على أى تلاعب من أعوان الملك.

وبعد هذا الانتصار بالأسلوب الشرعى المهذب جدًا ظاهرًا والمتحدى بعناد لمحاولات الملك زاد تجاوب جميع ضباط الجيش لهذا الموقف وزاد إقبال الضباط على ارتياد النادى واعتبروه مركزًا وطنيًا ورمزًا، وكانوا قبل ذلك متحفظين ومتباعدين عن ارتياد النادى عندما أشيع بأن مجلس الإدارة وافق على الرضوخ لطلب رئيس هيئة أركان حرب.

إصرار الملك على التحدى

قام أعوان الملك الموجودون فى مجلس الإدارة بتقديم استقالتهم من عضوية المجلس بالتتابع، وكان غرضهم وغرض القصر أن تكون هذه الاستقالات بمثابة حل للمجلس خصوصًا إذا زاد عدد المستقيلين وقدم الآتين استقالاتهم:

أميرالاى	حسن حشمت	نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس المجلس التنفيذى
يوزباشى بحرى	أحمد عبدالغنى مرسى	عضو عن البحرية
قائمقام بحرى	أنور عبداللطيف	عضو ومدير مكتب حيدر باشا
أميرلاى صيدلى	عياد صليب	عضو الخدمات الطبية
يوزباشى	يحيى الحرية إمام	العضو المعين عن الحاشية العسكرية
بكباشى أركان حرب مهندس	إبراهيم فهمى دعبس	عضو عن المهندسين

وقام كبار ضباط قيادات الجيش بالضغط على باقى أعضاء مجلس الإدارة لتقديم استقالاتهم حتى يصبح مجلس إدارة النادى المنتخب فى حكم المنحل ويكون هذا الحل سلميًا دون اللجوء إلى أسلوب إصدار قرار حل قد يثير النفوس.

ولكن الباقين كان معظمهم من التنظيم فلم ينفع معهم الضغط أو التهديد وبذلك بقى مجلس الإدارة سليمًا رغمًا عن إرادة القصر.

وكانوا دون ذكر الألقاب محمد نجيب، رشاد مهنا، إبراهيم حافظ عاطف، زكريا محيى الدين، حمدى عبيد، جمال حماد، بهجت مصطفى، حسن إبراهيم، عبدالرحمن فوزى

آخر أيام وزارة الهلالى الأولى

وعلى إثر صدور مرسوم بتأجيل الانتخابات البرلمانية فى ١٢ إبريل سنة ١٩٥٢. أخذت المشكلات تتوالى أمام وزارة الهلالى سواء من حزب الوفد أو الأحزاب الأخرى وزاد ذلك مركزها ضعفًا خصوصًا وأن الهلالى تمادى فى تملق الملك والاستجابة لطلباته وكان فى مختلف المناسبات يضفى على فاروق سيلاً من عبارات التقديس. كما أنه فى هذا العهد نشر فى الصحف أن وزير[٣١] الأوقاف

السابق فى عهد وزارة الوفد حسين الجندى رفع إلى الملك فاروق يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٢ تقريراً اشترك فى وضعه مع نقيب الأشراف محمد الببلاوى «أثبتا فيه (كذبًا) نسب فاروق السلالة النبوية، وزعما أن نسبه من جهة الأم (نازلى) ينتهى إلى الإمام الحسين ابن السيدة فاطمة الزهراء بنت سيدنا محمد ﷺ».

وأخيرًا عندما شعر نجيب الهلالى أن الملك شرع فى استخدام هوايته فى تغيير الوزارات، وكان لحاشيته دخل كبير فى ذلك؛ لأنهم خشوا أن ينالهم إجراءات التطهير التى كان الهلالى جادًا فى تنفيذها فأدخلوا فى روع الملك أن حركة التطهير هذه التى يمارسها الهلالى قد تمتد إلى ذاته خصوصًا بعد أن تأكد أن كريم ثابت وأحمد عبود وأنطون بولى اجتمعوا فى سويسرا وأن مليونًا من الفرنكات السويسرية دفعها عبود لهم للتخلص من الوزارة.

استقالة الهلالى (٢٨ يونية سنة ١٩٥٢)

وقدم الهلالى استقالة وزارته إلى الملك فى ٢٨ يونية سنة ١٩٥٢ .

وزارة حسين سرى (٢ - ٢٠ يولية سنة ١٩٥٢)

استمرت هذه الوزارة فى الحكم تسعة عشر يومًا فقط وبذلك كانت مظهرًا من مظاهر العبث الملكى الأخيرة الصارخة.

فبعد استقالة نجيب الهلالى كلف[٣٢] الملك فى وقت واحد اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما بهى الدين بركات، وحسين سرى. وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته فى تأليف الوزارة دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف أيضًا بتأليف الوزارة. وكان هذا إجراءً فريدًا من نوعه سواء فى تاريخ مصر كلها أو فى تاريخ أكثر الدول تخلفًا فى العالم. واعتبر هذا فى مناقشات التنظيم السرى للضباط مظهرًا سافرًا لعدم الاستقرار بل لانهيار نظام الحكم. وأخيرًا وقع الاختيار على حسين سرى باشا وكان لرجلين من رجال الحاشية دخل كبير فى هذا الاختيار وهما إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للملك وكريم ثابت

المستشار الصحفى للملك ومنظم سهراته وعلاقاته المتدهورة. وألف حسين سرى وزارته ٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ومكافأة لدور كريم ثابت جعله وزير دولة فى تشكيله للوزارة. وكان دخول كريم ثابت وزيرًا بالوزارة من علامات انحدار المنصب الوزارى، لأن الملك سبق وحاول فرضه كوزير على رؤساء وزارات سابقة ورفضوا جميعًا ـ وجاء تعيين كريم ثابت وزيرًا دليلاً على صحة ما وصل للهلالى من معلومات عن تآمر كريم ثابت فى سويسرا. ولكن سرعان ما ظهر الخلاف بين الملك والوزارة الجديدة عندما تحرجت الأمور فى أزمة نادى ضباط الجيش وكان ذلك قرب منتصف يوليو سنة ١٩٥٢.

رعب السلطة

ومنذ ٢٦ يناير وحتى هذا التاريخ فقد[٣٣] تملك فاروق وزمرة الباشوات الرعب من ظهور تضامن الشعب وتماسكه وسخطه وأن هذا التضامن أصبح وجهًا لوجه مع أدوات السياسة المصرية ولو أن السياسيين وعلى رأسهم الملك والحاشية لم يدركوا مدى تردى النسيج الاجتماعى الذى هم على قمته والأدهى من ذلك أنهم لم يدركوا أن الوطنية المصرية التى كانت تثور على البريطانيين تحولت أيضًا للثورة على القهر والفساد وعليهم هم أنفسهم.

عودة إلى أزمة نادى ضباط الجيش:

حل مجلس نادى الجيش[٣٤] المنتخب

فى ١٦ يوليو سنة ١٩٥٢ طلب أركان حرب قسم القاهرة من سكرتير عام المجلس التنفيذى لمجلس إدارة نادى الضباط إبراهيم عاطف بالانتظار فى نادى الضباط بالزمالك فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر لمقابلة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة (شقيق اللواء محمد نجيب) وعلم إبراهيم عاطف بعد عدة اتصالات أن المقابلة ستكون بخصوص صدور أمر من رئاسة هيئة أركان حرب الجيش بحل المجلس وبلغ إبراهيم عاطف الخبر لمحمد نجيب رئيس مجلس الإدارة وتأكد محمد نجيب من صحة الأمر وكلف إبراهيم عاطف بالتصرف بما

يتراءى له فى مقابلة على نجيب. فاتصل إبراهيم عاطف بالطيار حسن إبراهيم مساعد سكرتير عام المجلس التنفيذى، واتفق معه على الحضور فى الميعاد المحدد فى النادى وعلم من حسن إبراهيم أن هناك أوامر صدرت له بإشارات إلى جميع الوحدات بعدم مغادرة المعسكرات إلى حين صدور أوامر بحجة أن رئاسات الجيش العليا ستمر على الوحدات والمعسكرات وكان ذلك لضمان عدم تجمع أى ضباط فى النادى). وحضر اللواء على نجيب فى الميعاد فى النادى وكان معه مجموعة من الضباط (أميرالاى محمد حسنى، وأميرالاى جلال صبرى، وقائمقام مصطفى كمال عبد الرازق، وبكباشى يوسف العجرودى، وصاغ حافظ صدقى، وقائد أسراب على صبرى وضابط من البحرية وآخرين) وأبلغ على نجيب إبراهيم عاطف أنهم حضروا لاستلام النادى بأوامر من جهة عليا فقد صدرت أوامر بحل مجلس الإدارة وعارض هذا إبراهيم عاطف بأنه لا يملك حل مجلس الإدارة المنتخب إلا بالعرض على الجمعية العمومية التى انتخبته. واستمرت المناقشة إلى قرب الغروب وقد بدأ الزوار من الضباط وبأعداد كبيرة تفد إلى النادى وتحرج الموقف وأجل على نجيب المناقشة إلى اليوم التالى ولم يجر أى تسلم أو تسليم.

وفى صباح اليوم التالى اتصل محمد نجيب بإبراهيم عاطف وكلفه بتنفيذ التعليمات بالتسليم وكلفه أيضًا بمقابلة شقيقه على نجيب بقسم القاهرة. وقابله هناك فى مكتبه وعلى انفراد وبلغه أن جميع اعتراضاته وكلامه فى اليوم السابق قد بلغت إلى الجهات العليا وأن اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب كان موقفه مشرفًا جدًا حيث كان يدافع عن إبراهيم عاطف كأنه أحد أبنائه ـ ونصح على نجيب، إبراهيم عاطف بأن يجعل العاصفة تمر ويجب أن نميل معها حتى لا تتكسر وبعد أن تمر العاصفة يمكن استعادة الموقف واستئناف العمل.

وانتشر خبر محاولة حل مجلس الإدارة بين جميع ضباط الجيش بسرعة مذهلة وقابله فى النادى يوم ٢٧ يوليون سنة ١٩٥٢[٣٥] ومعه اللجنة السابق ذكرها عدا قائد الأسراب على صبرى وتم تسليم أعمال مجلس الإدارة لهذه اللجنة

وبذلك تمت إجراءات حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش بتحدٍ سافر من الملك بغير سند من أية شرعية أو قانون أو لائحة.

اجتماع الضباط الأحرار(٣٦) ١٧ يوليو ١٩٥٢:

فى مساء ١٧ يوليو سنة ١٩٥٢ عقدت اللجنة القيادية للضباط الأحرار اجتماعًا عاجلاً حضره الجميع عدا السادات وصلاح سالم وذلك بعد أن وصلتهم معلومات عن نية الملك حل مجلس إدارة النادى تحديًا لهم وعلم أيضًا أن هناك أخبارًا تسربت بأن الحكومة سوف تعتقل أى ضابط يعارض قرار الحل واقترح سرعة التحرك بالقيام بعدة اغتيالات لشخصيات عسكرية حسين سرى عامر وحسنين فريد رئيس أركان حرب الجيش وحسن حشمت قائد المدرعات وكلهم من رجال الملك وانصرف المجتمعون على أن يجهزوا أنفسهم لهذه العملية واقتصر الاجتماع فى اليوم التالى لمناقشة الخطة والإمكانات قبل التنفيذ.

اجتماع يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢

حضر هذا الاجتماع لأول مرة يوسف منصور صديق وبعد مناقشات طويلة صرف النظر كلية عن عمليات الاغتيال واقترح جمال عبد الناصر وضع خطة تفصيلية لبدء التحرك الإيجابى بالسيطرة على القوات المسلحة وحدد الهدف بالاستيلاء على المنطقة العسكرية (رئاسة الجيش) وتحدد توقيتًا لذلك يوم ٢ أو ٣ أغسطس ١٩٥٢.

اجتماع محمد نجيب مع الوزير محمد هاشم(٣٧) ١٩ يوليو ١٩٥٢

وأثناء اجتماع الضباط الأحرار يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ على شكل مجموعات عمل للإعداد للتحرك على أن يكون التحرك فى أول أغسطس ١٩٥٢ استدعى محمد نجيب لمقابلة الوزير محمد هاشم وفى هذه المقابلة بعد مناقشة حول أسباب تذمر ضباط الجيش اقترح محمد هاشم للقضاء على هذا التذمر أن يصدر مرسوم بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية ورفض نجيب، ولكنه فوجئ أثناء

الحديث أن فلتت من الوزير محمد هاشم وبدون قصد تبليغ بأن السراى لديها قائمة بأسماء ١٢ ضابطًا هم المسئولون عن تحريك الضباط الأحرار وبعد انصراف نجيب أبلغ ذلك إلى جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر بمنزله.

اجتماع عاجل يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢

وعلى إثر سماع هذا التبليغ الخطير عقد اجتماع اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وقرروا بسرعة التحرك ليكون ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، ثم أصدر عبدالناصر أمره بتأجيل هذا التحرك إلى ليلة ٢٣ يوليو انتظارًا لحشد قوات أكبر وكان هذا الموعد النهائى.

عودة إلى وزارة حسين سرى

فى هذه الفترة من الزمن كان الخاصة والعامة يتهامسون[٣٨] عن اتجاهات لبعض ضباط الجيش يتحدون وخاصة أن بعض المنشورات قد وصلت إلى أيدى المسئولين وبعض قيادات النقابات العمالية والمهنية ورؤساء الصحف، وكانت هذه المنشورات تشير إلى حرب فلسطين وإلى صفقات الأسلحة المشبوهة وإلى الفساد الذى استشرى فى الجيش وفى مختلف مرافق الدولة ـ وأراد حسين سرى أن يهدئ الموقف بين الملك وضباط الجيش وعرض على الملك إمكان إسناد وزارة الحربية إلى اللواء محمد نجيب رئيس مجلس إدارة النادى ليكون ذلك ترضية للضباط، وكان حسين سرى قد سبق ورشح محمد نجيب لهذا المنصب عند تأليفه الوزارة وقبل قرار حل المجلس المنتخب ولكن الملك[٣٩] رفض وتولى حسين سرى وزارة الحربية مع رئاسة الوزارة، ولما اشتدت الأزمة والقصر فى شأن أزمة نادى ضباط الجيش قدم حسين سرى استقالته، وذلك عندما حاول الملك فرض تعيين حسين سرى عامر وزيرًا للحربية.

استقالة وزارة حسين سرى (٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢)

وقدم حسين سرى استقالة الوزارة يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ واستمرت

حكومته فى الحكم تسعة عشر يومًا فقط وقبل الملك استقالته يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢.

اجتماع يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢[٤٠]

عقدت لجنة القيادة اجتماعها الأخير ظهر هذا اليوم وحضره جمال عبدالناصر وحسن إبراهيم وعبدالحكيم عامر وكمال حسين وعبداللطيف البغدادى، وخالد محيى الدين وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبدالمنعم أمين وإبراهيم الطحاوى؛ لأنه كان سيقود تحرك سلاح خدمة الجيش وكان الهدف الأساسى من هذا الاجتماع هو الاطلاع على الخطة النهائية للتحرك والعمل الإيجابى بالاستيلاء على القوات المسلحة. وتغيب عن هذا الاجتماع جمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات - وتقرر فى هذا الاجتماع توزيع مسئوليات القيادة كالآتى:

الفرسان: حسين الشافعى - خالد محيى الدين - ثروت عكاشة.

المدفعية: كمال الدين حسين - عبد المنعم أمين

الطيران: حسن إبراهيم - عبداللطيف البغدادى.

خطة الاستيلاء على القوات المسلحة[٤١]

شارك زكريا محيى الدين فى وضع خطة التحرك النهائية مع جمال عبدالناصر، وكانت خطة بسيطة للغاية تحمل فى طياتها عوامل نجاحها لبساطتها وتحقق السيطرة الكاملة على القوات المسلحة وبالتالى بالاستيلاء على سلطة السيادة فى البلاد وهو ما كان يهدف إليه جمال عبدالناصر بالذات منذ اجتماع يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢ مع اللجنة القيادية. وقام زكريا محيى الدين بقراءة وشرح الخطة على اللجنة القيادية بعد ظهر ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وكانت مقسمة إلى مراحل.

المرحلة الأولى[٤٢]

١ ـ السيطرة على القوات المسلحة بالاستيلاء على مبنى القيادة العسكرية بمنطقة كوبرى القبة باقتحامها والاستيلاء عليها بمجموعة من الضباط الأحرار.

٢ ـ تقدم مجموعة أخرى من الضباط الأحرار باعتقال بعض كبار ضباط الجيش والطيران من منازلهم لضمان عدم إمكان تحرك قوات عسكرية. وكانت مهام الأسلحة فى هذه المرحلة.

• **الفرسان:** إغلاق المنطقة عن شارع الخليفة المأمون بجوار محطة البنزين وإغلاق المنطقة عن المستشفى العسكرى وعند باب ستة بالعباسية وبوابة العباسية ومجموعة من المدرعات بالسيطرة على مطارات ألماظة ومصر الجديدة وغرب القاهرة.

• **المدفعية:** عزل منطقة ألماظة وهايكستب والطرق المؤدية لمبنى القيادة بكوبرى القبة والطرق المؤدية لوحدات الجيش المختلفة.

وأن يقوم تعاون بين المدفعية ووحدات من الفرسان بدبابات وعربات مصفحة.

• **الطيران:** القيام بطلعات استكشافية للتأكد من عدم تحرك قوات بريطانية من قاعدة القتال وطلعات استكشافية فوق القاهرة والإسكندرية ومنع الملك من الهروب سواء عن طريق الجو أو البحر.

• **المشاة:** مقدمة كتيبة مدافع ماكينة يقودها البكباشى يوسف منصور صديق تتوجه إلى مبنى القيادة العامة ومساعدة قوة مشاة أخرى فى الاستيلاء[٤٣] على مبنى القيادة بمن فيها من قيادات.

ـ كتيبة مشاة رقم ١٣ تحت قيادة صلاح نصر ومعه مجموعة من تسعة ضباط أحرار (وقد انضم لهم فى آخر لحظة القائمقام أحمد شوقى قائد الكتيبة متضامنًا مع الضباط الأحرار) وتقوم بمعاونة يوسف منصور صديق فى السيطرة على القيادة العامة وجزء من الكتيبة ١٣ للسيطرة على رئاسة سلاح الحدود فى كوبرى القبة وجزء منها للسيطرة على مبنى الإذاعة وإلقاء بيان من الإذاعة فى الصباح الباكر.

المرحلة الثانية

العمل على السيطرة على جهاز الحكومة المدنى وإنزال قوات إلى الشوارع للسيطرة على عدد من المواقع المدنية الحيوية.

المرحلة الثالثة

التحرك لمحاصرة الملك ومنعه من الاتصال بأية وحدات من القوات المسلحة أو القوات البريطانية كل ذلك تمهيدًا لعزله ولكن فى سرية تامة حتى لا تتسرب معلومات للإنجليز أو لغيرهم.

وزارة نجيب الهلالى الثانية (٢٢ يوليو ـ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

عهد الملك إلى نجيب الهلالى فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ بتأليف الوزارة وألفها ولم تدم إلا بضع ساعات وبنفس أعضاء وزارة حسين سرى السابقة عدا أربعة وزراء فرض الملك منهم واحدًا هو إسماعيل شيرين زوج شقيقته الأميرة فوزية ليكون وزيرًا للحربية وليكون أداة الملك فى السيطرة على الجيش فى الوقت الذى قويت فيه حركة الضباط الأحرار ونشطت، واشتدت أزمة الجيش، وإسماعيل شيرين شاب لم يدخل الكلية الحربية وجعله الملك ضابطًا لمجرد مصاهرته له وأعطاه رتبة القائمقام. وكان قبول الهلالى لهذه الأوضاع اشتراكًا منه بإرادته أو بغير إرادته فى تفاقم تدهور الأحوال الداخلية للدولة.

مرحلة العمل الإيجابى(٤٥)

بعد اجتماع لجنة القيادة بعد ظهر ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢، والتى تم فيها شرح ومناقشة خطة التحرك للاستيلاء على قيادة الجيش، تحدد لبدء التحرك ساعة الصفر فى منتصف ليلة ٢٢ يوليو أى الساعة ٢٤٠٠ وقام حسين الشافعى بالاجتماع مع الضباط الأحرار للفرسان كما توجه عبدالمنعم أمين وكمال الدين حسين للاجتماع بالضباط الأحرار لسلاح المدفعية أما عبدالناصر فقد تولى

بنفسه الاجتماع مع لجنة الضباط الأحرار بالمشاة عصر ذلك اليوم ومنذ غروب شمس يوم ٢٢ يوليو كان معظم الضباط الأحرار المكلفون بمهام التحرك موجودين بمعسكراتهم تحسبًا لأية مفاجآت[٤٦].

وقامت مجموعة من الضباط الأحرار كمال رفعت ومحمد البلتاجى وغيرهم بالاستعداد لمهمة القبض على عدد كبير من كبار قادة الجيش المصرى من منازلهم.

وفى الوقت نفسه قام جمال عبدالناصر بنفسه ومع كمال الدين حسين بالاتصال باثنين من أهم أعضاء جمعية الإخوان حسن عشماوى وصالح أبو رقيق وأبلغاهما بموعد تحرك الجيش واتفقا معهما على أن يسهم بعض الإخوان فى مساندة حركة الجيش بعد انتصارهما فى الصباح.

تسرب خبر التحرك[٤٧]

فى الساعة السابعة مساء يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ أبلغ الملازم أول حسن محمود صالح من ضباط أحرار سلاح المدفعية زملاءه فى السلاح أنه عندما كان يغادر منزله مرتديًا الزى العسكرى ومسلحًا بطبنجته شكت والدته فى الأمر وبخاصة أن بعض زملائه الضباط كانوا يصحبونه بملابسهم العسكرية وأسلحتهم فأبلغت شقيقه اللواء جوى صالح محمود صالح بشكوكهم وقام بدوره بالاتصال بحيدر باشا فى الإسكندرية معتقدًا أن بعض الضباط ينوون عمل شىء ما فى هذه الليلة وفى الحال تصرف ضباط أحرار المدفعية وقاموا بإبلاغ ذلك لمسئول المدفعية وأعادوا الضابط إلى منزله حتى تطمئن والدته وتكف عن انزعاجها.

ولكن الخبر كان قد وصل إلى الملك وتأكدت السراى أيضًا من الخبر بعد أن وصلها معلومات من اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة بعد أن أبلغه يوزباشى الفرسان فؤاد كرارة بأن أحد زملائه الضباط ممدوح شوقى (وهو من الضباط الأحرار) قام بمحاولة ضمه للحركة وعلى ذلك تم استدعاء اللواء حسين فريد رئيس أركان الجيش وتكليفه بالتوجه إلى القيادة العامة للقضاء علية أى حركة.

وأصبح بذلك واضحًا أن العجلة أخذت تدور متأثرة بتيارين معاكسين الغلبة ستكون لأسرعهما فى التحرك وخاصة أن اللواء حسين فريد كان قد استدعى قادة الأسلحة والمناطق بالقاهرة عدا اللواء محمد نجيب مدير المشاة إلى مؤتمر فى العاشرة مساء بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة.

وقبل أن يتوجه القادة إلى مبنى القيادة اتصل على نجيب، وكان قائدًا لقسم القاهرة بأخيه محمد نجيب وأبلغه بهذه التطورات وقام نجيب بدوره بالاتصال بعبدالحكيم عامر بسرعة وأبلغه بهذه التطورات الخطيرة وأوصاه باستغلال هذه الفرصة الفريدة لأقصى حد بالتعجيل بوصول قوات الحركة إلى مقر القيادة والاستيلاء عليها واعتقال جميع القادة المجتمعين قبل امتلاك قدرتهم على التصرف والتحرك لإجهاض حركة الضباط الأحرار فى معسكراتهم قبل تحركهم.

الاستعداد للتحرك

فى سلاح الفرسان

قبل التاسعة والنصف مساء ٢٢ يوليو كان جميع الضباط الأحرار بسلاح الفرسان مع جنودهم بوحداتهم تحت حجة حالة طوارئ وفى التاسعة والنصف وصل حسين الشافعى وثروت عكاشة. وخالد محيى الدين. وكان حتى هذا الوقت يوجد تحت قيادة حسين الشافعى ٣٢ ضابطًا من الأحرار وكانت قواته تسيطر على ٤٨ دبابة، ٤٨ سيارة مدرعة والآلاى الأول سيارات مدرعة وكتيبة ميكانية عربات نصف جنزير محملة بالمشاة بالإضافة إلى آلاى خياله تحت قيادة عثمان فوزى والآلاى الثانى سيارات مدرعة بالإضافة إلى سيطرة كاملة على مركز تدريب الفرسان ومدرسة الفرسان فكانت هذه القوة قوة قادرة على القيام بأصعب المهام، وكان هناك كشف بأسماء وعناوين ضباط الفرسان الواجب اعتقالهم فى منازلهم ومنعهم من دخول القشلاقات. وتم إعطاء الأوامر بالاستعداد للتحرك فى الساعة العاشرة وقام حسين الشافعى بالتنسيق(٤٨) لاستكمال توزيع الذخائر على القوات بعد أن وصلت عن طريق الضباط الأحرار

قبل الساعة ١١ مساء وفى هذا الوقت حضر اللواء حسين حشمت قائد اللواء المدرع إلى القشلاق وقام ثروت عكاشة باعتقاله والتحفظ عليه.

وصدر الأمر بالتحرك فى الساعة ١١ وتحركت قوة من الفرسان تقدر بثلث القوة وقامت بسد الطريق والكوبرى الذى يفصل المستشفى العسكرى عن منطقة كوبرى القبة والحدائق وهى نقطة حاكمة فى المنطقة العسكرية وباقى قوة الفرسان بمدرعاتها وسياراتها المدرعة تحركت فى اتجاه مدخل مصر الجديدة أمام محطة بنزين موبيل بمحاذاة خط المترو وقامت بسد الطريق القادم من مصر الجديدة والذى يمر من أمام نادى سبورتنج وكانت معها وحدات ميكانيكية وعربتان مصفحتان وفصيلة خيالة وبذلك تم قطع المواصلات وعزل المنطقة العسكرية عن مصر الجديدة وعند هذا الحد أعلن قادة هذه التشكيلات الجنود بأنهم يقومون بحركة عسكرية ضد قادة الجيش[٤٩] من أجل الوطن والشعب المصرى وتقبل الجنود هذا الإعلان بحماس وارتياح.

وقبل مغادرة قشلاقات الفرسان[٥٠] حضر مهندس الصيانة جمال علام وانضم لضباط أحرار الفرسان وبإيحاء منه أشار إلى أهمية الاستلاء على محطات القوة والبث اللاسلكى للإذاعة فى أبى زعبل وقام مع تروب سيارات مدرعة وتحت قيادة مجدى حسنين ووصلوا فى الوقت المناسب وبالتعاون مع مهندس الإذاعة الشاب الجارحى القشلان تم السيطرة على المحطات وأمكن إعادة توصيل التيار للأجهزة والتى قطعها المسئول بأوامر من كريم ثابت (وزير الإعلام).

وقام اليوزباشى أحمد المصرى من السوارى وتحت قيادة قوة من السيارات المدرعة بالسيطرة والاستيلاء على مبنى الاستديوهات فى شارع الشريفين وتم ذلك فى الساعة الرابعة والربع صباحًا يوم ٢٣ يوليو بعد أن تمكن من صرف قوات البوليس البسيطة التى كانت تحيط بهذا المبنى بعد إقناعهم أنه حضر لهذه المأمورية موفدًا من السراى وأن أحمد طلعت هو[٥١] الذى أصدر لهم هذه الأوامر ثم سافر بعدها إلى الإسكندرية لمقابلة الملك.

وقام حسين الشافعى وثروت عكاشة بالإشراف على وحدات مدرعة أخرى أرسلت إلى مطار ألماظة ومصر الجديدة وغرب القاهرة ومدخل العباسية وحول رئاسة سلاح الحدود وقوات أخرى مدرعة لمعاونة المدفعية فى مواقعها الدفاعية على طريق تقدم أية قوات بريطانية تتقدم عن طريق القناة وجانب آخر من المدرعات لمعاونة قوات مشاة الكتيبة ١٣ كطلب السيد زكريا محيى الدين.

فى سلاح المدفعية[٥٢]:

قام عدد كبير من الضباط الأحرار بسلاح المدفعية بالوجود فى معسكراتهم بألماظة منذ غروب شمس يوم ٢٢ يوليو وتم تجمعهم مع باقى الضباط فى ألماظة فى رئاسة المدفعية فى تمام الساعة ٩ مساء وسيطروا على رئاسة المدفعية مبكرًا ثم قامت قوة كبيرة من قوات المدفعية باحتلال مواقع دفاعية مسيطرة على طرق اقتراب أية قوات بريطانية يحتمل تقدمها من منطقة القنال إلى القاهرة وقبل ساعة الصفر وهى منتصف الليل وصلت قوات مشاة من الكتيبة ١٣ ومعها جانب من قوت مشاة مدافع الماكينة وكذلك انضم إليها جانب من المدرعات. وقامت قوات المدفعية فى ألماظة باعتقال قائد المنطقة المركزية اللواء على نجيب واللواء حافظ بكرى قائد المدفعية والبكباشى عبد الفتاح كاظم أركان غرب سلاح المدفعية.

المشاة

كانت قوات المشاة المتوفرة والمضمونة للقيام بالانقلاب[٥٣] هى كتيبة المشاة رقم ١٣، وكان معظم ضباطها من تنظيم الضباط الأحرار وحتى قائدها الرسمى القائمقام أحمد شوقى فقد انضم ليلة الانقلاب للضباط الأحرار وكذلك كانت[٥٤] مقدمة كتيبة مدافع ماكينة عبارة عن سرية الرئاسة وسرية أخرى تحت قيادة يوسف منصور صديق ومعه الضباط عبد المجيد شديد وكلا القوتين كانت بدون سيارات أو ذخائر كافية ولذلك فقد صار استكمال احتياجاتهما من ضباط أحرار خدمة الجيش بعد غروب الشمس يوم ٢٢ يوليو كما قام مركز تدريب

المشاة بمدهما بالذخائر الكافية، وكانت ساعة الصفر للتحرك لهذه القوات فى منتصف ليل ٢٢ يوليو ساعة ٢٤٠٠ وتحددت هذه الساعة فى آخر اجتماع لضباط أحرار المشاة مع جمال عبد الناصر عصر يوم ٢٢ يوليو فى منزل صلاح نصر أركان حرب الكتيبة ١٣ مشاة ـ وجود جميع ضباط أحرار المشاة مع قواتهم فى الساعة التاسعة مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ قبل ساعة الصفر بثلاث ساعات.

وقامت قوة سرية يعاونها تروب دبابات بالتحرك ساعة الصفر تحت قيادة صلاح سعدة إلى مبنى سلاح الحدود فى كوبرى القبة لمحاصرته ومنع أى تحرك منه خشية إمكان سيطرة اللواء حسين سرى عامر مدير السلاح ورجل الملك واستخدامه لقوات لحدود ضد الانقلاب قامت سرية مشاة بقيادة يوزباشى عمر محمود على ومعه ثلاثة ملازمين بالتحرك إلى رئاسة أركان حرب الجيش (مبنى القيادة العامة) ولكنه وصل بعد أن تمكن القائمقام يوسف منصور صديق من اقتحامه وساعد فى السيطرة عليه وخاصة أن جانبًا من المدرعات كانت تتعاون معه.

ـ توجهت قوة فصيلة إلى مبنى الإذاعة وسيطرت عليها بالتعاون مع قوة المدرعات.

ـ قامت سرية بتوزيع فصائلها على بوابات معسكر العباسية لمنع دخول أو خروج أى أفراد عسكريين لا ينتمون إلى الضباط الأحرار وكانت تحركات واستعدادات جنود الكتيبة ١٣ بحجة أن الإنجليز يتحركون من منطقة القناة وأن الكتيبة مكلفة بواجب دفاعى عن البلاد وتقبل الجنود هذا التفسير بحماس.

ـ أما قوات مدافع الماكينة التى كانت بمعسكر هايكستب فكانت قوات مقدمة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة عبارة عن سرية الرئاسة وسرية أخرى وكانت هذه المقدمة تحت قيادة البكباشى يوسف منصور صديق وحدث خطأ بسيط ولكنه كان عظيم الأثر وهو أن يوسف صديق تصور خطأ أن ساعة الصفر هى الساعة الحادية عشر مساء وليست الساعة الثانية عشر واستعد للتحرك وخطب فى ضباطه وجنوده ولم يخف عنهم الموقف وقال لهم إنهم سيفخرون بما سينجزونه

فى هذه الليلة وتحركت قواته قبل الميعاد بساعة وكان هو يركب عربة جيب فى مقدمة القوة المحملة على العربات وفوجئ فى طريقه باللواء عبد الرحمن مكى قائد الفرقة يقترب من المعسكر فاعتقله وعندما وصل إلى مداخل مصر الجديدة اعتقل الأميرالاى عبد الرؤوف عابدين قائد الفرقة قبل أن يتمكن من السيطرة على معسكرات هاكستب وفى تقدمه نحو قيادة الجيش توقف قليلاً فى مصر الجديدة واعترض جنوده شخصين فى ملابس مدنية كانوا يحومون حول عربات قواته وتبين أنهما جمال عبد الناصر وعبدالحكيم عامر فى ملابس مدنية وأبلغاه بالموقف فى رئاسة الجيش كما بلغ لهما من محمد نجيب واتفقوا الثلاثة على ضرورة الإسراع باقتحام قيادة الجيش مبكرًا واستأنف التحرك وكانت قواته فى هذا الوقت هى الوحيدة التى تتحرك فى شوارع القاهرة فى جرأة نحو مركز رئاسة الجيش وفى الحال نفذ خطة جريئة وأرسل فصيلة لتقطع الطريق عند مستشفى الجيش أمام كوبرى القبة وفصيلة أخرى تقطع الطريق عند كوبرى السيوف أمام رئاسة سلاح الحدود واقتحم بباقى القوة رئاسة الجيش وقبل الاقتحام اعتقل الأميرالاى سيف اليزل خليفة. وقام بقواته بتفتيش الدور الأرضى وكان خاليًا واعترضه أحد الحراس عند صعوده الطابق الأعلى واضطر لتوقيفه بإطلاق النيران عليه ليتمكن من سرعة اقتحام غرفة القيادة بعد إطلاق النيران على الباب عندما استعصى فتحه وهناك كان يقف اللواء حسين فريد رئيس أركان الجيش واللواء حمدى هيبة وضابط آخر يرفع منديلاً أبيض وطلب منهم ألا يتحركوا وسلمهم لليوزباشى عبد المجيد شديد ليذهب بهم إلى معسكر الاعتقال فى مبنى الكلية الحربية وبذلك سقطت قيادة الجيش وبسقوطها سقط آخطر مركز للسلطة فى مصر فلم يكن فى القاهرة فى هذا الوقت أى مركز يستطيع أن يعطى أوامر مضادة لحركة قوات الضباط الأحرار.

وحضر بعد ذلك جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر بعد ارتداء ملابسهما العسكرية وشرعا فى استدعاء قائد الحركة المعد لهذا المركز محمد نجيب، ولكنه كان متعجلاً فقد حضر فى عربته الخاصة واتخذ مكانه الرئاسى المعد لذلك والمخطط له.

سلاح الطيران

فى الساعة السادسة صباحًا ظهرت الطائرات الحربية فى سماء القاهرة ومصر معلنة ليس فقط السيطرة على الطائرات وسلاح الطيران وإنما سيطرة الضباط الأحرار على سماء مصر.

استقالة وزارة الهلالى (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

واتصل رئيس الوزراء نجيب الهلالى تليفونيًا من الإسكندرية فى الصباح بمحمد نجيب وأبلغه بأنه مستعد لإجابة طلبات الجيش ولكن محمد نجيب أجابه بأن الجيش يريد تغيير الوزارة وفهم الهلالى من حديثه أن الجيش يريد تنحيته فقدم استقالته إلى الملك يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وقبلها فاروق وكان هذا هو أول خضوع من الملك للسلطة العليا الجديدة وهى قيادة الجيش الجديدة فى مصر والتى أصبحت تمثل هذه اللحظة إرادة الأمة.

السيطرة على القوات المسلحة فى سيناء[٥٥]

وكان أول عمل لقيادة الحركة هو الاتصال بأعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار بجمال سالم فى العريش وصلاح سالم برفح وقام بعد استقبال كلمة السر بنجاح الانقلاب بالسيطرة الكاملة على القوات الموجودة بسيناء وكانت جميع الوحدات بضباطها وجنودها جاهزة نفسيًا للتأييد الكامل لهذا الانقلاب.

البيان الأول للثورة[٥٦]

وكان البيان الأول الذى أذاعه أنور السادات فى الساعة السابعة والنصف صباح ٢٣ يوليو باسم اللواء محمد نجيب كالآتى:

«اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد

تضافرت عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب. وإنى أذكر للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردًا من أية غاية. وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس فى صالح مصر. وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولى التوفيق».

لواء أركان حرب محمد نجيب

القائد العام للقوات المسلحة

تبليغ السفير صباح يوم ٢٣ يوليو(٥٧):

وتأمينًا للمرحلة الأولى من الانقلاب أو الحركة فقد قام على صبرى صباح يوم ٢٣ يوليو تليفونيًا بإبلاغ السفير الأمريكى عن طريق الملحق الجوى بالأمريكى بأن الجيش المصرى قد تحرك لأمور داخلية وبغرض مطالبة السلطات المصرية ببعض المطالب الخاصة وأن الحركة حريصة على صون مصالح الأجانب وحماية أرواحهم ـ ومحذرين فى الوقت نفسه من أى تدخل من القوات البريطانية وأن مع ضباط الحركة منظمات وهيئات شعبية ستشترك مع ضباط الحركة والتصدى لأى تدخل بريطانى. كل ذلك كان لتجنب الصدام مع القوات البريطانية ومحاولة تجميدها. وعلى أن يقوم السفير الأمريكى بإبلاغ السفير البريطانى بتلك الرسالة.

وقام عبد المنعم أمين بعد موافقة(٥٨) مجلس القيادة بالتوجه فى الساعة ٩ صباحًا ٢٣ يوليو لمقابلة القائم بالأعمال الأمريكى؛ لأن السفير الأمريكى كان موجودًا بالإسكندرية وشرح للقائم بالأعمال أهداف الثورة وهى القضاء على الفساد فى الجيش فقط.

ولم تتحرك القوات البريطانية بالقنال للتدخل ولكن فى صباح ٢٣ يوليو أرسل ممثل الحكومة إنذارًا إلى قيادة الجيش المصرى يهدد بتدخل القوات الإنجليزية برًا وجوًا وبحرًا لحماية الأرواح والممتلكات الأجنبية فى مصر، إذا ما وقع عليها أى اعتداء.

اللواء أركان حرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة(٥٩)

اشتهر محمد نجيب منذ عمله بالقوات المصرية فى السودان وهو لا يزال ضابطًا صغيرًا بتحمسه الوطنى ووعيه السياسى ومناصرته للمناضلين السودانيين الذين يؤمنون بوحدة وادى النيل وبغضه للتسلط البريطانى الذى يحتل مصر والسودان واشترك فى كثير من المنظمات العسكرية السرية فى الجيش المصرى فى السودان وفى الجمعيات الوطنية السودانية. وكان أول دفعته فى التخرج فى المدرسة الحربية سنة ١٩١٨ وحصل على لسيانس الحقوق من الجامعة المصرية سنة ١٩٣١. وعقب حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين وهدد فيه السفير البريطانى الملك فاروق بالعزل إذا لم يستجب لطلباته بصدور المرسوم للنحاس باشا بتشكيل الوزارة اعتبر محمد نجيب ذلك إهانة لرمز البلاد وحيث إنه كان ضابطًا بالجيش المصرى المنوط به الدفاع عن هذا الرمز وأصبح غير قادر على حماية رمز بلده فهو لا يستحق الرداء العسكرى لذلك قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها تقديرًا لوطنيته وكان هو الضابط الوحيد الذى قدم استقالته ـ ولما وصل إلى الرتب الكبيرة فى الجيش لم تخمده جذوة نضاله القديم ـ وقد روى فى مذكراته أنه فى أحد أيام سنة ١٩٧٤ أسعده كثيرًا عندما سمع أن مجموعة من الضباط بقيادة البكباشى رشاد مهنا قد اعتقلت لأنها شكلت تنظيمًا وطنيًا معاديًا للملك واعتبر هذا بمثابة بعثًا للحركات الوطنية وتعجب لأن جميع المعتقلين كانوا من صغار الضباط وفسر هذا أن كبار الضباط كان معظمهم وقتها بعيدين عن الارتباط بحضارة العصر بالعلوم الحديثة التى تحتم الشعور بآلامه ومعاناته من القهر والظلم.

وحارب محمد نجيب وهو برتبة أميرالاى فى فلسطين وأصيب ثلاث مرات - واختلف مع قادة الحملة اللواء المواوى فى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ بعد معركة «اسدود» لسوء القيادة واستدعى على إثر ذلك إلى القاهرة ليعمل قائداً لمعهد دراسات الضباط العظام بعيداً عن الميدان ولثورته على الأوضاع فى الجيش وخاصة القوات التى فى الميدان وأخذ ينتقد هذه الأوضاع بين من يثق فيهم من الضباط ووصلت هذه المعلومات إلى المسئولين وشكلت لجنة تحقيق وذهبت لتقصى الحقيقة فى الميدان من الجنود والضباط، وكان نتيجة ذلك أن استبعد القائد المواوى واستبدل باللواء أركان حرب فؤاد صادق والذى بادر باستدعاء محمد نجيب وأسند إليه قيادة القوة الضاربة فى فلسطين وهى قيادة اللواءين العاشر والرابع وقاتل محمد نجيب بشجاعة أدت إلى إصابته وطلب له القائد العام ترقية استثنائية ولكن حيدر باشا حرمه منها واستبدلها بوسام نجمة فؤاد الأول العسكرية وهى أعلى وسام عسكرى.

وأثناء قيادته هذه القوات المهمة فى فلسطين كان دائم التوعية الوطنية للمحيطين به من ضباطه. ومن كل هذه الظروف وكذلك شجاعته فى القتال وتقدمه صفوف جنوده ووحداته فقد ذاع صيته واكتسب شهرة ومحبة وتقدير من ضباطه وجنوده بل فى الجيش كله. وكان يحض الضباط على إجادة القتال ويوصيهم بالاهتمام بما يدور فى العاصمة.

وكان الصاغ أركان حرب عبد الحكيم عامر قد عين أركان حرب اللواء الذى يقوده محمد نجيب وكان ممن يرتاح لهم محمد نجيب وقد أبلغ عبدالحكيم عامر البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر أنه عثر للحركة الوطنية فى الجيش على كنز عظيم يتمثل فى محمد نجيب واشتهر بعد ذلك محمد نجيب فى الجيش بأنه الضابط الكبير الذى لا يهاب الحق الذى يجعله دائماً يتخذ موقف المجابهة الصريحة مع قيادات الجيش الخاضعة لنفوذ القصر وليس أدل على شهرة محمد نجيب السلوكية والوطنية والجسارة فقد رشحته لانتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش كرئيس للنادى وبذلك كان اللواء محمد نجيب أهم عنصر فى المؤسسة الوطنية المصرية والتى أطلقت على نفسها اسم

«الضباط الأحرار» وأصبح محل شبهة من القصر والمسئولين عن أجهزة الأمن.

وفى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٢ وفى عهد وزارة حسين سرى طلب وزير الداخلية محمد هاش مقابلة محمد نجيب وسأله عن أسباب تزمر رجال الجيش وعن مطالبهم - وشرح له محمد نجيب بصراحة الموقف وذكر فى النهاية أسباب التذمر أن البلاد تحكم ديكتاتوريًا وليس حكمًا ديمقراطيًا يعبر عن إرادة الشعب. ولما سأله الوزير محمد هاشم عما إذا كان يرضى أن يعين وزيرًا للحربية وإذا كان هذا التعيين يوقف التذمر فى الجيش رفض قبول هذا المنصب لأنه يفضل أن يبقى بالجيش. وأفصح محمد نجيب فى مذكراته أنه تأكد من هذا العرض أنه كان بمثابة إبعاده عن الجيش وعن الضباط المتذمرين وأنه كان متأكدًا أن لا حيدر باشا ولا الملك موافقان على تعيينه وزيرًا.

موقف الجماهير

استيقظ المواطنون فى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فوجدوا أن انقلابًا قد حدث وأن قوات الجيش تحتل بعض مرافق القاهرة وشوارعها واستمعوا فى الساعة السابعة والنصف إلى محطة الإذاعة تذيع البيان الأول للحركة باسم محمد نجيب إلى الشعب المصرى.

وأظهر الشعب منذ سماع البيان الأول تأييده التلقائى لحركة الجيش متطلعًا لتحقيق كل آماله مما عاناه ولكن الشعب اعتبر الجيش المصرى هو المنقذ الذى طال انتظاره منذ الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢. فقد أيد هذا الشعب هذه الثورة عفويًا لتيقنه أنها ستخلصه من الاستعمار ومن الأحزاب والقصر.

البيان الثانى

وفى الساعة الثامنة والنصف صباح يوم ٢٣ يوليو أذيع البيان الثانى موجهًا إلى ضباط القوات المسلحة معلنًا فيه بدء عملية تطهير القوات المسلحة من

الخونة والمستضعفين ردًا على التأييد الذى وصل إلى القيادة العامة من الضباط والوحدات.

البيان الثالث

ثم أذاع القائد العام للقوات المسلحة البيان التالى:

«باسم القوات المسلحة أبعث بتحيتى إلى جميع الذين توجوا بهدوئهم وثباتهم العمل الذى قمنا به لمصلحة الوطن دون إراقة دماء ـ لقد طفت بشوارع القاهرة فى صباح اليوم وسرنى كل السرور أن وجدت الأمن يسود جميع أرجائها والهدوء يملأ قلوب كل سكانها والتعاون لإنجاح مهمة القوات المسلحة يربط الجميع من رجال الأمن والمدنيين وإخواننا الأجانب والعسكريين برباط قوى متين ورجائى إلى المواطنين ألا يستمعوا إلى الإشاعات المغرضة، فالحالة هادئة فى كل مكان حقق الله لمصر ما تصبو إليه من آمال وجعل النصر حليفها».

وقابل الشعب هذه البيانات بالبشر والارتياح والتأييد متطلعًا للخير على يد هذه الحركة المفاجئة والتى قلبت الموازين حيث كان فساد الحكم قد بلغ ذروته.

الملك يطلب السفير الأمريكى:

وفى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد إذاعة[٦٠] بيان الجيش الأول أرسل الملك رسوله الخاص إيلى عامل اللاسلكى بالقصر للمستر جفرسون كافرى السفير الأمريكى يدعوه لمقابلة الملك ـ وحضر كافرى إلى قصر المنتزه وقابل الملك وبعد حديث وجيز انتهى بقول السفير إنه سيتصل بحكومته ويبلغه بنتيجة اتصاله. وكان هو السفير الوحيد الذى حضر الساعات الأخيرة لفاروق قبل أن يغادر بلاده.

وفى الوقت نفسه اتصل فاروق[٦١] تليفونيًا بالإنجليز.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السفير الأمريكى أبلغ الحكومة المصرية أن الولايات المتحدة تعتبر الأحداث التى وقعت فى مصر مسألة داخلية.

بيان الثورة رقم ٤

وفى اليوم التالى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ أذاع اللواء محمد نجيب البيان التالى عن أسباب الثورة وأغراضها ـ جاء فيه:

«إخوانى أبناء وادى النيل

لشد ما سرنى أن أتحدث إليكم.... فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى.... لقد أعلنا منذ البداية أغراض حركتنا التى باركتموها من أول لحظة ذلك لأنكم لم تجدوا فيه ظلمًا لأحد ولا كسبًا لفرد، بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، إن حركتنا قد نجحت؛ لأنها باسمكم ومن أجلكم وبهديكم وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم.

بنى وطنى.... سيروا خلفنا إلى الأمام

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شىء يسير على ما يرام والسلام عليكم ورحمة الله».

المرحلة الثانية

تشكيل وزارة على ماهر (٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢)

بدئ فى تنفيذ المرحلة الثانية بالعمل[٦٢] على تشكيل وزارة مدنية تحظى بثقة الشعب.

وفى صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ذهب وفد من «كمال حسين وأنور السادات ورافقهما الصحفى إحسان عبد القدوس» إلى منزل على ماهر وعرضا عليه تشكيل الوزارة ووافق بشرط أن يكلف رسميًا بتشكيل الوزارة من الملك ـ وتم اتصاله مع نجيب الهلالى بالإسكندرية وعلم منه أنه تمت الموافقة على تعيين محمد نجيب قائدًا عامًا للجيش وكلف بتبليغ الملك أن الجيش يطلب تشكيل وزارة برئاسة على ماهر وقبل الملك.

وذهب على ماهر وقابل الملك بالإسكندرية وكلف فاروق على ماهر بتشكيل الوزارة نزولاً على طلب قيادة حركة الجيش وكان هذا هو ثانى تنازل ملكى خضوعًا لإرادة الجيش والشعب.

طلبات الجيش من الملك

وبعد أن كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة(٦٣)، وبلغ على ماهر طلبات الجيش (كانت كلها بغرض تغطية الهدف من المرحلة الثالثة وهى التخلص من الملك نفسه) وكانت تتلخص فى عدة مطالب مرتبطة بتحسين أحوال الجنود ولتحسين أحوال الشعب ـ ثم طلب خاص بطرد بعض أفراد الحاشية الملكية سيئ السمعة وقد تحددت أسماؤهم وفى مساء يوم ٢٤ يوليو بلغ على ماهر قيادة الحركة من الإسكندرية تليفونيًا أن الملك وافق على بعض المطالب ولكنه لم يوافق على طرد أفراد حاشيته وبلغ على ماهر أن محمد نجيب القائد العام سيقوم بالسفر إلى الإسكندرية يوم ٢٥ يوليو وسيعلم منه الرد. وعلى إثر هذا التبليغ الذى علم منه معانى لم تخف على على ماهر وأذهن الملك لمطالب الجيش الخاصة بإبعاد (أنطون بوللى، ومحمد حسن (خادمه) الخاص وإلياس أندراوس المستشار الاقتصادى، ويوسف رشاد كبير أطباء اليخوت الملكية، حسن عاكف طيار الملك الخاص، والأميرالاى محمد حلمى حسين مدير إدارة السيارات الملكية وكان المطلوب إبعاد كريم ثابت وتبين أنه استقال).

حضور رشاد مهنا من العريش

كان رشاد مهنا هو الذى أشار بفكرة اشتراك الضباط الأحرار فى انتخابات(٦٤) النادى وهو المحرك الأساسى للانتخابات وهو الذى رشح محمد نجيب ليوضع على رأس قائمة المرشحين(٦٥) وليكون هو الرئيس إذا نجحت الثورة وهو الذى فاتحه فى أمر الترشيح لرئاسة النادى. وكان بالعريش يوم ٢٣ يوليو يوم التحرك للثورة. واتصل به صباح ٢٣ يوليو صلاح سالم(٦٦) من رفح وأخبره بقيام الثورة وأنه سيكون مسئولاً عن رفح ورشاد مهنا يكون مسئولاً عن العريش وكان

بحكم مركزه مالكًا لزمام السيطرة على جميع قوات العريش. ومع ذلك فإنه استمر فى قيادته لهذه القوات إلى أن تلقى ثلاث إشارات من البكباشى عبدالمنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة من القاهرة تطلب حضوره إلى القاهرة. ويبدو أن هذا كان بتصرف من عبدالمنعم أمين فقط.

وسافر إلى القاهرة يوم ٢٥ يوليو ونظرًا لمكانته بين ضباط المدفعية بصفة عامة وبين ضباط أحرار سلاح المدفعية بصفة خاصة فقد استقبله عدد كبير منهم عند وصوله إلى مطار القاهرة بالاحترام والحماس وتوجه معهم إلى مقر القيادة فوجد فتورًا من أعضاء مجلس القيادة اعتقادًا منهم أنه حضر بدون استدعاء وبشكل مظاهرة من ضباط المدفعية.

المرحلة الثالثة من الثورة

وبدئ فى تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة الثورة وهى التخلص من الملك فاروق نفسه. فلما علم على ماهر فى الساعة الأولى من صباح ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢ بوصول قوات بعدد كبير إلى الإسكندرية اتصل متسائلاً عن أسباب وصول هذه القوات إلى الإسكندرية فقيل له إنها بغرض تعزيز القوات المصرية هناك للمحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب بالإسكندرية خوفًا من حدوث فتنة متشابهة للفتنة التاريخية أيام الثورة العرابية وعاود على ماهر الاتصال بالقيادة فى القاهرة عندما لاحظ تزايد عدد القوات لأنه تولاه القلق.

ووصل محمد نجيب إلى الإسكندرية ومعه بعض أعضاء اللجنة التأسيسية وفى سرية تامة وبهدوء تم حصار القصرين الملكيين بالمنتزه ورأس التين فى صباح ٢٦ يوليو المبكر وقامت الطائرات الحربية بعملية استكشاف دائمة فوق البحر لمنع فاروق من الهروب باستخدام يخته الخاص المحروسة وبعد تمام السيطرة على المدينة بدئ فى تنفيذ خطة خلع فاروق.

خلع فاروق (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

فى يوم السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ذهب القائد العام محمد نجيب[٦٧]

يصحبه البكباشى أنور السادات إلى دار الوزارة ببولكلى وقابلا على ماهر صباحًا وسلماه إنذارًا إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش وقد وضع مجلس قيادة الثورة صيغة هذا الإنذار ونصه:

«من اللواء أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول» «إنه نظرًا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته. ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذا الخطر فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل لجلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على الشعب من نتائج.

الإسكندرية فى يوم ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١

الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب

لواء أركان حرب

وذهب على ماهر إلى سراى رأس التين فى الساعة العاشرة وقابل فاروق وأبلغه بالإنذار ونصحه بقبوله.

وفى الظهر ذهب وكيل مجلس الدولة سليمان حافظ يحمل وثيقة التنازل عن العرش ووقعها فاروق بإمضائه وهذا نصها:

أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

«نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان»

لما كنا نطلب الخير دائمًا لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولاً على إرادة الشعب.

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد. وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع عل ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى الحجة سنة ١٣٧١ هـ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢.

إنذار من الحكومة البريطانية:

فى صباح ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ أرسلت الحكومة البريطانية إلى مجلس[٦٨] القيادة إنذارها الثانى تهدد بالتدخل ضد القيادة فى حالة حدوث سفك أي دماء.

مغادرة البلاد:

غادر فاروق قصر التين وكان فى وداعه على ماهر رئيس الوزراء ومستر جيفرسون كافرى سفير أمريكا وأنزل العلم الخاص بالملك السابق من فوق سارية القصر وطوى ثم سلم إلى رئيس الوزراء على ماهر وسلمه بدوره إلى فاروق ـ ثم استقل فاروق لنشًا أوصله إلى اليخت المحروسة وحضر محمد نجيب ومعه قائد الجناح جمال سالم وحسين الشافعى واليوزباشى إسماعيل فريد فى زورق خاص

وصعدوا إلى المحروسة ومن معه وودعوا فاروق على ظهر اليخت وصافح فاروق نجيبًا وقال له «وفقكم الله فى مهمتكم الصعبة» وفى تمام الساعة السادسة من مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ غادرت الباخرة المحروسة الميناء تقل الملك المخلوع إلى ميناء نابولى فى إيطاليا بعد أن تولى الملك خمسة عشر عامًا إلا ثلاثة أيام.

ونادى مجلس الوزراء يوم ٢٦ يوليو بأحمد فؤاد بن فاروق ملكًا. وأعلن على ماهر أن مجلس الوزراء سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يسلمها إلى مجلس الوصاية وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بيانًا رسميًا قالت فيه:

«إن بريطانيا ترقب بحذر شديد الموقف القائم فى مصر فى الوقت الحاضر ولكنها لا تنوى أن تتدخل فى هذه الحركة التى تعتبرها من صميم شئون مصر الداخلية ولن تتردد بريطانيا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة فى حالة تعرض الأرواح والمصالح الحكومية للخطر ولم تبد صحف العالم أى عطف على فاروق».

عودة إلى موقف الجماهير:

إلى أن غادر فاروق أرض مصر بإرادة الشعب فقد أفاق الشعب على أن خطوات حركة الجيش بتكتمها لآخر لحظة لخطوة التخلص من الملك بهذا الأسلوب المحكم كانت خير معبر عن آمال الشعب. وتوقع الشعب أن يقوم هؤلاء الضباط بالخطوات الوطنية التى طال للشعب فى التطلع إليها وأهدافهم وأغراضهم تطابق أهداف وأغراض عامة الشعب ولذلك كان التأييد الجماهيرى دون حدود وبذلك تخطى الشعب الأحزاب القديمة وسياساتها ومخططاتها. وبدأ التجاوب المتبادل بين الشعب ورجال الانقلاب والحركة حين أدرك الشعب أنها مصممة على إحداث التغيير الكامل لصالح الجماهير من جميع الوجوه وبأسلوب الثوار.

مولد قوة وطنية جديدة

قامت حركة الجيش فى ظل ترقب ورغبة جماهيرية مصرية اختمرت عبر سنين الكفاح السياسى من أجل الاستقلال. فقد تحركت هذه الهيئة السياسية الجديدة بصورة منفردة وبعدد محدود من أعضائها فنالت التأييد الشعبى المشرف بالإعجاب والتقدير حيث أمكن ضرب النظام القائم والسيطرة عليه فى ساعات قليلة دون أية بادرة مقاومة حقيقية. واختفت عزيمة المقاومة لهذا العمل الثورى الذى اكتسب إعجاب الجماهير بعد أن ظهر فى ساعاته الأولى أنه لابد يستهدف كيان القوى القائمة ومع إعلان البيان الأول أخذ النظام السياسى والاجتماعى فى التفكك إذا اعتلى ضباط الحركة السلطة وأرغموا الملك باختيارهم على ماهر السياسى المخضرم لتشكيل الوزارة، فتمت هيمنتهم، ثم قاموا بخلع فاروق بعد أربعة أيام فبدى للكافة أن نظامًا جديدًا قد قام.

تمت هذه الخطوات فى سهولة ويسر ودون دماء فأنجزت ما كان يتصوره الجيمع أنه من المعجزات. فشاعت بين الجماهير وحتى بين الأحزاب التقليدية وكذا القوى السياسية الجديدة (مصر الفتاة - الإخوان - الشيوعيين وبعض عناصر الوفد الشابة) التى كانت تتمنى هذا الحدث دون القدرة على تنفيذه، أشاعت جوًا من الابتهاج والأمل فى تحقيق الهدف والمطلب الشعبى.

وتجدد لدى الكثيرين الأمل للنهوض بالمجتمع والانفراج لتحقيق الرفاهية والحرية للأمة المصرية.

قاعدة ثورية

ورغم ما قيل وأعلن عن لسان ضباط الثورة من أنهم قاموا لإحداث التغيير، ثم أنهم سيعودون إلى الوحدات مرة أخرى فإن طبيعة الأمور تاريخيًا ومنطقيًا أثبتت غير ذلك لأنه كقاعدة من قواعد الثورات «أن القوى[٦٩] التى تسهم فى صناعة حدث تاريخى فإنه تصير هى ذاتها القوى التى تتولى صياغة المجتمع بعد تداعيه».

جاء خلع الملك بعد أربعة أيام من قيام الانقلاب دليلاً قاطعًا على الإخلال الجذرى بشكل التوازن والصراع القائم عليه دستور ٢٣. فرغم أن البيان الأول لحركة الجيش جاء تأكيدًا بوقوف الجيش بجانب مصلحة الوطن فى ظل الدستور فلم يكن واقع الحال من شأنه أن يستقيم مع سريان دستور سنة ١٩٢٣[٧٠]؛ لأن حركة الجيش ذاتها وخروج الضباط الأحرار كتعبير سياسى جديد نجم على ضرورة إزالة الأحزاب القديمة وخرج معبرًا عن أفكار التيارات والتكوينات السياسية الجديدة.

تأييد الأحزاب للثورة

فى يوم ٢٦ يوليو بعد الظهر قام ممثلوأحزاب السعديين والدستوريون والمستقلون بزيارة القائد العام محمد نجيب فى ثكنات مصطفى باشا للتأييد ثم ذهب مكرم عبيد عن حزب الكتلة. وفى يوم ٢٧ كان النحاس باشا رئيس الوفد فى أوروبا وحضر وذهب مباشرة مع فؤاد سراج الدين إلى مقر محمد نجيب أيضًا للتأييد، ثم حضر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى ورد عليهم محمد نجيب جميعًا شاكرًا.

مجلس وصاية العرش المؤقت

فى ١٢ أغسطس صدر قرار من مجلس الوزراء بتأليف هيئة الوصاية المؤقتة على العرش من الأمير محمد عبد المنعم، وبهى الدين بركات، ومحمد رشاد مهنا، وكان هذا القرار بناء على فتوى من الجمعية العامة لقسم الرأى بمجلس الدولة تحت رئاسة الدكتور عبدالرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة. لأن فاروق كان قد ترك مظروفًا مختومًا بأسماء الأوصياء ولكن مجلس الثورة لم يأخذ به. واستقر الرأى على تشكيله كما ذكرنا ولكن الدستور المصرى كان ينص فى حالة وفاة الملك على «حتمية تأدية الأوصياء اليمين أمام مجلسى البرلمان مجتمعين».

ولم ينص الدستور على الإجراءات فى حالة عزل الملك. كما أن البرلمان كان منحلاً وكانت الأغلبية من الوفد. ولكن على ماهر وكل الأحزاب الأخرى كانت تكره الوفد ولم يكونوا يريدون دعوة البرلمان الوفدى المنحل.

وجاءت الفتوى بهذه الصورة. وصدر مجلس الوزراء بها وحولها كل هذه المؤامرات الخفية والمهم أنها حلت المشكلة مؤقتًا.

إبعاد رشاد مهنا عن الجيش

نظرًا لقوة شخصية مهنا وشهرته بين الضباط وماضيه الوطنى فقد كان من وجهة نظر عبد الناصر يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا منافسًا ومناوئًا له. ويكون الشخصية المحورية فى إجراءات تأمين الثورة وتنفيذ مخططها بعد أن تم لجمال عبد الناصر اعتراف جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بمكانته القيادية والتنظيمية منذ نجاح الحركة فجر يوم ٢٣ يوليو، ولذا كان من الطبيعى أن يعمل ترتيب إبعاد رشاد مهنا بما تحمله هذه الشخصية المنافسة من احتمالات المعارضة والتى لم يكن لها محل فى نظر مجلس الثورة بصفة عامة بحكم الغيرة وجمال عبدالناصر بصفة خاصة بحكم تمهيده للإمساك بجميع خيوط[٧١] السلطة للتفرغ لأصعب المهام وكان على رأسها إنهاء الاحتلال، فقد صدر قرار تعيين رشاد مهنا وزيرًا للمواصلات بصفة شكلية يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢ لاستيفاء شروط عضوية مجلس الوصاية ثم صدر قرار تعيينه عضوًا فى مجلس الوصاية المؤقت يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢.

التعريف برشاد مهنا

رغم أن سمعة رشاد مهنا بين ضباط الجيش[٧٢] عمومًا كانت معروفة جيدًا وانتشرت شهرته كأخ أكبر لغالبية الضباط الصغار وخاصة بعد اعتقاله مع عدد من الضباط سنة ١٩٤٧ ثم لدوره البارز فى تحدى القصر فى معركة انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط إلا أنه لم يكن معروفًا جماهيريًا وقتها حتى فوجئ

بقرار تعيينه عضو مجلس الوصاية ولذا وجب التعريف به. فقد ولد مهنا فى سنة ١٩٠٩ بعزبة التوفيقية بالبحيرة ووالده من خريجى الأزهر الشريف، ولذا فقد تأثر بهذه البيئة الدينية كما تأثر بثوة سنة ١٩١٩؛ حيث كان تلميذًا بالابتدائى وسمع بهذه الثورة من رجال أسرته ثم انتقل إلى طنطا فى التعليم الثانوى وحصل على شهادة البكالوريا سنة ١٩٢٩ والتحق مدة بكلية الطب على غير رغبته ثم وافق والده على التحاقه بالكلية الحربية وتخرج فيها سنة ١٩٣١ بسلاح المدفعية ثم نقل للعمل بالعريش سنة ١٩٣٢ ثم بالصحراء الغربية سنة ١٩٣٥ ثم حضر بعثة دراسة عسكرية فى إنجلترا ١٩٣٧ وكان ترتيبه الأول وعاد عام ١٩٣٨ مدرسًا فى مدرسة المدفعية المضادة للطائرات وفى هذه المدرسة ظهر نشاطه الوطنى وكان يقوم مع طلبة المدرسة بعمل حوارات وطنية سياسية دينية واكتسب ثقة عدد كبير من صغار الضباط الدارسين من مختلف الأسلحة فكان الزميل الوفى وعرف عنه التدين والتمسك بتعاليم الدين كما كان قارئًا لعديد من العلوم العسكرية والمدنية جريئًا لا يتردد عن قول الحق واشتهر بوطنيته ووعيه السياسى غير الحزبى لا يساير الخطأ أو صاحبه، مستقيم الحكم والرأى فكانت له شعبية واسعة فى سلاح المدفعية وفى بقية أسلحة الجيش لمواقفه الصلبة والشهيرة من كبار الرتب ومن أشهر هذه المواقف أنه عندما طلب رئيس أركان حرب الجيش عطا الله باشا من الأميرالاى المحبوب من الضباط عبد الواحد سنبل أن يوقع زورًا بالموافقة على شهادة بصلاحية صفقة عربات للجيش وهى غير صالحة ورفض التوقيع وكان جزاؤه الإحالة إلى الاستيداع. وقام رشاد مهنا مستغلاً مركزه كأركان حرب قسم القاهرة وجمع تبرعات من الضباط عامة ومن ضباط الأميرالاى عبد الواحد سبل واستصدر تصديقًا بإقامة حفل توديع وتكريم له بنادى الضباط وقام فى الحفل هو ويوسف صديق بإلقاء كلمتين يحضان على الطهارة والوطنية وضرورة التصدى للانحرافات والفساد فى كل مكان وحماية الجيش من التلوث الأخلاقى. وأثار الخطاب ضجة كبيرة من ضباط الجيش واستدعاه عطا الله للتحقيق معه ولم يتمكن من اتخاذ أى إجراء معه لأن كلمته لم يثبت أنه تحض أى إنسان بالذات والحفل كان مصدقًا عليه.

وفى فترة ما بين سنة ١٩٤٦، سنة ١٩٤٧ زاد نشاط رشاد مهنا الوطنى، وكان يجتمع مع أعداد من الضباط الوطنيين ووشى بهم أحد الصولات لدى عطا الله باشا وصار اعتقاله مع ١٧ ضابطًا وأجرى تحقيق تحت إشراف رئيس الوزراء النقراشى باشا ولم يجد ما يدينهم فأصدر قراره بالإفراج عنهم وعزل الملك عطا الله باشا لأنه ظهر من التحقيق مع المعتقلين كره الضباط لتصرفاته. وبعد عودة جمال عبدالناصر من حصار الفالوجة اتصل برشاد مهنا لضمه إلى تنظيم الضباط الأحرار ولم يشأ أن ينضم إليهم لأن تنظيمهم كان سريًا وهو يحب العمل فى الضوء. وكان هذا رأيه حتى فى عملية تزعمه لانتخابات نادى الضباط ولكنه بارك[٧٣] حركتهم وحضر عدة اجتماعات معهم كان على رأسها اجتماعه فى منزل مجدى حسنين فى عابدين مع جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين وعبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وجمال سالم واقترح عليهم يومها ضرورة اشتراكهم بتنظيم الضباط الأحرار فى معركة انتخابات النادى لاختبار مدى قوتهم وجدوى هذا العمل فى تحدى الملك وحاشيته العسكرية، وكان رشاد مهنى من أول المتحمسين لأعمال تنظيم الضباط الأحرار السرى وبفضله كمقرر لعملية الانتخابات فاز محمد نجيب والضباط الوطنيون.

هو الذى رشح اللواء محمد نجيب[٧٤] لعبد الناصر لأسباب عددها رشاد مهنا وهى:

١ - إنه رجل معروف بوطنيته.

٢ - إنه ليس عميلاً للسراى.

٣ - إنه يحوز على تأييد جميع ضباط الجيش كبيرهم وصغيرهم كرهًا فى الملك وحاشيته التى استبعدوه من رئاسة سلاح الحدود تلبية لرغبة الملك ليحل محله اللواء حسين سرى عامر أحد أعوان الملك ورجاله فى الجيش.

٤ - أنه رجل أمين يمكن التفاهم معه والاتفاق معه على أى خطوط ويمكن الاعتماد عليه ولأنه لا يستقل بنشاطه على الإطلاق.

رابعاً: إصدار الأوامر والقوانين لتثبيت الثورة

تطهير الجيش

بعد أيام قليلة من نجاح الحركة بذل مجلس القيادة جهداً كبيراً فى إعادة تنظيم الجيش وتطهيره باستبعاد بعض القيادات العسكرية واستبدالها بقيادات جديدة معروفة بكفاءتها وقدرتها وولائها لأهداف التغيير والثورة ونقل بعضهم إلى وظائف أخرى مدنية بنفس المرتب والدرجة وأحيل البعض إلى المعاش. وكان هذا الإجراء يراه مجلس القيادة من أهم الإجراءات لضمان استمرار السيطرة على الجيش وتأمينه وضمان ولائه لهم باعتباره السند الرئيسى والأساسى لمجلس القيادة فى قراراتها.

مرحلة الانقلاب

حتى هذا اليوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ وهو يوم تعيين بديل فاروق متمثلاً فى مجلس الوصاية ومن شخصياته رشاد مهنا وهو الشخصية العسكرية الثائرة على جميع الأوضاع وبعد التخلص نهائيًا من الملك فاروق وكان على رأس السلطة التنفيذية الظاهرة رئيس الوزراء على ماهر. أما الأحزاب فكانت ما زالت قائمة، حزب أغلبية ممثل فى الوفد وأحزاب أقلية وبرلمان معطل يمثل حزب الأغلبية الوفدية فإن الصورة العامة الظاهرة للعمل الإيجابى لم تكن قد أخذت أكثر من ظاهرة انقلاب عسكرى أحدث تغييراً كبيراً فى شكل رأس الدولة وهو الملك، ومجلس وصاية مفروض أن يخضع خضوعًا كاملاً لإرداة ضباط الجيش وكذلك كان هناك رئيس وزراء يحاول قدر المستطاع الخروج من ظاهرة الخضوع للضباط الثوار. وحتى الصفوة العسكرية التى قامت بهذا الانقلاب لم تكن تطلق على نفسها أكثر من هذين التسميتين الانقلاب أو الحركة ولأجل أن تتحول إلى ثورة يلزمها أن تحدث تغييرات جذرية فى الهيكل الأساسى للدولة إداريًا واجتماعيًا واقتصاديًا حتى تقطع خط الرجعة على عودة حالة استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة ثم فى النهاية تسليم هذه المكاسب للشعب.

موقف الإخوان

من قبل قيام الثورة كان هناك اتصال[٧٥] قائم بين الإخوان والثورة، وكان لدى الإخوان علم بحركة الضباط قبل قيامها - وقد رحبت جماعة الإخوان المسلمين بالثورة عند قيامها وكانت العلاقة طيبة فبادر الإخوان وأصدروا بيانًا فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ رحبوا فيه بالثورة وأبدوا أملهم بأن تقوم الثورة بتصحيح ما أفسده العهد السالف وطالبوا بعد عزل الملك بتطهير كل من شاركه فى إفساد الحكم وملخص بيانهم: «لقد أصبح لزامًا أن تمتد يد التطهير إلى هؤلاء الحكام. فالواجب المبادرة إلى تنحيتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من مزاولة النشاط السياسى حتى يقدموا للمحاكمة عن كل ما يوجه للملك السابق من اتهامات، وما يعاب عليه من تصرفات، وما تظهره الملفات الحكومية. وحتى يكونوا عبرة لكل من يتولى أمور هذه البلاد إذ يوقنون أن عقاب الشعب المتريص أحق بأن يأخذ مجراه».

كما طالب الإخوان بتغيير جذرى فى المجتمع ورفضوا فكرة عودة البرلمان الوفدى المنحل وطالبوا بعودة الحياة النيابية على أساس دستور جديد تقوم بوضعه جمعية تأسيسية.

ومعظم ما نادى به الإخوان وقتها كان هو مخطط الثورة. فلم يكن هناك خلاف جذرى إلا محاولة الإخوان أن يكون لهم شىء من الوصاية على أعمال مجلس الثورة.

(ثالثًا) مرحلة إصدار التشريعات لاستقرار الثورة

التحضير لتقرير شكل الحكم (ملكى أم جمهورى)

منذ يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٢ بدأ عبدالناصر وحده التحضير للبحث القانونى لاختيار النظام البديل عن النظام الملكى رغم أن موضوع من يحل محل الملك بعد رحيله مباشرة تم دراسته وتقريره بمعرفة مجلس القيادة مجتمعًا وباستشارة المستشارين القانونيين لأجل الإعلان عن مجلس الوصاية على ولى العهد الطفل

وذلك من الناحية الشكلية فإن عبدالناصر كان يحضر فى السر لإعلان النظام الجمهورى فى الوقت المناسب وظروف هذا الموضوع أن على ماهر فى اليوم التالى للثورة يوم ٢٣ يوليو طلب الأستاذ محمود رشيد المحامى تليفونيًا(٧٦) ورجاه ألا يتركه هذه الأيام حيث طلب منه ضباط الانقلاب أن يقوم بتأليف الوزارة ويريده بجانبه وأن يتعاون معه لتحقيق مطالبهم.

ومحمود رشيد هذا من مواليد سنة ١٩٠٤، وتخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٥ وكان من زعماء الطلبة بالجامعة لاشتغاله بالعمل السياسى. وبعد تخرجه مباشرة التحق بوظيفة حكومية بوزارة الداخلية عام ١٩٣٠، ثم عمل سكرتيرًا لوزير الداخلية إسماعيل صدقى باشا وفصل من الخدمة سنة ١٩٣٣ لأسباب سياسية وعاد إلى المحاماة وقام بنشاط سياسى بارز بعد أيام الائتلاف الحزبى عام ١٩٣٦ تمهيدًا لتوقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦. بعد ذلك وحتى قيام الثورة سنة ١٩٥٢ شغل وظيفة مدير مكتب لثلاثة من رؤساء الحكومات: أحمد ماهر، وحسين سرى، أثناء الحرب ثم مع إسماعيل صديق. وكان صديقًا لعلى ماهر باشا.

بعد أن قبل محمود رشيد التعاون مع على ماهر باشا وفى ثانى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ وبعد متابعته لتصرفات ضباط الانقلاب قال لعلى ماهر: «هذه ثورة يا رفعة الباشا وليست مطالب للجيش فقط وأعتقد أن حكاية المطالب التى قدمها اللواء محمد نجيب وزملاؤه ليست كل شىء والمسألة أكبر من ذلك وأخطر». ولم يؤيد رأيه رئيس الوزراء على ماهر كان مقتنعًا بأن المسألة لا تعدو أن تكون مجموعة مطالب عسكرية وأنه سيعمل على تحقيقها لدى الملك حرصًا على إنهاء الزوبعة. ولكن حين طالب الثوار بإقالة الملك فوجئ على ماهر بهذه الحركة الجريئة والمنفذة بدقة وإحكام وكانت المفاجأة مذهلة، وبعد أن عاد إلى القاهرة قال على ماهر لجمال عبدالناصر وكان يبدو لعلى ماهر أنه العضو البارز فى مجلس قيادة الثورة قال له: «لقد صدق رشيد» فسأله عبد الناصر: «ومَنْ هو محمود رشيد هذا» وانقطع الحديث ولكن فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٢ بعد رحيل الملك بيومين فقط استدعى عبد الناصر الأستاذ محمود رشيد بواسطة الصاغ

سعد توفيق وكان بمكتبه بشارع شريف، وقابل الأستاذ محمود رشيد جمال عبدالناصر بمقر القيادة صباح يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٢ وتحدث جمال عبدالناصر مع الأستاذ رشيد وأخبره بأنه سمع عنه وعرف عنه ماضيه السياسى وخبرته وأنه فى حاجة إلى خبرته لأنه وضباط القيادة العسكرية ليس لهم صلات قوية بالحياة المدنية ومحتاجين لتجاربه وطلب منه العمل معه هو شخصيًا كمستشار ووافق لأنه يؤيد الثورة بكل مشاعره وكلفه عبد الناصر بعمل بحث دستورى كامل لتحويل مصر إلى جمهورية وظل الأستاذ رشيد يعمل مع جمال عبد الناصر حتى منتصف يناير سنة ١٩٥٣، وقدم له رأيه وخبرته فى كل الموضوعات الحزبية والسياسية ولكنه لاحظ بعين المدقق الخبير أن عبد الناصر كان يخشى زملاءه بل كان يتوجس منهم الشر وكانوا هم يعاملونه بكل احترام ولكن كواحد منهم. وكانوا هم الآخرون يحاولون فرض سيطرتهم وإيجاد مكان قوى لهم فى مجلس القيادة وكان أبرزهم فى هذا المجال وهذا الصراع الصامت والمقنع هو زكريا محيى الدين وذات يوم سأله جمال عبدالناصر فجأة:

« هل صحيح أن على ماهر سألك: مَنْ يا ترى هو قائد هؤلاء الضباط فى اليوم الأول للثورة». وأجابه بصراحة أنه خمن أن يكون أنور السادات لأنه هو الذى أذاع البيان الأول للثورة.

وفى أحد الأيام طلب من الأستاذ محمود رشيد أن يقوم معه بالتحضير لدراسة عن بحث قانونى فى غاية السرية يضع فيه كل إمكاناته القانونية والثقافية السياسية حول شرعية إسقاط النظام الملكى وإقامة الجمهورية. على أن يقوم بهذه الدراسة فى سرية تامة وأن زملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة لا يعرفون عنها شيئًا وطلب منه عدم التحدث فى هذا الموضوع حتى مع زوجته أو أقاربه. وبدأ الأستاذ رشيد يعمل سرًا وكل ما ينجز جانب من البحث كان يعرضه مكتوبًا على جمال عبدالناصر شخصيًا فكان إذا قدم أحد زملائه عليهما يتوقف عن الحديث ويغطى الأوراق. ولكن زكريا محيى الدين الوحيد الذى كان يتابعهما باهتمام ويتعمد الدخول كلما حضر الأستاذ رشيد ويسأل عما ينجزانه أكثر من مرة وكان عبد الناصر يبلغه أنه فقط يستزيد من الأستاذ رشيد بخبرته السابقة

عن الأحزاب والحكومات السابقة. وبعد أن انتهى من بحثه ودراسته هنأه جمال عبد الناصر عليه ولما سأله الأستاذ رشيد عما إذا كان ينوى إعلان الجمهورية رد عليه عبدالناصر «إنها مسألة خطيرة جدًا وهو يريد تأمين الثورة حتى تقوم بهذه الخطوة داخليًا وخارجيًا».

وبعد ذلك بعدة أيام استدعاه زكريا محيى الدين فى مبنى المخابرات، وطلب منه معلومات عما كان يدور بينه وبين عبد الناصر وعما قدمه له من أوراق ورفض الإجابة بحجة أنه عليه أن يسأل زميله جمال عبدالناصر إذا أراد.

المهام الوطنية التى واجهت ضباط الحركة

طبقًا لقاعدة وجوب أن تقوم القوى التى أحدثت التغيير أو جزءًا منه بالدفاع عن هذا التغيير، ثم تدعيمه ثم العمل على تغيير مسبباته وتفسيرًا لذلك فإن قيادة حركة الجيش كجانب رئيسى من كيان المؤسسة الوطنية المصرية التى تشتمل الهيئات والأحزاب غير البرلمانية (الحزب الاشتراكى والشيوعيين والحزب الوطنى الجديد والجناح التقدمى من حزب الوفد ـ وجماعة الإخوان).

كان لدى هذه المؤسسة الوطنية الثائرة من الأحوال قبل الثورة برامج وأفكار لإحداث التغيير وها قد نجحت الثورة. ودون الدخول فى جدل لا لزوم له بالنسبة إلى مبادئ الثورة هل نودى بها من قبل الثورة من عدمه، فإن المؤسسة الوطنية متمثلة فى قيادة حركة الجيش أصبح يواجهها بعد رحيل الملك المهام الوطنية الحيوية الآتية:

١ ـ التخلص من الاحتلال البريطانى من أرض مصر

كان هذا هو هدف الثورة الأول فى بدايتها وهذه الجملة المهمة كانت مؤجلة بعض الوقت للاستعداد الكامل لها. وكان من الواجب أن يسبقها خطوة مهمة هى التخلص من الأحزاب السياسية المصرية التقليدية، والتى تعودت على التعاون مع السفارة البريطانية والملك ولو أن هذه الأحزاب ابتهجت بالتخلص من الملك ولكن لم يصل هذا الابتهاج لدرجة التأييد المطلق لهذه الحركة.

وبنفس القدر من الضرورة فإن قيادة حركة الجيش كانت على وعى كامل بأن جلاء القوات البريطانية عن أرض الوطن سوف يتم خلال أسلوب التفاوض الذى يحتم عودة المقاومة الإيجابية لهذا الاحتلال البريطانى بالإضافة إلى أن هذه المفاوضات تاريخيًا كانت العقبة أمامها هى المسألة السودانية لذلك كان يجب الانتهاء أولاً من الاتفاق مع إنجلترا على إبرام اتفاقية تحقق مصلحة السودانيين بعيدًا عن أى وجود إنجليزى بالسودان سواء بتحقيق أمل شعبى مصر والسودان بالاستقلال تحت مظلة مصر والسودان أو الاستقلال التام خالصًا من أى وجود أو سيطرة أو سيادة بريطانية.

٢ ـ تحقيق التغيير الاجتماعى فى مصر:

وإعادة ترتيب المجتمع لتحقيق شىء من العدالة الإجتماعية وذلك بالتفكير الفورى فى إلغاء الرتب والألقاب ثم فى إصدار تشريع لإعادة توزيع الملكية التى طال تحكمها فى مصير الفقراء تحت سيطرة الأغنياء المحتكرين لحكم البلاد.

٣ ـ إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية والتوسع فى إنشاء المؤسسات الإنتاجية صناعية وزراعية لتحقيق الرفاهية لمصر التى طال استغلال الأجانب والمحتل البريطانى لخبراتها.

٤ ـ محاولة إحداث هذه التغييرات الثورية الضرورية تحت مظلة التشريع والقوانين القائمة وعلى رأسها الدستور القديم وفى حالة الفشل فقد كان من الواجب إيقاف دستور سنة ١٩٢٣ واستبداله بدستور آخر يتطابق مع المجتمع الجديد لصالح الجماهير أو النظر فى العمل بدستور مؤقت يحقق سرعة اتخاذ هذه التغييرات دون الدخول فى دوامات المحاكم والدعاوى التى ستحاول جاهدة العودة بمصر إلى الخلف تمسكًا بالقديم لمصلحة قلة مستفيدة على حساب أغلبية مقهورة وفقيرة. وبالفعل حدث ما كان متوقعًا ولجأت العناصر المضادة إلى المحاكم لإبطال تنفيذ هذه الإجراءات الضرورية والحيوية.

تطهير الأحزاب

فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ أذاع القائد العام بيانان دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش وأن تعلن الأحزاب برامجها واضحة حتى يكون الشعب على بينة من أمره ولم تقابل الأحزاب هذه الدعوة بالجدية. وحمل على ماهر رئيس الوزراء على الأحزاب وعلى النظام البرلمانى بحجة أنه لم يستطع خدمة البلاد لتأثره بمناورات الأحزاب.

وأذاعت قيادة الثورة بأن الانتخابات ستجرى فى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ ودعت الأحزاب للإسراع فى تطهير صفوفها لكن الأحزاب تباطأت فى عملية التطهير، ولم تلق دعوة التطهير استجابة وصرح القائد العام أن تدخل الجيش فى عملية موضوع تطهير الأحزاب أصبح ضرورة إذا فشلت الأحزاب فى تطهير نفسها بإبعاد عناصر الفساد عنها لأجل العودة للحياة البرلمانية.

وقام حزب الوفد بإعلان تطهير صورى لم يتخلص فيه من عناصر الفساد وبعد أن أعلن الحزب السعدى التطهير تراجع مرة أخرى أما الأحرار الدستوريين فقد أعلنوا أنهم ليسوا فى حاجة إلى التطهير.

وأعلن القائد العام مهددا بحل الأحزاب لأن برامجهم بغير التطهير واحدة وتقوم على الأشخاص دون المبادئ وأن حكم البلد لا يمكن أن يقوم على أكتاف طبقة محترفى السياسة والحكم وهم أعمدة الأحزاب جميعها.

إلغاء الرتب والألقاب

فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء إلغاء الرتب والألقاب فلم يعد هناك بك أو باشا، وكانت هذه هى أول بادرة تدل على اتجاه حركة الجيش فى سبيل اتباع مخطط للسير فى طريق التغيير الاجتماعى ووضح جليا أن هذه الحركة[٧٧] لم تحقق انقلابًا ناجحًا فقط ولكنهم تطلعوا للقيام بثورة اجتماعية.

الاتصال بالأمريكان

منذ بداية الثورة أظهر الجانب[٧٨] الأمريكى استعدادًا لمعاونة الثورة المصرية وبعد مناقشة هذا الأمر فى مجلس القيادة صار عمل ترتيب لعقد لقاء تمهيدى مع السفير الأمريكى واللواء محمد نجيب، وتم اللقاء فى منزل عبدالمنعم أمين عضو القيادة. وتعددت اللقاءات فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ بعد ذلك وحضر مندوب خاص أمريكى من الولايات المتحدة تم اللقاء معه جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وعبدالمنعم أمين فى منزل القائم بالأعمال الأمريكى وكان حوارا طويلا. وحدد الجانب المصرى إمكانات التعاون وكان التركيز على إمكان الحصول على السلاح من أمريكا للنهوض بالجيش وتم الاتفاق، وسافر على صبرى عن الطيران والنكلاوى عن المدرعات من أجل صفقة سلاح ومكثا هناك مدة ١٥ يوما دون استجابة لأن تشرشل رئيس وزراء بريطانيا طلب من إيزنهاور عدم إجابة مصر لطلبات التسليح لأن الجيش المصرى إذا تسلم هذه الأسلحة فسوف يقتل بها جنود بريطانيا فى القتال وفشلت هذه المحاولة.

حوادث كفر الدوار

فى ١٢، ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ قام بعض [٧٩] العمال الصناعيين بشركة الغزل والمنسوجات فى كفر الدوار بالإضراب بحجة رفع أجورهم، ثم تدخلت عناصر مشاغبة فتطورت الاضطرابات إلى أعمال العنف وقام العمال بتحريض العناصر [٨٠] المضادة للثورة بمهاجمة مكاتب الشركة والمصنع وإشعال النار فى سيارات الشركة ومكاتبها واستنجدت إدارة الشركة بالجيش الذى أنقذ الموقف وقد قتل المتظاهرون عشرة من جنود الشرطة وعمال وظهر أيامها أن مثل هذه الأعمال العنيفة كان منتظرًا أن تحدث فى المصانع الأخرى فى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة أعلن وقتها أن الغرض من هذه الحركة كان هو تشريد آلاف العمال لتحريضهم ضد الجيش والقيام بثورة مضادة.

فرأت قيادة الثورة وقتها ضرورة مقابلة هذا الشغب بالحزم والشدة لإيقاف مثل هذه الاتجاهات وتشكلت محكمة عسكرية برئاسة عبدالمنعم أمين وعضوية حسن إبراهيم وأحد الضباط الأحرار عبدالعظيم شحاتة والمدعى كان عبده مراد وأجريت المحاكمة بقانون الأحكام العرفيية الذى كان معمولا به منذ حريق القاهرة، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام فى العاملين خميس والبقرى ونفذ الحكم، ووصل إلى مجلس الثورة برقيات عديدة من الهيئات السياسية والعمالية من دول الكتلة الشرقية تهاجم الأحكام والقيادة المصرية وأن الفاشية العسكرية المصرية تنفذ تعليمات المخابرات الأمريكية.

مشروعات قانون الإصلاح الزراعى وقانون العمل

بعد إجراءات تطهير الجيش كان أهم عمل اتجهت إليه[٨١] اهتمامات مجلس قيادة الثورة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعى (رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) وإصدار باقى قوانين العمل وتحدد العلاقة بين صاحب العمل والعامل وذلك لتوفير الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للعامل والفلاح وهى الغالبية العظمى للشعب المصرى وتألفت لجنة لذلك يرأسها أحد أعضاء مجلس الثورة مقتنعا تماما بأهمية هذه القوانين لتحقيق الثورة الاجتماعية وخاصة أن قانون الإصلاح الزراعى كان سبق عرضه فى البرلمان قبل الثورة ورفضه مجلس الشيوخ والبرلمان لانتماء أغلبهم للطبقات التى يضرها إصدار هذا القانون.

فى سنة ١٩٥٢ كان عدد سكان مصر ٢٢ مليونًا والأرض المزروعة لا تزيد على ستة ملايين من الأفدنة. ومن كان يملك ٥٠ فدانًا إلى ٢٠٠ عددهم ٩٥٠٠ مالك ومن كان يملك ٢٠٠ فأكثر فعددهم لا يزيد عن ٢٣٠٠ مالك أما المزارعون من الفلاحين وصغار الملاك فكان لا يقل عن عشرة ملايين شخص يعيش معظمهم فى بؤس وفقر من سنة لأخرى، وكان مالك الأرض الكبير له السيطرة الكاملة على سكان منطقته سواء السياسية أو الاقتصادية ويسانده المسئولون الحكوميون بحكم مراكز هؤلاء الملاك فى الأحزاب السياسية المختلفة والتى بدورها تعتمد

عليهم فى مدها بالمال اللازم لتمويل نشاط الأحزاب والسيطرة السياسية على مناطق نفوذهم.

ومن هنا بدأت الإجراءات الثورية لإحداث التغيير الجذرى فى الحياة[٨٢] الاجتماعية.

استقالة على ماهر (٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

كان من ضمن أسباب اختيار على ماهر لتشكيل أول وزارة بعد الانقلاب لأنه لم يكن ينتمى لأى حزب من الأحزاب. كما أنه كان الوحيد من رجال السياسة الذى يمكنه إقناع الملك بالتنازل عن العرش دون مقاومة؛ لأن الثورة لم تكن تريد سفك الدماء وكان نتيجة ذلك أن قبل فاروق الأول التنازل بهدوء وحمل معه ما يريد من مقتنيات. ولعب على ماهر بعد ذلك دورًا بارزا فى مساندة الثورة على غير عادته التى مارسها أيام الملك فقد كان يسير أمور مصر من خلف ستار كمستشار للملك، أما هذه المرة ولأول مرة كان رجال الثورة يمارسون أساليب سلطة جديدة ذات صبغة ثورية من خلف ستار رئيس الوزراء على ماهر فصدرت أوامر تطهير الأحزاب وأخذ على ماهر يهدد ويتوعد الأحزاب عندما تباطأت فى إجراء التطهير وعندما مارسته بصورة مظهرية وعندما ازدوجت التصريحات والبيانات، وكانت الأقوى هى الصادرة عن مجلس الثورة ولطول خبرته وذكائه أدرك أن مجلس الثورة هذا هو صاحب الحجم الأصلى فى تسيير الأمور وليس هو وخاصة عندما فوجئ بعد يومين من رئاسته للوزارة[٨٣] كطلب مجلس الثورة فى إقناع الملك بالتنازل عن العرش دون سابق معرفة بهذه الخطة كرئيس وزراء مكلف بأهم جانب من الخطة فى التنفييذ. رغم أنه اشترط يوم تكليفه برئاسته الوزراء أن يصدر له مرسوم ملكى بذلك وليس من أية جهة أخرى، كل هذا جعلت مقاييس ممارسات على ماهر تختل وبفطرته آثر الانسحاب من هذا الميدان فاستقال فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصرح للصحفيين عقب الاستقالة «أن الوقت أصبح[٨٤] مناسبًا لأن تجتمع السلطة فى يد واحدة وفى قوة واحدة وأن استقالته تمت بالاتفاق التام مع قيادة الثورة».

وقد كان من ضمن أسباب استقالته أيضا وليست السبب الرئيسى هو معارضته لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى بالأسلوب الذى اقترحه مجلس قيادة الثورة؛ لأن اقتراحه كان تعديلا وليس رفضا للفكرة الأساسية من مشروع القانون المقترح وهى تحقيق جانب من العدالة الاجتماعية.

تأليف وزارة محمد نجيب (٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

بعد استقالة على ماهر وفى اليوم نفسه شكل محمد نجيب وزارة شغل هو مركز رئاسة الوزراء والحربية والبحرية وكل أعضائها مدنيون، وكان أبرزهم هو سليمان حافظ فشغل مركز نائب لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية أما محمد نجيب فقد احتفظ بمركز القيادة العامة للقوات المسلحة فى مرسوم تأليف الوزارة وجاء فى كتاب قبوله تشكيل الوزارة «ولكن اقتضت ضرورات الإسراع بالأعمال التى استهدفتها الحركة أن تنسق بين الجيش و السياسة، فقبلت أن أرأس الوزارة وأن أنهض بأعباء وزارة الحربية والبحرية مع احتفاظى بالقيادة العامة للقوات المسلحة حتى لا يضيع الوقت فى مشاورات بين القيادة والوزارة».

وبذلك أصبحت الثورة فى الحكم وكان أمامها برنامج ثورى تنفذه بإجراءات ثورية استثنائية للتعجيل بأحداث التغيير الذى طال للشعب انتظاره، فأجل البدء فى التخطيط للتخلص من الاحتلال البريطانى، فكان من الواجب إحداث شىء من التضامن والتحالف بين قوى الشعب التى لها مصلحة مباشرة فى التخلص من هذا الاحتلال وكان هناك استحالة لتحقيق ذلك دون تجميد أو إيقاف أو إنهاء النشاط الحزبى والألاعيب الحزبية والفرقة والخلاف الحزبى الذى قضى على ثورة سنة ١٩١٩. كان إعادة تنظيم المجتمع بإبراز دور أصحاب المصلحة الأولى بعيدا عن كبار الملاك والرأسماليين وهم الأساس فى تكوين الأحزاب، ولذلك سنجد هذه الوزارة بعد ذلك ستقوم بممارسات استثنائية ثورية بأسلوب سلمى وبدون سفك دماء كما حدث فى كل الثورات فى العالم وكانت كلها إجراءات وقرارات لازمة ولو لفترة حتى يحدث التغيير الأمثل الذى يقضى على استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة، وكان أول هذه الإجراءات هى العمل على إصدار قانون الإصلاح الزراعى.

قيادة الثورة والحكم

لم تتول قيادة الثورة الحكم فور نجاح[٨٥] حركتها فى ٢٣ يوليو، إنما كانت بيانات الثورة تصدر موجهة للشعب باسم القائد العام، أما إرادة الثورة فى القرارات والتنفيذ فإنها كانت تظهر من خلال وزارة على ماهر، ثم شكلت هيئة وصاية مؤقتة على العرش، وكانت القرارات تصدرها الوزارة، أو مراسيم من مجلس الوصاية مع الالتزام الشكلى بالقنوات التقليدية.

وأجرى تحويلا دقيقًا على يد المشرع عبدالرازق السنهورى فى قنوات السلطة لتفادى أى احتمال لعودة مجلس النواب الوفدى المنحل منذ وزارة نجيب الهلالى قبل الثورة.

ثم اقتربت قيادة الثورة من السلطة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عندما شكل محمد نجيب الوزارة برئاسته وفى نفس الوقت استمرت قنوات السلطة على سابق عهدها منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

بداية الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين:

عقب استقالة وزارة على ماهر ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ظهر أول صراع حقيقى بين الثورة والإخوان بعد أن كان عبدالناصر دائمًا يرحب بالتعاون معهم وقرر مجلس القيادة إشراك بعض الإخوان المسلمين فى وزارة محمد نجيب واتصل عبدالناصر بالهضيبى المرشد العام للإخوان وعرض عليه اشتراك الإخوان فى الوزارة بثلاثة من الوزراء على أن يكن الشيخ الباقورى واحدا منهم فوافق المرشد ورشح هو اثنين آخرين هما أحمد حسنى وكمال الديب ثم فوجئ عبدلناصر بترشيح اثنين من المرشد هما حسين عشماوى ومنير دله ولم يقبل عبدالناصر هذا التغييير لأنه كان قد تم الاتصال بالشيخ الباقورى وأحمد حسنى وأن رد الإخوان على رفض عبدالناصر أن رفض مكتب الإرشاد للإخوان الاشتراك فى الوزارة وأصر عبدالناصر على اشتراك الباقورى وأحمد حسنى فجاء رد فعل مكتب الإرشاد عنيفا بأن قام بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان لقبوله

الاشتراك فى الوزارة، ومع كل ذلك استمرت قيادة الثورة تجامل الإخوان وبخاصة عندما أفسح المجال أما الإخوان كى لا ينطبق على جماعتهم قانو تنظيم الأحزاب السياسية فقد نصت فقرة فى المادة الأولى من هذا القانون ١٧٨/ ١٩٥٣ «على أن لا تعد الجمعية أو الجماعة التى تقوم بممارسة أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية حزبا سياسيا ولكن جماعة الإخوان كانت مصرة على أن تعمل فى السياسة على أساس أنه لا يمكن الفصل بين الدولة والدين وكان هذا أيضا من عناصر الصراع ما سنعرض له فيما بعد.

الإعداد لحل المسألة الوطنية

كانت المسألة الوطنية هى أهم هدف للثورة ولذلك بعد أن حقق الضباط الثوار جانبًا من الأهداف السياسية والاجتماعية بإزاحة الملك والسيطرة على السلطة وأصبحت قادرة على إحداث باقى التغييرات فكان فى مقدمة أعمالها هو الإعداد لجولة المطالبة بالاستقلال التام بجلاء القوات العسكرية البريطانية عن أرض البلاد، بالكامل ولما كانت الوسيلة المتاحة هى المفاوضات فلم تشأ قيادة حركة الجيش أن تلجأ إلى أسلوب المفاوضات بنفس أسلوب السياسيين منذ تعثر ثورة سنة ١٩١٩ بالوسائل السلمية المشروعة، ولكن اتباع أسلوب نجح سابقا فى بعض مراحل ثورة سنة ١٩١٩ وهو الإيحاء وباستخدام أسلوب المقاومة والكفاح المسلح والذى حقق جانبًا من النجاح فى الحركة الوطنية فى عام ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وحيث إنه كان من الواجب حل المسألة السودانية أولا لذلك فإنه فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه قيادة الثورة فى اتخاذ الخطوات الإيجابية الأولى لحل المسألة السودانية مع السودانيين أنفسهم أخذت تحضر وتمهد وتحضر لأجل المقاومة فى منطقة القتال ضد القوات العسكرية البريطانية فى القاعدة حتى تكون هذه المقاومة مستعدة للعمل المؤثر بعد الاتفاق الكامل مع الإنجليز على إنهاء الوجود البريطانى بالسودان.

ففى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بدأت مصر الترتيبات [٨٦] لمطالبة البريطانيين بالجلاء كلية عن الأراضى المصرية وذلك بتكليف جهاز من أجهزة الثورة السابق

تدريبه على عملية المقاومة وهو جهاز المخابرات الجديد الناشئ ليسهم على رأس المتطوعين على عملية الكفاح المسلح بأسلوب جدى ومنظم وبما لديه من العناصر البشرية والمادية وأساليب العمل السرى غير المسئول ظاهريًا واستعان جهاز المخابرات بالتعرف وتجنيد عدد كبير من الفدائيين المصريين الذين سبقوا وعملوا بالمنطقة بعد إلغاء معاهدة ٣٦ وكان معظمهم من الإخوان المسلمين والفلسطنيين والعاملين داخل المعسكرات البريطانية كما تم تجنيد عدد من شباب المصريين من أهالى منطقة القناة الذين تخصصوا فى الإغارات المنظمة على مخازن ومعسكرات الجيش الإنجليزى بغرض الاستيلاء والسطو على المهمات والمعدات والذخائر والمواد الغذائية ومنهم كثير من المهارات الجاهزة للعمل الفدائى بديلا عن أعمال السطو وكلها ممارسات مشروعة ضد الأعداء فى ميادين الكفاح الشعبى. كما تم إعداد شبكة داخل معسكرات الجيش البريطانى من العاملين بالمعسكرات لجمع الوثائق والمعلومات، وتحديد المراكز الحيوية داخل المعسكرات لسهولة الاعتداء عليها وقت اللزوم، وصار تحديد هذه الأهداف بدقة عندما تبدأ عمليات المقاومة. كما تم دراسة الطرق غير المطروقة للوصول إلى أماكن تجمعات، وتموين ومعسكرات ومعدات الجيش البريطانى لاستخدامها أيضا فى عمليات الكفاح عند اللزوم وبدأت هذه المجموعات فى ممارسة عمليات السطو على مخازن الأسلحة والذخيرة وجانب من عربات الجيش البريطانى بأسلوب العصابات ولكنه كان منظمًا وبشكل متصاعد وذلك منذ آخر سنة ١٩٥٢.

وفى مرحلة متقدمة صار تقسيم منطقة القناة وجانب من محافظة الشرقية والمتاخم للمعسكرات البريطانية إلى أقسام يخصص لكل قطاع أو قسم مسئول متخصص فى عمليات المقاومة تخطيطًا وتنظيمًا وتنفيذًا ومدعمًا بكل الإمكانات ومباركة جميع أجهزة الدولة له إيجابيًا ومعنويًا.

اعتقالات

بعد استقالة على ماهر قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من رجال السراى

ومن رجال الأحزاب وكان منهم عباس حليم وسعيد حليم وإلهامى حسين من أسرة محمد على وإبراهيم عبدالهادى وأحمد نجيب الهلالى وفؤاد سراج الدين وحافظ عفيفى ومرتضى المراغى ووحيد شوقى وحسن يوسف وغيرهم من الأحزاب.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا قالت فيه إن الأحزاب تقاعست عن تنفيذ التطهير ولجأت إلى التحايل فاضطرت القيادة العامة إلى القبض والتحفظ على بعض الأفراد ممن تحوم حولهم الشبهات حتى يمكن إتمام عملية التطهير بعيدًا عن نفوذهم وحتى يمكن تشجيع من لديه معلومات أو بيانات ضدهم أن يدلى بها فى جو من الطمأنينة.

وفى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٢ أفرج عن بعض المعتقلين ثم أفرج عن الآخرين بعد ذلك.

وظهر جليًا أن مجلس قيادة الثورة كان يدعى بأنه لا هدف له فى الحكم ولكن الحقيقة أنه كان متأكدا من عدم صلاحية الأحزاب للحكم ولا مؤمنا بعودة البرلمان الموقوف ويعتقد أن أسلم طريقة للإصلاح وتنفيذ الخطوات الثورة هو تحمل مسئوليته كاملة فى حكم البلاد.

(رابعًا) مرحلة التشريعات لتثبيت التغيير الثورى

(أولاً) عودة إلى قانون الإصلاح الزراعى وقانون تنظيم الأحزاب

فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح[٨٧] الزراعى وهو القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وفى اليوم نفسه صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وهو القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢.

وقانون الإصلاح الزراعى حدد نصاب الملكية الزراعية بألا يجوز لأى مصرى أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ويتصرف إلى أولاده فى مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان كما حدد ثمن الأراضى بما يعادل عشرة أضعاف القيمة الإيجارية وحدد القيمة الإيجارية بما يعادل سبعة أمثال الضريبة

المفروضة على الفدان. وهذا النظام الجديد ساعد بالتالى على انتشار التعاون الزراعى. لأنه ينجح بين ملكيات صغيرة أو متوسطة وبذلك حقّق القانون الوسائل الناجحة فى سبيل التقدم الاجتماعى وعلى الطريق إلى الثورة الاجتماعية.

(ثانيًا) قانون تنظيم الأحزاب السياسية

نص بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى أن يحيط بذلك علمًا وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم وصول ويشفع هذا الخطاب بيان عن نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ولوزير الداخلية حق الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى ليفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من تقديم الاعتراض وألزم القانون الأحزاب على إيداع أموالها فى المصارف وحظر القانون على رئيس الحزب أو الأعضاء ألا يكون عضوًا أو مديرًا فى مجلس إدارة أية شركة من الشركات المساهمة وبلغ عدد الأحزاب التى قدمت إخطاراتها ستة عشر حزبًا وهيئة منها حزب الوفد والذى اكتفى فيه النحاس بالرياسة الفخرية ومن الهيئات تقدم الإخوان المسلمون بإخطارهم.

وقد ارتاح الشعب لهذين القانونين لأنه كان مطلبًا حيويًا من مطالب الشعب وبالتالى كان محل تأييد من القاعدة العريضة لضباط الجيش دون الحاجة إلى الولاء لمجلس الثورة؛! لأن معظم ضباط الجيش كانوا أبناء للطبقة الفقيرة والمتوسطة من أهل الريف أو صغار ومتوسطى الموظفين.

إلغاء الوقف

ثم صدر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وكان هذا بمثابة أمنية عامة للعامة والخاصة كل ذلك ساعد على التأكيد على التأمين الشعبى لهذه الحركة الثورية التى أثبتت قدرتها على إحداث التغيير الذى طال انتظاره.

ردع مقاومة قانون الإصلاح الزراعى

فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد أربعة أيام فقط من صدور قانون الإصلاح الزراعى قامت حركة تمرد على القانون بزعامة عدلى لملوم المالك لما يقرب من ألفى فدان من أجود أراضى منشأة لملوم على مسافة عدة كيلو مترات من مغاغة بالصعيد، وكانت منشأة لملوم عبارة عن إقطاعية داخل دولة وكان أبوه قبل ذلك حاكمًا مستقلا بها ويقضى بين الناس ولديه سجن خاص يعاقب فيه من يخرج عن طاعته وورث عدلى عن والده هذه المظاهر فكيف يصدر قانون الإصلاح الزراعى وكله تهديد لهذه السلطة وهذا السلطان، وقام عدلى لملوم باندفاع الشباب وظنًا منه أنه يمكنه أن يقف أمام الحكومة كما كان يفعل والده فقام بعملية غزو لمغاغة فى الساعة الثامنة مساء وقاد خمسة عشر رجلا مسلحًا من أتباعه على جيادهم ودخلوا المدينة وخطب فى المقاهى متحديا الحكومة وهدد من يحاول أن يأخذ شبرًا واحدًا من أرضه، وكاد الأهالى يصدقونه لسابق معاصرتهم لجبروت والده قبل الثورة . وعاد عدلى لملوم فى اليوم التالى واتجه نحو مركز الشرطة وأطلق هو ورجاله على المركز نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق فى الهواء للإرهاب.

وصدرت الأوامر إلى مركز البوليس بالتصدى لهذا التحدى وهذه الفوضى وتم تبادل إطلاق النيران وخر بعض رجاله قتلى واستنجد بقوة أخرى من رجاله وحاول قتل ضباط الشرطة فأسرعت الثورة وبحزم فقامت بالقضاء على الفتنة بقوة وتم القبض على عدلى لملوم ورجاله وقدموا إلى محكمة عسكرية عاجلة فى المنيا العاصمة وقضت بسجنه ١٥ سنة بالأشغال الشاقة.

وكان هذا بمثابة ردع ودرس لمن يفكر فى التمرد من كبار الملاك وأيقن الجميع أنه لا سبيل إلى استعمال العنف ضد القوانين، وخاصة أنه كان أول قانون لمشروع إصلاحى للثورة.

إقالة رشاد مهنا من وصاية العرش (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

فى ١٤ أكتوبر أقيل القائمقام محمد رشاد مهنا من منصب الوصى على

العرش؛ وأصدر القائد العام بيانًا بأسباب إقالته بأنه كان يتدخل فى شئون الحكم وكان يتصل رأسًا بالوزراء لتنفيذ مطالب شتى.

ومن هذه اللحظة بدأت شخصية جمال عبدالناصر القيادية تظهر وتفرض وجودها.

مرسوم بقانون بشأن تدابير حماية الثورة (١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون يقضى باعتبار كل التدابير التى اتخذها القائد العام للقوات المسلحة بقصد حماية الحركة ونظامها تعتبر من أعمال السيادة وذلك فى مدة محدودة بستة شهور من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ ولا يجوز الطعن فيها أمام القضاء، ثم مدت هذه المدة ستة شهور أخرى بمرسوم فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ ونص المرسوم بإعادة النظر فى هذه الإجراءات لإيقاف ما تزول دواعيه.

(رابعا) مرحلة الإجراءات لتثبيت الثورة

اهتمام الثورة بالتنمية

لما كان من أهم أهداف الثورة(٨٩) هو تحقيق الحرية السياسية والرفاهية الاجتماعية وما يستلزمها من تنظيمات اقتصادية وبخاصة أنه حتى أواخر الثلاثينيات لم تعرف مصر ضرائب الدخل والأعمال والميراث وأن معظم الإيراد العام يحصل من الضرائب الجمركية وإيراد السكك الحديد ورسوم الإنتاج الضرائب العقارية ويؤلف هذا نسبة ضئيلة جدًا من الدخل القومى ولذلك قرر مجلس الثورة ضرورة زيادة الإنتاج والاستثمار كشرط واجب للزيادة الدخل واستلزم ذلك محاولات ثورية جادة للقضاء على حالة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل، وزيادة الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل وبدأ الاستثمار العام فى أعقاب الثورة ولكن بخطى بطيئة نظرًا لتتابع انشغال الثورة بالكفاح الداخلى والخارجى مع معاملة القطاع الخاص بنوع من المهادنة وفى الوقت نفسه ابتدأت الثورة فى تشجيع الاستثمار الأجنبى.

ولما كان من أهم مراحل أية ثورة بعد نجاحها هو إصدار التشريعات والقوانين والنظم التى تحقق تثبيت الثورة والحفاظ على مكاسبها فقد بادرت الثورة بإصدار مرسوم يعكس الاهتمام بالتنمية كما بادرت بالبدء فى إنشاء الهياكل اللازمة لهذه التنمية ومشاريعها.

إنشاء مجلس تنمية الإنتاج القومى (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإنشاء المجلس القومى مهمته بحث المشرعات الاقتصادية الخاصة بتمنية الإنتاج القومى فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة وما يتعلق بها جميعا ومشروعات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل، والبحث عن أسواق خارجية للصادرات والبحث عن وسائل تمويل لهذه المشروعات بالاستعانة بالمصارف الدولية والبحث عن البترول والمعادن وإنشاء صناعات جديدة وبحث نظام الضرائب واقتراح ما يلزم من المشروعات لتحقيق هذه الأهداف بأسلوب علمى بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية وإيجاد الحلول الثورية للإسراع فى هذه النهضة اللازمة لتنمية المجتمع.

توليد الكهرباء من خزان أسوان وصناعة(٩٠) السماد

كان قد بدئ التفكير فى ذلك منذ سنة ١٩١٢ وعادت الفكرة للظهور فى سنة ١٩٣٢ عقب التعلية الثانية لخزان أسوان ثم توقفت الخطوات عند هذا الحد ثم أعيد إثارة الفكرة سنة ١٩٤٥، ولكن لم يتم أى شىء إلى أن جاءت الثورة فقررت إحياءه وتنفيذه سنة ١٩٥٢ وبدئ العمل فيه على يد إحدى الشركات الفرنسية فى أغسطس سنة ١٩٥٣، واستمر العمل به إلى أن تم تنفيذه سنة ١٩٦٠ وتقرر فى الوقت نفسه منذ البداية فى إقامة مصنع للسماد فى أسوان بالقرب من محطة كهرباء الخزان ليتم تشغيله من هذه الكهرباء.

إنشاء صناعة الحديد والصلب(٩٢):

من أهم ما فكرت فيه ثورة يوليو استكمالا لبرامج التنمية التى اعتبرتها الثورة

أساس للتحرر من أية صورة من صور التبعية هى إقامة مصنع الحديد والصلب كدعامة أساسية للصناعات الثقيلة وكمصدر أساسى لإمداد المصانع الحربية بما يلزمها من خامات ضرورية تحقق أمن مصر القومى.

وكانت فكرة هذه الصناعة قد ظهرت سنة ١٩٣٢ بعد أن ثبت وجود خامات الحديد الجيدة فى أسوان وفى الواحات البحرية وفى بعض مناطق البحر الأحمر، وتشكلت لجنة لبحث إمكان تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٣٦ ولكن المشروع تعثر وأهمل حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو فاهتمت بتنفيذ المشروع وتمت دراسات وأبحاث انتهت باستقرار الرأى على إقامة هذا المصنع فى منطقة حلوان على أن يتم استيراد الفحم اللازم حيويا لهذه الصناعة من الخارج كما هو جار فى بعض الدول الصناعية الكبرى كإيطاليا واليابان، وقع الاختيار فى مناقصة عالمية على شركة (ديماج Demag) الألمانية، وفى عام ١٩٥٤ تعاقدت الحكومة المصرية مع هذه الشركة وكانت شروط مصر أن تبعث فور إتمام التعاقد وقبل البدء فى إقامة المصنع بعدد كاف من المهندسين والملاحظين المصريين إلى الشركة فى ألمانيا للتدريب على جميع أعمال وإدارة هذا المصنع وتشغيله عند بدء عمله وعلى أن يتولى المصريون الأعمال الهندسية الإنشائية بالكامل، ووضع حجر الأساس فى يوليو سنة ١٩٥٥ وبدئ العمل فى سنة ١٩٥٧ وأفتتح رسميا سنة ١٩٥٩.

التنمية الزراعية

اهتمت الثورة بالتنمية الزراعية[٩٢] أملا فى رفع مستوى المعيشة واتجه الاستثمار الزراعى إلى تحقيق التوسع الرأسى والأفقى فى وقت واحد، ومع تطبيق قانون الإصلاح الزراعى، منذ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقد ساعد هذا النظام الجديد على تنفيذ نظام التعاون الزراعى؛ لأنه يحقق النجاح بين الملكيات الصغيرة بجانب تحقيق العدالة الاجتماعية وقد حقَّق الإصلاح الزراعى والتعاونى معدل نمو فى الزراعة فى أول سنين تطبيقهما بما لا يقل عن ٣,٥٪ سنويا ولو أنها كانت نسبة متواضعة ولذلك اعتبرت الثورة أن تنفيذ مشروع السد العالى هو من أهم عناصر الاستثمار للتنمية الزراعية المنشودة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية

ولذلك أسرعت الثورة فى إخراج وتنفيذ مشروع بناء السد العالى مهما كانت التكاليف والظروف.

مشروع إقامة السد العالى[٩٣]

لما كانت مصر فى شدة الحاجة بعد الثورة إلى زيادة الرقعة الزراعية لمقابلة الزيادة السكانية وحيث كانت مياه النيل لا تفى بحاجة الرى للأراضى الصالحة للزراعة كان هذا هو السبب فى سرعة التفكير الجدى فى تنفيذ مشروع إنشاء السد العالى، لأن مياه الخزانات المقامة على النيل كان الغرض منها هو حجز جزء من مياه الفيضان فقط لاستغلالها فى السنة نفسها وقت التحاريق وكان مشروع السد يحقق نظام تخزين مستمر لكل ما يزيد عن الاحتياجات السنوية للسحب منه فى السنين الواطية، ولذا فكرت الثورة جديا فى تنفيذ مشروع السد العالى الذى يوفر مياه الرى اللازمة للتوسع فى التنمية الزراعية كما أن السد يوفر المياه بدلا من تدفقها فى البحر وقت الفيضان بالإضافة إلى أنه يحمى البلاد من الفيضانات العالية، كما يكون مصدر لتوليد الكهرباء اللازمة للحياة اليومية والحيوية للتنمية الصناعية المطلوبة للتقدم.

وشرعت الثورة بتكليف الخبراء المصريين والعالميين من مختلف الدول لعمل الدراسات والأبحاث، وأخيرا فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ أقرت هيئة الخبراء العالميين اختيار مكان السد وأقرت المشروع نفسه وذلك بإقامة هذا السد العالى من حجر الجرانيت المتوفر فى المنطقة وذلك بارتفاع ١١٠ متر فوق قاع النهر وطولة ٥٠٠٠ متر ويعطى مساحته نحو ٥٠٠٠ كيلو متر مربع ويشمل المشروع إقامة محطة توليد كهرباء وخطوط كهربائية تمتد من أسوان وبطول البلاد وبكل ذلك يمكن تحويل حياض الوجه القبلى إلى نظام الرى الدائم أملا فى التوسع الزراعى لمساحة إضافية من الأرض الزراعية قدرت وقتها ١،٢٠٠،٠٠٠ بمليون ومائتى ألف فدان، وفى ديسمبر سنة ١٩٥٥ تلقت مصر عرضًا من أمريكا وإنجلترا لتمويل المرحلة الأولى لإنشاء السد العالى.

إلغاء مجلس البلاط الملكى (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢)

فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإلغاء مجلس البلاط الملكى المختص بنظر الأحوال الشخصية لأفراد الأسرة المالكة على أن تحال القضايا المنظورة أمامه إلى القضاء العالى.

تعديل وزارة محمد نجيب (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

فى ٩٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حدث تعديل فى وزارة محمد نجيب بعد أن استقال أربعة وزراء هم: عبدالعزيز عبدالله سالم وزير الزراعة وأحمد فراج طايع وزير الخارجية وعبدالعزيز على وزير الشئون البلدية والقروية وفريد انطون وزير التموين وحل محلهم محمود فوزى للخارجية وحلمى بهجت بدوى للتجارة والصناعة وعباس عمار للشئون الاجتماعية وعبدالرازق صدقى للزراعة.

(رابعًا) مرحلة التشريع للثورة

تعارض قرارات قيادة الثورة مع الدستور:

مع توالى القرارات الثورية الجذرية كقانون الإصلاح الزراعى وكذلك قانون فصل الموظفين فى التطهير عن غير الطريق التأديبى وكقانون تنظيم الأحزاب وكانت كلها تتعارض مع دستور سنة ١٩٢٣ رفعت دعاوى قضائية من المتضررين عن هذه القوانين والقرارات أمام المحاكم وبدأت المحاكم تنظر هذه الدعاوى بعدم دستوريتها.

مبررات إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

رغم أن دستور سنة ١٩٢٣ صدر محققًا لجانب كبير من الرقابة على تصرفات الملك وعلى تصرفات السلطة التنفيذية وقراراتها وفيه جانب من الفصل بين السلطات لتحقيق جانب من المنافع العامة للشعب إلا أن النظرة الوطنية المصرية لهذا الدستور وأنه صدر الإعلان عنه متلازمًا مع تصريح ٢٨ فبراير الصادر[٩٤]

من جانب واحد وهو المحتل البريطانى ومن واقع تجارب الشعب المصرى ومؤسسته الوطنية منذ إصداره أنه تأكيد على إلهاء المصريين بأسلوب الديمقراطية الغربية ولكنها ديمقراطية منقوصة حققت الفرقة فى صفوف الوطنيين لأن الصراعات الحزبية الحادة بين الأحزاب شغلت مصر عن الجهاد والمطالبة بجلاء جيوش الاحتلال وهى الأساس فى عملية الاستقلال.

كما أنها صرفت نظر حتى حزب الأغلبية ممثل المؤسسة الوطنية وهو الوفد عن الجهاد[٩٥] بالوسائل السلمية المشروعة كالمقاطعة والمقاومة السلبية وتركز الجهاد فى إمكان التفاوض مع الإنجليز للمساومة على الاستقلال وليس فى يد المفاوض المصرى، إلا التنازلات تلو التنازلات علاوة على أن هذا الدستور كان معبرًا عن تحقيق مصالح الطبقات الحاكمة والتى لها مصلحة فى استمرار وجود الاحتلال البريطانى، وكما أن هذا الدستور كان معبرًا عن تحقيق مصالح الطبقات الحاكمة والتى لها مصلحة فى استمرار وجود الاحتلال البريطانى، كما أن هذا الدستور تناول ثلاث سلطات سيادية فى مصر وهى الملك والحكومة والبرلمان وكلها سلطات مصرية علما بأن سلطة الاحتلال البريطانى والتى كانت لها اليد العليا فى حكم مصر لم يكن من الممكن أن يتناولها رغم أنها الأساس فى السيادة على مصر ويرجع بعض ذلك إلى ما حققه تصريح ٢٨ فبراير من استقلال منقوص أو معدوم لتأكيده على بقاء القوات العسكرية الإنجليزية على أرض مصر والسيطرة بالكامل على السودان وفصلها عن مصر، وبذلك كان دستورًا يلائم ظروف مصر الوطنية سنة ١٩٢٣ ولا يتلاءم مع ظروفها سنة ١٩٥٢ بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

أما من الناحية التاريخية لظروف صدور هذا الدستور

فمنذ الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ كان فى مصر سلطة الخديو الشرعية وسلطة الإنجليز الفعلية المدعمة بالاحتلال العسكرى ومنذ سنة ١٨٩٤ كانت الجماعة الوطنية التى أيدت الخديو عباس فى موقفه ضد الاحتلال البريطانى مرتبطة فكريًا بالاتجاه الديمقراطى، فكانوا يطالبون بالدستور وكان ذلك منذ ظهور الحزب الوطنى والذى تميز برنامجه بالدعوة إلى عدم عودة

الاستبداد الذى تحملته مصر من الخديويين السابقين ومن الاحتلال البريطانى فكان مطلبهم هو الحكم بالشورى والعمل على تحرير مالية بلادهم من أيدى الأجانب وبعد أن تقارب الاحتلال البريطانى مع الخديو عباس قامت الحركة الوطنية بمظاهرات سنة ١٩٠٩، سنة ١٩١٠ مطالبة بالدستور.

وكان فى الساحة مع الحزب الوطنى حزب الأمة المقرب من الإنجليز، ولكن الحزبين رغم اختلاف لونهما الوطنى أيدا سعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ (البرلمان المصرى)، و الذى لم يكن ينتمى إلى أى منهما ولكنه كان يعبر عن التيار الوطنى الجديد - وأعلنت الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤ كما أعلنت الأحكام العرفية وتوقف عمل الجمعية التشريعية، ونظراً للدور الوطنى الحيوى للجمعية التشريعية لدى العناصر الوطنية فى ذلك الوقت، فإن الثلاثة الزعماء الذين وقع اختيار الحركة الوطنية عليهم لمقابلة المندوب السامى البريطانى سيروينجت للمطالبة بالاستقلال سنة ١٩١٨ كان أحدهم سعد زغلول بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، والاثنان الآخران عبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى بصفتهما أعضاء بالجمعية التشريعية رغم توقف عمل الجمعية التشريعية وقتها بموجب الأحكام العرفية البريطانية كما أنه روعى بعد ذلك فى تشكيل باقى أعضاء الوفد أنهم جميعا كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية (البرلمان المصرى) وهذه الحركة الوطنية الجديدة المطالبة بالاستقلال، والتى حصلت بعد ذلك على التفويض من الأمة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحركة الديمقراطية لتمسكها وإصرارها حتى فى مكاتباتها إلى المندوب السامى فى الانتماء إلى الجمعية التشريعية.

وتفجرت ثورة سنة ١٩١٩ واعتلى صفوفها العناصر الوطنية المرتبطة بالأسلوب الديمقراطى إلى حد كبير وخاصة بعد الحصول على توكيلات الأمة ورغم أن صيغة توكيل الأمة كان هو «السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما».

فإن التطور الثورى جعل الشعب يضيف إلى أسلوبه السلمى أساليب المقاومة الإيجابية تدعيما لأسلوب التفاوض إلى أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

من جانب الإنجليز فقط معلنا استقلال مصر (ودستور سنة ١٩٢٣) كعملية سياسية متصلة محققين للمخطط البريطانى فى امتصاص ثورة سنة ١٩١٩ واستمرارًا للسيطرة البريطانية على مصر ولأطول مدة تحت ظل استقلال يعترف بوجود قوات عسكرية بريطانية على أرض مصر ودستور سنة ١٩٢٣ يحقق الصراع الدائم بين سلطات الملك والحكومة بأحزابها المتصارعة والأمة ولم يكن من الممكن أن يتبادل هذا الدستور ذكر دور السلطة السيادية الفعلية وهى الوجود البريطانى فى ظل قوات الاحتلال العسكرى وهذه السلطة الأخيرة كانت كلما قامت الحكومات المتعاقبة بمحاولة التفاوض مع بريطانيا تمعن فى التشدد لإفشال هذه المفاوضات.

وقد ساعد هذا الدستور على تحويل الجهاد الإيجابى للأمة المصرية إلى أسوأ أسلوب جهادى الا وهو الاعتماد الأساسى على المفاوضة دون وجود أية قوة ضاغطة.

وبهذا يكون دستور سنة ١٩٢٣ حقّق ظاهريًا حركة ديمقراطية ولكنها ليست حقيقية، وكان دستورا يعبر عن السلطات السيادية الوطنية وفى الوقت نفسه يعبر عن قصورها وسلبيتها أمام السلطة البريطانية المتفوقة سياديا فى مصر.

كما أنه منذ مجلس نواب سنة ١٩٤٥ . وكان الوفد قد قاطع انتخاباته[٩٦] واقتصر على ١٢٥ سعديًا ٧٤ دستوريًا، ٢٩ كتلة وفدية، ٧ من الحزب الوطنى، ٢٩ مستقلا) رغم ما كان يسوده من هدوء مريب داخل ردهات المجلس إلا أنه خارج المجلس وبين الجماهير كان هناك فوران وتفجر من جماعات وأحزاب وهيئات سياسية غير ممثلة فى المجلس، ولكنها كانت ذات فاعلية كبيرة بين الجماهير وهى التنظيمات الشيوعية من الشباب وجماعة مصر الفتاة المتطورة باسم حزب مصر الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد وجماعة الإخوان المسلمين.

وبذلك فإن ساحة دستور سنة ١٩٢٣ لم تكن قادرة ولا منتظرا منها أن تعبر أو تحتوى هذه التيارات الجديدة بالإضافة إلى التغييرات الاجتماعية التى حدثت

فى المجتمع منذ سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٥٢ والتى آن الأوان ليضمها دستور جديد للبلاد يعبر عن مصالح جميع هذه الأطراف.

رابعاً: مرحلة التشريع للثورة

ثورة ٢٣ يوليو والديمقراطية

إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن محمد نجيب[٩٧] باسم الشعب سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وأعلن فى بيانه أن «دستور سنة ١٩٢٣ يجب أن يستبدل به دستور آخر يمكن أن تصل به الأمة إلى أهدافها حتى تكون ـ بحق ـ مصدراً للسلطات وأنه أصبح لزاما أن تتغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد، وأن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد». يتجنب[٩٨] تخلف دستور سنة ١٩٢٣ عن مسايرة الحياة التى تساير التغيير الثورى.

لجنة الدستور

لجنة الخمسين

فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد وقد ألفت اللجنة من خمسين عضواً.

وقامت القيادة نفسها باختيار لجنة الخمسين ولم يشارك فى ترشيح الأسماء لهذه اللجنة أى حزب أو أية هيئة ينتمى إليها أى عضو من اللجنة واختارت القيادة هؤلاء الأعضاء من الأشخاص التى كان لها وضعها البارز فى هيئاتهم السابقة حتى ولو كانوا من العناصر المعارضة للثورة فكانوا يمثلون التيارات السياسية السابقة للثورة أصدق تمثيل فكان من أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من أعضاء لجنة دستور سنة ١٩٢٣ هم على ماهر رئيس اللجنة الجديدة ومحمد على علوية وعلى المنزلاوى ومنهم أربعة من كبار رجال الوفد وهم: عبدالسلام فهمى

جمعة، وعلى زكى العرابى، ومحمد صلاح الدين وعمر عمر، واثنان من الدستورين وهما: أحمد خشبة ومحمود محمد محمود، واثنان من السعديين، وهما: محمود غالب وعبدالحميد الساوى، وثلاثة من الإخوان المسلمين وهم عبدالقادر عودة وصالح العشماوى، وحسن محمد العشماوى، وثلاثة من الحزب الوطنى منهم: عبدالرحمن الرافعى وفكرى أباظة، واثنان من الحزب الوطنى الجديد وهما عبدالرحمن بدوى، ويواقيم غبريال، وثلاثة رؤساء قضاء هم: أحمد محمد حسن رئيس محكمة النقض وعبدالرازق السنهورى، رئيس مجلس الدولة والشيخ حسن مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين وهم: اللواءات أحمد حمدى همت وأحمد فؤاد صادق، وعلى حلمى وقد انتخبت اللجنة على ماهر رئيسا لها وقدمت اللجنة مشروع الدستور فى أغسطس سنة ١٩٥٤ ولم يعمل به وقدمت اللجنة الخماسية تقريرها(٩٥) ويتضمن قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء شعبى أما مشروع لجنة الخمسين فلم يكتب له أن يولد بالعكس فقد أصدرت القيادة فى فبراير سنة ١٩٥٣ دستورًا مؤقتًا ليجرى العمل به ثلاث سنوات كفترة انتقال حددتها الثورة ولم تنجز اللجنة مسودة مشروع الدستور إلا بعد عام ونصف من تشكيلها وهى المدة التى تم فيها حسم الصراع السياسى لصالح القيادة ضد الحركة الحزبية والتى جاء مشروع دستور لجنة الخمسين مؤيدًا ومؤكدًا على إطلاق حرية العمل السياسى والشعبى لصالح النظام الحزبى بصبورته التقليدية القديمة وهذا ما جعل قيادة الثورة تنظر إليه نظرة الريبة والتحفظ من مسودة مشروع هذا الدستور فلم ير هذا المشروع النور ودفن حيا ولا يوجد من أثره إلا نسخة مودعة فى مكتبة معهد الدراسات العربية تحت رقم ٢١، ٩٦٢، ٢١.

وقد تبنى مشروع لجنة الخمسين مبدأ «الجمهورية البرلمانية»، ثم أورد المواد الخاصة بالحريات وضمانات الأفراد فأطلق هذه الحريات والضمانات ولم يقيدها إلا فى حالات مخصوصة كالقبض فى حالة التلبس، واشترط لذلك سماح القانون وأذن القاضى دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمر ما، وبالنسبة

إلى الحريات الجماعية أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهها بأى قيد ومنع فرض الرقابة عليها، وحذر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها أو مصادرتها بالطريق الإدارى (المادة ٢٦) وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة حضور، الاجتماعات، ولم يجز الاخطار مقدما عن الاجتماعات إلا بالنسبة إلى الاجتماعات العامة، ولم يقيد الاجتماعات العامة إلا بأن تكون لغرض سلمى ودون حمل السلاح وألا تتنافى مع الآداب، وأباح المواكب والمظاهرات فى حدود القانون (المادة ٢٩) وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار أو استئذان، مادامت الغايات والوسائل سلمية، واشترط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب أن تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية دستورية، وعلى أساس الشورى وحرية الرأى، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى وخص المحكمة الدستورية بالفصل فى كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (مادة٣٠) وبالنسبة إلى سلطات الحكم أكد على السلطة المتفردة للأمة وللجهاز النيابى على أجهزة الحكم وحرص استبعاد أية إمكانية دستورية تسمح بقيام كيان أو قطب دستورى يناوئ سلطة الأمة (تجنبا للوضع الدستورى المميز للملك فى دستور سنة ١٩٢٣).

ونص مشروع دستور لجنة الخمسين على أن يشكل البرلمان من مجلس للنواب وآخر للشيوخ ولا يحل أى من المجلسين مرتين لنفس السبب، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد خلال ستين يوما عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور فى اليوم التالى (مادة ٥٦) (تحاشيا لسوء التطبيق) ومجلس الشيوخ يتكون من ١٥٠ عضوا ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السرى العام المباشر والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف والجمعيات والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية.

ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى وليس رئاسيا تختاره هيئة تتشكل من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لخمس سنوات لا تتكرر ولأكثر من مرة واحدة وللرئيس أن يحل مجلس النواب، بشرط أن يترتب على المجلس سقوط الوزارة تلقائيا وبحكم الدستور ثم يعود إلى منصة فور انتهاء هذه المهمة وتطرح الثقة

بالوزارة الجديدة أمام المجلس الجديد (مادة ١٠٣) (تلافيا لسوء استخدام رئيس الدولة حق الحل).

ثم أن رئيس الجمهورية لا يملك سلطة منفردة بأى حال وهو يتولى سلطاته بواسطة وزرائه وتوقيعاته لا تنفذ إلا إذا وقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص وهو لا يستقل بأمر إلى أن يولى رئيس الوزراء وهذا الأمر محكوم بثقة مجلس النواب والوزارة مسئولة عن الهيمنة على مصالح الدولة وتوجيه السياسة العامة ومسئولياتها تضامنية أمام مجلس النواب وهى خاضعة للمساءلة أمام المجلس ولطرح الثقة فيها أو فى أحد وزرائها.

أما بالنسبة إلى لسلطة القضائية يؤكد الدستور على استقلالها فى إدارة شئونها وينظم مجلس القضاء الأعلى عملية تعيين أعضائه بالتفضيل من بين رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (مادة ١١٦) ومنع تولى القاضى الوزارة قبل مضى عام من تركه منصبه القضائى، وأكد على عدم خضوع النيابة للسلطة التنفيذية وجعل النائب العام منتدبا من مستشارى محكمة النقض، وأوجب أن يتولى التحقيق فى الجنايات والجرائم السياسية والرأى والصحافة قضاة، كما خول السلطة القضائية الإشراف على رجال الضبط القضائى جعل لمجلس الدولة ولاية عامة فى المنازعات الإدارية وأوجد المشروع محكمة عليا دستورية تتألف من تسعة أعضاء ثلثهم يختارهم رئيس الجمهورية وثلثهم يختاره البرلمان، وثلثهم تختاره السلطة القضائية (المواد ١٨٧، ١٩٣).

تقييم مسودة مشروع دستور لجنة الخمسين

بمراجعة مواد هذا الدستور على[١٠٠] ضوء باب التجاوزات فى هذا الكتاب والتى كانت ملخصا لأسباب ما كانت تعانيه المؤسسة الوطنية لهذا الشعب الممثلة فى القوى السياسية الجديدة من إخوان وشيوعيين وحزب وطنى جديد ومصر فتاة ومجموعة الضباط الوطنيين ثم تنظيم الضباط الأحرار واعتبر هؤلاء جميعا أنها الأساسات الرئيسية لقيام ثورة ٢٣ يوليو. ومجمل مشروع دستور لجنة

الخمسين يحتوى على المواد التى تؤكد على القضاء على مثل هذه التجاوزات من أية سلطة من سلطات الدولة.

ومعظم مواد هذا المشروع للدستور بل كلها تعبر تعبيراً صادقا عما كان يتمناه الشعب المصرى ومؤسساته الوطنية بصفة عامة ومجموعة الضباط الشبان الوطنيين والأحرار وكما كانوا يتطلعون إليه من قبل الثورة بل بمجرد نجاح الثورة بديل ما جاء بالبيان الأول للثورة «إن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أى غاية» وهذا الدستور بمواده جاء محققًا لحفظ التوازن بين السلطات وعدم السماح بانفراد أى شخص أو عنصر من عناصر الأمة بالسلطة المطلقة، كما يحقق عدم تكوين قطب ينفرد بالسلطة سواء على شكل ملك أو حتى رئيس جمهورية، ولو أن هذا الدستور وضع على أساس التكوين الحزبى.

وهو ما كانت تتخوف منه قيادة الثورة نتيجة ما قاسته البلاد من فساد تجاوزات(١٠١) هذه الأحزاب السابقة، ومع ذلك فإن مواد المشروع المتوزانة بدقة فيها جميع الضمانات الكافية لمصلحة المحكومين. كما أن هذه المجموعة من أعضاء اللجنة كان قد تم اختيارها بدقة بمعرفة قيادة الثورة ومما لا شك فيه أن هذه القيادة كانت تتوقع أن تفرز هذه التشكيلة المنتقاه من أعضاء لجنة الخمسين مثل هذا الدستور المتكامل والذى جاء مطابقا لما كان فى نفوس الثوار ومجلس القيادة حتى قبل أن يصبحوا حكاما لأنه كان معبراً عن معاناتهم (ومعاناة الشعب) وآلامهم وبما يتفاعل فى نفوسهم منذ تحضيرهم للثورة. وحتى بعد أن تحولوا إلى حكام رغم التناقضات البشرية التى تؤمن بأشياء ومبادئ عندما تكون بعيدة عن ممارسة الحكم، ولكنها غالبا ما تجد المبررات سواء الواعية أو غير الواعية التى تجعلها عند الممارسة تتصرف بما يتناقض مع ما تؤمن به سابقا. وفى حالة رجال ثورة ٢٣ يوليو قد تكون الظروف التى أحاطت بقيادة الثورة سواء من داخل التنظيم نفسه أو من داخل الجيش أو من القوى السياسية الجديدة (إخوان وشيوعيين وحزب وطنى جديد ومصر فتاة) ووقوفها فى صف المعارضين للثورة كل ذلك قد يكون أملى على هذه القيادة تأجيل العمل بمثل هذا الدستور القريب

جدا من المثالية والمبنى على أسس من واقع التجربة المصرية الديمقراطية منذ أواخر عصر الخديو إسماعيل.

وإذا كان هناك ما يؤخذ على مشروع هذا الدستور كالتخوف من مادة الأحزاب فقد كان يمكن تصحيحه على ضوء الممارسة بعد العمل به على أن تتضمن إحدى مواده النص الصريح على وجوب هذا التصحيح بضمانات واجبة الاحترام بما لا يجعله ألعوبة فى يد أية سلطة أو إنسان.

فكرة حل دستور سنة ١٩٢٣

رغم أن البيان الأول لحركة الجيش كان قد أكد على وقوف الجيش لصالح الوطن فى «ظل الدستور» وذلك فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، فقد ظهرت بوادر فكرة التخلص من هذا الدستور فى مقالات بصحيفة الأهرام للدكتور سيد صبرى أستاذ[١٠٢] القانون الدستورى بدءا من يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ بعنوان الفقه الثورى على أساس أن دستور سنة ١٩٢٣ قد سقط تلقائيا بنجاح ثورة ٢٣ يوليو سنة سنة ١٩٥٢ ورد عليه الدكتور وحيد رأفت فى مقالات بالأهرام فى ٢٤ أغسطس، ١٩٥٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لم يعارض فيها سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ولكنه بنى هذا السقوط على أساس التغيير الاجتماعى الذى شرعت فيه قيادة الثورة، وبنظريته أنه من يشرع يحكم، وفى الوقت نفسه ترحم على دستور سنة ١٩٢٣، ولم يكن فى ذاك الوقت أية قوة سياسية تدافع عن دستور سنة ١٩٢٣ ويعمل لها حساب إلا حزب الوفد والذى كان الهيئة السياسية الوحيدة التى يمكنها الاستفادة بتأكيد استمرار وجودها بفضل دستور سنة ١٩٢٣.

وعلى هذا الأساس كان أحمد أبو الفتح يؤكد فى صحيفة المصرى الوفدية على أن الثورة قامت لحماية الدستور، وكان بجانب وفديته له صلات بالضباط الأحرار من قبل قيام الثورة.

ومما يؤكد أن قيادة الحركة فى بداية أيامها كانت مقتنعة بمدى المتاعب التى قد تواجها سياسيًا فى الداخل من دوام سريان دستور سنة ١٩٢٣، وكانت تبحث

عن البديل والوسيلة التى تستكمل بها، سيطرتها الكاملة على الساحة السياسية والاجتماعية فى البلاد بدليل أن أحد أهم أعضاء مجلس القيادة يوسف منصور صديق(١) كان يميل أن ترث الثورة جزب الوفد بتنظيمة رغم أنه كان يساريا ولكنه كان وطنيا جريئا فى آرائه.

ولما كان من طبيعة الأمور وفى حكم القاعدة فى حياة الأمم أن القوى التى تسهم فى صناعة حدث تاريخى تصير هى ذاتها القوى التى تتولى صياغة الأمور المتغيرة نتيجة زوال الأمور قبل الحدث أى أن نظام ٢٣ يوليو كان يجب أن يسود ويسيطر ليتمكن من صياغة حدود المجتمع الذى تغير.

وعليه فإن اصطدام قيادة حركة الجيش مع حزب الوفد أصبحت حتمية ولا مفر منها فإذا صار التخلص من نفوذ حزب الوفد فإنه من اللازم التخلص بالجملة من جميع الأحزاب التقليدية التى شاركت أسهمت فى الخلل السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمجتمع مصر السابق عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بالإضافة إلى كل ما سبق فإنه بعد أن اقتربت قيادة حركة الجيش من السلطة بعد سبتمبر سنة ١٩٥٢ تكشفت الأمور لهم أن الإجراءات الثورية اللازمة لتغيير المجتمع بتنفيذ برامج التنمية والإصلاح استوجبت قيام جهات قضائية خاصة لتحاشى المحاكم من نظر المنازعات وخاصة عندما عرضت هذه على المحاكم بدفع عدم دستوريتها، لأن هذه القوانين الثورية على رأسها قانون الإصلاح الزراعى كانت تصدر بمراسيم ملكية (من هيئة الوصاية) دون عرض على مجلس النواب الموقوف، فلم يكن أمام مجلس الثورة إلا أمر من ثلاثة إما إجراء انتخابات جديدة سريعة وبالقطع سيسود حزب الوفد رغم ما كان يشوب تصرفاته السابقة وإما دعوة مجلس النواب الوفدى السابق وهذا أمر أسوأ من الأول وإما حل حزب الوفد ومعه حل باقى الأحزاب.

ولما بدأت المحاكم تنظر طلبات مرفوعة ضد القوانين الثورية مما سوف يهدد هذه القوانين جميعا لكل ذلك ألغت القيادة دستور سنة ١٩٢٣ وتبع ذلك إجراءات التخلص من الأحزاب التقلييدية.

حل الأحزاب السياسية

(وفترة انتقال من ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ إلى ١٦ يناير ١٩٥٦)

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أذاع القائد العام للقوات المسلحة بيانًا ندد فيه بالأحزاب القديمة التى أفسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩، والتى أصبحت تسعى ثانية للتفرقة للرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة وأعلن حل الأحزاب السياسية من يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ومصادرة جميع أموال الأحزاب لصالح الشعب.

وفى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها واستثنيت جمعية الإخوان المسلمين من قانون حل الأحزاب رغم أنها كانت تقوم بالنشاط السياسى منذ دعوتها.

إعلان الدستور المؤقت (١٠ فبراير سنة ١٩٥٣)

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ أصدر القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة(١٠٤) النظام الدستورى المؤقت الذى يجرى العمل به لمدة ثلاث سنوات هى فترة الانتقال ويحوى المبادئ العامة الآتية:

«جميع السلطات مصدرها الأمة».

«المصريون لدى القانون سواء، فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات».

«الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون».

«للملكية والمنازل حُرمة وفق أحكام القانون».

«حرية العقيدة مطلقة».

«تسليم اللاجئين السياسيين محظور».

«لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون».

«القضاء مستقل ولا سلطان عليه لغير القانون ومصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة».

ويقضى هذا النظام الجديد بأن يتولى قائد الثورة بمجلس الثورة أعمال السيادة العليا وخاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم، ونصت المادة ١١ من النظام إلى تشكيل مؤتمر من مجلس الثورة ومجلس الوزراء ينظر فى السياسة العامة للدولة ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير.

وبهذا الدستور المؤقت مادتان تخولان مجلس الوزراء - السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية، ويظهر من ذلك أن السلطة(١٠٥) التشريعية قد فقدت استقلالها بل فقدت وجودها واندمجت فى السلطة التنفيذية التى يتولاها مجلس الوزراء الذى يعين أعضاء الوزارة ويعزلهم قائد الثورة وكلاهما يمثلان الاختصاصات السياسية المطلقة لقائد الثورة ولا رقابة على هذه الاختصاصات إلا عن طريق المؤتمر العام الذى يشكل منهم أنفسهم ومعهما مجلس الثورة ولا يملك المؤتمر العام حق إصدار القرارات، بل فقط حق النظر فى السياسة العامة ومناقشة تصرفات الوزراء.

أما بالنسبة إلى القضاء الذى اعترف الدستور المؤقت باستقلاله فإن هذا الدستور نفسه اختار عبارة «لا سلطان لأحد على القضاء بغير القانون» ويعنى ذلك إمكانية قيام «السلطان» عليه بواسطة القانون وذلك بخلاف أن تكون العبارة «لا سلطان على القضاء لغير القانون» كما أن هذا الدستور أطلق اليد فى تشكيل محاكم خاصة لنظر قضايا معينة ويمنع المحاكم من النظر فى قضايا معينة كمحكمة الثورة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ كمحاكمة بعض السياسيين، ومحاكم الشعب سنة ١٩٥٤ لمحاكمة الإخوان المسلمين، ومحاكم عسكرية كمحاكمة الخصوم فى قضايا محددة. كما أصدر التشريعات التى تحرم بعض الطوائف من حق اللجوء إلى المحاكم.

العمل الجماهيرى

إنشاء هيئة التحرير

عقب قرار حل الأحزاب يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والسير قدما فى إصدار قرارات ثورية تحتاج إلى إقناع الشعب بها لتأييدها لإحداث التغيير الذى بالضرورة كان يتضر منه الأحزاب المنحلة وأتباعهم أصحاب المصلحة التى أضرت بمصر منذ ما قبل الثورة فقد فرضت الضرورة إنشاء تنظيم سياسى يسد الفراغ الذى سيعقب حل الأحزاب وأعلنت قيادة الثورة عن إنشاء تنظيم أطلق عليه هيئة التحرير وذلك فى آخر سنة ١٩٥٢.

وكان برنامج هيئة(١٠٦) التحرير هو:

«التحرير من جميع أنواع الاستعمار وإجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى «الميادين» وتقرير ميثاق جامعة الدول العربيية»، أما فى المجال الداخلى فقد تضمن «توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشيد الصناعات فى نطاق واسع وتشجيع استثمار رءوس الزموال فيها وكفاية الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة»، وكان هذا البرنامج يعتبر وقتها منهاج الثورة، ونظام هيئة التحرير بموجب لائحتها الداخلية فإنها قسمت أعضاء الهيئة إلى ثلاث مراتب: منضمين وعاملين ومنتسبين وأنشأت منظمة للشباب ينضم إليها من لم تعد أعمارهم ثمانية عشر عامًا وقد أبعد عن الاشتراك فى هيئة التحرير محمد نجيب نفسه، وتم انتخاب جمال عبدالناصر سكرتيرًا عامًا لهيئة التحرير وعين مراقبون من أعضاء مجلس الثورة وابراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا وأحمد طعيمة مسئولا للنقابات ووحيد رمضان لمنظمات الشباب وهؤلاء الثلاثة من الضباط الأحرار ويموجب هذا أصبحت السيطرة كاملة لمجلس القيادة عليها.

وأصبحت هيئة التحرير بعد انضمام عدد كبير من الشخصيات السياسية من الأحزاب السابقة المختلفة من أساتذة الجامعات مجالاً خصبًا للتقرب إلى السلطة.

وسيطرت إداريًا على نقابات العمال.. ولم تكن بديلا كاملا عن الأحزاب السياسية المنحلة بدليل أن محمد نجيب بعد رفضه اقتراحات دالاس بدعوة مصر لدخولها فى اتفاقية دفاع مشترك مع إنجلترا وأمريكا كبديل للاحتلال البريطانى إذا ما تمت اتفاقية الجلاء علق منتقدًا لم تقم هيئة التحرير لا من نفسها ولا بإيعاز[١٠٧] من قادتها بأى دور جماهيرى فى الاحتجاج فى وجه دالاس على محاولة أمريكا جر مصر للأحلاف الاستعمارية فى حين أن دالاس بعد مغادرته مصر سافر إلى لبنان، وكان كميل شمعون رئيسًا لجمهورية لبنان واستقبل دالاس فى لبنان شعبيا بمظاهرات معادية وهتافات صاخبة تضامنا مع معارضة الجماهير العربية السياسية للأحلاف العسكرية.

ويقول محمد نجيب «أنه كان مفروضا أن تكون هيئة التحرير هى أساس وحدتنا الوطنية فى مواجهة قوات الاحتلال ودليلا على أن الثورة لم تستطع خلق تنظيم قوى يكتسب ثقة الناس».

اتفاقية السودان

بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير

قبل أن يتحرك الضباط الأحرار ليلة[١٠٨] ٢٣ يوليو فإن الموقف فى السودان كان يجتذب الاهتمام وخاصة محمد نجيب، أما بعد الثورة مباشرة فكان من المفروض حل مشكلة السودان مع الإنجليز قبل الدخول فى التفاهم على الجلاء.

وبمراجعة الوثائق التاريخية لمشكلة السودان وجدت قيادة حركة الضباط أنه جاء فى مشروع معاهدة صدقى. بيفن والتى وقع عليها بالأحرف[١٠٩] الأولى من الجانبين المصرى والبريطانى فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وفى البروتوكول الخاص بالسودان.

«يتعهد الطرفان المصرى والبريطانى.... باتباع سياسية هدفها الأساسى تحقيق رفاهية السودان وتهيئتهم للحكم وإعطائهم حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا.... ولتحقيق هدف تقرير المصير وإلى أن يتم الاتفاق على ذلك يصير العمل طبقا لما جاء باتفاقية سنة ١٨٩٩، وكذلك جاء فى محضر جلسات المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى فى ظل[١١٠] وزارة اللوفد يوم ٨ يونيو سنة ١٩٥١. بملحق (بيان المبادئ) بالفقرة (ب) «أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن يمكنا الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعدذلك بملء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على وجه يحقق حاجاته حينذاك».

وتوقفت المفاوضات ولكن فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ أصدر مستر موريسون المتحدث باسم حكومة بريطانيا فى مجلس العموم «نحن نأمل أن نرى الشعب السودانى يختار نوع العلاقة التى تقوم بينه وبين مصر على ما يحقق حاجاته على أحسن وجه وتهدف إلى أن يصل الشعب السودانى بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البث فى هذا الاختيار بكامل حريته».

وكانت بريطانيا فى كل ذلك تستهدف[١١١] أن يتم تقرير المصير فى السودان فى ظل سيطرة الحكم البريطانى حتى يمكن توجيهه الوجهة التى يرتضيها الاستعمار البريطانى.

فكرة إشراك مصر فى منظمة الدفاع المشترك

لم يغب عن بال مجلس الثورة فكر الغرب وعلى ورأسه الولايات المتحدة فى محاولة جر مصر إلى نظام الدفاع المشترك عندما ربط المفاوض الإنجليزى مستر «بيفن» فى مباحثاته مع إسماعيل صدقى فى مارس من سنة ١٩٤٦ بين إمكان اعتراف بريطانيا بملك مصر ملكا على مصر والسودان مقابل موافقة الجانب المصرى على فكرة الاشتراك فى منظمة الدفاع المشترك.

وتكرر نفسه الشىء نفسه فى مباحثات حكومة الوفد مع الجانب البريطانى إلى ما قبل اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعد إعلان إلغائها قدم سفراء الدول الغربية فى مصر وعلى رأسهم السفير الأمريكى مقترحات لمصر بفكرة اشتراكها فى منظمة الدفاع المشترك فى نظير العودة للتفاوض لحل المسألتين المصرية والسودانية على أساس موافقة مصر على المشروع البريطانى الخاص بتقرير مصير السودان والحكم الذاتى ولم يصل النحاس باشا مع الجانب الغربى إلى حل.

وكان هناك أيضا أمام مجلس الثورة مشروع دستور الحكم الذاتى فى السودان والذى قام حاكم عام السودان فى ٨ مايو سنة ١٩٥٢ بتسليمه إلى كل من بريطانيا ومصر فى ظل وزارة نجيب الهلالى باشا وحتم هذا المشروع على الجانبين البريطانى والمصرى بضرورة الرد بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض بعد ستة أشهر وإلا أصبح المشروع نافذ المفعول،

وكان هذا المشروع يدعو إلى إقامة برلمان سودانى يقرر مصير السودان، ولم يرد رئيس وزراء مصر الهلالى باشا على هذا المشروع على أساس أن تشريعات إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ تمنعه من الرد.

وبقى هذا المشروع معروضًا على الجانب المصرى حتى قامت الثورة قبل نهاية المهلة، وقام مجلس الثرة المصرية وعلى رأسه محمد نجيب بتحريك الموضوع تمهيدًا لمحاولة حل المسألة السودانية بأسلوب عملى وعصرى بموافقة مصر على استقلال السودان واستغلال نقط الضعف فى مشروع الحاكم العام للسودان وحتى تتفرغ مصر بعد ذلك للمطالبة جديا بالجلاء.

ويقول محمد نجيب القائد العام ورئيس[١١٢] مجلس الثورة وبصفته خبيرًا فى شئون السودان «وكانت نقطة الانطلاق فى تفكيرى هو أن أحول بين السودان وبين الارتباط ببريطانيا عند تقرير المصير. فإذا تحقق ذلك فانه لا يكون أمام السودان إلا أحد حلين إما الارتباط بمصر فى صورة وحدة أو اتحاد.... وإما الاستقلال والوصول إلى هذه النتيجة فى أية صورة من صورها بنزع أقدام المستعمر من وادى النيل.... وهى خطوة سياسية عظمى».

رغم أن فكرة تقرير المصير كانت تعارضها فى الماضى جميع الأحزاب السياسية المصرية منذ سنة ١٩١٩، وكانت دائما المفاوضات المصرية لأجل الجلاء تتحطم على صخرة السودان وتتوقف وقد درس الساسة البريطانيون العقلية السياسية المصرية جيداً واستغلوا هذا الموقف لصالح استدامة احتلالهم لمصر والسودان لأطول مدة منذ اتفاقية سنة ١٨٩٩[١١٣].

وقام محمد نجيب بدور بارز بالمبادرة[١١٤] بالتحرك قبل التفاوض مع الإنجليز لقطع خط الرجعة عل الجانب البريطانى ولتحقيق هذه المناورة، فكانت الخطوة الأولى هى جمع شمل السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر، فدعى جميع زعماء الأحزاب السودانية إلى القاهرة ومعهم الزعيمان المهدى والميرغنى وجاءت وفود الأحزاب وحضر السيد عبدالرحمن المهدى واعتذر السيد الميرغنى، وبدأت مصر معهم المفاوضات وكان وفد المفاوضات المصرى برئاسة محمد نجيب ومعه على ماهر وعبدالرازق السنهورى وصلاح سالم حسين ذو الفقار صبرى ومعهم نخبة من الخبراء فى شئون السودان».

ووافق مسبقًا السيد عبدالرحمن المهدى على فكرة الاتفاق وقبول نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير.

وكانت الخطوة التالية هى اقتناع الأحزاب الاتحادية بالتوحيد حتى تجتمع كلمتها على رأى واحد وتم وضع ميثاق بتأليف حزب واحد من الوحدويين أطلق عليه «الحزب الوطنى[١١٥] الاتحادى» وتم اختيار إسماعيل الأزهرى رئيسًا له. ونص دستور الحزب على جلاء الإنجليز عن السودان وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير.

واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية، على أن يقتصر السودان عند تقريره لمصيره على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون الارتباط بدولة أخرى، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الإدارة وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير وبارك المهدى والميرغنى الزعيمان الكبيران هذا الاتفاق.

وبذلك فوجئ الإنجليز بأن الأمر الذى استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم فى مدة قصيرة جداً.

وكانت بريطانيا تستخدم سابقًا كل مهارتها وفكرها السياسى من أجل استمرار سيطرتها على السودان بإثارة مسألتين كان دائما يرفضهما حكام مصر ومفاوضوها وهما:

١ ـ فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية.

٢ ـ حق السودانيين فى تقرير مصيرهم.

وبعد ذلك بادر الجانب المصرى بعد أن تهيأت هذه الظروف المبشرة إلى إرسال مذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ إلى حكومة بريطانيا تقترح فيها مصر:

١ ـ تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى.

٢ ـ تهيئة الجو المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير.

وفوجئت الحكومة البريطانية بهذا الموقف من الجانب المصرى الذى دأب تاريخيا على رفض هذين الشطرين وأسقط فى يد بريطانيا، لأنها كانت دائما هى التى تقترح ذلك ويعارضها الجانب المصرى فلم تملك بريطانيا سوى الموافقة ولجأت للمراوغة بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين.

وبدأت المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى من يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وإن الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب وعضوية صلاح سالم وحسين ذو الفقار وصبرى والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين، وبعد مباحثات على مدى ١٩ جلسة تم توقيع اتفاقية السودان على أساس المشروع المصرى المعدل فى صباح يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وجاء فى نصوص هذا الاتفاق:

١ ـ أن هناك فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية (المصرية والإنجليزية) وتصفيتها وفى هذه الفترة يحتفظ السودان بسيادة السودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

٢ ـ واتفق على أن يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا داخل السودان فى فترة الانتقال وذلك وفقًا لقانون الحكم الذاتى وتعاونه لجنة خماسية تسمى «لجنة الحاكم العام» من اثنين من السودانيين وعضو مصرى «حسين ذوالفقار» وعضو بريطانيا (جرافتى سميث) «وعضو باكستانى» ولهذه اللجنة حق الاعتراض على قرارات الحاكم العام.

٣ ـ وشكلت لجنة للانتخابات من ثلاثة سودانيين وعضو مصرى (عبدالفتاح حسن) وعضو هندى وعضو بريطانى.

٤ ـ وشكلت لجنة للانتخابات لسودنة الادارة بإحلال السودانيين محل البريطانيين والمصريين فى الوظائف المهمة وهى البوليس والإدارة وقوة الدفاع.

٥ ـ تضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية للقيام بواجبين:

(أ) أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

(ب) أن تعد دستورًا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ (وحدة أم استقالا) كما تضع قانونًا لانتخاب برلمان سودانى.

(جـ) أما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أى صورة.

(د) وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

٦ ـ تقرر سحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السودانى قبل الشروع فى اتخاذ تدابير تقرير المصير فى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور بعد تمام السودنة وهكذا أسقطت هذه الاتفاقية أية فرصة لبريطانيا لربط السودان بالإنجليز ولم يبق إلا إما الارتباط بمصر أو الاستقلال التام.

وكان هذا يعد انتصارًا على محاولات بريطانيا لامتداد سيطرتها على السودان والذى امتد منذ احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢.

وفى هذا الوقت بعد الانتخابات كان الحزب الوطنى الاتحادى ينادى أما

بالاتحاد الفيدرالى مع مصر أو الاستقلال وكان حزب الأمة ينادى باستقلال السودان بعيدًا عن مصر وبريطانيا، وفى النهاية تم استقلال السودان.

الدور الأمريكى مع الثورة

تمشيا مع سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بسد الفراغ فقد اهتمت بما يجرى فى مصر اهتمامًا بالغًا وزاد هذا الاهتمام بعد نجاح الثورة ولم تقف أمريكا منها موقفًا عدائيًا، بل موقف الترقب والأمل مع إمكان التعاون مع هذا النظام الوطنى الجديد فى مصر فحرصت على إتمام خطوط الاتصال مع رجال الثورة وتم لقاء بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر(١١٩) وصلاح سالم فى دعوة عشاء مع مستشار السفارة الأمريكية لويس جونس والمستر روبرت ماكلنيتوك الوزير المفوض ومستر وليام ليكلاند وكان ذلك ليلة ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، وكان لدى الجانب الأمريكى أسئلة كثيرة عن سياسات النظام الثورى الجديد ونواياه وأهمها ما يتعلق بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط وأوضح عبدالناصر للجانب الأمريكى أنه لا يمكنه الاقتراب من مسألة الدفاع عن الشرق إلا بعد أن تتم تسوية القضية المصرية بشقيها السودان والجلاء. وبعد ذلك وعد الأمريكان بأنهم سيقومون بتحريك عملية التفاوض مع الإنجليز ودفعها إلى الأمام.

وفى هذه المرحلة المتقدمة أثار عبدالناصر موضوع تسليح الجيش المصرى واستجاب الجانب الأمريكى لمطالب الثورة وساعدوا فعلا فى إتمام مفاوضات اتفاق السودان لدرجة قيام السفير الأمريكى بدور نشيط فى كل مراحل المفاوضات إلى حد استفز وفد المفاوضات البريطانى وجعل رئيسه سيررالف استفنسون يشكو لوزير خارجيته انتونى ايدن قائلا: «إن كافرى أثار أعصابى حين قال: إن هناك كثيرًا من النقاط أثناء المفاوضات قبلها نجيب من أجل خاطره هو فقط (كافرى)».

وفى آخر شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ وصل إلى مصر مستر كيرمث روزفلت تحت ستار أنه أحد مستشارى الرئيس ترومان والحقيقة أنه من المخابرات الأمريكية

وهو حفيد للرئيس ثيودور روزفلت وكان لقاء سريًا حتى لا يعرف الإنجليز به ويرتابوا وكان على معرفة كاملة بأحوال منطقة الشرق الأوسط وظروفها ورجالها وقابله جمال عبدالناصر ومعه عبدالحكيم عامر وصلاح سالم وعبدالمنعم أمين وظهر من حديثه أنه ملم بجميع ظروف مصر وأفصح أن مأموريته تنحصر فى مواضيع محدودة يريد الحصول على رأى رجال الثورة عنها وهى تهم الرئيس الأمريكى والتى عليها يتوقف التعاون بين البلدين وكانت هى مدى تصور القيادة المصرية لفكرة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد الفراغ الذى سيحدث إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر باعتبارها أكبر قاعدة فى سلسلة الدفاع الغربى عن الشرق الأوسط والموضوع الآخر كان هو مسألة إسرائيل ونوايا النظام الجديد حيالها وأن رد الجانب المصرى على موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكن لمصر أن تتناوله إلا بعد إنهاء حل قضيتى السودان والجلاء عن مصر مع بريطانيا.

أما مسألة إسرائيل فلا يمكن لمصر وحدها أن تبت فيها دون إشراك باقى الأطراف العربية الأخرى.

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٢ اتصل الجانب المصرى مع مساعد وزير الدفاع الأمريكى والذى حضر خصيصًا لهذا اللقاء، وأعاد نفس مواضيع الدفاع المشترك ومسألة إسرائيل وركز الجانب المصرى على شراء السلاح من أمريكا وأبدى مساعد وزير الدفاع الأمريكى ترحيبا بذلك لدرجة طلب تسليمه كشفا بما هو مطلوب مصحوبًا بخطاب من رئيس حكومة مصر يشير فيه إلى اهتمام الحكومة المصرية بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط واستعداد مصر لمناقشة هذا الموضوع بعد الانتهاء من المفاوضات مع بريطانيا.

وسمحت أمريكا بأن تحضر بعثة مصرية لشراء السلاح من أمريكا وطال بقاء هذه البعثة برياسة على صبرى دون أن تحصل على أى أسلحة أو حتى عقود بحجة أن الوقت لم يكن مناسبا وكان ذلك نتيجة تدخل بريطانيا بكل نفوذها حتى لا يتم تسليم مصر أى أسلحة قبل أن يقرر حكام مصر موقف بلادهم نهائيا من

موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط (حلف عسكرى)، كما كان لفرنسا دور فى تعطيل صفقات الأسلحة بحجة أن هذا السلاح ستستخدمه مصر فى تدعيم الحركات الوطنية ضد فرنسا فى شمال إفريقيا ورغم نجاح المساعى البريطانية الفرنسية الا أن العلاقات الأمريكية المصرية استمرت تعمل لصالح مصر فى موضوع الجلاء وجانب كبير من المعونات الاقتصادية والثقافية مع استمرار المحاولات الأمريكية لمحاولة إدخال مصر فى فلك مشروعات الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ومحاولة الاقتراب بالصلح مع إسرائيل كثمن لإمكان مساعدة مصر فى مشروع إقامة السد العالى، وفى مدها بالسلاح الأمريكى وكلما رفضت مصر وعاندت كلما تكررت الهجمات الإسرائيلية على الدفاعات المصرية فى مواجهة إسرائيل وكلما تقترب أية اتفاقات دولية حول إعطاء مصر قروضًا غربية لإقامة مشروع السد العالى.

الخطوات الإيجابية للمطالبة بالجلاء

وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون الحرس الوطنى[١١٧] وجاء فى إعلان تشكيله أنه لأجل تحقيق أمانى الوطن وفيه تلميح مكشوف إلى ممارسته للمقاومة بإنشاء جيل متعود على الحياة العسكرية حياة البذل والفداء وفى مقابلة لرجال الثورة وعلى رأسهم[١١٨] محمد نجيب مع السفير الأمريكى جيفرسو كافرى على العشاء لمح كافرى إلى إمكان تأييد مصر فى مطالبها بالتفاوض لتحقيق الجلاء خلال حديثه عن ضرورة ارتباط مصر بأحلاف العالم الحر وأن كل ما تخشاه حكومته هو تسلل الشيوعية إلى مصر.

لذلك تعمد محمد نجيب أن يصرح لوكالة يونيتد برس أن مصر على وشك التفاوض مع الإنجليز «أن مصر تصر أن يكون الجلاء غير مشروط بشرط سواء كانت حلفًا... أو ميثاقًا أو تحت أى اسم تطلقه عليها».

وكان الأمريكان في الفترة يظهرون بصورة الدولة التى تريد مساعدة مصر فى التخلص من الاحتلال البريطانى وكان الجانب المصرى فى المقابلات الرسمية

يثير مع الأمريكان الحديث عن ضرورة إقناع بريطانيا بقبول مبدأ الجلاء بدون شروط.

أما من جهة أسباب قبول مصر مبدأ المفاوضات فهو أولا لأن مصر أعدت وسائلها الإيجابية التى تحقق نجاح المفاوضات بمكاسب لمصر عن طريق الكفاح المسلح فى الوقت نفسه كما أنه بعد نجاح مباحثات السودان فإنه لم يكن يجوز بحكم العرف الدولى[١١٩] أن ترفض مصر المفاوضات بداية وذلك حتى تكشف للعالم تعنت الإنجليز.

وفى ربيع عام ١٩٥٣ قام جون فوستر دالاس[١٢٠] وزير خارجية أمريكا بزيارة القاهر لبحث الخطة الأمريكية لإقامة حزام شمالى دفاعى على طول حدود الاتحاد السوفيتى الجنوبية وقابل دالاس عبدالناصر واستمع عبدالناصر إلى الوزير الأمريكى ورد عليه فى حزم «أننا نعارض الاشتراك فى أية أحلاف مع أية دولة أجنبية كما أن شعوبنا لا تؤيد أية حكومة تشترك فى مثل هذه الأحلاف، فالدفاع عن هذه المنطقة يجب أن ينبثق من داخلها وهذه الجبهة الداخلية هى قوميتنا وإصلاحنا الاجتماعى وتقدمنا... فإن الخطر الأكبر من الشيوعية عن هذه المنطقة يكمن فى داخلها ولا يأتى من خارجها... فما قيمة الخطوط والأحزمة الدفاعية المشتركة إذا كان هذا الهجوم سيشن من الداخل لا من الخارج» وأضاف عبدالناصر: «أنه لزاما على الغرب لأجل تقوية الجبهة الداخلية لدول الشرق الأوسط أن يدعمها بالأسلحة الحديثة دون أى شروط سياسية لتكون هذه الجبهة الداخلية مصحوبة بطاقات دفاعية قوية قد تشكل عن طريق ميثاق ضمان جماعى عربى مستقل».

المفاوضات

وبدأت المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى[١٢١] يوم ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٣، وكان الوفد المصرى «برئاسة محمد نجيب وعضوية جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وصلاح سالم، وعبداللطيف بغدادى ووزير الخارجية محمود فوزى».

وكان تشكيل الوفد المصرى من العسكريين عدا وزير الخارجية لأن الجانب المصرى أصر أن تقتصر المحادثات على تنظيم تفصيلات الجلاء فقط.

قطع المباحثات

وبعد أيام قليلة أعلن الجانب المصرى قطع المباحثات فى مايو سنة ١٩٥٣ بعد أن لمس مراوغة الجانب البريطانى باستغلال مسألة الفنيين اللازمين للقاعدة لجعله وسيلة لجعل الاحتلال البريطانى غير المشروع لمصر احتلالا شرعيًا وأبديًا، وأعلن الجانب المصرى أن المفوضات قطعت نتيجة محاولة الجانب الببريطانى العبث بالمبدأ الذى جعلته مصر أساسا للمفاوضات وهو جلاء جنود الاحتلال عن أرض مصر جلاء كاملا دون أى شرط.

وبعد هذا الوقت تصاعدت عمليات المقاوحك المسلحة(١٢٢) فى منطقة القناة بشكل ظاهر أزعج القوات البريطانية بالقناة والحكومة البريطانية فى لندن، فكان توقف المفاوضات بمثابة النور الأخضر لتحرك عمليات المقاومة والعمليات الفدائية فى منطقة القناة والتى كانت تحت إشراف وقيادة ضباط من المخابرات المصرية.

وأخذت السفارة البريطانية تقدم الاحتجاجات إلى الحكومة المصرية وكان رد محمد نجيب أنه سيعمل على حفظ الأمن مع تقديره للشعور الأوطنى.

وبلغت الحكومة الأمريكية على لسان سفيرها جيفرسن كافرى إلى محمد نجيب أن حوادث الصدام بين الحكومتين المصرية والبريطانية تهدد اضطراب منطقة الشرق الأوسط والتى يهم أمريكا استمرار الهدوء فيها فى هذه الفترة وكان الرد عليه «أن مراوغة الإنجليز كانت هى السبب الرئيسى فى قطع المفاوضات وفى عودة حرب العصابات».

وعرض كافرى وساطة الأمريكان واقترح اشتراكهم فى المفاوضات كطرف ثالث ولكن محمد نجيب رفض هذا الاقتراح، ثم اقترح كافرى وساطة الأمريكان لتقريب وجهات النظر.

فى هذا الوقت تسربت أخبار الخلافات من داخل[١٢٣] مجلس القيادة وأصبحت حديث الكثيرين وبطبيعة الحال وصلت هذه المعلومات إلى الإنجليز وبدأ تلاعبهم واتصالاتهمه[١٢٤] بالإخوان.

وكذلك قام الأمريكان بدور بالغ الخطورة لتشجيع[١٢٥] الفتنة داخل مجلس القيادة نفسه وذلك فى أواخر سنة ١٩٥٣، فقد اتصل المليونير أحمد عبود[١٢٦] بمحمد رياض قائد حرس محمد نجيب بعد زيارة لعبود للولايات المتحدة الأمريكية وهو يملك عددًا من المشروعات الصناعية الكبرى وعلى رأسها مصنع السماد الوحيد بمصر، والذى يمد مصر بأكبر جانب من احتياجات البلاد وكان قد حصل على قرض أمريكى كبير لتطوير مشروع الأسمدة، وعبود يمت بصلة القربى لمحمد رياض، وكانت الرسالة تقول إن عبود مفوض من المسئولين الأمريكان لإبلاغ نجيب بأن جمال عبدالناصر يتآمر ضده هو وبعض أعضاء مجلس القيادة وأن الأمريكيين مستعدون ليقفوا بجانب اللواء نجيب للتخلص من جمال عبدالناصر ومجلس الثورة وقد حمل محمد نجيب عبود برسالة للأمريكان فحواها: «أنا أعرف أنك صديق الأمريكان ولا أسمح لك بمزاولة هذا النشاط مع رفضى البات لهذا العرض وأحذرك بأننى سأصدر أمرا باعتقالك إذا واصلت هذا النشاط». وكنت شبه متأكدا أن الأمريكان برفضى سوف يجعلهم يتصلون بنفس الأسلوب بجمال عبدالناصر لتأليبه ضدى، لأن الأمريكان عاودوا المحاولة عدة مرات أخرى عن طريق بعض الشخصيات العربية ويدعون إلى المخطط نفسه» وكان الرفض البات وأن نجيب لا يسمح بالاستعانة بالأجنبى على أبناء بلده ولا يستبعد على أجهزة أمريكا السرية أنها لا تيأس بسهولة وتعاود الاتصال بالجانب الآخر (عبدالناصر).

هذا الحادث له دلالة على أن الأمريكان يبحثون عن منفذ يتسربون به إلى عنق السلطة منذ الأيام الأولى للحركة.

وفى الفترة التى شهدت إصرار الجانب[١٢٧] المصرى وتشدده فى المباحثات حاول الانجليز استخدام قوى أخرى للضغط على رجال الثورة ووقع اختيارهم على الاخوان المسلمين كقوة سياسية لها وزنها فى ذلك الوقت بعد صدور قانون حل الأحزاب ففى أثناء المرحلة الأولى من المفاوضات قام مستر جراهام من السفارة البريطانية بالاتصال بالدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة وعرض عليه رغبة المستر ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية (وهو من رجال المخابرات البريطانية المتستر فى أعمالهم تحت سوائر معينة) فى الاجتماع ببعض أقطاب الإخوان، ويعرض الأمر على المرشد العام وافق على أن يقوم صالح أبو رقيق بمقابلة ايفانز، وتمت المقابلة فى منزل محمد سالم بالمعادى وتحدث مستر إيفانز وعرض استعداد الإنجليز للجلاء بشروط أن تكون فى مدة معينة وتسلم قاعدة منطقة القناة للمصريين مع الاحتفاظ بخبراء إنجلترا فيها وحق العودة إلى القاعدة فى حالة هجوم معاد على إحدى الدول العربية ولم تتعد هذه الشروط ما عرضه الجانب البريطانى فى المحادثات مع الجانب المصرى الرسمى سوى فى تفاصيل بسيطة، والغريب فى الأمر أن تحاول بريطانيا عن طريق رجال سفارتها فى القاهرة وأثناء تفاوضها مع السلطة الشرعية أن تناور وتتصل بقوى أخرى لا تملك سلطة المحادثة أو توقيع القرار.

وبعد هذه المقابلة تمت المقابلة الثانية بين المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى ومستر ايفانز فى منزل الهضيبى وعرض المسألة نفسها التى عرضها فى الاجتماع الأول.

وتمت مقابلتان أخريان بين إيفانز[١٢٨] وأبو رقيق ولم يجد فيهما جديد وقام أحد أعضاء الإخوان حسن عشماوى بتكليف من المرشد العام، وكان محل ثقة عبدالناصر بإبلاغ عبدالناصر عن هذه الاتصالات وأبلغه أن المرشد سوف يتحدث معه فى هذا الأمر عند التقائه به ولم يخف الإخوان هذا الاتصال عن قيادة الثورة، ولكن الغرابة فى ذلك أن الإخوان سمحوا لأنفسهم بهذا الاتصال دون تفويض من السلطة الشرعية.

وعقب تبليغ عبدالناصر تم اجتماعه وبعض أعضاء مجلس الثورة مع حسن الهضيبى وصالح أبو رقيق ومنير دله وحسن عشماوى وقدم فى هذا اللقاء حسن الهضيبى تقريراً مكتوبًا عن تفاصيل هذه اللقاءات مع مستر ايفانز وحذر عبدالناصر المرشد من خطورة أى اتصالات جانبية مع الإنجليز لبحث أية مسائل تتعلق بالقضية الوطنية وقال للهضيبى إن الإنجليز سيحاولون الاتصال بالناس كى يأخذوا منهم موافقات ويجابهونى بهذه الموافقات ويحرجونى. وكان عبدالناصر وأعضاء مجلس الثورة على علم باتصالات الإخوان لأنها كانت تبلغ اليهم أولا بأول من أجهزة الدولة.

وثبت من(١٢٩) التفاصيل التى ذكرها الهضيبى فى تقريره أن ايفانز ناقش مع الإخوان مسائل تفصيلية لم يصل إليها الوفد البريطانى إلا بعد أن عادت المفاوضات الرسمية.

اعلان الجمهورية (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣):

فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ قرر(١٣٠) مجلس قيادة الثورة إعلان الجمهورية وتضمن القرار تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس وبموجب هذا الإعلان احتفظ محمد نجيب بسلطاته السابقة فى ظل الدستور المؤقت على أن يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال.

عودة إلى توقف المفاوضات

وحضر نهرو الزعيم الهندى ومعه محمد على جناح رئيس وزراء باكتسان إلى مصر فى طريق عودتهما من مؤتمر الكومنولث وحضرا احتفال ميلاد الجمهورية، وكان ذلك فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ بعد أسابيع من قطع المفاوضات وعندما شاهد نهرو الشعب المصرى المحتشد فى ميدان الجمهورية، وكانت تهدر بالهتاف مؤيدة للثورة قال: «إن المفاوضين الإنجليز سوف يجبرون على العودة إلى مائدة

المفاوضات وقبول الجلاء غير المشروط مادامت صلة الجماهير بقيادتها بهذه الصورة الوثيقة.

وحضر فوستر دالاس وزير خارجية أمرمريكا إلى مصر فى زيارة ضمن عدد من دول المنطقة وقابل اللواء محمد نجيب وقببل المقابلة كان مستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا قد أدلى بتصريح يوم وصول دالاس قال فيه «يبدو أن مصر تقبل أن تكون أمريكا طرفًا ثالثًا فى مباحثات الجلاء» وإن ملخص كلام دالاس ههو الافصاح عن اهتمام أمريكا من محاولات روسيا السيطرة على المنطقة بنشر الشيوعية وحيث إن الشرق الأوسط يمثل جزءًا مهمًا فى النزاع فإن أمريكا ترغب فى استكمال حزام الدفاع فى الشرق الأوسط بواسطة الدول العربية بزعامة مصر بالاشتراك مع بريطانيا وأن هذا الموضوع الدفاعى من المسائل التى تعنى بها الحكومة الأمريكية ورد عليه اللواء نجيب «بأن الخطر الشيوعى فى هذه المنطقة هو خطر محتمل، ولكن الإنجليز فى بلادنا رغم إرادتنا فهم الآن أعداء لنا ولا يمكن التحالف مع أعدائنا وأن جلاء الجيوش البريطانية أجمع عليه الشعب المصرى». ولمح دالاس أن أمريكا تؤيد مصر فى طلب الجلاء بشرط أن ينظم هذا الجلاء حتى تظل القاعدة الحربية البريطانية فى أمان تام وجاهزة لاستخدام العالم الحر فى حالة نشوب حرب. ولمح أيضا بأن الهدوء فى المنطقة يجب أن يسود حتى يعود للاجتماع بالرئيس أيزنهاور ولما سأل محمد نجيب دلاس عن تصريح مستر تشرشل أفاد بأنه اطلع عليه ولكنه لم يعقب. وكل ذلك يدل على قلق الحكومة البريطانية وتؤيدها أمريكا، إلى الحد الذى تحقق مصالحها مع مصر وذلك من مبادرة مصر بقطع المفاوضات مع إنجلترا وتصاعد عمليات الفدائيين بالقنال بما تحدثه من خسائر ضد القاعدة البريطانية فى القناة.

تصاعد المقاومة فى القناة

فى يوليو سنة ١٩٥٣ قام بعض الفدائيين فى منطقة القناة باختطاف جندى بريطانى وقام الجنرال فستنج قائد القوات البريطانية بإنذار الحكومة المصرية

«بأنه اذا لم يعد الجندى(١٣١) ريجدن المخطوف فى موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح الإثنين ١٣ يوليو سنتخذ إجراءات شديدة من شأنها إحداث حالة ذعر خطرة قد تصيب المدنيين فى الإسماعيلية».

ورفضت حكومة مصر هذا الإنذار وأذاعت هذا الرفض. وأحدث كل ذلك ضجة فى مصر وفى الخارج واستعدت مدينة الإسماعيلية استعدادا كاملا للدفاع عن المدينة شعبيا وبأسلوب المقاومة الشعبية المسلحة وتعمد المسئولون عن المقاومة إبراز هذا الاستعداد للإنجليز وبشكل واضح تسبب فى إحداث توتر للقوات البريطانية القريبة من مدينة الإسماعيلية واحتل الإنجليز بعض نقاط على مداخل الإسماعيلية وفتشوا المواطنين المدنيين القادمين، وتراجع الإنجليز عن تنفيذ إنذارهم، ثم ظهر الجندى المخطوف فجأة فى باريس ثم فى لندن.

وفى أغسطس سنة ١٩٥٣ خطب جمال عبدالناصر فى جموع الشعب فى بورسعيد داعيا إلى التضحية والكفاح ومن ضمن ما قال[١٣٢]: «إن مصر معكم لإجلاء الغاصب حتى يغادر بلادنا آخر جندى أجنبى ولابد من تحرير مصر ولابد من جلاء قوات الاحتلال».

وازدادت حوادث المقاومة المنظمة ضد الإنجليز.

عدوان إسرائيل على العوجة واحتلالها

مع توقف المفاوضات وتصاعد العمليات الفدائية وتمسك مصر بموقفها من معارضة الاشتراك فى مشاريع الدفاع المشترك المعروضة عليها كتنازل لأجل استئناف المفاوضات قامت إسرائيل فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ بالاعتداء على منطقة العوجة واحتلتها وهى منطقة بجوار الحدود المصرية منزوعة السلاح ومحظور على كل من المصريين والإسرائيليين احتلالها أو القيام بأية عمليات عسكرية فيها وهى مكان محايد تجتمع فيه لجنة الهدنة ويرفع عليها علم الأمم المتحدة. وكان هذا العدوان بمثابة الضغط على مصر بعد قطع مصر المباحثات.

تحركات مضادة للثورة

منذ توقفت المباحثات مع الجانب البريطانى ظهرت تحركات داخلية مناوئة للثورة من بعض السياسيين القدماء وبعض من عملاء الإنجليز الذين تخصصوا فى نشر الشائعات والتجسس لحساب الجانب البريطانى وهو نفس أسلوب بريطانيا مع مصر تاريخيا منذ المطالبة بالجلاء والتفاوض من سنة ١٩١٨. ولذلك حسمت قيادة الثورة الموقف وقامت بتشكيل محكمة الثورة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم وعقدت أولى جلساتها يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وكان من أبرز المتهمين: إبراهيم عبدالهادى (رئيس وزراء سابق) وابراهيم فرج (وزير سابق) ومحمود صبرى على (الشهير بصبرى كنج)، كريم ثابت، (المستشار الصحفى لفاروق)، محمود سليمان غنام (وزير سابق)، محمد حلمى حسين (من حاشية الملك السابق)، محمود كامل القاويش (محافظ القاهرة السابق) أحمد عبدالغفار (وزير سابق)، عباس حليم (من أسرة محمد على)، فؤاد سراج الدين (وزير سابق)، محمود أبو الفتح وحسن أبو الفتح (صحفيان)، قائمقام أحمد شوقى (عضو مجلس ثورة سابق).

عودة إلى شخصية محمد نجيب:

كان من أبرز معالم ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢[١٣٣] أنها كانت مجموعة من الشباب لم يبلغ أى منهم الأربعين من عمره ولكن كان على رأسهم رجل مكتمل الحنكة فى رتبة اللواء وهى أعلى رتب الجيش حتى سنة ١٩٥٥، باستثناء حيدر باشا الذى قضى معظم عمره فى وظائف البوليس، وكان اختيار محمد نجيب اختيارًا موفقًا فقد أثبتت الأيام بعد ذلك أنه كان يتمتع جانب شجاعته الفائقة ونزاهته الكاملة إلى جاذبية لا تقاوم فما كان يقع نظر الشعب عليه وهو يلوح بقبعته العسكرية حتى تعلق به وأصبح منجذبًا إليه مشدودًا بشخصيته الطيبة وحتى توليه رئاسة الجمهورية ازدادت الجماهير تمسكًا به واعجابًا بالخطوات الحاسمة التى حققها بفضل قرارات مجلس قيادة الثورة باعتباره قائد هذه

الثورة. فقد استطاعت شخصية محمد نجيب كزعيم تخطى شخصية زعيم مصر وزعيم حزب الأغلبية مصطفى النحاس باشا فكانت بديلا أمام الشعب لهذه الزعامة التى كانت محل قلق لمجلس قيادة الثورة ولذلك وفى بادئ الأمر كان هذا التأييد والانجذاب الشعبى بمحمد نجيب محل سعادة أعضاء مجلس القيادة بصفة عامة وجمال عبدالناصر بصفة خاصة وهو الوحيد الذى يعتبر ندًا فى مجال الزعامة والقدرات الزعامية لأن عبدالناصر بالذات من هنا كان يهمه بالمقام الأول التخليص على مكانة حزب الأغلبية (الوفد) بين الجماهير ووبخاصة أنه كان مع مجلس قيادة الثوة يحضر لاتخاذ خطوات ثورية اجتماعية وسياسية جماهيرية ستؤثر فى مصالح الطبقة القيادية لحزب الوفد وينتظر موقفها العدائى من الثورة.

فى الوقت نفسه إن الحب الشعبى الجارف لمحمد نجيب بمثابة شهادة لمجلس الثورة اختيارهم لنجيب ودليلا على نجاح ثورتهم واستقرارها وعلى المنافسة بين الثورة وخصومها قد حسمت لصالح الثورة بهذه الشعبية الضخمة التى ظفر بها محمد نجيب، ولكن لم يكن ممكنًا أن يبقى محمد نجيب على رأس قيادة الثورة، فقد كان الفارق فى السن غير قليل بين شباب فى حدود الثلاثين ودون الأربعين وبيين محمد نجيب الشيخ فى حدود الخمسين ومشهورا عنه حظه المحدود من الدهاء السياسى مع حظه الوفير من الطيبة والصراحة المتناهية والبعد عن الصغائر ولم يكن يتقن المناورة والصراع على المراكز ليستمر على رئاسة الأغلبية أو النضال لأجل السلطة بالإضافة إلى أنه من بدء الثورة وحتى بعد توليه ورئاسة الجمهورية استغرق فى التنقل بين الجماهير وبين وحدات الجيش وأماكن تجمع دون أن يستقر فى مكتبه ليتابع تطورات الأمور والتعرف على مراكز تمكين السلطة فلم يحسن الاتصال بذوى المكانة أو المؤثرين فى المجتمع المصرى ولم يلتفت إلى وضع خطة عمل لحماية الثورة وحماية مركزه كقائد للثورة شعبيا وبذلك لم تكن زعامته ترتكز إلى قوة أو أنصار بصفة خاصة فى الجيش يسندونه أو يخيفون أعداءه، وفى الوقت نفسه لم يكن يرتكز جماهيريا إلى تنظيم شعبى قادر على المناورة والتحرك عند اللزوم وأكتفى بحب الشعب وهتافه له فكان حتى

هذا الوقت شعب الثورة المصرى غير منظم وغير مستعد للنضال والقتال أجل محمد نجيب كل ذلك كان بعكس شخصية عبدالناصر كان يرغب فى التنظيم الدقيق فأخذ ينظم فى أناة وصبر قواعد قادرة على التحرك بين بعض الضباط الأحرار وغيرهم فى مختلف أسلحة الجيش منذ أول يوم للثورة بعد أن اختار لنفسه مركزا مهمًا وهو مدير مكتب القائد العام وكرس كل وقته للتنظيم داخل الجيش وتفرغ لهذا وللاتصال بجميع خيوط الاتصال مع العناصر المؤثرة فى الدولة سواء من بين عناصر الأحزاب التقليدية أو بين القوى الشعبية وتنظيماتها الوطنية كالإخوان والشيوعيين، الاشتراكيين كما أنه بدقة تخطيطية أمكنه السيطرة على جهاز الدولة الإدارى وبالتالى على العمل السياسى الوطنى وأمكنه استغلال قدرات هذا الجهاز الإدارى العريق فى مجال التنظيم السياسى بديلا عن الضرورة الحزبية، والتى كان قد بدأ تكوينها تحت سيطرته الكاملة على شكل تنظيم هيئة التحرير والذى لم يشغل فيها محمد نجيب أى مركز.

كل ما سبق ذكره يعتبر معالم على طريق الصراع الحتمى، والذى قد ينتهى بالغلبة لأحدهما على الآخر كما ستظهر الأحداث والأيام المتتالية على طريق تحقيق أهداف الثورة المهمة.

ومع الشعبية الجارفة لمحمد نجيب إلا أن أساس القوة السياسية فى هذا الوقت كان هو رأى الأغلبية فى الجيش وخاصة الشباب منهم الذين عاصروا محمد نجيب فى القوات المسلحة ويعلمون قدرة محمد نجيب المحدودة فى تنظيم وإدارة شئون دولة بقيام الثورة رغم شجاعته وأخلاقياته وطيبته التى حببت الشعب فيه بالمقارنة بما يكنه هؤلاء الضباط من تقدير لقدرات جمال عبدالناصر فى هذا الباع، والتى كانت قراراته خلف كل خطوات النجاح التى حققتها الثورة وكلهم يعلمون ذلك رغم خفائها عن الجماهير حتى من وجود محمد نجيب بشعبيته فى صدارتها.

التصدع داخل المؤسسة الوطنية

من قبل أن تبدأ مباحثات الجلاء فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٣ ثم توقفها بعد أقل

من أسبوع فى مايو سنة ١٩٥٣ إن الجانب البريطانى يتشدد لأمله فى فرض إرادته بعد أن أحس ببوادر تصدع فى الجبهة الداخلية المصرية وهذا هو الموقف التقليدى للسياسة البريطانية فى جميع المباحثات مع المؤسسة الوطنية المصرية منذ ثورة سنة ١٩١٩، وقد كان فعلاً فى الساحة السياسية المصرية خلافات:

أولاً: الخلافات التى بين جانب من الضباط الأحرار وبين مجلس القيادة.

ثانيًا: الخلافات التى بدأن معالمها تظهر داخل مجلس القيادة نفسه.

ثالثا: بوادر الخلاف داخل المؤسسة الوطنية نفسها أى بين مجلس القيادة والقوى الوطنية التى كانت معادية لنظام ما قبل الثورة وهو الإخوان المسلمين والشيوعيين الشبان والجانب اليسارى فى حزب الوفد والحزب الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد.

مقالة مصطفى امين بالأخبار يوم ١٤ أتوبر سنة ١٩٥٢

كان بين ضباط الثورة اتفاق بالترفع عن المظاهر[١٣٤] ورفض الأضواء والدعاية والاكتفاء بقائد الثورة الظاهر محمد نجيب إلى أن قام الصحفى مصطفى أمين بنشر مقال بعنوان «سر الضباط التسعة» فى الصفحة الأولى صباح ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإيحاء من جمال عبدالناصر ولم يوقع المقال مصطفى أمين وموجز المقال أن عبدالناصر هو القائد الفعلى للثورة وأن الذين ساعدوه فى ذلك عم باقى الضباط جمال سالم(١) وأنور السادات (٢٢)، وعبدالحكيم عامر (٣)، وعبداللطيف بغدادى (٤)، وحسن ابراهيم (٥)، وصلاح سالم (٦)، وكمال حسين (٧) وخالد محيى الدين (٨) ونشر المقال صورة كبيرة فى الصفحة الأولى لجمال عبدالناصر وصور الثمانية الآخرين فى الصفحة الثالثة ولم ينشر صورة محمد نجيب، ولم يشر الى باق الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة ولا حتى صورة زكريا محيى الدين عضو القيادة وتعمد المقال ذكر أن رشاد مهنا ليس منهم.

وهذا المقال فجر الخلاف بين باقى الضباط الأحرار ومجلس القيادة وبين محمد نجيب ومجلس القيادة من جانب آخر، وكان من أسباب تصدع العلاقات.

الإخوان المسلمون:

بعد الثورة مباشرة فى ٢٣ يوليو أيد الاخوان المسلمين الثورة وخطواتها ورغم تقدير الثورة لدورهم الوطنى والجهادى فى حملة فلسطين وفى مكافحة الاحتلال سنة ١٩٥١ ورغم مجاملة الثورة لهم عند حل الأحزاب كما بينا سابقا واعادة محاكمة المتهمين فى مقتل حسن البنا وعلى رأسهم إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء السابق، فقد كان فى نفوس زعماء الجماعة الكثير من الغيرة لأن الثورة بإيجابيتها حققت ما لم تستطعة سلبية الإخوان فى أحداث الثورة ولم يعترف يعترف الإخوان بحق السيادة لصاحب المبادأة وطالبوا مجلس القيادة صراحة أن تكون لهم الوصاية على أعمال مجلس القيادة، وأن تعرض على مكتبهم القرارات الثورية قبل إصدارها ورفض كل ذلك جمال عبدالناصر فى حزم فتكونت فى نفوسهم جانب التمرد.

ففى صباح يوم صدور قرار حل[١٣٥] الأحزاب فى يناير سنة ١٩٥٣ قابل جمال عبدالناصر فى مكتبة ممثلى الإخوان الصاغ صلاح شادى وهو ضابط بوليس والأستاذ منير دله وقال لجمال «أنه بعد حل الأحزاب لم يبق من يؤيد الثورة إلا جماعة الإخوان وأنهم يريدون تكوين لجنة منهم تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها حتى يمكنهم الرد على تساؤلات الجماهير وهذا هو السبيل إلى تأييد الثورة ورد عليهم جمال بأن قيادة الثورة لا تقبل الوصاية.

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٣ ثبت لقيادة الثورة أن نشاط الاخوان تزايد قوات الجيش والبوليس بعمل تنظيمات سرية داخلها بالإضافة إلى ما هو أخطر من ذلك بنشاط الإخوان فى وسط ضباط الصف وفى صباح ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ انتهز الطلبة الإخوان فى الجامعة فرصة احتفال الجامعة بذكرى شهداء القنال وأحدثوا شغبًا فى صفوف الطلبة ومعهم زعيم إرهابى ليرانى، (نواب صفوى) اعتدوا على فريق منظمة الشباب الجامعى استخدم فيه الطلبة الإخوان العصى والكرابيج وأحرقوا سيارة عليها ميكروفون للطلبة وبعد أن هدأت الحال وبدأ حل

ذكرى الشهداء وتبادلوا الهتافات العدائية مع الطلبة الآخرين وأعادوا الاعتداء على الطلبة بقسوة.

ولكا كانت البلاد فى سبيل التفاوض مع الجانب البريطانى لأجل الجلاء وكانت القلاقل والتصدعات قد ظهرت فى داخل مجلس القيادة نفسه وتصاعد الخلاف بين الضباط الأحرار وقادة الثورة فان قيادة الثورة وجدت أنه لأجل استقرار الأمن اللازم أن تخمد مثل هذه الفتنة وكان على رأسها تحركات الإخوان فقد أصدرت قيادة الثورة قرار بحل جماعة الاخوان فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ وبعد حلهم اتسع نطاق أعمالهم السرية.

عودة إلى الإخوان:

فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ دبر مشاغبون فى أوساط طلبة الجامعة مظاهرات مسلحة خرجت من جامعة القاهرة وساروا قاصدين ميدان الجمهورية ورددوا هتافات عدائية ضد الثورة ولما تصدت لهم قوات الأمن عند كوبرى قصر النيل حدث احتكاك أطلق على إثره رجال البوليس الرصاص إرهابًا عندما حاول المتظاهرون انتزاع أسلحة البوليس وأصيب ثلاثة عشر شخصًا ولم تحدث وفيات وتفرق المتظاهرون ولكن جانبًا منهم توجه إلى فندق سميراميس بجوار الكوبرى وأثاروا فيه الفزع فتبعهم ملازم بوليس لإخراجهم من الفندق فأطلق عليه أحد المتظاهرين عيارًا ناريًا أصابه إصابة بالغة وقبض فى هذا اليوم على اثنين من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة أحدهم وهو يطلق النار فى الشوارع والثانى كان يتزعم مظاهرة أخرى راكبًا عربة عليها ميكروفون يردد بواسطتها الهتاف. وتقرر إيقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث القاهرة وعين شمس والإسكندرية وتم القبض على ١١٨ شخصًا منهم ٤٦ من زعماء الإخوان، ٢١ من الحزب الاشتراكى، ٥ وفديين، و٤ شيوعيين، ٤٢ آخرين.

وأوقفت الفتنة عند هذا الحد وتبين أن جماعة الإخوان المسلمين هم المدبرون لهذه الفتنة.

الخلافات بين جانب من الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة

كان الشعور العام بين الضباط الأحرار بعد نجاح الثورة أنهم هم صانعو الثورة وأن الثورة قامت على أكتافهم وبالتالى كانوا يرون أن لهم الحق فى معرفة ما يدور داخل القيادة من أمور والأسباب الخلفية لكل القرارات الثورية المتلاحقة وكان جمال عبد الناصر يراعى مشاعرهم على الأقل لاستقطابهم لشخصه فسمح بعمل «مؤتمرًا أسبوعيًا» بين ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار وبينه وكان يناقشهم فى هذه المؤتمرات عن السياسة العامة للثورة والمشكلات التى تواجهها وقد استمرت هذه المؤتمرات مدة طويلة ثم أخذت تتباعد بحكم مشغوليات جمال عبد الناصر المتصاعدة إلى أن ألغيت كلية وقد كانت هذه المؤتمرات ومناقشاتها المفتوحة تمتص جانبا من الجوانب الاجتماعية والنقدية من الضباط الأحرار على تصرفات مجلس القيادة بعد أن بدأت المشكلات الناتجة عن تسيير الأمور محل نقاش بينهم داخل التشكيلات المختلفة وذلك بحكم شعورهم بما لهم من حقوق على مجلس القيادة. وأوجد هذا الوضع غير المألوف فى الحياة العسكرية يتطور إلى شكل ظاهرة تنذر بالخطر على الأقل بالنسبة إلى الأوضاع أعضاء مجلس القيادة أنفسهم وخاصة عندما تطورت المناقشات داخل تكوينات الضباط الأحرار فى الوحدات والتشكيلات العسكرية تتناول أعمال وقرارات وتصرفات مجلس القيادة ككل ويتناول كل من أعضائه كأفراد مما ولد جانبًا لا يستهان به من الاستياء وخاصة عندما توقف اجتماع المؤتمر الأسبوعى وبين ممثليهم وبين جمال عبد الناصر. وقامت مجموعة منهم بتقديم مطالب إلى مجلس القيادة تتلخص فى المطالبة بتنظيم الجيش بوحداته وأسلحته فى صورة سياسية وتشكيل جمعية[١٣٦] عمومية للضباط الأحرار تعرض عليها القرارات الكبيرة وتمثل أسلحة الجيش فتنتخب القيادة كما طالبوا أن يكون تشكيل مجلس القيادة نفسه يجب أن يقوم عن طريق الانتخابات من بين الضباط الأحرار حتى لا ينفرد عشرة أو أكثر من الصف الأول بإصدار القرارات وظهر تياران من هؤلاء الضباط ينادون بضرورة إجراء انتخابات لمجلس قيادة الثورة على أن يشمل أعضاء دائمين وآخرين منتخبين وطالب بعضهم أن يكون مجلس إدارة نادى

الضباط هو الممثل المنتخب لحركة ضباط الجيش. وهذه المقترحات أو المطالب كان من شأنها أن يتحول الجيش المحارب إلى مؤسسة حكم سياسية كما أن أسلوب الانتخابات أسلوب خطير فى النظام العسكرى والمبنى على طاعة الرئيس لا تسيير الرئيس بواسطة الرتب الأصغر علمًا بأن القوة السيادية وهى مجلس قيادة الثورة قد قامت بحسم المواجهة مع الأحزاب القديمة وما يتبعها من أصحاب مصالح وسيطرت بسرعة على جهاز الدولة ولم يكن لباقى الضباط الأحرار فضل فى ذلك. فليس لهم حقوق على الأمة وخاصة بعد أن أخذ مجلس القيادة وضعه السياسى(١٢٧) والسيادى ولكنها كانت فترة التناقضات قبل استقرار الأوضاع.

هذه المطالب والمقترحات المقدمة من الضباط الأحرار أثارت زوبعة داخل المجلس وأحسوا بخطورة ذلك على كيان الأمة وعلى كيانهم بدرجة لا يمكن تجاهلها وبخطورة على مراكزهم أنفسهم وخاصة أن بعض مقدمى المطالب كانوا يتمتعون بشخصية قوية ولهم شعبية كبيرة بين الضباط الصغار فى أسلحتهم.

وعقد مجلس الثورة اجتماعًا عاجلاً لبحث هذا الأمر. وتراءى لهم أن ثمة انقلابًا على وشك أن يحركه رشاد مهنا لأن الأخبار وصلتهم أن الكلام على رشاد مهنا يتداوله جموع الضباط فى المدفعية وبين بعض ضباط المشاة.

ولم يجد مجلس القيادة بدا من القضاء على هذه الحركة فى مهدها وخاصة أن المهيمنين عليها من الضباط الأحرار.

اعتقال ضباط المدفعية (١٥ يناير سنة ١٩٥٣)

فقام المجلس باعتقال ضباط من المدفعية يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٣وعلى رشاد مهنا وقليل من ضباط المشاة أودعوا سجن الأجانب.

استقالة يوسف صديق وهو أبرز الثوار

واحتج على هذا الاعتقال يوسف منصور صديق واستقال لعدم الاستجابة لاحتجاجه وقيل لأنه هو الآخر كان يؤيد فكرة الانتخابات.

اعتصام ضباط المدفعية

وعلى إثر اعتقال ضباط المدفعية ورشاد مهنا تجمهر فى ميس المدفعية ما يقرب من خمسمائة من ضباط المشاة والبكباشى النكلاوى من المدرعات وقاموا بالاعتصام تضامنا مع ضباط المدفعية وقرر الجميع الاستمرار حتى يطلق سراح زملائهم.

وقام عبد الناصر بامتصاص سخط ضباط المدفعية بواسطة مجموعة من الضباط الأحرار المؤيدين لموقف مجلس القيادة وذلك حتى لا يستفحل الأمر وأمكنهم فض الاعتصام بعد إقناعهم بخطورة ما قام به زملاؤهم ولكنه كان حاسما مع حركة المشاة والمدرعات وأجرى محاكمة سريعة أمام محكمة مشكلة من مجلس القيادة يوم ١٠ يناير سنة ١٩٥٣، وأصدرت حكمها بإعدام كل من الدمنهورى والنكلاوى ولم ينفذ (١٣٨) الإعدام لمعارضة باقى الضباط الأحرار وخشية حدوث انقسام داخل مجلس القيادة.

محاكمة الضباط المعتقلين (١٩ مارس سنة ١٩٥٣)

وتم محاكمة قيادة حركة المدفعية أمام محكمة خاصة من مجلس القيادة حكمت بالسجن المؤبد على رشاد مهنا وبالسجن مدد متفاوتة على تسعة من الضباط على تهمة تدبير مؤامرة لإحداث فتنة بين القوات المسلحة والاستيلاء على قيادة الجيش(١٣٩).

دور عبد الناصر فى هذا الحدث

ثبت من وقائع أقوال المتهمين من ضباط المدفعية فى مجلس التحقيق الذى أجرى معهم أن جمال عبد الناصر نفسه كلف محسن عبد الخالق بوضع مشروع(١٤٠) باقتراحات لتنظيم حملة القيادة والسيطرة على الحكم والعلاقات بين الضباط الأحرار ومجلس القيادة وأسلوب مساءلتهم لهم وتخفيض عدد مجلس القيادة إلى خمسة. والذى تمخض عن المشروع الذى انزعج منه مجلس القيادة

وأحدث زوبعة رغم موافقة عبد الناصر بالذات على وضع المشروع دون علم باقى مجلس القيادة فقد لمح بذلك جمال سالم أثناء محاكمة ضباط المدفعية أمام مجلس القيادة بأنه كان مشتركا مع ضباط المدفعية فى وضع هذا المشروع.

الصراع داخل مجلس الثورة

(أ) دور محمد نجيب

بعد سيطرة الضباط الأحرار على القيادة العامة للجيش ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حضر محمد نجيب واستلم قيادة المؤسسة الوطنية العسكرية كجزء مهم من خطة الانقلاب أو الحركة وكما كان متفقا عليه. وأرادت المؤسسة الوطنية أو تنظيم الأحرار أن يبعد الشبهات عن محمد نجيب وعدم اتصال التنظيم به وخاصة بعد انتخابه رئيسا لمجلس إدارة نادى ضباط الجيش فأصبح من وقتها الجانب الظاهر والعلنى من حركة التذمر فى أخطر مؤسسة فى الدولة وهى الجيش وجاء الدليل على صواب هذا الإجراء بقطع الصلة بين تنظيم الضباط الأحرار العلنى وبين محمد نجيب. فالمعلومات التى علمها محمد نجيب من وزير الداخلية محمد هاشم يوم ١٨ يوليو عندما قابله فى منزله قبل الثورة بخمسة أيام من أن السلطات المسئولة عرفت أسماء ثمانية من الضباط المتآمرين وهم ضمن اثنى عشر فلم يكن من الكياسة أن يكون محمد نجيب المختار لرئاسة المؤسسة الوطنية الثائرة ويكون له دور فى العمل التنفيذى يوم ٢٣ يوليو إلا بعد نجاح التنظيم فى الاستيلاء على القيادة.

ورأس محمد نجيب المؤسسة الوطنية العسكرية وبالتالى كان هو القائد العام للقوات المسلحة وأذيعت جميع بيانات الثورة باسمه وبصفته هذه القيادية عسكريًا وسياسيًا وأصبح له حق إدارة القوى السيادية فى الدولة رغم أن عبدالناصر كان منذ مرحلة التحضير للثورة هو الرئيس المعترف به من تنظيم الضباط الأحرار من قبل انضمام اللواء محمد نجيب برتبته وسنه الكبير ومنذ انضمام محمد نجيب للتنظيم لم يحسم موضوع رئاسة اللجنة التأسيسية. أما بعد الثورة وبعد تصدره للعمل السياسى والسيادى فقد اعتبره الشعب هو الزعيم الحقيقى للثورة،

ومع مرور الأيام الأولى للثورة ومع تغير الأحداث السريع بما كان يتطلبه الموقف من مواجهات ثورية كثيراً ما كانت تتعارض فيها وجهات النظر بين أفكار شباب التنظيم وبين محمد نجيب.

وكان هذا التعارض مركزًا فى شخص جمال عبد الناصر رئيس اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، وبالتالى فإن شرعية هذه الزعامة لم تحسم واعتبرها الجميع عملية مؤجلة على أساس أن أسلوب العمل واتخاذ القرارات داخل مجلس الثورة كان يتبع الأسلوب الديمقراطى فقد كان فى الأمور العادية كفيلا لإزالة أى تناقضات حيث كانت القرارات تخضع للتصويت بالأغلبية على أن تتحمس الأقلية للقرارات بعد التصويت.

وتوالت الإنجازات الوطنية والإصلاحات الهيكلية بالأسلوب الثورى وواجهت مجلس الثورة كمجموعة شتى الصراعات وخاصة مع الحركة الحزبية القديمة ومع القوى المتضررة من الثورة كل ذلك بعد قرارات استلزمت مناقشات تمخض عنها كثيرا من اختلاف وجهات النظر.

ولكن نظرا للميول القيادية لجمال عبد الناصر وممارسته لها منذ اختياره رئيسا للجنة التأسيسية فقد بدأ دوره القيادى يبرز منذ تبنى مجلس الثورة تحقيق الأهداف الاجتماعية الوطنية لصالح الأغلبية الشعبية ولكنها فى الوقت نفسه كانت تمس مصالح الطبقة الحاكمة السابقة بأحزابها وتنظيماتها والتى كانت لا تزال موجودة فى الساحة بإمكاناتها التنظيمية والمادية السابقة، وبالتالى فإن مجلس الثورة كان فى شدة الحاجة للسيطرة الحاسمة والسريعة على السلطة التنفيذية فى الدولة وإجراءات محكمة وبقيادة إدارية قادرة ومتميزة كانت هذه الصفات متوفرة تماما فى شخصية عبد الناصر وأظهر تفوقه الكامل فى هذا المجال التنظيمى والإدارى والسياسى وأمكنه السيطرة على أجهزة الإدارة والتنفيذ وعلى تعبئة الرأى العام ومقاومة القوى الاجتماعية والسياسية المناهضة للثورة والتربص بما عسى أن يتخذه الإنجليز من إجراءات معاكسة للثورة بأساليبهم الخاصة. واعترف له زملاؤه فى مجلس قيادة الثورة بهذه القدرات فى الوقت الذى كانت فيه مكانة محمد نجيب الشعبية كرمز للزعامة أخذت فى

الاستقرار وذلك على ضوء شخصيته الجذابة جماهيريًا وسمعته السابقة وتاريخه النظيف وخاصة أن الشعب كان منبهرًا بجميع القرارات الثورية الحاسمة والجريئة والناجحة، والتى كانت تصدر باسم مجلس الثورة الذى يرأسه اللواء محمد نجيب. وفى غيبة من وجود تنظيم شعبى للثورة يساعد فى تسهيل الإجراءات التنفيذية فى وسط الجماهير فقد اكتفى مجلس الثورة بسيطرة عبدالناصر الكاملة على الجهاز الإدارى للدولة. وأعطوه تفويضا بذلك.

وفى هذه الظروف لم يكن هناك بديل عن الزعامة الفردية والتى تفتقت عنها الحاجة السياسية فى ظروف القصور التنظيمى الحزبى وبذلك ارتفعت هامة الزعامة. وتفتقت الضرورة على ظهور قدرتين زعاميتين داخل مجلس الثورة، إحداهما هى زعامة محمد نجيب والذى اكتسبها بالدرجة الأولى بفضل المنجزات الأولى للثورة وأما الزعامة الثانية فكانت هى زعامة عبد الناصر المحرك الأول لثورة ٢٣ يوليو، والذى استمرت علاقاته الوثيقة بالضباط سواء فى قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار وحتى بين ضباط الوحدات ونظرا لقدراته الشخصية التى مكنته من السيطرة على جميع الخطوط السيادية فى الدولة سياسيًاوإداريًا والإلمام الكامل بالتيارات الخفية فى المجتمع المصرى كل ذلك جعل له التفوق والقدرة على مواجهةالمشكلات كافة داخل السلطة التنفيذية والإدارية والأهم من كل ذلك أن عبد الناصر(١٤١) منذ نجاح الثورة ومواجهتها لبعض المشكلات قرر أن الثورة لابد أن يحميها الجيش ولذا بدأ فى تكوين خلايا داخل القوات المسلحة كان هو المسئول عنها فى بادئ الأمر ثم انتقلت مسئوليتهم إلى عبد الحكيم عامر ولما عين عبد الحكيم عامر قائدا عاما فى أول يونيو سنة ١٩٥٣ أصبح صلاح نصر مسئولا عن هذا التنظيم الذى أصبح قادرا على القضاء على أية فتنة طارئة وبذلك أصبحت فى يد عبد الناصر جميع خيوط السيطرة وتحت كل هذه الظروف نشأ الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر وفى فترة حساسة جدا وهى فترة المباحثات مع الجانب البريطانى لتحقيق الجلاء أثناء المباحثات وبعد توقفها مما جعل لدى الجانب البريطانى الأمل فى إمكان فرض إرادته فى المباحثات لصالح السياسة البريطانية.

إبعاد عبد المنعم أمين[١٤٢]

كان لعبد المنعم أمين دورًا مهمًا يوم الثورة وكان من المتحمسين للثورة بمجرد تكليفه فى وقت متأخر بها وقام بالاتصال بالجانب الأمريكى لتأمين الثورة من التدخل البريطانى، ولكنه كان أقدم من القائد الفعلى للثوار عبد الناصر فقد تخرج فى الكلية الحربية سنة ١٩٣٤ وعبد الناصر تخرج سنة ١٩٣٨ وانتهز عبدالناصر فرصة قيام حملة إشاعات عليه من ضباط أحرار المدفعية وتناول موضوعه مع مجلس القيادة فى مايو سنة ١٩٥٣، كان يتزعم الحملة عليه صلاح سالم ولم يتمكنوا من إقامة أى دليل ضده وقدم استقالته ولم تقبل ثم عرض عليه منصب سفير لمصر فى هولندا وقبله بعد رفض وتم التخلص منه كعضو فى القيادة.

عودة إلى عمليات الكفاح ضد الاحتلال البريطانى

فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ قدمت السفارة البريطانية بالقاهرة احتجاجا لحكومة مصر على تزايد عدد الحوادث فى منطقة القناة.

- وفى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٣ حدثت عمليات تخريب ونسف[١٤٣] وتدمير فى المراكز الحيوية الحساسة فى داخل معسكرات القناة.

- وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد أن تم تجديد الأهداف الحيوية فى جميع معسكرات الجيش البريطانى بالقناة على الخرائط وبعد تجنيد عدد كبير من عمال الجيش البريطانى داخل المعسكرات أمكن للفدائيين فى يوم واحد إحداث عملية واسعة للنسف والتدمير لعدد كبير جدا من المنشآت المهمة فى داخل المعسكرات من مخازن ومستودعات الوقود وبعض مخازن الذخيرة ومحولات الكهرباء ولوحات الكهرباء وكان ذلك بفضل أجهزة قنابل زمنية أمكن الحصول عليها بالسرقة من داخل مخازن ذخيرة التل الكبير (أقلام زمنية) مما أحدث هزة عنيفة لجميع المعسكرات البريطانية فى وقت واحد. وعلى إثر ذلك قامت السلطات البريطانية بالاحتجاج المذكور وكان كل ذلك فى فترة توقف المباحثات

وفى الوقت نفسه الذى كانت الخلافات على أشدها فى مجلس قيادة الثورة وخاب ظن الإنجليز من إمكان إحداث تصدع داخل أجهزة الثورة.

وفى يناير سنة ١٩٥٤ تصاعدت أعمال المقاومة فى منطقة القناة وبصفة خاصة عمليات اغتيالات وخطف وقتل الجنود الإنجليز فصرح وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد فى مجلس العموم «أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر مادامت هذه الحوادث مستمرة.

- وفى أول فبراير سنة ١٩٥٤ صرح أيضا وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم باختفاء جنود بريطانيين.

- وفى مارس سنة ١٩٥٤ تجددت حوادث المقاومة وخاصة عمليات نسف الأهداف الحيوية فى المعسكرات وقدم السفير البريطانى فى مصر احتجاجًا على مصرع ضابط بريطانى كبير وإصابة زميل له.

بداية النزاع مع محمد نجيب(١٤٤)

بينما كان عبد الناصر يحرك الأمور من وراء الكواليس كان نجيب بحكم رئاسته يجول فى البلاد وتستقبله الجماهير استقبال الأبطال وأصبح نجيب بطل الثورة فى أعين الشعب.

وكانت الصحف والإذاعة تمشيا مع مجريات الأمور تبرز نشاطه وخطبه وأحس عبد الناصر أن زمام الزعامة القادرة على التصرف الثورى بدأ يفلت من يده ويحكم الدوافع البشرية والنفسية أيده أعضاء مجلس الثورة فى مظهرية هذا الدور بدافع التسابق على مظاهر السلطة إلى حد بعيد، بل إن بعض أعضاء مجلس الثورة وبالذات صلاح سالم وجمال سالم كانا أكثر عداوة لنجيب من عبدالناصر نفسه لأن عبد الناصر لم يشأ أن يفجر الصراع المحتوم بصورة عنيفة حتى لا تستغل الأحزاب التقليدية وجماعة الإخوان المسلمين والشيوعيين هذه الخلافات فى تهديد أمن الثورة.

- وفى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ قام نجيب كرئيس جمهورية برحلة إلى بلاد النوبة وكلف مستشاره الصحفى بالاتصال بموظفى الإذاعة

والصحف ليقوموا بإذاعة ونشر رحلته. وإستاء لذلك صلاح سالم وزير الإرشاد واعتبر هذا تحديا لاختصاصاته لهذا الاتصال بدون الرجوع إليه واعتبر ذلك تحديًا من نجيب له وأخذ يقلب عليه مجلس قيادة الثورة.

ـ وفى آخر نوفمبر قرر عبد الناصر السفر مع عبد الحكيم عامر وصلاح سالم للإسكندرية بالقطار لحضور مؤتمر شعبى ـ ولما علم عبد الناصر أن محمد نجيب قرر السفر معهم بالقطار واستقر رأيه هو وإخوانه السفر بالسيارات وترك نجيب يسافر وحده بالقطار.

وفى الإسكندرية لم يستقبل محمد نجيب بالحفاوة نفسها التى كان يستقبل بها من قبل وفى أثناء المؤتمر تناوله عبد الناصر فى كلمته بالتلميح فناشد الحاضرين «ألا ينخدع الشعب وراء أى منافق أو مخادع».

وفهم نجيب أنه هو المقصود بذلك وكان هذا من ضمن بداية الصراع الخفى بين نجيب وعبد الناصر.

ـ كان المجلس يجتمع فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان عبدالناصر يجتمع قبل الجلسة مع أعضاء مجلس الثورة وحدهم دون محمد نجيب ليتفقوا على القرارات وعند الاجتماع الرسمى مع محمد نجيب كان يفاجأ بتكتل المجلس ضد آرائه.

ـ وفى اجتماع مجلس الثورة فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أثار أعضاء المجلس مع نجيب ما يسىء إلى نجيب وأخذوا يحاسبونه حسابًا عسيرًا ووجه إليه جمال سالم نقدًا مريرًا وطلبوا منه التخلص من بعض المحيطين به بدعوى أنهم يسيئون للثورة وحددوا له أسماء معينة وأصر نجيب على رفض تنفيذ هذا الاقتراح لأنهم لم يرتكبوا أى أخطاء. وتطاول عليه معظم الحاضرين وطالبهم بألا يجعلوا منه دمية تضحك عليها الناس واستمر الحال على ذلك حتى شهر يناير سنة ١٩٥٤ بعد الإجراءات الحاسمة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة فى حل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤، والذى شمل اعتقال مرشدهم حسن الهضيبى وأعضاء القسم الخاص وقرابة خمسمائة عضو وشمل القرار

أيضا فصل الطلبة والموظفين وإحالة ضباط الشرطة الإخوان إلى التقاعد، وكان عبد الناصر قد أعلن فى مجلس الثورة أنه لا يستطيع التعاون مع نجيب وأنه قرر التنحى عن مجلس الثورة والعودة للثكنات وكان كل ذلك على سبيل المناورة لأن جانبًا من أعضاء مجلس الثورة عارضوه فى ذلك بحجة أن البلاد كانت تمر بظروف عصيبة فى الداخل والخارج وخاصة أن مسألتى الجلاء وتقرير المصير فى السودان لم يكن قد تحقق منها أى شىء بعد.

استقالة محمد نجيب (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

وفى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤ ذهب محمد نجيب إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة لحضور الاجتماع وكان من المعتاد أن يحضر جميع أعضاء مجلس القيادة إلى حجرة محمد نجيب قبل انعقاد الجلسة ويتوجهوا جميعا إلى قاعة الجلسة.

وفى هذا اليوم طال انتظار محمد نجيب فى غرفته ليحضروا كالمعتاد ولكنه عندما استفسر على سبب تأخرهم قيل إنهم مجتمعون فعلا دونه وشعر بالإهانة وآثر مغادرة مبنى المجلس احتراما لنفسه وتكرر هذا التصرف.

وأخيرًا قرر مجلس الثورة حسم الموقف بأسلوب مخفف تحاشيًا من ردود فعل تنحية نجيب وهو فى قمة شعبيته فأرسل مجلس قيادة الثورة وفدا منهم إلى محمد نجيب لإقناعه بمنصب رئيس الجمهورية فقط على أن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء ورفض نجيب ذلك.

فى جلسة اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ والذى لم يحضره نجيب أرسل نجيب مظروفا مع سكرتيره إسماعيل فريد باسم كمال حسين سكرتير المجلس وسرى للغاية وشخصى ولما فضه كان به استقالة محمد نجيب من جميع المناصب والسلطات المخولة له مؤكدًا أن مصلحة الوطن أملت عليه ذلك لأسباب لم يذكرها إلى حين.

واجتمع مجلس الثورة للنظر فى أمر هذه الاستقالة وانقسم الرأى إلى فريق

على رأسه جمال عبد الناصر رأى قبول استقالة محمد نجيب وفريق آخر مع جمال وصلاح سالم رأى إقالة محمد نجيب وإعلان ذلك للشعب.

أما خالد محيى الدين فقد اعترض على تنحية محمد نجيب بأى شكل لأن ذلك سوف يؤدى إلى تمرد فى الجيش.

وكان خالد(١٤٥) من مدة سابقة وبوصفه ضابط مخابرات سلاح الفرسان وفى غفلة من قيادة حسين الشافعى للسلاح قد أمكن أن يبث فى عقول الضباط مناقشات عن الديمقراطية وأن مجلس الثورة متجه نحو الديكتاتورية وتشبعت نفوس الضباط بالنفور من مجلس الثورة والتفوا حول خالد محيى الدين فلما ظهر الصراع بين نجيب وباقى أعضاء المجلس انضم خالد إلى جانب نجيب لأن نجيب منذ بداية الصراع مع مجلس الثورة أخذ ينادى بالديمقراطية وضرورة إبعاد الجيش عن الحكم بينما كان فى بادئ الثورة يهاجم الأحزاب.

واستقر الرأى على قبول استقالة محمد نجيب وبعد عرض المشكلة على بعض الضباط الأحرار وفى صباح يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ نشرت الصحف القرار.

قرار بالإجماع (قبول استقالة محمد نجيب ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣)

اليوم قرر مجلس قيادة الثورة بالاجماع على ما يلى:

أولاً: قبول استقالة اللواء أركان حرب محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها.

ثانياً: يستمر مجلس الثورة بقيادة البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر فى تولى سلطاته الحالية كافة إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو جلاء المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثاً: تعيين البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء. ونعود فنكرر أن هذه الثورة ستستمر حريصة على مثلها العليا مهما أحاطت بها من عقبات وصعاب والله كفيل برعايتها أنه نعم المولى ونعم النصير والله ولى التوفيق.

وقد واصل مجلس الثورة اجتماعه بعد إصدار هذا البيان وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرًا.

اعتصام ضباط الفرسان

وقام الضباط الأحرار وباق الضباط بسلاح الفرسان بالاعتصام وقرروا عقد اجتماع لضباط الفرسان يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ وطلبوا حضور حسين الشافعى لمناقشته فى موضوع استقالة نجيب وتوجه عبد الناصر بنفسه إلى سلاح الفرسان وسمع من المجتمعين نقدًا لاذعًا وركزوا مناقشتهم حول الديمقراطية ورفضوا ديمقراطية الصفوة التى ذكرها عبد الناصر أنها هى المتبعة داخل مجلس الثورة.

وقام ضباط الفرسان بنقد تصرفات أعضاء مجلس الثورة، وخاصة عصبية جمال سالم واعتداؤه بالضرب على بعض الضباط وكذلك تصرفات صلاح سالم وترقية عبد الحكيم عامر من صاغ إلى رتبة لواء مرة واحدة. وطالبوا بعودة محمد نجيب كرئيس جمهورية واستعجال صدور الدستور وطلبوا الرد من جمال عبد الناصر فغادر السلاح إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة واجتمع مع مجلس الثورة وطال الاجتماع ولخص عبد الناصر للمجلس(١٤٦) ما دار فى اجتماع سلاح الفرسان وأن مطالبهم هى عودة محمد نجيب كرئيس لجمهورية برلمانية واستعجال مجلس الثورة للجنة الدستور كى تنتهى من وضع الدستور الجديد.

وفى أثناء اجتماع مجلس الثورة وصلت الأخبار أن ضباط الفرسان المعتصمين كانوا فى انتظار رد عبد الناصر على مطالبهم ولكنهم احتسابًا لأية مفاجآت أمروا وحداتهم بالاستعداد للتحرك وأن الموقف كاد ينفجر داخل سلاح الفرسان.

ـ وفى قرابة الساعة الواحدة صباح يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣ أعلن مجلس الثورة أنه قرر عودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسًا للوزراء وعودة رجال الثورة إلى ثكناتهم.

ـ وحدث على إثر ذلك هرج ومرج بين الضباط الأحرار المنتشرين فى المبنى وكلهم يعارضون هذا القرار الذى فيه معنى تسلم مقاليد الحكم إلى محمد نجيب وخالد محى الدين. وكلف مجلس الثورة خالد محيى الدين بالتوجه إلى منزل محمد نجيب لإبلاغه قرار المجلس وأوفد معه ثلاثة من الضباط الأحرار.

وكان الإجهاد قد حل بأعضاء القيادة وتدهورت معنوياتهم وقبل أن يتم تدهور الموقف بالكامل قام صلاح نصر فى هدوء إلى غرفة منعزلة وبصفته مديرا لمكتب القائد العام المسئول عن التنظيم المشكل من بعض الوحدات لحماية الثورة وقام بالاتصال بقائد الكتيبة ١٣ الموالية تماما لمجلس الثورة وهى كتيبة صلاح نصر والتى اشتركت فى تنفيذ الثورة يوم ٢٣ يوليو وأمر قائدها بالتحرك بالكتيبة لمحاصرة مبنى الفرسان عند بوابات شارع الخليفة المأمون والعباسية وكلف الصاغ سعد زايد بتحريك وحدات المدفعية المضادة للدبابات لقفل البوابات والمنافذ التى تخرج منها الدبابات واتصل بعلى صبرى فى سلاح الطيران وطلب منه أن تخرج طلعة جوية فوق سلاح الفرسان دون أى اشتباك. وتحركت كل هذه القوات بسرعة وسيطرت على الموقف ـ وسرعان ما سمعت أصوات أزيز الطائرات وبسرعة استسلم ضباط الفرسان وسط ذهول الجميع وتغير الموقف تماما وفى هذا الوقت كان خالد محيى الدين قد عاد بعد أن أبلغ محمد نجيب بقرار مجلس الثورة ولم يتم اتخاذ أى إجراءات مع ضباط الفرسان.

وبعد أن تحول الموقف كلية لصالح مجلس الثورة تم نقل محمد نجيب إلى ميس المدفعية بألماظة حتى لا يناله سوء من الضباط الأحرار غير الموافقين على تصفية الثورة، وإلى هنا وقد كان الإرهاق الشديد قد حل بأعضاء القيادة دون أن يصلوا إلى قرار بعد تغير الموقف وانفض الاجتماع طلبًا للراحة ثم استؤنف الاجتماع فى الصباح.

تفويض عبد الناصر سلطة اتخاذ القرار(١٤٧)

وقبل أن ينفض المجلس طلب عبد الناصر من أعضاء المجلس تفويضه سلطة

اتخاذ القرار بما تقتضيه الظروف بعد ذلك وبهذا التفويض سيطر عبدالناصر على كل خيوط الحكم والسلطة فى البلاد من هذا الوقت بهذا التفويض.

الضغط الشعبى(١٤٨)

وفى الصباح المبكر كانت قد تسربت الأخبار وقامت مجموعات ليست قليلة من الشعب بالتجمع والتظاهر احتجاجًا على عزل محمد نجيب ومطالبة بعودته ومع مرور الوقت تزايد عددها وأخذت تنادى بالهتافات العدائية لمجلس الثورة، وعندما رأوا صلاح سالم فى سيارة عائدًا إلى اجتماع مجلس الثورة اعتدوا على عربته وكادت تتصاعد الأمور وعاد صلاح لينقل هذه الصورة بأن الشعب لا يريد إلا نجيب وأن مجلس الثورة مكروه من الشعب وأخذ ينادى بضرورة عودة محمد نجيب وإصدار القرار بذلك، وثبت لأعضاء المجلس أن نجيب مازال يحظى بشعبية قادرة على الضغط لمصلحته بخاصة وأن فلول الأحزاب المنحلة وجماعة الأخوان المترنحة ومعها التنظيمات الشيوعية المتحفزة سوف لا يتركون هذه الفرصة دون استغلال للتخليص على الثورة وكانت نداءات المظاهرات التى ظهرت فجأة ودون انتظار وبهذا الشكل العدائى نذير خطر فى الأفق.

عودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية (٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤)

واجتمع مجلس الثورة فى الصباح وقرر عودة محمد نجيب ليتولى رئاسة الجمهورية البرلمانية وأوفد خالد محيى الدين لتبليغه بذلك وفى بادئ الأمر رفض نجيب أن تكون الجمهورية برلمانية حتى لا تتكرر «دمية بلا سلطة» ثم عاد ووافق على قرار مجلس الثورة.

وقبل عودة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية أذاع مجلس الثورة البيان الموجز الآتى:

«حفظا لوحدة الأمة يعلن مجلس الثورة عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسا للجمهورية المصرية وقد وافق سيادته على ذلك».

وفى الصباح خرجت الصحف كلها ونشرت القرار وذكرت أن مجلس الثورة دعا محمد نجيب إلى تولى منصب رئيس جمهورية برلمانية.

استقالة خالد محيى الدين

قرر مجلس الثورة أيضا أنه ما دام محمد نجيب قد عاد لرئاسة الجمهورية فيتحتم أن يقدم خالد استقالته فقدمها وتقرر فى الوقت نفسه سفره خارج البلاد وقضى على التمرد فى سلاح الفرسان وتوقفت المظاهرات وهدأت الحال ولكن النفوس كانت مشحونة لتفجير الصراع فى أى وقت مع الاحتمال المؤكد بأن القوى السياسية القديمة ستنتهز الفرصة التى لا تتكرر بالخلاف الحاد بين محمد نجيب الزعيم الشعبى وبين مجلس الثورة الذى اضطر تحت شعبية محمد نجيب للتراجع فى أخطر قراراته وهو عزل محمد نجيب.

وأحس عبد الناصر بهذا التربص ولذا حصل على(١٤٩) تفويض زملائه بالتصرف المتفرد وكان مقتنعًا تمامًا أنه ليس هناك قوة تستطيع ضرب هذه القوى المتربصة سوى القوات المسلحة والتى أثبتت دورها الحاسم فى فض اعتصام وتمرد سلاح الفرسان.

فعندما أصدر مجلس الثورة قراره مساء يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ بعودة محمد نجيب بنى قراره على أساس ثلاثة اعتبارات.

أولاً: أن يكون نظام الحكم فى مصر على أساس جمهورية برلمانية.

ثانيًا: إجراء انتخابات لإعادة الحياة النيابية فى مدة أقصاها فترة الانتقال التى تنتهى فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٦ (لمدة ثلاث سنوات).

ثالثًا: تشكيل جمعية تأسيسية تمثل قوى الشعب المختلفة وتقوم بمهمة البرلمان المؤقت لتراجع نصوص الدستور بعد وضعه.

الموقف على الساحة المصرية بعد عودة محمد نجيب

لقد تم عزل محمد نجيب وعودته تحت ضغط شعبى متأثرًا بشخصية نجيب

فقط والتى لا ترتكز إلى تنظيم شعبى صلب مستعد للتضحية من أجله أو من أجل ما ينادى به رغم أنه تبنى فى هذه الأزمة هو وضباط الفرسان والمدفعية المؤيدون له قضية الديمقراطية والتى كانت الكارت الرابح وقتها والذى اتقنت الأحزاب القديمة اللعب به وما زالت حتى بعد حلها. وثبت أن شخصية نجيب وحدها كان لها الفضل فى الضغط الجماهيرى غير المنظم.

- فى الوقت نفسه كان مجلس الثورة قد أقام تنظيم هيئة التحرير بأسلوب السلطة الفوقية وكان حتى هذا الوقت لا يعتمد عليها لمساندة مجلس الثورة؛ لأن كل المنتمين إليه كانوا يتطلعون للوصول للسلطة عن طريقه ولم تكن عضويته عن إيمان وعقيدة راسخة ولكن فى الوقت نفسه كان عبد الناصر بالذات له قواعد بين ضباط الجيش نظمها منذ أول يوم بعد نجاح الثورة ومن موقعه كمدير مكتب القائد العام وبعد أن ترك هذا المكتب لعبد الحكيم عامر وظل بذلك على اتصال مستمر بهؤلاء الضباط فى مختلف الأسلحة عن طريق هذا المكتب الذى أداره صلاح نصر وأصبح هذا التنظيم هو القوة المؤثرة فى قمة السلطة.

القوى السياسية فى مواجهة مجلس الثورة(١٥٠)

ونظرا لسيطرة جمال عبد الناصر على الجهاز الإدارى للدولة سيطرة كاملة فقد كان ملمًا تمامًا بجميع القوى المحتمل تحركها ضد الثورة للإجهاز عليها وقت اللزوم وقد كانت:

أولاً: الشيوعيون

وكانوا منظمين تنظيمًا جيدًا رغم قلة عددهم وزاد من قوتهم تحالفهم مع الإخوان المسلمين وكانوا قد تعرفوا على بعضهم فى المعتقلات والسجون. وكانوا حتى هذا التاريخ يؤيدون موقف نجيب فى الأزمة دون الاتفاق معه.

ثانيًا: جماعة الإخوان المسلمين وكان قد صدر قرارًا من مجلس الثورة بحلها فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٤، وكان عبد الناصر على علم بتحركهم التنظيمى بين ضباط الجيش والبوليس وحذرهم من ذلك كما أنهم سبق وساوموه عند حل

الأحزاب على أن يكون للإخوان الحق فى مراجعة قرارات مجلس الثورة ورفض ذلك عبد الناصر متمسكًا بمبدأ عدم خضوع الثورة لأية وصاية وكانوا يؤيدون حتى هذا التاريخ موقف نجيب من الأزمة الأخيرة.

ثالثًا: الأحزاب التقليدية التى أصدر مجلس الثورة قرارًا بحلها فى ١٦يناير سنة ١٩٥٣، وتضم حزب الوفد والذى كان يمثل الأغلبية وأحزاب الأقلية الأخرى مثل الحزب الوطنى والسعديين والكتلة.

وبالمنطق فإن هذه الأحزاب كانت بعد قرار الحل لا تحمل أى ود للثورة متمثلة فى مجلس الثورة وحيث إن الظروف خدمت هذه الأحزاب فقد تبنى الضباط المتمردون ومعهم محمد نجيب شعار عودة الديمقراطية والحياة البرلمانية والدستور وهذه كانت لعبتهم التقليدية منذ إعلان دستور سنة ١٩٢٣ واعتبروا العمل الوطنى منذ هذا التاريخ هو لعبة شعارها الديمقراطية وقد لعبوها على حساب قضية التحرر والاستقلال والتعاون مع بريطانيا والقصر. وقد كان هذا هو الشبح الرئيسى لثورة وثوار ٢٣ يوليو وفى هذا الوقت وفى هذا التاريخ كانت الظروف حرجة جدًا حيث كانت مباحثات الجلاء متوقفة وأسعد الجانب البريطانى جدًا هذه الخلافات، وكان على الجانب الوطنى ضرورة ملحة هى حسم الموقف بالتأكيد على وحدة الأمة لأن مصر كانت منذ ثورة سنة ١٩١٩ قد قاست من هذه الفرقة التاريخية التى أنهت ثورة سنة ١٩١٩ لصالح الاحتلال البريطانى والذى استمر جاثمًا على مصر زهاء ٧٠ سنة.

مجلس الثورة

أصبح فيه تياران (أ) **تيار على رأسه محمد نجيب** رئيس الجمهورية البرلمانية والذى يرأس ولا يحكم ورئيس مجلس الثورة الذى لا يملك أغلبية الأصوات وبيده خيوط القوة، وبالتالى فالقرار لم يكن فى يد محمد نجيب رغم تمتعه بالتأييد الشعبى بدون حدود وتأييد الأحزاب القديمة والقوى السياسية الجديدة المعادية هى الأخرى للثورة وبصفته رئيس مجلس الثورة كان مضطرًا للأخذ بقرارات مجلس الثورة والتى لا يتمتع فيها بأصوات الأغلبية خصوصًا ولو كان يعارضها.

(ب) أما التيار الآخر فكان عبد الناصر وهى القوة المقابلة لقوة محمد نجيب وكان يتمتع بأغلبية داخل مجلس الثورة والتى لها حق تعيين وإقالة رئيس الجمهورية حتى إن كان رئيس مجلس الثورة كما كان المسيطر على جميع وحدات الجيش بصرف النظر عن وجود ضباط أحرار على قمته وكثيرا من الضباط الموالين له شخصيا ومن غير الضباط الأحرار ويمكنه بهذا التنظيم أن يحول الموقف السيادى بالكامل فى الوقت المناسب لصالحه.

أما الموقف الوطنى فكان فى انتظار الزعيم الأكفأ إداريًا وسياسيًا، والذى يمكنه تصفية جميع المعوقات وبأسرع ما يمكن ليتفرغ لمواجهة الجانب البريطانى للحصول منه على الاستقلال والجلاء والحرية المنشودة منذ ثورة ١٩١٩ فى ظروف تكون مواتية للجانب المصرى.

سير الأحداث التى حسمت الموقف

رغم توقف المباحثات بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ ٧ مايو سنة ١٩٥٣ ورغم الخلافات الحادة فى قمة السلطة الحاكمة المصرية ورغم تلاعب الأحزاب المنحلة بالموقف الداخلى لصالحها وبشكل يضر بالقضية الوطنية ويجدد الأمل لدى الجانب البريطانى. حتى هذا التاريخ، فإن المقاومة المسلحة المنظمة ضد الجيش البريطانى فى القنال وقد ازدادت عنفًا.

٢ـ عودة إلى المقاومة فى معسكرات جيش الاحتلال(١٥١)

تصاعد المقاومة بشكل أعنف فى جميع مناطق الاحتلال البريطانى فى القنال فقد ازدادت عمليات اغتيال الضباط والجنود وخطف الجنود وقتلهم وكذلك اتسعت عمليات توزيع المنشورات داخل مكاتب القيادات البريطانية وفى منازل عائلات الضباط كما صار التوسع فى عمليات نسف وحرق وتدمير المراكز الحيوية فى المعسكرات البريطانية. وتعطيل المولدات الكهربائية ونسف وتدمير محطات مياه الشرب واقتناص العربات التى تنقل الجنود والضباط على الطرق العمومية بين المدن الرئيسية فى القناة.

عودة إلى سير الأحداث

فى أول مارس سنة ١٩٥٤ وصل اللواء محمد نجيب إلى الخرطوم لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى(١٥٢) ودبر أنصار الانفصال مؤامرة واسعة عند نزول محمد نجيب بالمطار بغرض إظهار الروح العدائية لمصر حتى باغتيال محمد نجيب، ووقع اشتباك دموى عنيف بين أنصار عبد الرحمن المهدى وقوات البوليس السودانى أسفر عن مقتل ٣٠ شخصًا وإصابة ١١٧ بجراح وكان بين القتلى مدير البوليس الإنجليزى وحكمدار المدينة السودانى وكان رئيس الوزراء السودانى وقتها هو إسماعيل الأزهرى وظهر من التحقيق أن المدبرين الرئيسيين كانوا كلهم من أنصار عبد الرحمن المهدى وحكم بالسجن على أغلبهم وكان من المتهمين رئيس تحرير جريدة الأمة لتحريضه على الفتنة وصحفى آخر من اتباع المهدى وعلى عدد من جماعة الأنصار التابعة لحزب الأمة وكانت هذه المؤامرة بغرض القضاء على فكرة الوحدة مع مصر.

ومما لا شك فيه أن هذه الأحداث كان لها تأثير بالغ السوء على القيادة المصرية التى كان أملها كبير فى إتمام الوحدة مع السودان. كما أن الخلافات الداخلية فى مصر هى التى شجعت على أحداث مثل هذه الأحداث الدامية فى السودان.

فى يوم ٤ مارس سنة ١٩٥٤

أصدر مجلس الثورة برئاسة محمد نجيب قرارات فيها معنى التنازلات الثورية وبأسلوب طبيعى تمشيًا مع الأحداث الأخيرة لمحاولة امتصاص الاستياء الشعبى من مجلس الثورة وفى نفس الوقت تفويتا للفرصة على محمد نجيب والذى يحمل شعار الديمقراطية وكانت هذه القرارات هى: أولاً: اتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر وتجتمع خلال شهر يوليو سنة ١٩٥٤ على أن تتولى المهام الآتية:

أولاً:

(أ) أن تناقش مشروع الدستور الجديد وتقره.

(ب) أن تقوم بمهمة البرلمان المؤقت إلى أن يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى تقرره الجمعية التأسيسية.

ثانياً: إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات بما لا يقل عن شهر.

ثالثا: إلغاء الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من مارس سنة ١٩٥٤ فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى.

فى يوم السابع من مارس سنة ١٩٥٣

قرر مجلس الثورة الإفراج عن المعتقلين[١٥٣] وتم الإفراج عن بعض الضباط الأحرار الذى حكم عليهم بالسجن فى قضية مؤامرة المدفعية وصدر عفو صحى عن إبراهيم عبد الهادى وسمح لفؤاد سراج الدين بالعلاج فى مستشفى مجدى بالدقى، وأعلن أنه سيعاد النظر فى أحكام محكمة الثورة وأن الذين لم يحاكموا أمامها لن يقدموا للمحاكمة.

فى يوم ٨ مارس سنة ١٩٥٤

فى الاجتماع المشترك بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء تقرر أن تعود جميع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة محمد نجيب وأسند إلى محمد نجيب قيادة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئاسته للجمهورية واعتبرت القوى المعادية للثورة أن هذا القرار بمثابة الاستسلام من مجلس قيادة الثورة إلى مطالب ونداءات محمد نجيب بعودة الحياة النيابية وعودة الضباط إلى الثكنات.

ـ أخذ بعض رجال الثورة ورجال الأحزاب القديمة ورجال القانون يديرون مناقشات قانونية على صفحات الجرائد حول مستقبل الحياة الحزبية فى مصر رغم أن غالبية أعضاء مجلس الثورة كانوا يؤمنون بأن الحياة الحزبية القديمة كانت وبالا على مصر. وكان هذا هو سر غرابة هذه الحملة.

ـ قامت القوى المعادية للثورة علنًا وصراحة برفع شعارات عودة الجيش إلى

الثكنات وإعادة الحياة النيابية وتأليف وزارة مدنية مكان وزارة الثورة وانتشرت حملات التشكيك فى نوايا الثورة.

فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤

أعلن فى الصحف أن الثورة تعمل على إعداد مشروع برنامج حزب جديد يتكلم باسم مجلس الثورة.

فى يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤

أصدر محمد نجيب بيانًا فى جريدة الأخبار أعلن فيه أنه ليس فى نيته إنشاء حزب جديد.

قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

- فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الثورة باسم محمد نجيب وبعد تدبيرات ومقابلات سابقة بين الكواليس وخارج الاجتماع قرارات مفاجئة فيها كثير من التظاهر بالتنازلات للقوى المعادية للثورة:

١ - السماح بقيام الأحزاب.

٢ - لا يؤلف مجلس الثورة حزبًا.

٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا تؤثر فى حرية الانتخابات.

٤ - حل مجلس الثورة اعتبارًا من يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ وتسلم البلاد إلى ممثلى الأمة.

٥ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشرًا، ويكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ويكون لها سلطة البرلمان كاملة وتكون الانتخابات حرة.

٦ - تقوم الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس للجمهورية بمجرد انعقادها.

معنى قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

وكان معنى هذه القرارات بوضوح كامل أنها إذا نفذت تماماً تكون تصفية للثورة ولمجلس الثورة لأن حل مجلس الثورة وعودة الأحزاب للساحة السياسية المصرية بكل مواصفاتها وممارساتها السابقة على ٢٣ يوليو، والتى تسببت فى كل الفساد التى قامت من أجله الثورة وقبل أن تتمكن قيادة الثورة حتى من تحقيق الجلاء وأحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية التى كان من الضرورى استبعاد وتنحية أصحاب المصالح الفاسدة كما أن هذه القرارات كانت ستؤدى إلى إقامة دستور جديد على نفس نمط الدساتير السابقة على الثورة والتى أدت إلى فساد الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد.

وقد انخدعت القوى المضادة للثورة بهذه القرارات وتبدى لها أن مجلس الثورة جاد فى الخضوع لها تحت ظروف صراعها مع الرئيس نجيب وافترضت أن مجلس الثورة من السذاجة بحيث يسلم بهذا الأسلوب المتخاذل لمطالب نجيب من مؤيديه من عسكريين ومدنيين حزبيين وفاتهم الدروس القريبة التى أعطاها مجلس الثورة فى تصرفاتهم الحاسمة فى الاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والتخلص من الملك يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢، وقد كانت جميع القوى السياسية القديمة من رجال أحزاب تقليدية على رأسها الوفد والقوى الجديدة من شيوعيين واشتراكيين وإخوان مسلمين تقف مذهولة وغير مصدقة لأسلوب التدبير والتنفيذ الثورى لمجلس الثورة والذى بالتأكيد كان يتظاهر فى قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ بغير ما يبطن فى مواجهة اللعبة التقليدية التى لعبتها الأحزاب السابقة لمدة سبعين عاماً بغرض تثبيت شخصياتهم فى حكم مصر دون تحقيق جلاء أو استقلال.

فى نفس يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

قام عبد الناصر بمحاولة لمهادنة الإخوان[١٥٤] المسلمين وأرسل وفداً برئاسة وزير الإرشاد فتحى رضوان للتفاوض مع أقطابهم المعتقلين فى السجن الحربى على أساس التعاون مع مجلس الثورة وإنهاء الخلافات وعلى أساس أن الأخوان

ومرشدهم لا يطيقون مجرد احتمال عودة الأحزاب إلى الحكم وبخاصة حزب الوفد أو السعديين وتم الاتفاق معهم على الآتى:

أولاً: الإفراج فورًا عن جميع المعتقلين من الإخوان سواء مدنيين أو عسكريين.

ثانيًا: عودة الجماعة إلى ممارسة نشاطها بحرية كاملة وإعادة أموالها المصادرة ومبانى فروعها ومركزها العام.

ثالثًا: أن يصدر مجلس الثورة بيانًا ملطفًا يبين الأسباب التى دعت المجلس لحلها.

وزيادة فى إرضائهم قام عبد الناصر بزيارة مرشدهم حسن الهضيبى فى منزله بعد الإفراج عنه فورًا وقام الهضيبى بالتصريح بأن جماعة الأخوان ستكون عونًا للحكومة على طرد الإنجليز من قناة السويس ورد عدوانهم واعتداءاتهم وأخذ الأخوان يتهربون من مقابلة محمد نجيب.

وعقب صدور قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ سارعت جميع القوى المضادة للثورة من أحزاب وجماعات وهيئات بالعودة إلى النشاط الحزبى ونادوا جميعًا بضرورة عودة مجلس الثورة وجميع الضباط إلى الثكنات وتشكيل وزارة مدنية، وعودة الحياة النيابية بأسرع ما يمكن وتعجلوا الأمور بالإفصاح عن تنمرهم برجال الثورة إذا ما عادت الأمور إلى أيديهم كسابق عهدهم فى ظل الحكم الملكى وسلطات الاحتلال واعتبروا بسذاجة أن قرارات ٢٥ مارس قد جددت الأمل لديهم فى إمكان العودة للحكم.

فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤

دعا أحمد طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير إلى اجتماع فى هيئة التحرير لاتحاد العمال العام ورؤساء النقابات العمالية وبعد مناقشة أبعاد قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ إذا نفذت بحذافيرها سيكون بمثابة تصفية للثورة ونتيجة ذلك ستلحق الأضرار بمكاسب العمال وخاصة لو عادت الأحزاب القديمة وتم فى هذا الاجتماع(١٥٥) الاتفاق على عمل إضراب واعتصام تأييدًا للثورة وأن يتولى

اتحاد عمال النقل العام تزعم حركة الاضراب نظرًا لأنه يملك فى يده شرايين البلد وكان رئيسه هو صاوى أحمد صاوى.

ومنذ قبل ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

كان عبد الناصر يعتمد على القوات المسلحة لحسم النزاع الدائر، فكان تنظيم الضباط الأحرار والضباط الموالين له ينتشرون داخل الوحدات وكان المسئول عن هذا التنظيم هوالمسئول نفسه عن أمن القوات المسلحة وعن نشر الوعى السياسى فى القوات المسلحة وكان قد أعد العدة داخل الأسلحة المختلفة لمواجهة أى موقف عدوانى من أعداء النظام كما حدث فى أزمة سلاح الفرسان.

وكان عبد الناصر فى الوقت نفسه قد قرر الكفاح فى سبيل الثورة لآخر رمق فى حياته مع إخفائه لهذه النوايا حتى لأقرب المقربين إليه بصبر وأناة.

فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين وطالب بإلغاء الأحكام العرفية فورًا وكذا الأحكام التى صدرت من غير القضاء العادى وطالب أيضا بالإفراج عن المعتقلين.

فى نفس يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤

قامت مظاهرات فى حى شبرا قبل صلاة الجمعة، وكانت تضم عمالا من منطقة شبرا الخيمة الصناعية ويشترك فيها عناصر شيوعية من تنظيم طليعة العمال واستمرت طوال النهار وكانت تؤيد محمد نجيب.

وفى نفس يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤

قامت مظاهرات من عمال منطقة حلوان وكانت هى الأخرى مؤيدة لموقف محمد نجيب وتطالب بعودة الحياة النيابية.

فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

قام أحمد شوقى بمهاجمة مجلس الثورة فى صحيفة المصرى وجاء فى هجومه:

«هل من أهداف الثورة حكم البلاد؟».

«هل» كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه. وتقييد الحريات؟.. إلخ

وفى نفس يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

اجتمعت هيئة تدريس جامعة الإسكندرية[١٥٦] وأصدرت بيانًا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس الثورة فورًا وتأليف وزارة مدنية تتولى المسئولية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية.

وفى مساء يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

فى الساعة السابعة مساء بدأ إضراب عمال النقل بالسيارات والترام وكذا عمال المحال التجارية وتم استدعاء مجالس إدارات النقابات الأخرى لتشارك فى الأحداث وقامت الإذاعة المصرية بإذاعة بيانات المضربين بالتنسيق مع هيئة التحريروإذاعة قراراتها ومنها أن هذه النقابات قررت الإضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تجاب مطالبهم التالية:

١ ـ استمرار مجلس الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.

٢ ـ عدم السماح بقيام الأحزاب.

٣ ـ قيام هيئة تمثل النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس الثورة بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها.

٤ ـ عدم الدخول فى معارك انتخابية.

وفى نفس يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

نشطت الأحزاب وخاصة فلول حزب الوفد وأخذوا يجتمعون ويوزعون المقاعد النيابية فيما بينهم وظنوا أن الدنيا والسلطة قد عادت لهم مرة أخرى.

فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

بدأ اعتصام عمال السيارات والنقل العام فى مقر دار الاتحاد وذلك فى الساعة السابعة مساء وصار استدعاء باقى نقابات العمال الأخرى لتشارك فى الإضراب.

وقامت الإذاعة المصرية بإذاعة أنباء حركة الاعتصام وأخذت تذيع قرارات النقابات بالاعتصام وتأييد مجلس الثورة ومعارضة قيام الأحزاب.

وفى بادئ الأمر لم يضرب عمال الترام بتحريض من بعض العناصر المعادية ولكن باقى العمال أوقفوا مركبات الترام بالقوة وقاموا بالاعتداء على محمد فرغلى الشيوعى والذى تزعم حركة الاستمرار فى العمل ولم يأت صباح ٢٨ مارس حتى كانت جميع المواصلات قد توقفت تماما فى القاهرة.

قام المرشد العام للأخوان المسلمين حسن الهضيبى بالتصريح بأن جماعة الأخوان ستكون عونًا للحكومة على طرد الإنجليز من القناة والتصدى لاعتداءتهم وفى الوقت نفسه تخلت الأخوان كلية عن التعاون مع محمد نجيب وبخاصة بعد تظاهر الأحزاب القديمة بتأييد محمد نجيب والتعاون معه ضد مجلس الثورة.

وفى نفس يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

تحرك الضباط الأحرار واستطاعوا[١٥٧] أن يسيطروا على الموقف داخل التشكيلات وجذبوا اليهم أغلب الضباط، وبدأت كفة عبد الناصر أن تكون الراجحة وانقلب الميزان مثلما حدث فى أحداث اعتصام ضباط الفرسان ٢٨، ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٤ وأيد جميع ضباط الجيش هذا الاعتصام عدا عدد من

الضباط الموالين لمحمد نجيب، وكان أغلبهم من سلاح الفرسان وتم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية وحكم عليهم بالسجن.

وفى يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤

عقدت الجمعية العمومية غير العادية[١٥٧] لنقابة المحامين واتخذ المجتمعون قرارا بالإضراب فى هذا اليوم استنكارا لحوادث اعتداء السلطات على المعتقلين والمسجونين وطالبوا بإلغاء الأحكام العرفية فورًا وتشكيل وزارة مدنية فورا لإجراء انتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية وما ترتب عليها من آثار وحاولت التلاعب بحرفية قرارات ٢٥ مارس لأجل تحقيق أهداف القوى المعادية للثورة بغرض التخليص على الثورة ومجلس قيادتها.

وفى نفس يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤

عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرًا فى حرم الجامعة أعلنوا فيه تأليف «جهة الاتحاد الوطنى» من الطلبة الوفديين والاشتراكيين والإخوان المسلمين والشيوعيين وكان هدفهم هو إجهاض الثورة؛ لأنهم طالبوا بإلغاء مجلس الثورة فورا ودون انتظار الجمعية التأسيسية، كما طالبوا بتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات والإفراج عن المعتقلين فورًا وإلغاء الأحكام العرفية.

كما اجتمعت هيئة التدريس فى كل من جامعة القاهرة وعين شمس واتخذت قرارات طالبت فيها إلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين.

فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤

وصل تأييد الأخوان المسلمين لمجلس[١٥٨] الثورة إلى القمة حيث قام المرشد العام حسن الهضيبى بعقد مؤتمر لجماعة الإخوان فى ٣٠ مارس وقام بالتنديد بالأحزاب القديمة وبالآراء التى تنادى بعودتها. وأخذ يندد بالهيئات النيابية

والأحزاب السابقة متهما إياها بالفساد والمحسوبية والأنانية ووصفها بأنها كانت تعمل لوجه الشيطان. وقال إنه ينادى بالحياة النيابية على أساس أن تكون حياة نيابية نظيفة تكفل فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلمة.

وقامت مظاهرات فى القاهرة معادية لنجيب خلال زيارة الملك سعود.

وبذلك تكون القوى المعادية للثورة فى غمرة حماسها لقرارات ٢٥ مارس على أمل أن توصلهم إلى إجهاض الثورة والانتقام من مجلس الثورة ورمزه جمال عبدالناصر بالذات قد كشفت فى هذه الفترة القصيرة عن مدى حقدها على لثورة وعلى مدى خطورة ما كانت تضمره للتنكيل برجالها إذا ما وصلت إلى سلطة السيادة، ولكن بحسن تدبير الأمور بعد نجاح عبد الناصر فى استقطاب الإخوان وضمهم إلى جانبه وتحرك ضباط الجيش بإلغاء قرارات ٢٥ مارس وموقف السواد الأعظم لنقابات العمال المؤيد للثورة وإضرابهم المؤثر فى استقرار الأوضاع فقد حانت الفرصة ومعها المبرر لعبد الناصر لكى يوجه ضربته الحاسمة لكل القوى المعادية للثورة للتفرغ بالكامل للاحتلال البريطانى وهو الذى من أجله قامت ثورة سنة ١٩١٩ ووليدتها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

اجتماع مجلس الثورة

أسرع مجلس الثورة للانعقاد(١٥٩) يوم ٢٩ مارس واتخذ قرارًا بإرجاء تنفيذ القرارات التى أصدرها المجلس فى ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال وأسقط فى يد محمد نجيب كما أسقط فى يد القوى المضادة للثورة.

وقرر مجلس الثورة تحمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى. كما قرر تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة.

وانتهى الإضراب العام فى تمام الساعة الخامسة من صباح يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤.

رابعاً: مرحلة تأمين الثورة

قرارات تأمين الثورة (٥ إبريل سنة ١٩٥٤)

فى ٥ إبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الثورة القرارات الآتية:

١ ـ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وإبعادهم عن العمل السياسى وحرمان عدد منهم من حقوقهم السياسية.

٢ ـ تطهير الصحافة.

٣ ـ منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها.

٤ ـ البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى.

٥ ـ مشروعات مهمة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الكساد.

٦ ـ اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحل مشكلة المواصلات فى القاهرة.

وكانت الفترة القصيرة بين قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ وبين استعادة مجلس الثورة للموقف بالعدول عن هذه القرارات يوم ٥ إبريل سنة ١٩٥٤ حافلة بالصراع الخفى والعلنى بين مجلس الثورة والتى يسيطر عليه جمال عبد الناصر مؤيداً من التنظيمات النقابية ومعظم ضباط الجيش وبين محمد نجيب ومن يناصره من بعض ضباط الجيش وفلول الأحزاب السابقة وبعض عناصر من النقابات والشيوعيين وكانوا يرفعون شعار الديمقراطية.

ثم توالت قرارات إجراءات حماية الثورة[١٦٠]

١ ـ ففى ١٥ إبريل سنة ١٩٥٤

قرر مجلس الثورة الحرمان من حق تولى الوظائف العامة ومن الحقوق السياسية كافة وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات لكل من

سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وكان منتميًا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى وصدرت كشوف بأسمائهم.

٢ ـ حل مجلس نقابة الصحفيين ١٥ إبريل سنة ١٩٥٤

وقرر مجلس الثورة أيضا حل مجلس نقابة الصحفيين لأن أغلب أعضائها تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ كبيرة من المصاريف السرية. كما تقرر تأليف لجنة يحل محلها مجلس النقابة حتى يصدر قانون الصحافة الجديد (الذى يصدر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥).

٣ ـ وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر

تخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة واقتصر على رئاسة الجمهورية ومجلس الثورة وقرر المجلس فى ١٧ إبريل سنة ١٩٥٤ قبول هذا التخلى وتكليف جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارة فألفها برئاسته ومن معظم الوزراء السابقين ودخل فى هذه الوزارة من مجلس الثورة حسين الشافعى للحربية وحسن إبراهيم وزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية، ومن المدنيين محمد عوض محمد للمعارف، وعبد الحميد الشريف للمالية، وحسن مرعى للتجارة والصناعة، وجندى عبدالملك للتموين واستقال عبد الحميد الشريف فى ٣١ أغسطس ومحمد عوض محمد وعين جمال سالم نائبًا لرئيس الوزراء، فتحى رضوان وزيرا للمواصلات، وحسين الشافعى وزيا للشئون الاجتماعية، وكمال الدين حسين للمعارف، وعبد الحكيم عامر للحربية بالإضافة إلى منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأنور السادات وزير دولة، عبد المنعم القيسونى للمالية والاقتصاد.

عودة إلى المقاومة فى القناة (١١ إبريل سنة ١٩٥٤)

قامت المقاومة فى منطقة القناة[١٦١] بتنظيم عمليات اعتداء على المنشآت والمخازن ومستودعات الوقود وخزانات المياه ثم سرقات على أوسع نطاق للذخائر والمهمات وحتى مواد التموين وسرقة بضائع للجيش البريطانى من القطارات

المتجهة إلى مخازن الجيش البريطانى ثم عمليات إزعاج مسلحة على النوادى وأماكن التجمعات وأماكن وشواطئ الترفيه والاستحمام.

وإرهاب دوريات حراسة الشخصيات العسكرية الكبيرة فى تنقلاتها بين مدن القناة ولكن دون إحداث خسائر فى الأرواح على قدر الإمكان وذلك منذ إبريل سنة ١٩٥٤ فصاعدا وبشكل مبالغ فيه.

وفى مايو سنة ١٩٥٤ أعلن وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم البريطانى أنه وقع (١٦٢) ٤٢ اعتداء على الرعايا البريطانيين فى القناة.

وفى يونيو سنة ١٩٥٤ صرح سلوين لويد فى مجلس العموم أن مستقبل المفاوضات بين مصر وبريطانيا يتوقف على مدى تعاون مصر فى الكشف عن المسئولين عن الحوادث التى وقعت فى منطقة القناة.

وفى يونيو سنة ١٩٥٤ أعلنت أمريكا أنها تؤيد موقف بريطانيا فى مصر وأنها لا تستطيع انتهاك سياسة مستقلة عن بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط.

وفى منتصف يونيو سنة ١٩٥٤ توقفت تماما جميع عمليات المقاومة فى القناة بأوامر من القيادة السياسية لأن بوادر استئناف المفاوضات كانت قد ظهرت فى الأفق.

الرأى العام

آن لنا أن نتساءل أين كان الرأى العام المصرى بين هذه الأمواج المتصارعة على السلطة وخاصة أنه منذ أقل من شهر كان الشعب فى جانب محمد نجيب مؤيدًا له بدون حدود والحقيقة أنه ما بين صدور قرارات(١٦٣) ٥ مارس و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ وقرارات ٥ إبريل سنة ١٩٥٤ وبمجرد أن ألغيت الأحزاب القديمة وحوصرت القوى السياسية التى عاصرت نهاية الملكية كانت بداية نجاحات ثورة ٢٣ يوليو ووقف الشعب المصرى محاذرًا ومتشككًا من نوايا هذه الأحزاب التى أتقنت النفاق السياسى سابقا فاتخذ موقف الترقب رغم رضائه عما كانت تنادى به هذه الأحزاب من المطالبة بالديمقراطية وعودة الحياة البرلمانية والإفراج عن

المعتقلين بالسجون وإلغاء القوانين الاستثنائية وكلها شعارات تستهوى قلوب وأفئدة الأحرار. رغم كل ذلك وقف الرأى العام مترقبًا ومنتظرًا خوض تجربة الثورة التى حققت له نجاحات خرافية منذ يومها الأول ومراقبة تصرفات هذه القيادة الثورية فى كفاحها الجدى والمنظم مع الاحتلال البريطانى وصراعها مع القوى السياسية المصرية القديمة، ولكل ذلك اتخذ الرأى العام المصرى الموقف المحايد مع محمد نجيب الذى تطابقت نداءاته مع نداءات هذه الأحزاب المرفوضة من الشعب سابقًا ومنتظرًا نتيجة الصراع فى النهاية.

استئناف المباحثات (يوليو سنة ١٩٥٤)

واستؤنفت المباحثات فى يوليو سنة ١٩٥٤، وحضر [١٦٤] المباحثات فى المرحلة النهائية المستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية والمستر شاكيور وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد لشئون الشرق الأوسط.

اتفاقية الجلاء الأول (٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤)

وقعت الاتفاقية بالحروف الأولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ جمال عبد الناصر عن الجانب المصرى والمستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى عن الجانب البريطانى.

الاتفاق النهائى على الجلاء (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عقد الاتفاق النهائى التفصيلى المتضمن تنظيم عملية الجلاء وخلاصته:

أولا: تقرر جلاء القوات البريطانية جلاء تامًا عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

ثانيًا: انتهاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك ملحقاتها والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات لقوات الاحتلال وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

ثالثًا: تبقى أجزاء من القاعدة التى كانت لبريطانيا فى قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال معدة للاستخدام وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا.

وتقدم مصر من التسهيلات ما قد يكون لازمًا لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا ويجرى التشاور فورًا بين مصر وبريطانيا.

رابعًا: تقرر الحكومتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة والموقع عليها فى الأستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٨.

خامسًا: هذا الاتفاق لا يجوز تفسيره على أنه يمس بأى حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

سادسًا: مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرًا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة مالم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عن مصر جمال عبدالناصر رئيس الوزراء وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى.

وعن الجانب البريطانى أنطونى ناتنج وزير الدولة بالخارجية البريطانية ورالف استيفنسون السفير البريطانى وميجر جنرال بنسون كبير المفاوضين العسكريين. وأعلن وقتها وزير الخارجية أنتونى إيدن «أن الجلاء عن قاعدة قناة

السويس أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى بريطانى محاصرين من شعب معاد لهم».

وتم الجلاء بالكامل فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦ (وهو نفس تاريخ حادث دنشواى (١٣ يونيه سنة ١٩٠٦) بعد خمسين عامًا على هذه الحادثة، وأصبح عيد الجلاء يوم ١٨ يونيه من كل عام عيدًا وطنيًا.

إعفاء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

وكان قمة الصراع على السلطة هو قبول محمد نجيب التخلى[١٦٥] عن رئاسة الوزارة والاكتفاء برئاسته للجمهورية ومجلس الثورة فى ١٧ إبريل سنة ١٩٥٤ وكلف مجلس الثورة جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارة ومنذ هذا التاريخ استحوذ جمال عبد الناصر على السلطات كافة بتفويض من مجلس الثورة.

وأخيرًا وفى ١٤ نوفمبر قرر مجلس الثورة إعفاء محمد نجيب من جميع المناصب التى كان يشغلها، كما قرر أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرًا على أن يستمر مجلس الثورة فى تولى كافة سلطاته برئاسة جمال عبد الناصر.

ومنذ هذا التاريخ بدأ عبد الناصر بالذات يتفرغ كلية لمعركة التنمية معتمدًا على رئاسته للثورة وكان من أهم المشروعات التى آمنت الثورة أنها تحقق الخطوات الأولى نحو التنمية لتحقيق الرخاء هو مشروع السد العالى ومن هنا بدأت مصر تدخل فى دوامة الصراع الدولى فى الشرق الأوسط.

التحول فى سياسة حكومة الحزب الوطنى فى السودان

اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا الموقعة فى فبراير سنة ١٩٥٣ كانت تنص على تحديد فترة انتقال ثلاث سنوات تنتهى فى فبراير سنة ١٩٥٦ وبموجبها يتم إجراء انتخابات للبرلمان فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ تحت إشراف لجنة دولية وتكوين لجنة للسودنة من ثلاث سوادنيين يختارهم الحاكم العام بترشيح حكومة السودان

البرلمانية وعضو مصرى وآخر بريطانى وعلى لجنة السودنة أن تهيئ الجو الحر المحايد لتقرير المصير.

ـ وفى ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى السودان تمت انتخابات البرلمان تحت إشراف لجنة دولية وفاز الحزب الوطنى الاتحادى فى مجلس النواب ٥١ مقعداً من ٩٧ مقعداً وهو حزب الأزهرى الذى كان ينادى بالوحدة مع مصر وحصل حزب الأمة المعارض للوحدة والذى يدعو للاستقلال بعد ٢٢ مقعداً.

أما فى مجلس الشيوخ ومقاعده ٣٠ مقعداً فقد فاز الحزب الوطنى ب ٢٢ مقعدا وحزب الأمة بثلاثة مقاعد فقط.

بعد هذه النتيجة التى جاءت فى صالح الحزب الذى يدعو إلى الوحدة مع مصر ألقت مصر بكل ثقلها السياسى والدعائى على الحزب الوطنى أملا فى أن يتقرر مصير السودان فى النهاية بالوحدة مع مصر واعتبرت مصر الأمر منتهى بالوحدة وخاصة أن إسماعيل الأزهرى المتفاهم مع مصر قد شكل الوزارة عقب هذه الانتخابات.

ـ فى خلال عام ١٩٥٤ وبعد تشكيل لجنة السودنة ثم إنهاء خدمة جميع الموظفين الرسميين البريطانيين والمصريين من حكومة السودان ومن البوليس ومن قوة الدفاع السودانية ومع ذلك استمر أفراد من البريطانيين يعملون فى خدمة الحكومة السودانية وخاصة فى مجال التعليم والرى.

ـ فى مارس سنة ١٩٥٤ كانت العلاقات بين الحزب الوطنى والمعارضة بزعامة المهدى قد وصلت إلى ذروة الخلاف وثم فى هذا الشهر افتتاح الدورة البرلمانية الثانية للسودان وحضرها مندوب من بريطانيا ووفدا من مصر برئاسة محمد نجيب يرافقه صلاح سالم عضو مجلس الثورة والذى كان له دور بارز فى العلاقات السودانية المصرية ونحو الوحدة بالذات، ولكن الوفد المصرى قوبل بمظاهرات عدائية مدبرة من المعارضة حيث أحضر المهدى أعدادا كبيرة من أفراد القبائل وعمت المظاهرات والعنف وقتل عدد من الأفراد من بينهم ضابط سودانى وآخر إنجليزى وتأجل افتتاح البرلمان إلى يوم ١٠ مارس سنة ١٩٥٤ وأعلن

الحاكم العام حالة الطوارئ. وكانت جموع المعارضة تنادى بالاستقلال وهتافات أخرى ضد الوحدة مع مصر.

- ومنذ هذه الأحداث فتر حماس حكومة الحزب الوطنى للوحدة مع مصر ويرجع ذلك إلى:

١ - نجاح المعارضة والداعية للاستقلال فى إحداث حالة خطرة من الفوضى والذعر فى المجتمع السودانى مع رفعها شعار استقلال السودان وعدم الوحدة مع مصر. كل هذا جعل رئيس الحكومة الأزهرى يعيد حساباته السياسية إذا ما تبنى فكرة الوحدة مع مصر إلى آخر المدى فلابد أن ذلك سيكبد السودان مخاطر قد تؤدى إلى حرب أهلية.

٢ - انتهازية إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى تبعًا لانتهازية زعيم طائفة الختمية التقليدية والذى ينتمى الحزب له بشكل أو بآخر. حيث إن الختمية دأبت تاريخيًا على تأييد مصر فقط عندما تكون فى حاجة إلى هذا التأييد وفى الحقيقة كان الميرغنى يستغل مصر لمصلحته ومصلحة طائفته فى مجال منافسته للمهديين وبنفس الأسلوب فقد استطاع إسماعيل الأزهرى بمساعدة مصر أن يزيل سيطرة الإنجليز عن السودان وبعد أن أمسك بزمام السلطة يفتر ميله للاتحاد مع مصر. والفضل يرجع إلى أصابع السياسة البريطانية الحقيقية فى السودان والتى نجحت إلى حد بعيد أن تصور اتحاد السودان مع مصر أنه سيكون بمثابة خضوع السودان لمصر.

٣ - إنتشار اشاعات سادت السودان تشير إلى أن مصر تقوم برشوة السياسيين السودانيين لأجل تأييد الوحدة عند تقرير المصير مما جعل أى سودانى شريف يخشى الاتصال بأى مصرى خشية أن يتهم بهذه التهمة. وشجع على انتشار هذه الإشاعات سوء تصرف المحيطين بصلاح سالم المسئول عن سياسة مصر مع السودان.

٤ - فقدان السودانيين الثقة فى نظام مصر الثورى؛ لأن الصراع الذى حدث بين محمد نجيب ومجلس الثورة كان على أشده فى هذه الفترة. فحيث كان

محمد نجيب على رأس هذه الثورة كان يتمتع بشعبية ضخمة لدى السودانيين الذين كانوا ينظرون إليه كبطل يقود ثورة مصر بالإضافة إلى انتمائه بصلة الرحم إلى السودان وكان هذا يرضى الوطنية السودانية بأن قائد ثورة مصر نصف سودانى. وأخذ السودانيون يراقبون ما يجرى فى مصر بكثير من القلق وعدم الارتياح فلما تم إبعاد محمد نجيب عن الحكم نهائيًا فى ١٩٥٤/١١/١٤ نظر كثير منهم إلى هذه المسألة على أن الثورة المصرية ليست عملا بطوليًا وطنيًا، بل مجرد ديكتاتورية عسكرية لا تقارن بالديمقراطية البرلمانية السائدة فى السودان واحتمال تصرفها مع السودانيين بنفس أسلوب تصرفها العنيف مع محمد نجيب.

٥ ـ كان للنشاط البريطانى السرى والعلنى دور كبير فى نشر روح كراهية السودانيين للمصريين وليس أدل على ذلك من تدخل الإنجليز فى فشل اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان. ففى إبريل سنة ١٩٥٥ قطعت المفاوضات مع مصر وبصورة سافرة ونادى الأزهرى على أثر ذلك علنا بضرورة استقلال السودان وحينما قام الوزير السودانى محمد نور الدين وزميل آخر له يؤيدان الوحدة بادر الأزهرى بطردهما من الوزارة فى يونيو سنة ١٩٥٥.

بحلول شهر يونيو سنة ١٩٥٥ كانت فترة الانتقال قد وصلت إلى ما بعد ميعادها فاجتمع ممثلون عن مصر وإنجلترا فى القاهرة لمناقشة تشكيل اللجنة الدولية التى ستشرف على انتخابات المجلس التأسيسى.

ـ فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٥أصدر البرلمان السودانى إعلانا بانتهاء جلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان وطالب رئيس الحكومة السودانية عن أمله فى أن تجرى انتخابات المجلس التأسيسى فى شهر ديسمبر.

ـ فى ١٩ أغسطس أصدر البرلمان السودانى قرارًا يطالب دولتى الحكم الثنائى السماح بعمل استفتاء عام لتقرير المصير بالوحدة مع مصر أو الاستقلال.

ـ فى ٣ أكتوبر أعلنت مصر موافقتها وتلى ذلك موافقة بريطانيا فى ٧ نوفمبر.

ـ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ طلبت حكومة السودان من دولتى الحكم الثنائى عمل استفتاء وانتخابات جمعية تأسيسية.

ـ فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ تمت الموافقة على ذلك على أن تشرف لجنة دولية على هذه الإجراءات.

ـ فى منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ تم انسحاب القوات المصرية والبريطانية.

ـ أعقب انسحاب القوات مغادرة الحاكم العام البريطانى السودان.

ـ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصدر البرلمان السودانى قرارًا يعلن استقلال السودان بدون إجراء الاستفتاء وطلب من بريطانيا ومصر الاعتراف بهذا الاستقلال وانتقلت السلطات الدستورية من الحاكم العام إلى لجنة عليا تتكون من خمسة من السودانيين واحد منهم من الجنوب.

الصراع فى منطقة الشرق الأوسط

بنهاية الحرب العالمية الثانية وباحتواء الحليف السوفيتى لدول وسط أوروبا التى احتلها الألمان أثناء الحرب نتيجة للاستراتيجية الغربية بالإصرار على خطة التسليم غير المشروط من ألمانيا Unconditional Surrender.

أصبح العالم إزاء قوتين عظيمتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ومع الاختلاف السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين هاتين القوتين وإزاء خوف دول غرب أوروبا من تعاظم وسيادة الاتحاد السوفيتى العسكرية فى أوروبا تشكل حلف الأطلنطى تحميه المظلة النووية للولايات المتحدة. وفى الشرق الأوسط كان البترول وقناة السويس يشكلان عصب الوضع الاستراتيجى للغرب، ولكن ظهور الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال فى الوقت الذى أخذ فيه الاستعمار البريطانى والفرنسى يضعف نتيجة الحرب العالمية الثانية فقد اتجه الاستعمار الجديد بالزعامة الأمريكية عموما إلى تكوين حلقة من المحالفات الإقليمية تحت رعايته وسيطرته بهدف تطويق واحتواء الاتحاد السوفيتى مع ضمان بقاء النفوذ الغربى فى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط حماية لمصالح الغرب الاستراتيجية، وبالتالى فكر الحلفاء فى إيجاد حزام دفاعى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط.

وقام حلف بغداد لهذا الغرض بين تركيا وإيران المتاخمة حدودهما للاتحاد السوفيتى، ثم العراق كبداية لضم دول عربية أخرى. وعندما حاولت الولايات المتحدة وإنجلترا مفاتحة باقى الدول العربية لأجل انضمامها لهذا الحلف كانت مصر بثورتها وقيادتها تعارض بشدة هذا الحلف بحجة أنه ليس لديها حدود مع الاتحاد السوفيتى وعارضت أيضا باقى الدول العربية وحيث كانت مصر تفضل إقامة دفاع عربى مشترك قائم بذاته خارج عن الصراع الدولى وكان هذا مبدأ سياسيًا مصريًا منذ معارضة القوى الشعبية والسياسية المصرية لاتفاقية صدقى ـ بيفن ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦.

مصر ودوامة الصراع الدولى

منذ عام ١٩٥٤ حاول دالاس وزير خارجية[١٦٦] الولايات المتحدة ثم إيدن وزير خارجية بريطانيا فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٤ إقناع مصر بضرورة وأهمية قيام حلف عسكرى دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط لتسد الفراغ بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر على أن يقوم العرب بمساندة الحلف وعارضت مصر ورفضت هذا الحلف بشدة وبكل وسيلة وفى جميع وسائل أعلامها وخاصة فى إذاعة صوت العرب المسموعة فى العالم العربى كله بالإضافة إلى الإذاعات الموجهة لدول العالم الثالث وهى مناطق نفوذ الاستعمار القديم.

فوجئت مصر بالدول الغربية العظمى تحاول استئناس مصر وتطويقها لتفرض عليها التبعية بعد تخلصها من الاحتلال البريطانى مباشرة.

كلما كانت مصر تعارض فى قبول ما رسمه الاستعمار الجديد لإدخالها فى أحلاف عسكرية لأجل احتواء مصر فكانت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة كوسيلة ضغط على مصر المتخلفة التسليح بالنسبة إلى إسرائيل.

ـ وتطلب مصر السلاح من الغرب وخاصة من أمريكا لتواجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ويمعن الغرب فى الرفض.

ـ وتطلب مصر من الغرب المعونات الاقتصادية للصرف على مشاريع التنمية الضرورية ويصر الغرب على فرض الشروط المجحفة.

ـ تحاول مصر طلب المعونات الاقتصادية والعسكرية من روسيا وتلقى مصر التهديد والوعيد من الغرب وبذلك دخلت مصر فى دوامة ثلاثية لا ينقذها من هذه الدوامة إلا البدء فى تنفيذ مشاريع التنمية الحيوية والإصرار على رفض الدخول فى أحلاف غربية تفرض عليها دخول دوامة الصراع بين القوتين العظيمتين ـ وكذلك ضرورة الحصول على السلاح المتطور الذى يحمى كيانها وحدودها وأمنها من إسرائيل التى تهددها وتهدد الدول العربية جميعها بتوجيه ودعم الدول الغربية العظمى.

مسير الضغوط الغربية على مصر ومقاومتها

١ ـ كانت العلاقات بين ثورة ٢٣ يوليو والولايات المتحدة فى البداية[١٦٧] على ما يرام واستمرت ثلاث سنوات عقدت خلالها اتفاقية ثقافية ومالية وقد ظلت الصداقة فى جميع المجالات فيما عدا مجال الأسلحة فقد رفضت واشنطن مد مصر بالأسلحة تمشيا مع اتفاق كانت قد عقدته الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ وعلقت الولايات المتحدة إمكانها مد مصر بالسلاح فى حالة موافقتها على الدخول فى مشروعات الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ولأجل حصول مصر على تأييد الولايات المتحدة فى الضغط على بريطانيا لإتمام الجلاء عن مصر عن طريق المفاوضة أعلنت القاهرة فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ عن استعدادها للتعاون مع الدول الغربية وبحكم أن الولايات المتحدة كانت وقتها قد بدأت فعلا فى سياسة سد الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط لتحل محل الاستعمار البريطانى والفرنسى فقد قامت الولايات المتحدة بدور إيجابى فى نجاح اتفاقية السودان ومفاوضات الجلاء والتى كانت قد توقفت يوم ٦ مايو سنة ١٩٥٣ بسبب تمسك كل من الجانبين بموقفه حيث تمسكت بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها فى منطقة القناة وأصرت مصر على ضرورة جلاء هذه القوات من أراضيها.

وفى النهاية وبعد تغلب مصر وثورة مصر على مشكلاتها الداخلية التى تتابعت بعد الثورة ثم الاتفاق النهائى على الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن يتم

الجلاء الكامل فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ وفى هذه الفترة بين أكتوبر سنة ١٩٥٤، يونيو سنة ١٩٥٦ مارس الغرب متمثلا فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا ومعها إسرائيل ضغوطًا وافتعل أحداثًا أدخلت مصر فى دوامة لمحاولة إبقاء مصر داخل دائرة التبعية للغرب.

٢ ـ فى ٢ إبريل سنة ١٩٥٤ تم توقيع معاهدة(١٦٨) بين تركيا وباكستان.

ـ فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ انزعجت إسرائيل من انسحاب إنجلترا عسكريًا من مصر وأخذت إذاعتها وصحافتها يحذران بريطانيا والغرب من خطر انسحاب القوات البريطانية من الشرق الأوسط.

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٤ حضر وفد تركى لمصر لإقناعها بالانضمام إلى المعاهدة التركية الباكستانية للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان رد مصر أنها لا يمكن دخولها أى حلف قبل أن تجلوا القوات العسكرية البريطانية تماما عن أرضها. وقبلها حضر نورى السعيد رئيس وزراء العراق ولم يتمكن من إقناع مصر بالسماح ببقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة.

ـ فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ تم توقيع ميثاق بغداد بعد انضمام العراق للمعاهدة التركية الباكستانية وتضمن الميثاق دعوة الدول العربية للانضمام لهذا الحلف حتى تصبح مصر فى عزلة فتضطر فى النهاية للإذعان وقبول الشروط التى تملى عليها.

ولم تشترك كل من بريطانيا وأمريكا فى توقيع(١٦٩) هذا الميثاق لخداع العالم العربى ولتوهمه أنه حلف إقليمى بين دول إسلامية ولا دخل للغرب فيه ومع ذلك فقد انضمت إنجلترا رسميًا للحلف فى إبريل سنة ١٩٥٥.

٣ ـ بعد إعلان ميثاق حلف بغداد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥(١٧٠) يشعر الاتحاد السوفيتى بالضيق لهذه المحاولة التى تهدف إلى استكمال تطويق أراضيه فأسرع (دانييل سولود) السفير السوفيتى بمصر إلى جمال عبد الناصر يعرض عليه تزويده بالسلاح الذى منعه عنه الغرب وبحذر لم يعط ناصر ردًا مفيدًا.

٤ ـ هجوم إسرائيلى على غزة ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ قام الجيش الإسرائيلى فجأة[١٧١] بغارة عنيفة على قطاع غزة وخلف وراءه ٤٣ قتيلاً مصريًا وتبين لناصر أنه ليس لديه الوسائل اللازمة للرد على هذا الهجوم وأن سكوته على رفض الغرب تزويده بالسلاح ووجود العرض الروسى فى متناول يده يعد تهاونًا فى مصلحة بلاده بينما ارتفعت أصوات الغضب من جانب الجماهير المصرية.

ـ وقام ناصر أولا بتكرار محاولة طلب السلاح من الأمريكان وأوضحت واشنطن أنها لن تستجيب لما يطلبه إلا إذا أذعن لوجهات نظرها واشترك فى منظمات الدفاع الغربية فى الوقت نفسه الذى زودت فيه العراق بالأسلحة وزودت فرنسا إسرائيل.

٥ ـ مؤتمر باندونج (١٨ . ٢٤ إبريل سنة ١٩٥٥)[١٧٢]

فى الفترة التى كانت فيها مصر فى قمة صراعها مع الغرب الذى يريد إعادة مصر إلى نفوذه وأحكام حلقة التبعية له بعد حصولها على الاستقلال الكامل بتوقيع اتفاقية الجلاء أخذ التدخل الأمريكى السابق يقوم بضغوطه المستمرة على مصر لضمها إلى حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط كثمن لدور أمريكا فى الضغط على إنجلترا لإنهاء اتفاقية الجلاء وبرز دور مصر المتميز كدولة صغيرة حديثة الاستقلال تحاول بكل ما تملك من مبادئ ووطنية صادقة وثورة على الاستعمار بعد أن طال معاناتها منه وأخذت مصر تقاوم هذه المحاولات الغربية وحدها كدولة صغيرة تتطلع حولها تنشد المساعدة من الدول الأخرى وفجأة ظهرت فكرة عقد مؤتمر فى أندونسيا لدول آسيا وإفريقيا فى باندونج عاصمة جاوة الغربية لتوطيد صلات الود بين هذه الدول المستقلة حديثًا ليسمعوا العالم أن دول القارتين لم تعد حقلاً ولا ميدانًا للنفوذ الاستعمارى، وكانت هذه الدعوة صادرة من الدول الخمسة الآسيوية وهى الهند وباكستان وسيلان وأندونيسيا وبورما عقب اجتماعهم فى كولومبو عاصمة سيلان فى مايو سنة ١٩٥٤، وكانت أهدافهم هو محاربة الاستعمار وتحرير الشعوب الآسيوية الإفريقية

بالإضافة إلى أن فكرة الحياد كانت متسلطة على معظم زعماء هذه الدول البارزين، وكان هذا المؤتمر سيعقد فى شهر إبريل سنة ١٩٥٥ ولبت الدعوة ٢٩ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم (١٣٠٠ مليون نسمة)، واشتركت فيه مصر حيث إن هذا المؤتمر كان له الصيغة الدولية الرسمية ولأن أهدافه كانت تتطابق مع مبادئ ثورة مصر واعتبرته مصر[١٧٣] بمثابة العون الذى كانت تتطلع إليه فى أزمتها مع دول الغرب وأمريكا وتوسمت مصر أنه سيكون لقرارات هذا المؤتمر ومشاركتها فى صياغتها الأمل فى تحقيق أهدافها الثورية بهذا الأسلوب الجماعى للانطلاق فى سياستها دون أى قيد خارجى. وأثارت مصر فى هذا المؤتمر وجهة نظرها كدولة صغيرة ضد فكرة الأحلاف العسكرية المنحازة وخاصة ضد حلف بغداد الحديث الولادة. ولفتت وجهة نظر مصر انتباه زعماء هذا التجمع مما جعل مصر تأخذ مكانها المرموق فى هذا المؤتمر الذى جاءت قراراته مؤيدة لسياسة الحياد بين الكتلتين الكبيرتين المتنازعتين، فكان ضربة لحلف بغداد ونجح المؤتمر نجاحًا فاق كل الحدود بفضل أقطابه الثلاثة نهرو وشوان لاى وجمال عبد الناصر[١٧٤].

فكان لهذا المؤتمر الفضل فى توجيه الدول الإفريقية والآسيوية إلى الحرية الحقيقية والاستقلال الصحيح وأوجد كتلة حيادية لا تقبل الخضوع للأحلاف العسكرية الاستعمارية. كما جاءت قراراته تحمل الطابع الإنسانى؛ لأنها كانت تحاول تفادى حدوث حرب عالمية جديدة وبذلك يتحقق السلام العالمى.

ورغم محاربة الدول الاستعمارية الغربية لهذا المؤتمر فقد حاز على تأييد الرأى العام العالمى ورفعت مصر صوتها فى هذا المؤتمر منادية بحقوق الشعوب فى الحرية والاستقلال. وكان هذا بمثابة تحد سافر للاستعمار الغربى الذى يحاول شد مصر إلى دوائر نفوذه.

٦ ـ قبل منتصف عام ١٩٥٥ تطلب مصر رسميًا من الاتحاد السوفيتى مدها بالسلاح.

٧ ـ وفى يونيو سنة ١٩٥٥ يوافق الاتحاد السوفيتى على مد مصر بالسلاح.

٨ ـ فى ٢٢ أغسطس[١٧٥] سنة ١٩٥٥ قامت قوة إسرائيلية بمهاجمة قطاع غزة واستمرت المعركة ساعتين واستشهد فيها ٣٥ وجرح ١٥.

ـ وفى ٢٨ أغسطس، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ تكررت هذه الاعتداءات على قطاع غزة ثم فى أول سبتمبر ١٩٥٥.

احتلال العوجة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٥

فى ٢٠ سبتمبر تحتل إسرائيل العوجة المنزوعة[١٧٦] السلاح والموضوعة تحت إشراف هيئة الأمم بموجب اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية وتقف المحافل الدولية موقفا سلبيًا من هذا الاحتلال بل بالعكس تحظى بتأييد من إنجلترا وأمريكا.

وصول أول شحنة من الأسلحة السوفيتية (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥)

فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ يعلن عبد الناصر عن وصول أول شحنة من الأسلحة الروسية.

الهجوم على الكونتلة (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥):

فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قامت إسرائيل بمهاجمة نقطة الحراسة المصرية فى الكونتلة جنوب سيناء واستشهد ١٢ جنديًا مصريًا من سلاح الحدود وجرح ١١.

الاعتداء على الصابحة (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥)

فى مساء ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قامت قوة إسرائيلية كبيرة ثلاثة آلاف مقاتل بهجوم مفاجئ على موقع مصرى بسيط فى الصابحة، ثم ارتدت القوة الإسرائيلية بعد قتال متلاحم وكانت خسائر المصريين ٨٠ شهيدًا من جنود الحدود.

الاعتداء على شاطئ طبرية السورية (١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

فى مساء ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قامت قوة إسرائيلية بالهجوم على الشاطئ

الشرقى لبحيرة طبرية ودار قتال عنيف لعدة ساعات وانسحبت القوات الإسرائيلية واستشهد من السوريين ٤٢ شهيدًا من بينهم خمسة ضباط.

وبذلك أصبحت الاعتداءات الإسرائيلية المستترة والمتتابعة بمثابة العصا الغليظة للغرب تؤدب بها مصر العنيدة وحليفتها العربية سوريا بمواقفها المتشددة فى موضوع الاشتراك فى الأحلاف الغربية.

ـ وردا على هذه الاعتداءات بدأت مصر تشن حرب العصابات للثأر من هذه الهجمات فكان الفدائيون يقومون بغارات داخل حدود إسرائيل.

انضمام إيران إلى حلف بغداد

وفى مجال تصاعد الضغوط على مصر فقد انضمت إيران إلى ميثاق بغداد فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٥.

ـ وردت مصر على هذه الخطوة بتوثيق علاقاتها السياسية بكل من سوريا والسعودية وقامت مصر بعقد اتفاقية عسكرية مع سوريا يوم ٢٠ أكتوبر، ثم مع المملكة السعودية يوم ٢٧ أكتوبر فكان الهجوم على الكونتلة يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥.

بوادر تحسن الموقف مؤقتًا(١٧٧)

عقب إعلان عبد الناصر عن إتمام صفقة الأسلحة مع الكتلة الشرقية حضر جورج ألين المبعوث الخاص لدالاس لمصر وكانت المقابلة مثمرة رغم أنه حضر للاحتجاج على صفقة الأسلحة، وكانت فرصة لناصر لطلب مساعدة البنك الدولى لتمويل مشروع السد العالى بأسوان وبدأت المحادثات المالية بين مصر وبين الإنجليز والأمريكان ووصل الوئام لدرجة توسط إنجلترا فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ لإجراء محادثات بين العرب وإسرائيل ولأول مرة بدأ الغرب يضغط على إسرائيل وقد كان بن جوريون داعية الحرب قد صار رئيسًا لحكومة إسرائيل وصرح بأنه مستعد للتفاهم مع جميع العرب.

ـ وبدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية(١٧٨) وبين شركة القناة بين عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ لزيادة حصة مصر من الرسوم الضخمة التى تحصل عليها الشركة. وكانت الحكومة المصرية فى الوقت نفسه تأمل أن تستثمر شركة قناة السويس جانبًا كبيرًا من الأموال التى تربحها فى مشروعات مصرية وأن تستخدم جانبًا منها فى مشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر ووصل الطرفان إلى اتفاقية وقعت فى شهر مايو سنة ١٩٥٦ (قبل شهرين من تأميم القناة) وتقضى الاتفاقية بأن تستثمر الشركة فى مصر كل عام ثلاثة ملايين جنيه وذلك لمدة سبع سنوات ـ ولكى تدلل الشركة على حسن نيتها دفعت للحكومة المصرية فى شهر يونيو سنة ١٩٥٦ أربعة ملايين جنيه لأغراض الاستثمار.

شركة القناة تفكر فى مد الامتيازز(١٧٩)

فى زيارة لمستر داج همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة لمصر قابل عبدالناصر على عشاء يوم ٢ مايو فى منزل الرئيس وفى سياق الحديث وفجأة أبلغ همرشولد عبد الناصر أن رئيس مجلس إدارة شركة القناة قابله فى نيويورك ومعه مجموعة من رجال البنوك وشركات الملاحة وطلب منه أن يبحث مع مصر إمكان موافقتها على مد امتياز شركة القناة إلى ما بعد سنة ١٩٦٨، أو أن تسمح مصر بعد انتهاء مدة الامتياز لتقوم الشركة بإدارة القناة بتوكيل من مصر لمدة أربعين أو خمسين سنة.

وكان رد عبد الناصر بأنه كممثل لحكومة شعب مصر فإنه لا يملك أن يمثل هذا الشعب إذا ما سلم بذلك؛ لأن جميع المصريين ينتظرون موعد انتهاء امتياز شركة القناة التى سرعان ما قطف ثمارها الغرب بمجرد أن انتهى شعب مصر من تحمل مشاق وتضحيات حفرها ـ أما موضع التوكيل فأنه لم يسمع بمثله قط لأنه غير منطقى وغير معقول.

تدهور العلاقات المصرية البريطانية

فى نهاية عام ١٩٥٥ يئس الإنجليز والأمريكان من ظهور أية استجابة من

عبدالناصر بالتسليم لضغوطهم بمحاولتهم الامتناع عن بيع السلاح لمصر والتردد فى مساعداتهم المالية لتمويل مشروع السد العالى وبعد أن رفضت مصر الانضمام إلى[١٨٠] الأحلاف الغربية (حلف بغداد).

ـ وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ قام رئيس[١٨١] جمهورية تركيا بزيارة للأردن وكانت الزيارة فى الوقت الذى تمت فيه اتفاقية تمهيدية بين إنجلترا والأردن لضم الأردن إلى حلف بغداد وقام رئيس تركيا جلال بايار أثناء الزيارة بنشاط واسع بإصدار بيانات تؤكد على انضمام الأردن لحلف بغداد، وكانت الأردن قد أتمت اتصالات مع الإنجليز على أمل أن تمد إنجلترا الأردن بالأسلحة وكان محور الاتصالات هو الجنرال (جون باجيث جلوب) القائد البريطانى للجيش الأردنى والسيد سعيد المفتى رئيس الوزراء. وأخذت إذاعات القاهرة ودمشق وصحفهما تفضح نشاط جلال بايار رئيس تركيا. وعندما ترددت الأردن بعض الوقت بادر (ايدن) بإرسال المارشال (جيرالد تاميلر) رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى عمان لوضع الخطوط النهائية لخطة تسليح الجيش الأردنى نظير الانضمام إلى حلف بغداد ورفض[١٨٢] أربعة وزراء أردنيين هذه الاتفاقية واستقال رئيس الوزراء سعيد المفتى وتشكلت حكومة برئاسة هزاع المجالى وقام بتحدى الشعور العام بتصريحه بأن حكومته لن تخضع لأى ضغوط حتى ولو من الرأى العام الأردنى. وقام الشعب الأردنى مستنكرًا انضمام الأردن لهذا الحلف ونودى بهتافات عدائية لبعثة تمبلر واجتاحت الأردن المظاهرات الصاخبة ضد هذا الحلف.

ولما فشل البوليس الأردنى[١٨٣] فى صد المتظاهرين قام جلوب باشا بإصدار الأوامر للجيش الأردنى باطلاق النيران ورفض ضباط الجيش وجنوده تنفيذ هذه الأوامر وقام هزاع المجالى بتقديم استقالة وزارته، واستمرت المظاهرات وهرب مجلس الوزراء إلى لبنان وغادر (الجنرال تمبلر) الأردن وعاد إلى لندن دون أن يحقق أى شىء اللهم إلا إثارة شعوب العالم العربى كله ضد فكرة الأحلاف العسكرية الغربية بصفة عامة وضد حلف بغداد بصفة خاصة، وبادر الوطنيون الأردنيون وطالبوا حكومة الأردن بإلغاء المعاهدة الإنجليزية الأردنية وقطع العلاقات مع العراق ونادت بالتحالف مع مصر والسعودية.

إنهاء خدمة جلوب باشا (أول مارس سنة ١٩٥٦)

بعد أن ظهر جلوب للشعب الأردنى بأنه العدو الرئيسى للشعور العربى فقد هدد الشعب الملك حسين وطالبوه بضرورة التخلص من جلوب. وقام الملك حسين يوم أول مارس سنة ١٩٥٦ بإصدار أمر ملكى بإنهاء خدمة الجنرال(السيرجون باجيت جلوب باشا) على أن يغادر الأردن فوراً.

احتجاج بريطانيا وحقيقة أوضاع الأردن

وعلى إثر ذلك قامت بريطانيا بتهديد الأردن بسحب المعونة البريطانية منها، وبادر عبد الناصر بالاتفاق مع سوريا والسعودية ليقوم الثلاثة بالمساهمة فى دفع مبالغ[١٨٤] للأردن توازى مبالغ المعونة البريطانية للأردن. واحتجت بريطانيا عن طريق سفيرها فى القاهرة على هذا التصرف المصرى واعتبرته بمثابة تدمير للمعاهدة البريطانية الأردنية وتعديا من مصر على المصالح البريطانية فى المنطقة. كما نظر إيدن إلى عملية طرد جلوب على أنها نتيجة مباشرة لدسائس عبد الناصر فى المنطقة وسيتبعها تدمير شامل للمصالح البريطانية فى الشرق الأوسط. وغاب عن نظر إيدن أن معظم ضباط الجيش[١٨٥] الأردنى من المتأثرين بسياسة عبد الناصر الوطنية وأن السهولة التى تتساقط بها الحكومات الموالية للإنجليز فى الأردن ترجع أساسًا إلى التكوين الحقيقى لشعب الأردن؛ لأن ثلثى سكان الأردن يتألفان من أصل أجنبى عن البلاد وخاصة بعد ضم الجزء العربى من فلسطين والذى لم تحتله القوات الإسرائيلية فى حرب فلسطين وهم من اللاجئين الفلسطينيين أى من العرب الذين قاسوا من آلام الاحتلال الإسرائيلى، وهؤلاء الفلسطينيون قوم نشطون سرعان ما اندمجوا فى الشعب الأردنى بما فيه الجيش الأردنى والذى يعتبر مجالا طيبًا لشعارات عبد الناصر الوحدوية.

أما بالنسبة إلى فرنسا

ففى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ فقد هب الشعب[١٨٦] الجزائرى ليحصل على استقلاله وقدمت مصر لثورة الجزائر معونات فعالة وأمدتها بالسلاح والذخائر

وعاونتها فى تدريب الثوار وفى الدعاية لكفاحهم، وكانت عملية نقل السلاح إلى الجزائر من أخطر وأدق العمليات وسقط فيها شهداء من المخابرات المصرية فى عرض البحر نتيجة إغراق فرنسا لإحدى سفن نقل السلاح لثوار الجزائر. وفى ذلك الوقت الذى كانت تنظر فيه فرنسا إلى الجزائر على أنها جزء من أرض فرنسا وردا على موقف مصر المتعاطف مع ثورة الجزائر تعاطفت فرنسا مع الحركة الصهيونية إغاظة فى العرب وأسهمت فرنسا فى تدريب الهاجاناه (جيش إسرائيل السرى) وقامت بإمداده بالسلاح وكانت فرنسا متحيزة لإسرائيل وقامت قبل عقد صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر بتزويد إسرائيل بكمية ضخمة من الأسلحة مخالفة بذلك اتفاقها مع بريطانيا والولايات المتحدة بعدم إعطاء أسلحة لدول الشرق الأوسط من أجل حفظ التوازن فى المنطقة، وبالغت فرنسا فى مضاعفة كميات المعونة العسكرية لإسرائيل، وكانت فرنسا فى هذا الوقت قد فقدت ممتلكاتها فى آسيا وشمال إفريقيا نتيجة ثورة أهلها على فرنسا ولم يبق لها سوى الجزائر واعتبر (جى موليه) رئيس وزراء فرنسا أن عبد الناصر بمساعداته غير المحدودة لثوار الجزائر بمثابة تهديد خطير لمصالح فرنسا المتبقية فى المنطقة، ولذا ينبغى القضاء على عبد الناصر قبل أن يستفحل خطره، بعد أن اعتبرته المسئول الرئيسى عن قيام ثورة الجزائر الوطنية.

وفى الفترة التى شرعت فيها فرنسا فى التفاهم مع قيادة ثوار الجزائر ومنحت زعماء جبهة التحرير الجزائرية طيرانا آمنا بين الرباط وتونس، فجأة غدرت فرنسا بوعدها وأجبرت إحدى الطائرات والتى عليها الزعماء الجزائريين بالهبوط فى الجزائر واعتقلتهم فى سجون فرنسا واشتد القتال نتيجة هذا الغدر وكان ذلك فى أوائل عام سنة ١٩٥٦.

واشتعلت المقاومة الجزائرية من جديد وقامت القاهرة بالدعاية بجميع الوسائل لثوار الجزائر ونددت بالفرنسيين. وفقد عبد الناصر الثقة فى الفرنسيين وبالغ فى تقديم المعونات لجبهة التحرير الجزائرية وللثوار وصمم على الاستمرار فى ذلك حتى يتم تحرير الجزائر العربية فتدهورت العلاقات بين فرنسا ومصر إلى أقصى حد.

وفى أوائل عام ١٩٥٦ عندما حشدت فرنسا معظم إمكاناتها العسكرية فى مواجهة الجزائر، كان رأى المخابرات الفرنسية هو ضرورة تسخين الموقف فى جبهة مصر مع إسرائيل(١٨٧) واستحدثت فرنسا حماس إسرائيل وكان بن جوريون رئيسًا لوزرائها ومتشوقًا لهذا التسخين لدرجة القتال مع مصر وقبل أن يمر الوقت الكافى لاستيعاب الجنود المصريين للأسلحة السوفيتية الجديدة. وفعلا بدأت سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية إلى أن اجتمع مجلس الأمن فى ٤ إبريل سنة ١٩٥٦ فى نيويورك لبحث الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط وبخاصة بعد أن اضطر عبد الناصر للرد على هذه التحرشات والاعتداءات بقيام الفدائيين بالعديد من الغارات داخل إسرائيل يوم ٥٦/٤/٧ وعلى المستعمرات داخل النقب وعلى إثر ذلك وصل همرشولد سكرتير الأمم المتحدة إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر يوم ١١ إبريل سنة ١٩٥٦ لمحاولة تهدئة الموقف.

تطور العلاقات المصرية الأمريكية (والسد العالى)

- كان مشروع السد العالى وقتها بالنسبة لمصر يعتبر أهم وأكبر مشاريعها الضرورية واعتبرته ثورة ٢٣ يوليو فى مقدمة مهامها لتحقيق التنمية الزراعية لتحقيق الرخاء بعد توفير مياه(١٨٨) الفيضان التى تلقى فى البحر وبذلك يمكن زيادة الرقعة الزراعية المحدودة بالإضافة إلى تفادى الجفاف وتوليد الطاقة الكهربية لاستخدامها فى تصنيع البلاد.

وقامت الثورة فى السنين الأولى بتكليف الخبراء الألمان بإعداد الدراسات عن هذا المشروع وظهرت من الدراسة مشكلة التمويل لضخامتها فاتجهت مصر إلى الولايات المتحدة وإنجلترا والبنك الدولى.

- فى سنة ١٩٥٥ أقر خبراء البنك الدولى المشروع وسافر دكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ إلى واشنطن ليبدأ المفاوضة مع رئيس البنك الدولى يوجين بلاك ومع ممثلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

- فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ أعلن البنك الدولى أنه سوف يقوم بالتمويل اللازم لمشروع السد العالى بالاشتراك مع بريطانيا والولايات المتحدة.

وفى الوقت نفسه قدم الغرب مذكرة تفسيرية بها شروط مجحفة كأساس لتنفيذ المشروع وكانت الشروط هى:

١ ـ إن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالى فقط وتخصص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.

٢ ـ أحقية البنك الدولى فى مراجعة ميزانية مصر.

٣ ـ مراجعة ميزان مدفوعات مصر حتى لا يحدث تضخم.

٤ ـ أن تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة مع استبعاد الكتلة الشرقية كلية من المشروع.

٥ ـ أن تتعهد مصر بألا تبرم أية اتفاقات مالية أو تحصل على أى قروض دون موافقة البنك الدولى.

الرفض

ورفضت مصر هذه الشروط لأنها قد تؤدى إلى سيطرة الغرب على اقتصاد مصر، ثم تنتهى بالإطاحة فى النهاية باستقلالها كما حدث لمصر فى عهد الخديو إسماعيل وضخامة قروضه.

وحضر يوجين بلاك رئيس البنك الدولى إلى مصر لمحاولة إقناع عبدالناصر بقبول هذه الشروط.

ورفض عبد الناصر هذه الوساطة فأوفد دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة كيرمت روزفلت رجل المخابرات والذى سبق ودبر انقلابًا بإيران أطاح فيه بحكومة محمد مصدق. وكان سبق اجتماعه مع عبد الناصر منذ آخر سنة ١٩٥٢ وكانت بينهما علاقات صداقة.

تعديل الشروط

وبعد عدة مقابلات بين عبد الناصر ويوجين بلاك واشتراك كيرمت روزفلت أمكن الوصول إلى اتفاق بعد موافقة الجانب المصرى على الاكتفاء بشرط واحد

وهو حق البنك الدولى فى الإشراف على الإجراءات المصرية التى تكفل عدم حدوث تضخم فى مصر.

- فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أعلن البنك الدولى أنه بالاشتراك مع إنجلترا وأمريكا سيقومون بتمويل مشروع السد العالى بقروض على أن يقوم البنك الدولى بدفع نصف العملات الصعبة التى يحتاجها المشروع وتقوم حكومتا واشنطن ولندن بدفع النصف الآخر، وكان دالاس وإيدن يبغيان من ذلك إبعاد الروس عن المنطقة رغم شكهما فى عدم قدرة الروس المالية على تمويل مثل هذا المشروع بينما كانت الولايات المتحدة تتوق إلى اكتساب شعبية فى مصر والتى كانت قد فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح الذى تطلبه.

وهكذا كان عبد الناصر دائم المحاولة[١٨٩] للحصول على السلاح من الروس بعد يأسه من الأمريكان.

- وفى الوقت نفسه الحصول على معونة بناء السد العالى من الغرب وأمريكا.

- وفى هذه الفترة نفسها كان الرئيس الأمريكى إيزنهاور يتطلع إلى قيام الولايات المتحدة منفردة بدور متميز فى منطقة الشرق الأوسط تمشيًا مع سياسة سد الفراغ[١٩٠]ودعا كبار مستشاريه لدراسة تمويل السد العالى وشرع فى التقدم إلى الكونجرس يطلب الاعتمادات المالية اللازمة وبعث إلى الكونجرس يقترح دراسة إمكانية تقديم قرض بمبلغ مائتى مليون دولار لتمويل مشروع السد العالى.

مشروع أمريكى للصلح مع إسرائيل

- وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أرسلت حكومة واشنطن إلى مصر[١٩١] مبعوثًا خاصًا هو (مستر اندرسون) المليونير الأمريكى صديق الرئيس إيزنهاور وذلك فى مهمة سلام وحضر إلى مصر يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقابل عبد الناصر وبعد تبليغ الرئيس عبد الناصر عن الدور المؤثر للولايات المتحدة والرئيس إيزنهاور فى تمويل مشروع السد العالى انتقل فجأة بعرض إمكانية التوسط فى مشروع صلح بين مصر وإسرائيل وأجاب عبد الناصر أنه رغم أنه غير مخول للتحدث فى

موضوع الصلح مع إسرائيل؛ لأنه مرتبط بجميع الأطراف العربية إلا أنه لم يكن لديه مانع من قبول هذا الصلح على أساس ضرورة قبول إسرائيل بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧؛ لأنه يحقق إعادة منطقة النقب للعرب وبذلك يتم الاتصال بين المشرق العربى والمغرب العربى أرضيا وبذلك يمكن لمصر أن تقنع باقى العالم العربى بهذا المشروع. واضطر عبد الناصر إلى توضيح هذه الفكرة إلى مستر أندرسون على الخرائط وظهر الارتياح على مستر اندرسون بل والاقتناع حيث قال Fair(It id Quite) (طلب عادل جدًا) دليل على عدالة المطلب وقام مستر أندرسون بعد ذلك مباشرة بزيارة إسرائيل ومقابلة بن جوريون ـ وطلب بن جوريون كشرط للصلح أن يتقابل الطرفان المصرى والإسرائيلى وجها لوجه فى مباحثات وحضر أندرسون وأبلغ ذلك إلى عبد الناصر ورفض عبد الناصر ذلك وكانت إسرائيل قبل حضور أندرسون للمرة الثانية إلى مصر من إسرائيل قد قامت بهجوم مسلح على سوريا مما جعل عبد الناصر يبلغ المبعوث الأمريكى مستر أندرسون استحالة جلوس مصر مع إسرائيل على مائدة واحدة وهى تقوم من وقت إلى آخر بالاعتداء على الأراضى العربية ـ وسافر مستر أندرسون إلى الولايات المتحدة لحضور أعياد رأس السنة على أن يرجع مرة أخرى إلى مصر مزودًا برأى حكومته، وكانت[١٩٢] الإدارة الأمريكية ميالة إلى إجابة طلب ناصر لتمويل مصر لإنشاء السد العالى ولكن أية معونة وقتها للعرب كانت تلقى دائما معارضة من وراء ستار من دوائر واشنطن حيث يحرص أعضاء الكونجرس دائما على الشعور بالعطف على اسرائيل. وكان دائما بالكونجرس المندوبون المتيقظون للجماعات المنظمة من اليهود ومن أنصار إسرائيل، والتى كانت دائما تقف إلى جانب إسرائيل وبما لها من نفوذ فى الإدارة الأمريكية وكان دائما هى العامل الفعال فى أى قرار حكومى أمريكى خاص بالشرق الأوسط.

إعلان دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦

فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦، وهو تاريخ انتهاء فترة[١٩٣] انتقال (٣ سنوات) أعلن

الرئيس عبد الناصر قيام دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ وذلك فى مؤتمر شعبى فى ميدان الجمهورية وهو ليس مقتبسًا من دستور سنة ١٩٢٣ ولا من المشروع الذى وضعته لجنة الدستور (الخمسين) وكان له ديباجة بليغة، ولكنها لا تمثل محتوياته من مواد كانت كلها تؤكد وتعطى مزيدًا من السلطات لرئيس الدولة. على حساب باقى السلطات رغم أنها كانت مقدمته توضح فى كلماتها أهداف الثورة على أنها تعبير عن إرادة الشعب، وكان من أهم أهداف الثورة التى تلاعبت بها صياغات دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ هى هدف «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».

وجاء بالمادة الأولى: إن مصر دولة عربية مستقلة ـ ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية.

والمادة الثانية: نصت على النظام الجمهورى الرياسى ويكون رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه رئيس الوزراء. فكان مقتبسًا من نظام الجمهورية الرئاسية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع التوسع فى اختصاصات الرئيس. ودون أية مسئولية لرئيس الجمهورية أمام أى سلطة.

وجعل اختيار رئيس الجمهورية بواسطة الشعب فى استفتاء عام وترشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

ـ ونص الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ويجتمع معهم فى هيئة مجلس وزراء كرئيس لمجلس الوزراء.

وفى البند السابع: جعل لرئيس الجمهورية سلطة حل مجلس الأمة.

وفى البند العاشر: ينص الدستور على أن يؤلف المواطنون اتحادًا قوميًا للعمل على تحقيق أهداف الثورة على أن يتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

(والحقيقة أن المواطنين لم يكن لهم أى دور فى تأليف الاتحاد القومى لأنه صادر من رئيس الجمهورية نفسه).

ونص البند الحادى عشر: على إجراء الاستفتاء على الدستور وعلى رئيس

الجمهورية يوم السبت ٢٣ من شهر يونيو سنة ١٩٥٦ وأن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه.

الاستفتاء

وقد تم الاستفتاء العام فى المواعيد المحددة ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ وأسفر الاستفتاء على الدستور وعلى انتخاب رئيس الجمهورية معًا ويشبه إجماع من الشعب وبخاصة أنهما تما بعد جلاء الاحتلال فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦، وكان مفروضًا أن ينعقد مجلس الأمة فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولكن أحداث تأميم القناة والعدوان الثلاثى أجلت الانتخابات حتى يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧.

قانون الانتخابات وقانون مجلس الأمة

فى ٣ مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (قانون الانتخابات) وفيه خفض سن الناخب إلى ثمانى عشرة سنة ميلادية لإعطاء فرصة للشباب وكانت ٢١ سنة كما اعترف للمرأة لأول مرة بحق الانتخاب وأعطى لأفراد القوات المسلحة حق الانتخاب وكذلك المعتمدين بالخارج والموجودين على السفن المصرية.

وفى ١١ يونيو سنة ١٩٥٦

صدر القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بعضوية مجلس الأمة ونص على أن محكمة النقض تقوم بالتحقيق فى صحة عضوية أعضاء المجلس لمجرد التحقيق أما الفصل فى صحة العضوية فهو من اختصاص مجلس الأمة ذاته. وأنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة ولا العمل فى مجالس إدارات الشركات المساهمة وحذر القانون ترشيح رجال القضاء والنيابة وضباط البوليس والقوات المسلحة لعضوية مجلس الأمة قبل قبول استقالاتهم وعهد القانون بالترشيح لمجلس الأمة إلى الاتحاد القومى.

ومنذ ديسمبر سنة ١٩٥٥ علمت أمريكا أن الاتحاد السوفيتى وافق[١٩٤] بصفة مبدئية على تمويل مشروع السد العالى لمدة ١٠ سنوات واستخدمت أمريكا مخططها من خلال مهمة المبعوث مستر أندرسون بمحاولة إبعاد النفوذ السوفيتى[١٩٥]، وعاد المبعوث مستر أندرسون إلى القاهرة فى الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٦، وقابل عبد الناصر ومعه مشروع أمريكى للصلح بين مصر وإسرائيل على ٣ ورقات على شكل خطابات ثلاثة على أنها صادرة من الرئيس المصرى لتوقع منه: الورقة الأولى والثانية عبارة عن صياغة دقيقة تحمل معنى موافقة مصر على الصلح مع إسرائيل وكلها إجحاف بحقوق مصر وتحقيق مكاسب لإسرائيل. والورقة الثالثة فهى عبارة عن رسالة مفروض أنها صادرة من جمال عبد الناصر وعليه أن يوقعها دون أى تعديل فى صياغتها يبلغ فيها عبدالناصر البنك الدولى بقبول مصر صراحة على إشراف البنك الدولى فعليا على موارد مصر المالية وأوجه صرفها فى سنوات تنفيذ مشروع السد العالى. وبعد أن اطلع عبد الناصر على هذه الورقات الثلاث رفض مقابلة مستر أندرسون مرة أخرى وأحاله على السيد على صبرى وفشلت مهمة اندرسون وغادر القاهرة غاضبا أما إيزنهاور، فقد كان شديد الغضب وكذلك مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية وأصبح يكن عداوة شخصية لعبد الناصر وأخذ رجال المخابرات الأمريكية[١٩٦] بالاشتراك مع نظرائهم البريطانيين فى تدبير انقلاب فى مصر يطيح بعبد الناصر ونظامه. ومع ذلك أعلن البنك الدولى فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ إنه تم الاتفاق مع مصر على أن يقوم البنك الدولى بمد مصر بقرض قدره ٢٠٠ مليون دولار.

وفى إبريل سنة ١٩٥٦ قام مستر خروتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى وبولجانين بزيارة لندن وخلال الزيارة وفى إحدى اللقاءات عرض إيدن على خروتشوف أن يشارك الاتحاد السوفيتى دول البيان الثلاثى أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى موضوع تحديد صادرات السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط ورد خروتشوف «إن الاتحاد السوفيتى يتمنى أن يشارك فى

هـذا البيان لو أنه لم تكن هناك شحنات أسلحة تصدر لآخرين فى الشرق الأوسط (يقصد إلى إسرائيل من دول الغرب)». وخشى عبد الناصر أن تكون هناك نية اتفاق غربى - سوفيتى على حساب العلاقات السوفيتية المصرية وخاصة فى موضوع مد مصر بالسلاح وتكون هذه مقدمة لمنع السلاح السوفيتى عن مصر فبادر بالاعتراف بالصين الشعبية فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ معلنًا تبادل السفراء بين حكومتى بكين والقاهرة وفى الوقت نفسه قطعت مصر علاقاتها مع حكومة فرموزا (الصين الوطنية) والتى تؤيدها أمريكا. وباعتراف مصر بالصين الشعبية ضمنت مصر حليفًا جديدًا يمكنه أن يمد مصر بالسلاح فى حالة تنكر الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى إذا ما تم الوفاق بينهما على حساب الأمن المصرى وبهذه الخطوات الإيجابية ظهرت مصر أمام العالم الثالث وأمام العالم العربى بمظهر الدولة الصغيرة المثالية فى علاقاتها مع الدول العظمى على أساس التمسك بالسياسة الاستقلالية الكاملة دون الخضوع لأى ضغوط من الدول الكبرى التى تحاول احتواء الدول الصغرى داخل أى نوع من أنواع التبعية. وبذلك حازت مصر على إعجاب شعوب دول العالم الثالث التى طال انتظارها للزعيم الوطنى الذى يمكنه الوقوف فى وجه الغطرسة والعنجهية الاستعمارية للقوى العظمى وأصبح عبد الناصر رمزًا لهذه الزعامة.

وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ وفى خلال أعياد الاستقلال[١٩٧] بعد مغادرة آخر جندى بريطانى أرض مصر حضر شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى (والذى سبق وأجرى مفاوضات مع عبد الناصر بشأن إرسال أسلحة إلى مصر) فقد قام أيضا هذه المرة بالاتفاق على صفقة سلاح ثانية مع عبد الناصر وتابع الأمريكيون هذه المحادثات عن كثب. وكانت هذه الصفقة تشمل قاذفات قنابل طويلة المدى[١٩٨] الغرض منها هو تهديد مقصود لقاذفات القنابل الأمريكية التى تريد وضعها فى القواعد الغربية بالدول الأعضاء فى حلف بغداد لكى تهدد المراكز الحيوية فى الاتحاد السوفيتى.

تدهور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة

فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٦ وصل إلى القاهرة يوجين بلاك رئيس البنك الدولى وأحد أساطين رجال المال الأمريكان الذين يدورون فى فلك «روكفلر» وشركات سفن ناقلات البترول الكبرى والتى تعتمد فى تمويلها على البنك الأمريكى «سيزمانهاتن». وأبلغ يوجين بلاك فى لقائه مع عبد الناصر أن الغرض الأمريكى بتقديم المعونة إلى مصر والخاص بمشروع السد العالى والمتفق عليه فى فبراير سنة ١٩٥٦ سيسحب إذا لم توافق مصر قبل أول يوليو سنة ١٩٥٦ على المشروع بالكامل. وكانت الولايات المتحدة متعجلة للحصول على موافقة مصر قبل أن يوقع عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى عقود الأسلحة الجديدة فى ٦ يوليو سنة ١٩٥٦، وأبلغت الحكومة الأمريكية الحكومة المصرية أن المبلغ الذى وعدت به الحكومة المصرية (٥٤,٦ مليون دولار) بالمساهمة فى مشروع إنشاء السدالعالى قد أعيد إلى الخزانة الأمريكية وبررت الولايات المتحدة هذا الإجراء بأن مصر لم تعلن قبولها للعرض الأمريكى حتى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ انتهاء السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦. وكان هذا بمثابة إنذاراً من أمريكا للحكومة المصرية والتى أصبح عليها أن تختار بين إنشاء السد العالى وبين الحصول على الأسلحة السوفيتية. وكان الأمريكيون فى هذه الفترة يعتقدون أن الروس ليسوا جادين فى القيام بعملية السد العالى؛ لأنها فى غير طاقتهم وكل ما يهمهم هو بيع الأسلحة الهجومية لمصر. ومما أظهر نية الولايات المتحدة فى تشديد الضغط على عبد الناصر ولأقصى حد أنها فى هذا التاريخ قامت بإبعاد الدبلوماسيين الأمريكيين واللذين كانا على علاقة ودية طيبة جداً مع عبدالناصر وهما جورج ألين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وهنرى بايرود السفير الأمريكى فى القاهرة وأبعدتهما عن دوائر الاتصال بعبد الناصر مما يظهر الحكومة الأمريكية بهذه التصرفات وكأنها تتعمد تحدى مصر وعبد الناصر بالذات، وكانت هذه التنقلات الدبلوماسية محل تساؤلات فى العالم. وتأكد عبد الناصر أن أمريكا سوف لا تمده بالسلاح ولا بالقرض اللازم لمشروع السد العالى بأى حال من الأحوال مادام أن مصر لم توافق على الصلح مع إسرائيل بما يتمشى مع

مصلحة إسرائيل وما دامت مصر ترفض الانضمام لشبكة الأحلاف العسكرية الغربية فى المنطقة بل وإنها تحرض باقى الدول العربية بما يتعارض مع المصالح الغربية بصفة عامة ومع المصالح الأمريكية بصفة خاصة ومع ذلك فإنه عندما حضر السفير المصرى لدى الولايات المتحدة الدكتور أحمد حسين إلى مصر[١٩٩] تقابل مع عبد الناصر يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٦ وألح على عبد الناصر فى قبول شروط البنك الدولى فإن عبدالناصر رد عليه بما يفيد أنه حتى لو قبلت مصر الموافقة على هذه الشروط فإن دالاس وزير خارجية أمريكا لأشياء فى نفسه من جهة عبد الناصر فسوف يرفض هذه الموافقة من مصر أيضا. وأخيرًا سمح للسفير المصرى بالسفر بسرعة إلى الولايات المتحدة وتبليغ وزير خارجية أمريكا بموافقة مصر.

البيان وتعمد إهانة مصر

وعاد الدكتور أحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة وتحدد له موعد مع دالاس وزير الخارجية مساء الخميس ١٩ يوليو ١٩٥٦ وأبلغه دالاس فجأة وقبل أن يتكلم الدكتور أحمد حسين «أن الولايات المتحدة غيرت رأيها فى موضوع السد العالى وتعتذر عن المضى فى أية مفاوضات تتعلق بتمويل المشروع وأنه سيجد التفاصيل فى البيان الذى أصدرته الحكومة الأمريكية» وبعد أن أصيب السفير المصرى بصدمة خرج واطلع على البيان الرسمى، فكانت الصدمة أشد وكان نص البيان بما يحوى من إهانة متعمدة لمصر والحط من سمعتها: «إن الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة أن الحكومة المصرية ليست فى استطاعتها أن تقدم النقد المحلى اللازم لتمويل مشروع السد هذا المشروع العملاق سوف يؤدى تنفيذه أن يفرض على الشعب المصرى تقشفًا لمدة تتراوح ما بين ١٢، ١٥ سنة، وأن الشعب المصرى لا يستطيع تحمل ذلك. ثم إن الحكومة الأمريكية لا ترغب فى أن تتحمل هذه المسئولية. وإن مصر رهنت محصولها من القطن فى مقابل السلاح السوفيتى الذى تحصل عليه (وهذا غير صحيح بالمرة لأن أقساط السلاح

التى كانت تدفعها مصر للاتحاد السوفيتى لم تكن تتجاوز ثمانية ملايين جنيه مصرى سنويا.

ـ أبلغ عبد الناصر بفحوى البيان وهو فى طريقه على الطائرة عائدا من زيارة ليوغوسلافيا لحضور اجتماع قمة مع الرئيس تيتو والزعيم نهرو وكان يرافقه على الطائرة نفسها الزعيم نهرو وذلك يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦.

ـ فى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٦ وفى خطاب[٢٠٠] لعبد الناصر فى حفل افتتاح خط أنابيب بترول قرب السويس قال: «إننى اليوم حينما أرى هذا العمل الذى وضعت حجره الأساسى منذ عام مضى أشعر فعلا أن مصر تتجه قدمًا فى سياستها التقدمية نحو البناء والإنتاج، نحو التصنيع، ونحو تحقيق استقلال اقتصادى، مادامت مواردنا وإمكاناتنا تمكننا من ذلك.. فإذا قامت فى واشنطن ضجة تعلن، وقد تجردت من الحياء بل تجردت من أى مبدأ من المبادئ التى تقوم على أساسها علاقات الدول، وتعلن كذبًا وخداعًا وتضليلا إن الاقتصاد المصرى مقصور ويدعو إلى الشك. إننى أقول لهم موتوا بغيظكم فلن تستطيعوا أن تتحكموا فى مصر... لأننا نعرف طريقنا... ونقول لهم أن مصر تشعر أن اقتصادها سليم وقد زاد إنتاجنا فى الأربع السنوات الماضية ٢٠٪ تقريبًا فى كل النواحى والدخل القومى زاد فى عامين ١٦٪ وكذلك مشروعاتنا... وإننا لن نمكن أى مستعمر أو مستبد من السيطرة علينا سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا... إننا اليوم أيها الإخوة أشد إيمانًا وعزمًا وصلابة لأننا نعتمد على أنفسنا... وستنجح مصر دائما بإذن الله والله الموفق». وكانت هذه الخطبة بمثابة مقدمة لإجراء آخر إيجابى سيتخذه عبد الناصر.

ـ ولم يضيع عبد الناصر وقتًا[٢٠١] وبادر بالاتصال بسفير الاتحاد السوفيتى فى مصر «كيسيليف» طالبا منه رد موسكو على إمكان حصول مصر على معونة لتمويل مشروع السد العالى. وجاء رد موسكو بأسرع مما يتوقع وبأنها على استعداد لتمويل مشروع بناء السد العالى.

تأميم القناة

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بمدينة الإسكندرية فى الاحتفال السنوى بذكرى خروج الملك فاروق من مصر قام عبد الناصر بإلقاء[٢٠٢] خطابه السنوى ولم يكن هناك ثمة اهتمام فى بدء خطابه حيث أشار إلى أن «معاركنا لم تنته وليس من السهل أبدًا أن نبنى أنفسنا فى وسط الأطماع الدولية والمؤامرات الدولية وأمامنا معارك طويلة لنعيش أحرارا كرماء أعزاء ... وسنعمل حتى يمتد الوطن العربى من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى... وإننا لن نهمل العمل من أجل الاستقلال الاقتصادى لأننا نؤمن بأن الاستقلال الاقتصادى مكمل للاستقلال السياسى؛ لأن التحكم الاقتصادى يستخدم فى الضغط... وإن سياسة مصر يجب أن تنبع من مصر لا من لندن ولا من واشنطن ولا من موسكو». وأخذ يستطرد فى خطابه بأسلوب عادى ويشرح فيه ملابسات وعد أمريكا وإنجلترا بتمويل السد العالى ثم المساومات الأمريكية التى ربطت فيها التمويل الغربى لمشروع السد العالى والحصول على السلاح بالصلح مع إسرائيل أو بفرض رقابة مالية على مصر وفرض شروط بعدم لجوء مصر لطلب أى نوع من المعونات سواء العسكرية أو المالية من الكتلة الشرقية وكذا الرضوخ لضرورة اشتراك مصر فى الأحلاف العسكرية الغربية إلى أن قال «أما عن أمريكا فإنهم يريدون أن يعاقبوا مصر لأنها رفضت أن تقف بجوار التكتلات العسكرية ... ثم وصل يوجين بلاك إلى مصر وهو مدير البنك الدولى وبدأ يتكلم معى فى تمويل السد العالى وقال إننا بنك دولى ولسنا بنكًا سياسيًا»... قلت «كيف يكون مجلس إدارة هذا البنك ممثلا لدول ولا يكون بنكًا سياسيًا» وابتدأت أنظر إلى بلاك وهو يفرض شروطه وشروط أمريكا وهو جالس على الكرسى وأتخيل اننى أجلس أمام فيردناند ديليسبس «كررها عدة مرات وبصوت عال وكانت كلمة «فرديناد ديليسبس»[٢٠٣] هل كلمة السر التى على إثرها تم التحرك الذى دبره عبد الناصر منذ وصوله إلى القاهرة يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦. وبسماع كلمة «ديليسبس» بدأت قوات البوليس والجيش المعهود لها بتنفيذ المهمة عملها واحتلت مكاتب شركة القناة فى الإسماعيلية والقاهرة وبورسعيد وبورتوفيق والسويس فى آن واحد وسيطرت على

المنشآت والموظفين وكانت هناك مجموعة أخرى عن الفنيين تحت إشراف البكباشى المهندس محمود يونس جاهزة لإدارة القناة فنيًا ضمانًا لعدم توقف الملاحة. ويستطرد عبد الناصر فى خطابه والشعب والحاضرون ينصتون له وغير مدركين لما يحدث فى اللحظة نفسها فى منشآت شركة القناة وكان يقول «ونتيجة الكلام الذى قاله ديليسبس للخديو سنة ١٨٥٦ كان الديون ثم كان احتلال مصر عام ١٨٨٢ ... واستدانت مصر بسبب هذا الموضوع... فهل يكون التحكم الاقتصادى سببًا للقضاء على حريتنا السياسية؟ فلا يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى... وإننا لن نكرر الماضى بل سنقضى على الماضى بأن نستعيد حقوقنا فى قناة السويس... فهذه الأموال هى أموالنا وهذه القناة ملك لمصر وسوف نبنى السد العالى كما نريد من أموال قناة السويس المصرية وسنعتمد على سواعدنا ولهذا وافقت اليوم ووافقت الحكومة على القانون الآتى:

(وبصوت جهورى وببطء أخذ عبد الناصر يقول)

«قرار من رئيس الجمهورية

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس»

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

مادة ١ ـ تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية ـ وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل محل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها.

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس مما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الأقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية فى باريس ويتم دفع هذه التعويضات بعد استلام الدولة لجميع أملاك وممتلكات الشركة المؤممة».

صدى إعلان مصر تأميم القناة :

كان إعلان تأميم شركة القناة بمثابة فرحة عمت مصر كلها وامتدت إلى العالم العربى وإلى دول العالم الثالث وعبأ الشعب المصرى والأمة العربية لآخر مدى وكان التأييد من كل عواصم الأمة العربية بمثابة بعث لأمة حققت إرادتها.

- وكان عبدالناصر قد تحمل مسئولية هذا(٢٠٤) القرار بالكامل وأبلغ به الوزراء وزملاءه أعضاء مجلس الثورة قبل إعلانه بساعات فقط يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ رغم أنه وضع الخطوط الرئيسية مع عدد محدود جدًا من المختصين القانونيين والفنيين فى الأيام بين وصوله إلى مصر قادمًا من يوغوسلافيا يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ وبين يوم ٢٦ يوليو وكان تقديره للموقف «أن قرار التأميم سوف يؤدى إلى تعبئة الشعب المصرى وجماهير الأمة العربية وسوف يثبت للعرب أننا قادرون على رد الإهانة وعلى الحركة وتحمل المسئولية ولكن الغرب لن يسكت وسوف يواجه مصر بالتهديدات العسكرية التى قد تتحول إلى حرب وأنه من اللازم أن نتخذ حذرنا». وقدر عبدالناصر أن الدول الغربية سوف تفكر فى التدخل إلى حد الحرب وقد استعرض موقف كل طرف كالآتى:

١ ـ **الولايات المتحدة** : سوف تتردد فى الغالب فى تدخلها العسكرى لأن ذلك يعتبر إفلاسًا سياسيًا من دولة كبيرة كما يؤدى إلى إحراجها مع الأطراف العربية الصديقة لها فى المنطقة.

٢ ـ **فرنسا** : لا تستطيع أن تتدخل بمفردها لأنها مشغولة بثورة الجزائر وتدهور أوضاعها بعد هزيمة الهند الصينية.

٣ ـ **إسرائيل** : قد تفكر فى التدخل عسكريًا، ولكنها لا تستطيع أن تتخذ من التأميم ذريعة لشن حرب لأن تدخلها عسكريًا ضد مصر سيكون بمثابة حرب ضد الأمة العربية كلها وهذا يفرض على أمريكا محاولة مراجعتها بالإضافة إلى أنه من مصلحتها أن تنتظر حتى ينتهى صراع مصر مع الغرب.

٤ ـ **بريطانيا** : فإنها الطرف الذى يخشى عبدالناصر من تدخله وموقفها هو مفتاح العمل العسكرى؛ لأن ضعف إيدن الظاهر داخليًا وخارجيًا قد يغريه

باستخدام العنف وبخاصة أن صراعه مع عبدالناصر كان قد وصل إلى القمة وخاصة بعد خروج جلوب من الأردن وتصوره بأن السبب فى ذلك هو عبدالناصر. وبذلك أصبح عبدالناصر هو عدوه فى المنطقة ويدفعه ذلك للتفكير الجدى فى اختيار العمل العسكرى ضد مصر ويساعد على ذلك أن الجو الدولى الغربى وقتها كان ممهدًا دعائيًا بعد الصدمة الدولية بمفاجأة إعلان مصر تأميم القناة. وكان رأى عبدالناصر أن الرأى العام الدولى هذا هو نفسه الذى يتحتم على مصر استغلاله والاستفادة منه بحسن إدارة القناة بعد التأميم مباشرة سواء بأيدى المرشدين الأجانب أو بالمصريين،. وكانت المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة المصرية أن إنجلترا لا يمكنها بحجم قواتها المتاحة فى قواعدها فى الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض أن تحقق التدخل العسكرى بالسرعة اللازمة لتحقيق هزيمة حاسمة لمصر وبذلك سوف ينتظر إيدن بعض الوقت، وهذه الفترة من الانتظار يجب أن تستغلها مصر إلى أقصى حد بالنجاح فى إدارة الملاحة فى القناة لتثبت للعالم أن مصر قادرة على إدارة هذا المرفق الدولى وبذلك تفوت الفرصة على أهم ادعاءات الغرب بأن مصر أممت القناة دون أن تكون قادرة ومعدة لإدارة القناة.

– وفى صباح يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦ أى فى [٢٠٥] اليوم التالى لإعلان مصر التأميم توجه أحد المحامين البريطانيين إلى مكتب رئيس الوزراء إيدن وعرض عليه تقرير الإدارة القانونية لوزارة الخارجية البريطانية يفصح فيه «أنه بفحص ودراسة إعلان مصر تأميم قناة السويس من جميع الزوايا فإن عملية التأميم تعتبر خطوة قانونية وشرعية ما لم تغلق مصر القناة فى وجه الملاحة الدولية» ولكن إيدن بعد أن استلم التقرير وقرأه رمى به أمام المحامى.

قرار مصر بخصوص رسوم القناة

فى يوم ٢٨ يوليو وبعد أن أحس [٢٠٦] عبدالناصر أن هناك شيئًا يجرى فى الخفاء بين الدول المعادية لمصر أعلن «سوف نرد على القوة بالقوة» وفى الوقت نفسه أرسل إنذارًا إلى الشركات الملاحية التى تستخدم القناة بوجوب التزام

التعليمات الخاصة بضرورة دفع رسوم المرور للحكومة المصرية، وتتوقف جميع الصادرات المصرية إلى بريطانيا إلا إذا دفعت بريطانيا رسوم المرور عن طريق دولة تقبل مصر عملتها.

- وفى يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٦ أى اليوم التالى تعلن مصر عن عدم تمسكها بقرار ٢٨ يوليو السابق مخصوص الرسوم وذلك إثباتا لحسن النية.

التحضير للمقاومة

بعد إعلان التأميم بعدة أيام[٢٠٧] توقع جمال عبدالناصر أن الغرب وخاصة إنجلترا وفرنسا سوف يثيران المشاكل فى وجه مصر وأن هذه المشكلات قد تصل إلى درجة الاعتداء وتوقع بتقديره للموقف أن يوجه هذا العدوان إلى منطقة القناة لذلك صدرت الأوامر لتنظيم المقاومة فى منطقة القناة وتحددت قياداتها من العناصر الوطنية والفدائية من ضباط الجيش والمدنيين السابق اشتراكهم فى مقاومة الإنجليز فى منطقة القناة منذ بدء ثورة ٢٣ حتى اتفاقية الجلاء وجندت هذه القيادات الفدائية عناصر من شعب منطقة القناة وصار تدريبهم وتم تخزين مواد وعناد وأسلحة المقاومة لدى هذه العناصر الشعبية فى المنطقة فى القرى وفى الكفور. وحيث إن قرار التأميم كان قد حاز على التأييد الإجماعى من الأمة وبحماس فقد كان من المؤكد أن الشعب المصرى إذا ما تأزمت الحال ووقع العدوان الأجنبى على مصر فإن هذا الشعب سوف يعيد التاريخ ويشارك تلقائيًا فى مقاومة هذا العدوان وبنفس الأسلوب التاريخى الذى جعل شعب مصر يشارك عن بكرة أبيه فى مقاومة الغزو الفرنسى لمصر عام ١٨٧٩.

رد فعل إعلان مصر تأميم قناة السويس فى العالم

فى باريس

أثناء اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية وكان يحضرها رئيس الوزراء (جى موليه) ووزير الخارجية الفرنسية[٢٠٨] (بينو) علم بالخبر عن طريق أجهزة

وكالات الأنباء ووجه النواب النقد اللاذع فى شكل أسئلة بعبارات ساخرة حول قيمة المخابرات الفرنسية بصفة عامة ووزارة الخارجية الفرنسية بصفة خاصة.

- وفى يوم ٢٦ يوليو نفسه سنة ١٩٥٦ يصل شيمون بيريز مبعوث خاص من بن جوريون إلى باريس ويجرى محادثات مع الدوائر الحكومية بقصد توريد أسلحة لإسرائيل.

- وأخذت باريس تتابع أخبار لندن باهتمام وكانت فرنسا تريد السير إلى نهاية الشوط لتأديب مصر عسكريًا. وترى أنه يمكنها أن تجر معها إسرائيل لذلك يتصل موليه رئيس الوزراء فى صباح ٢٧ يوليو بإيدن رئيس وزراء إنجلترا ويبلغه رغبة فرنسا فى الاشتراك فى الهجوم الذى يعتزم إيدن أن يشنه على مصر ويعرض عليه إشراك إسرائيل، ويرفض إيدن فكرة إشراك إسرائيل.

- ويتم الاتفاق على أن يسافر وزير خارجية فرنسا (مسيو بينو) إلى لندن لإجراء مباحثات ثلاثية مع سلوين لويد وزير خارجية إنجلترا ومع ممثل أمريكا فى فرنسا إلى أن يحضر وزير خارجية أمريكا دالاس.

- وقررت فرنسا أن إشعال الحرب فى مصر هو أقصر الطرق لإنهاء ثورة الجزائر وأنه ما أن يقضى على مصر وعبدالناصر حتى تنتهى الثورة فى الجزائر. اعتمدوا فى هذه الأفكار على التأييد الشعبى الفرنسى للحكومة فى حالة إعلانها الحرب على مصر (ولكن سرعان ما انقلب الشعب الفرنسى ضد هذه الفكرة بمجرد أن قررت الحكومة الفرنسية توزيع البنزين على الناس بالبطاقات).

- فى يوم ٢٨ يوليو تنشر شركة القناة من باريس بيانًا غير متوقع لأنه لم يتمسك بأسلوب العنف بل بالعكس جاء بيانًا مهدئا حذر فيه من حدوث انسحاب جماعى من جانب موظفى الشركة والمرشدين حتى لا يثير حنق ناصر - واكتفى البيان بالاحتجاج وأن التعويض الذى أعلنته مصر يشكل قصورًا على مصالح المساهمين - وكان البيان أيضا يتضمن تعليمات للبنوك المودع بها أموال الشركة باعتبار أن أى أمر من الحكومة المصرية يعد باطلا.

ولم يذكر البيان أية كلمة عن إدارة العمل بالقناة أو التعليمات التى ستوجه إلى المرشدين بالتوقف عن العمل.

- وأخذت الشركة تشجع مرشديها على البقاء فى أعمالهم وعلى إدارة القناة بكل ما لديهم من قوة.

وقد اتخذت الشركة هذا الموقف المتعادل استجابة لطلب من الحكومتين الفرنسية والبريطانية فلم يكن حتى هذا الوقت قد اتخذ أى إجراء عسكرى ولا ينتظر أن يتخذ قبل بضعة أيام وعلى أساس أنه إذا أثارت الشركة قضية تعطيل الملاحة فى القناة بسحب المرشدين فإنهما سيضعان أنفسهما فى موقف يضرهما وأيضا لأن احتياطى البترول كان وقتها فى كل من فرنسا وإنجلترا لا يكفيهما لعدة أيام وكان أيضا عليهما مد الوقت حتى يمكنهما إتمام استعداداتهما العسكرية ولتمرير أكبر كمية من البترول إلى فرنسا وإنجلترا عبر القناة استعدادا للطوارئ.

- فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ أيضا(٢٠٩) حدث اجتماع سرى فى شقة فاخرة فى غاية بولونيا وكانت بين شخصيات كبيرة رسمية ومتآمرة فرنسية وبين مايقابلهم من الإسرائيليين، وكان العنوان الرئيسى لهذا الاجتماع هو «أن تأميم قناة السويس قدم ذريعة غير متوقعة لعمل عسكرى ضد عبدالناصر على أن تكون إسرائيل شريكة فى الضربة مع فرنسا وإنجلترا، وأخذ الجانب الفرنسى على عاتقه عملية إقناع الجانب الإنجليزى.

- وفى يوم ٢٨ يوليو نفسه سنة ١٩٥٦ تنشر الحكومة الفرنسية فى الجريدة الرسمية إعلانًا لإدارة النقد الفرنسية بإيقاف المعاملات المالية مع مصر مع السماح باستثناءات ما دامت تحقق الصالح العام القومى كشراء الأقطان طويلة التيلة مثلا.

- وفى يوم ٣٠ يوليو قابل رجال البنوك الفرنسيون بارتياح ما أعلنته مصر يوم ٢٨ يوليو بالإجراءات غير المتشددة فى دفع رسوم المرور فى القناة.

- وفى يوم ٣٠ يوليو نفسه طالبت الجمعية الوطنية الفرنسية فى جلستها

باتخاذ إجراء حاسم ضد مصر وقامت الصحافة الفرنسية بتأييد هذا الطلب والسخرية من تباطؤ الوزراء المسئولين فى اتخاذ هذا الموقف.

فى إنجلترا

فى ١٠ داوننج استريت مقر الحكومة كان[٢١٠] رئيس الوزراء إيدن يدعو فيصل ملك العراق ورئيس وزرائه نورى السعيد وعدداً محدودا من البريطانيين سلوين لويد وزير الخارجية ولورد سالسبورى ولورد هيوم وزير شئون الكومنولث إلى وليمة وقبل انتهائها حمل إلى إيدن أحد أفراد السكرتارية خبر تأميم القناة فقراه وظهر عليه الغضب والانفعال ولما استشار نورى السعيد رد عليه قائلا: «إنه يجب ضرب عبدالناصر بشدة وفى الحال» وتنفض الوليمة وينتقل الجانب البريطانى إلى غرفة اجتماعات مجلس الوزراء وتم استدعاء حامل الأختام ورؤساء أركان حرب الامبراطورية واعتبر إيدن أن إعلان عبدالناصر للتأميم رد على سحب أمريكا عرضها بتمويل مشروع السد العالى بمثابة تهديد لكيان بريطانيا فى العالم العربى.

- وتم استدعاد (مسيو شوفيل) سفير فرنسا وفوستر القائم بالأعمال الأمريكى وكان يرافق مسيو شوفيل (جورج بيكو) مدير عام شركة قناة السويس ولم يسمح له بدخول قاعة الاجتماعات - وفى هذا الاجتماع كان رأى بريطانيا هو ضرب مصر دون إثارة عداء العرب مع استعراض القوة، أما الجانب الفرنسى فكان لديه الرغبة فى ضرب مصر بغرض إنقاذ الجزائر.

وأعد إيدن بيانًا قصيرًا لإلقائه فى مجلس العموم فى اليوم التالى وأبلغ نصه إلى مسيو شوفيل قبل سفره إلى فرنسا، وكذلك القائم بالأعمال الأمريكى وطالب فرنسا وأمريكا باتخاذ إجراءات موحدة ردًا على التهديد الموجه ضد مصالحهم المشتركة وامتد الاجتماع إلى بداية صباح يوم ٢٧ يوليو فى صباح يوم ٢٧ يوليو القى إيدن بيانه أمام مجلس العموم وقال فيه «إن القرار الذى اتخذته مصر يؤثر فى مصالح كثير من الدول وأن حكومة إنجلترا تجرى مشاورات مع حكومات أخرى يمسها القرار المصرى مباشرة وأن حكومته عقدت العزم على حماية

مصالح إنجلترا جوهرية فى هذه المنطقة من العالم بعمل عسكرى وقد قررت اتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك - وأن رؤساء أركان الحرب قد تلقوا تعليمات بإعداد خطة العمليات اللازمة وأن إنجلترا تنتظر أن تتخذ الولايات المتحدة موقف الحياد على الأقل وأنه إذا لم يمكن الحصول على المساعدات من أصدقائنا فعلينا أن نعمل وحدنا». ثم قام إيدن بإرسال برقية إلى الرئيس الأمريكى إيزنهاور أبلغه فيها أنه مقتنع هو وزملاؤه بأنهم على استعداد لاستخدام القوة كحل أخير لإعادة عبدالناصر إلى الصواب.

- ثم قامت الحكومة البريطانية باحتياطات لازمة فأمرت بتجميد الحسابات والأرصدة المصرية وأصدرت حظرًا على تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى مصر - ومنعت خروج أربع مدمرات من الموانئ البريطانية سبق وتعاقدت عليها مصر مع إنجلترا - ثم أرسلت مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية، ولكن حكومة مصر أعادت هذه المذكرة إلى الحكومة البريطانية دون الرد عليها وتعمد إيدن عدم عرض النزاع على الأمم المتحدة حتى لا يضع حكومته تحت رحمة الفيتو السوفيتى فتزداد المسألة تعقيدًا وحتى يكون لديه حرية للعمل بالتدخل العسكرى والذى كان قد أصبح أمرًا مقررًا.

- ويتلقى إيزنهاور خطاب إيدن وتصله المعلومات عن مدى الاستعدادات العسكرية البريطانية ويرد على إيدن ويقترح عليه عقد مؤتمر للدول البحرية.

وفى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ تجتمع اللجنة الوزارية البريطانية وتناقش رد ايزنهاور وتقرر الاستجابة بعقد مؤتمر للدول البحرية وتضيف أن هذا القرار سوف يناقش مع الجانب الفرنسى (بينو) والجانب الأمريكى (مورفى).

وفى الوقت نفسه كان الجانب البريطانى يدبر منفردًا مؤامرة أحداث ثورة فى مصر تطيح بنظام عبدالناصر وذلك بالتعاون مع بعض العرب الموالين.

- فى يوم الأحد ٢٩ يوليو تبلور شكل العمل المشترك مع فرنسا ووصل (كريستيان بينو) فى الصباح واجتمع مع إيدن ومورفى وظهر ضيق الفرنسيين والإنجليز من وجود مورفى بدلا من دالاس وزير الخارجية الأمريكية واعتبروا

هذا دليلا على الموقف الأمريكى المتحفظ. وأعلن مورفى فى الاجتماع أن حكومة أمريكا لن ترتبط بفكرة الالتجاء إلى فرض القوة - وتعمد الفرنسيون والبريطانيون عدم ذكر أى تفصيلات عن الإجراءات العسكرية أمام مورفى وطالب الجانب البريطانى ضمان التأييد المعنوى والعلنى من الأمريكان والتغطية الاستراتيجية من الأسطول الأمريكى.

- وفى يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٦ تشكل إنجلترا وفرنسا لجنة تخطيط مشتركة وذلك ازاء الموقف الأمريكى.

- فى يوم ٣٠ يوليو يتسلم إيدن رسالة من سفير إنجلترا بواشنطن يؤكد فيها الموقف الأمريكى برفض فكرة القيام بالعمل العسكرى وفى اليوم نفسه يلقى إيدن بيانًا فى مجلس العموم يؤكد فيه أن حكومته لن تقبل أيه تسوية تستهدف ترك إدارة القناة فى يد دولة واحدة.

فى الولايات المتحدة

ثبت أن الولايات المتحدة كانت تتوقع بما سيقوم به عبدالناصر باتخاذه من مواقف بعد عملية إعلان أمريكا سحب وعدها بتمويل إقامة السد العالى؛ لأن الإدارة الأمريكية استدعت بعد سحب التمويل مباشرة عميلها رجل المخابرات مايلز كوبلان[٢١١] والذى كان على علاقة عمل مع عبدالناصر منذ سنة ١٩٥٣ وسألته الإدارة الأمريكية عما يتوقعه من عبدالناصر بعد إعلان أمريكا سحب تمويلها للسد، فكان رده دقيقًا للغاية وبعد أن تقمص شخصية عبدالناصر لدرجة تقليده لصوت عبدالناصر وتنبأ «بأن ناصر سوف يقوم بتأميم القناة» ومع توقع هذا التصرف من ناصر فإن دالاس بعد إعلان قرار سحب المعونة المهين لمصر تعمد الاختفاء بأن سافر خارج بلاده وعلم بقرار مصر وهو بالخارج كما إن إيزنهاور رئيس الولايات المتحدة نفسه تعمد بعد إعلان قرار التأميم يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ألا يعلق رسميا على هذا القرار حتى آخر نهار يوم ٢٧ يوليو، وخيم على الإدارة الأمريكية جو من السلبية المتعمدة رغم أن أمريكا هى السبب الرئيسى فى الرد المصرى بهذا العنف.

- وفى آخر الاجتماع الذى عقده إيدن مع سفير فرنسا فى لندن والقائم [٢١٢] بالأعمال الأمريكى فوستر مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أرسل برقية للرئيس إيزنهاور يذكر فيها صراحة فكرة استخدام القوة ضد مصر كما يقوم فوستر القائم بالأعمال الأمريكى بإرسال خطاب لإيزنهاور يشرح فيه ما دار فى هذا الاجتماع يبلغه أن إيدن ينتظر من أمريكا إعلان تضامنها مع إنجلترا وفرنسا بالوقوف إلى أقصى مدى فى وجه قرار التأميم. كما أبلغه بأن فرنسا وإنجلترا يطمعان فى حضور وزير الخارجية الأمريكى دالاس ومع ذلك وبعد اطلاع إيزنهاور على ردود أفعال إنجلترا وفرنسا الهسترية فى الصحف والإذاعات فإنه قال فى أحد مؤتمراته الصحفية :

«أن قيام[٢١٣] أية عمليات عدوانية فى منطقة الشرق الأوسط ستكون تكية للعالم كله لأن غرب أوروبا تحول كلية لاستخدام البترول بدلا من الفحم للحصول على حاجته من الطاقة وكل هذا البترول يرد من الشرق الأوسط.

- وكان موقفه من برقية إيدن وخطاب فوستر القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن قد تعمد ألا يزعج وزير خارجيته ويستدعيه من رحلته فى أمريكا اللاتينية واكتفى بأن اجتمع مع هربرت هوفر مساعد وزير الخارجية وهو خبير متخصص فى الشئون البترولية، ومع روبرت مورفى المتخصص فى الشئون العربية فى الفاتيكان وأرسل إلى القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن مستر فوستر يطلب منه تبليغ الحكومة البريطانية والجانب الفرنسى أن إيزنهاور[٢١٤] سيرسل مبعوثة مستر مورفى لحضور اجتماعات لندن وأن ايزنهاور يقترح على الجانبين الفرنسى والإنجليز أن يقبلا فكرة عمل مؤتمر دولى يجتمع فيه الدول البحرية المستفيدة من القناة لمواجهة قرار مصر بتأميم القناة.

وفى هذا التصرف والرد من الرئيس إيزنهاور[٢١٥] دليل على موقف الإدارة الأمريكية الذى يتبنى الوسائل السلمية مخالفًا موقف حكومتى إنجلترا وفرنسا والذى ينادى باستخدام القوة وفى الوقت نفسه قطع خط الرجعة على الحكومتين البريطانية والفرنسية فى موضوع اعتقادهما أن دالاس وزير الخارجية الأمريكى هو الوحيد الذى بيده مفتاح التصرف الأمريكى الخارجى وليس فى يد الرجل

الطيب إيزنهاور، والحقيقة أن دالاس كوزير خارجية فى إدارة إيزنهاور كان لايحيد عن تعليماته وزمرته المحدودة من المستشارين الخاصين وكان كل ما يتصل بالعلاقات بين أمريكا والدول الغربية الكبرى كان إيزنهاور يتخذ من دالاس فى بعض المناسبات دليلا لاستهلاك الصدمات بين الرئاسة والعالم الخارجى لتنفيذ سياسته والتى سبق لإيزنهاور تحديد مبادئها وتطبيقاتها.

- وأخيرًا حضر (مورفى) إلى لندن مبعوثًا للرئيس إيزنهاور[٢١٦] لحضور الاجتماعات وكانت تعليمات إيزنهاور له قبل سفره هى :

- تعطيل الوصول إلى أى قرارات إلى أن يحضر دالاس إليهم فى لندن.
- تبليغ إيدن أن إيزنهاور لا يرى أى داعى للهستيريا التى تبدو فى التصرفات البريطانية والتى تفضح فى الصحف والإذاعات العالمية عن الاستعدادات العسكرية لأن هذا يؤثر فى أى قرارات مطلوب اتخذاها مستقبلا.
- لا ينبغى أن يبدو أى عمل يتقرر بصورة وكأنه تجمع عدوانى من الثلاثة وحدهم فى هذه المشكلة.
- تحذير الفرنسيين من محاولة خلطهم بين استيلاء ناصر على القناة وبين الصراع العربى الإسرائيلى.
- تبليغ المجتمعين عن اقتراح إيزنهاور بدعوة كل الدول البحرية لمؤتمر دولى موسع لدراسة مستقبل القناة.
- وبمراقبة مورفى لمداولات الاجتماعات ولآراء كل من سلوين لويد وبينو، يرسل إلى الرئيس إيزنهاور بملاحظاته عما إذا كانت الحكومة البريطانية تتصرف بأسلوب غير عاقل. وإيدن بالذات كان يتصرف بحماقة فهو يدق طبول الحرب دون أن يكون جاهزًا لها ويريد التدخل العسكرى فى مناطق إنتاج البترول وليس لديه الاحتياطى الكافى منه للعمليات الحربية وللاستهلاك المدنى.

دالاس يصل إلى لندن

وأخيرًا وصل جون فوستر دالاس إلى لندن يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٦ عاد من

احتفالات بيرو وانضم إلى مورف ليشارك سلوين لويد وكريستيان بينو كما التقى مع رئيس الوزراء إيدن، وكاتفاقه مع الرئيس إيزنهاور أمكنه بعد مناقشات طويلة إقناع لندن باقتراح إيزنهاور عن اجتماع الدول البحرية؛ لأن إنجلترا وفرنسا كانتا متخوفتين من دخلو أطراف غير مرغوب فى وجودها فى هذا الاجتماع كالاتحاد السوفيتى والهند - وأخيرًا انتهت اجتماعات وزراء الخارجية الثلاثة فى لندن.

الدعوة إلى مؤتمر دولى

وصدر بيان الثلاثة المجتمعين بالدعوة إلى مؤتمر دولى حول قناة السويس تدعى إليه ٢٤ دولة من بينها مصر وتحدد له يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ للاجتماع فى لندن وأشار بيان الدعوة لهذا المؤتمر إلى أن استخدام القوة ضد مصر مستبعد إلا كملجأ أخير.

محاولة عزل مصر عن السعودية

قبل أن يغادر دالاس لندن استقبل فى مبنى السفارة الأمريكية مستر كيرمت روزفلت رجل المخابرات وأوفده لمهمة فى السعودية لمحاولة عزل ناصر عن السعودية تمشيًا مع اقتراح للرئيس إيزنهاور[٢١٧] فى اجتماعه معه قبل سفره إلى لندن.

حل أمريكى مقترح

وفى الوقت نفسه كلف دالاس السفير الأمريكى فى مصر مستر «بايرود» بمقابلة الرئيس عبدالناصر وأكد له على لسان دالاس أن الولايات المتحدة جادة فى التصدى لحلفائها الإنجليز والفرنسيين لمنعهم من أى إجراءات عسكرية لحل الأزمة رغم أنهما يحملان أمريكا مسئوليتها الكاملة عن الأزمة وأن الولايات المتحدة مع ذلك مستعدة لإعادة النظر فى تمويل السد العالى إذا وافقت مصر على تكوين هيئة دولية من المنتفعين من القناة تتولى مسئولية حرية الملاحة فى قناة السويس.

ورد عليه عبدالناصر بلباقة كانت مطلوبة بشدة وقتها «إنه قد يكون مستعدًا للتفكير فى تكوين هذه الهيئة إذا تقرر أن تكون هيئة استشارية فى موضوع مستقبل القناة، تتشاور مع الإدارة المصرية فيما ترى أخذ رأيها فيه كمشروع توسيع القناة وتعميقها وزيادة كفاءتها لاستقبال الناقلات الأكبر».

- وبعد تأميم القناة بعدة أيام كلف إيزنهاور[٢١٨] لجنة فنية بترولية برئاسة أرثر فلمنج وهو من كبار خبراء شركات البترول الكبيرة لتشكيل لجنة فنية لوضع خطة دقيقة وكاملة لمواجهة نقص البترول المحتمل فى العالم الغربى فى حالة قفل عبدالناصر لقناة السويس وفى مواجهته لأى عدوان على مصر.

- فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ تعلن وزارة الخزانة الأمريكية أنها تخضع مؤقتًا[٢١٩] لنظام التراخيص فى أموال شركة قناة السويس وأموال الحكومة المصرية الموجودة فى الولايات المتحدة. وكانت تمثل ثلث مجموع أموال الشركة وذلك انتظارًا للفصل فى موضوع ملكية هذه الأموال لأجل تسوية الوضع برمته وكان هذا الموقف الأمريكى يمثل نوعًا من أنواع الحياد ويدل على فتور فى تضامن أمريكا مع من يسمون أنفسهم حلفاؤها (إنجلترا، فرنسا).

وفى هذا الوقت كان التحسن مستمرًا بالنسبة إلى موقف مصر حيث بدأ بنك إنجلترا يخفف من حدة الإجراءات التى سبق واتخذها عندما جمد أموال المصريين المقيمين فى بريطانيا.

كما أن مصر نفسها فى مجال التهدئة أعلنت أنها تقبل الشيكات المسحوبة على البنوك البريطانية لسداد رسوم المرور فى القناة وبذلك أثبتت للعالم أن سياسة مصر تتسم بالمرونة.

بيان الحكومة المصرية

بعد إعلان بيان الثلاثة المجتمعين فى لندن بدعوة ٢٤ دولة من المنتفعين بالقناة منهم مصر لعقد مؤتمر دولى فى لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ أصدرت الحكومة المصرية بيانًا رسميًا بشأن وضع قناة السويس حددت فيه

التعهدات التى تعهدت بها مصر عند التأميم وأظهر البيان أن قناة السويس شركة مصرية من حق مصر تأميمها وأن هذا التأميم لا يؤثر مطلقًا فى التزامات مصر الدولية وأن مصر مصممة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية وباحترام الوضع الدولى للقناة أى أنها ملتزمة بكل ما يزمع الحلفاء عقد مؤتمر لندن من أجله وبلغ هذا البيان إلى الأمم المتحدة.

موقف مصر

وعندما تسلم وزير الخارجية المصرية دعوة لندن يوم ٣ أغسطس أعلن على صبرى مدير مكتب الرئيس السياسى «إن التوفيق بين المصالح المصرية واستخدام قناة السويس كطريق مائى ليس أمرا مستبعدا».

وأشيع من مصر وقتها أن عبدالناصر نفسه يزمع الذهاب إلى لندن ليعرض وجهة نظر مصر فى مؤتمر لندن. ولكن إزاء بيانات إيدن المهينة وبيان وزير خارجية فرنسا المتحدى فقد صرف عبدالناصر النظر عن الذهاب لحضور مؤتمر لندن.

توقعات مصر بعد وضوح الموقف الأمريكى

لم يستبعد عبدالناصر إمكان حدوث [٢٢٠] عدوان مسلح. وقد كان من الناحية العسكرية يخش خطورة الأسلحة الفرنسية والبريطانية فضلا عن الخطر الإسرائيلى رغم المعلومات التى وصلته عن قصور الإمكانات العسكرية الفرنسية والبريطانية. وكان يدرك تمامًا أن إيدن لا يتوانى عن استخدام أية وسيلة حتى اللجوء إلى الحرب للقضاء عليه وتجنب عبدالناصر فكرة إشراك الدول العربية فى حرب لا طاقة لهم بها ولذلك فقد قرر أن يفوت [٢٢١] الفرصة على الغزاة إذا ما قاموا باحتلال القناة فسوف يبقى فى القاهرة يمارس سلطته. أما إذا تقدم الغزاة فقد كان فى مخططه أن ينسحب إلى الصعيد بحكومته وجانب من القوات المسلحة مع تنظيم مقاومة شعبية لضمان استمرار المعركة ووضع فى حسابه استخدام أسلوب حرب العصابات ضد الغزاة.

وقام فى اليوم التالى من إعلان تأميم القناة بإصدار الأوامر بتشكيل المقاومة الشعبية وخاصة فى [٢٢٢] منطقة القناة واستمرت استعدادات مصر العسكرية والمقاومة ونظمت بصورة جيدة.

الاتحاد السوفيتى

وأخيرًا وفى يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ [٢٢٣] أعلنت الحكومة السوفيتية رأيها وكان بيانها: «يجب العمل على إيجاد حل سلمى، فليس هناك من حل آخر والشعب السوفيتى لا يريد أن ينتهك التعايش السلمى. وأن الاتحاد السوفيتى سوف يعارض أية محاولة لتسوية المشكلة باستخدام القوة» وهذا الموقف السوفيتى كان بمثابة تأييد مباشر لخط أمريكا وكخطاب مفتوح إلى دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفيتى سوف لايكون فى موقف مضاد لأمريكا الا إذا منحوا تأييدهم للحملة العسكرية الفرنسية البريطانية كما أنهم يرحبون بعقد المؤتمر الدولى ولن يلجئوا إلى الأمم المتحدة.

رد الفعل فى إسرائيل

منذ اللحظة الأولى توقعت إسرائيل مدى ردود أفعال إعلان التأميم على أعداء مصر التقليديين إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وكانت توقعات إسرائيل مبنية على نتيجة مراقبتها الدقيقة لتصرفات النظام الجديد فى مصر بالنسبة إلى محاولات الغرب ضمها إلى سلسلة أحلاف الدفاع عن الشرق الأوسط ورفض مصر لكل هذه المحاولات وعلى موقف مصر من ثورة الجزائر ومبالغتها فى مساعدتها لها، وكانت إسرائيل متأكدة أن فرنسا سوف يكون رد فعلها ضد مصر، أما إنجلترا رغم نقمتها على عبد الناصر باعتباره العامل الأساسى فى تصفية نفوذها فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى ومع حرصها على مابقى لها من مصالح فيه فإنها سوف تتردد فى موضوع التدخل العسكرى السافر ضد مصر وبالتواطؤ مع الآخرين، وبالذات مع إسرائيل حتى لا تفقد ما تبقى لها من نفوذ وعلاقات مع العالم العربى وخاصة مع الذين يحققون مصالحها البترولية

والاستراتيجية. أما إسرائيل نفسها فمنذ إعادة تسليح الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة والمتطورة من الكتلة الشرقية فقد كانت تتطلع وبحماس زائد إلى الفرص المتاحة لتبرير ضرب النظام المصرى وبأسرع ما يمكن قبل أن يتمكن جيشه من استيعاب هذا التسليح الذى يهددها فى الصميم وهو فى أيدى هذا الشعب العربى الوحيد المعبأ عدديًا ووعيًا وعلما لإمكان التغلب على إسرائيل ولكل ذلك فإن إسرائيل لم تضيع الوقت وسرعان ما اتصلت بالجانب الفرنسى للاشتراك فى خطه لردع مصر وخاصة أن إسرائيل لم تكن بعيدة عن المعلومات التى تؤكد على الاتصالات الفرنسية البريطانية منذ ليلة ٢٦ يوليو يوم إعلان التأميم واتصالاتهما بالجانب الأمريكى.

وتوالت الاتصالات بين إسرائيل والجانب الفرنسى سريًا، وشعرت إسرائيل بالمرارة من التحفظ البريطانى واشتراطهم مع الجانب الفرنسى بأنه إذا كان ولابد من إشراك إسرائيل فيجب أن يكون بأسلوب يحقق أبعاد الشبهة عن إنجلترا حتى لاتظهر بشكل المتواطئ مع إسرائيل فى خطة هذا العدوان.

امريكا تخذل حلفاءها

كان الإنجليز والفرنسيون يأملون [٢٢٤] كثيرًا من حضور دالاس فالإنجليز كانوا يعتمدون على العلاقات الخاصة بينهم وبين الأمريكان سواء من الناحية العرقية أو للعلاقة الحميمة أيام إن كان يقيم الرئيس إيزنهاور كقائد عسكرى فى لندن أما الفرنسيون فكانوا يأملون فى رد جميلهم عندما أخلصوا للأمريكان فى حلف الأطلنطى كنظام دفاعى ضد الاتحاد السوفيتى وكانوا يأملون معاملة بالمثل من الأمريكان وأن يكونوا أكثر إيجابية فى مواجهة ناصر فى عملية تأميمه للقناة وخصوصا أن فرنسا كانت مهددة من القومية العربية فى شمال إفريقيا وكان يؤلمهم أن يقرءوا فى الصحافة الأمريكية أن عبدالناصر له حق من الناحية القانونية فى عملية التأميم للقناة والاستيلاء على الأموال الفرنسية.

واستعاد الإنجليز شعورهم بالمرارة من الأمريكان ومنافستهم لها فى وراثتها

لهم فى نشاط إقامة شركات البترول الأمريكية فى المنطقة العربية، والتى كانت حتى ذلك الحين وقفًا على شركة البترول الإنجليزية الإيرانية السابقة.

وبعد اجتماع لندن مع دالاس أصيب الفرنسيون والإنجليز بخيبة أمل كبيرة من الأمريكان.

إيزنهاور يعقد اجتماع

بعد عودة دالاس من اجتماع (٢٢٥) لندن دعا إيزنهاور لمؤتمر فى البيت الأبيض يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ وقبل مؤتمر لندن بأربعة أيام حضره زعماء الكونجرس وذلك لإجراء مناقشة كاملة لأزمة السويس، وكان هذا الاجتماع على درجة عالية من السرية ولم يكشف الغطاء عنه إلا بعد صدور كتاب شيرمان آدمز مساعد إيزنهاور والذى شارك فى كل هذه المؤتمرات السرية لأن كتابه First Handbook لم يصدر إلا فى إبريل سنة ١٩٦٢.

وكل ما دار فى هذا الاجتماع من حوار يفصح عن وجهة النظر الأمريكية الحقيقية فى نظرتها إلى عملية إعلان عبدالناصر لتأميم القناة وإلى أسباب تصرفات الإدارة الأمريكية التى كانت تبدو أنها غامضة فى هذا الوقت وأبعاد ما كان فى يد عبدالناصر من عناصر قوة كانت محل حساب فى ذهن الإدارة الأمريكية رغم الأعاصير التى كانت تحيط بمصر.

- وجاء فى هذا الاجتماع على لسان فوستر دالاس وزير الخارجية: «إنه بعد إعلان ناصر أنه لن يحضر اجتماع لندن فإن الأمل فى حل المشكلة أصبح مشكوكًا فيه. وأن ثلثى البترول الذى يعتمد عليه غرب أوروبا للتدفئة والإنتاج الصناعى يمر من قناة السويس فى سفن أما الثلث الباقى فيمر عبر أراضى الشرق الأوسط فى أنابيب إلى موانئ البحر المتوسط مما يمكن للعرب أن يدمروه ومن أجل ذلك فإن الإنجليز والفرنسيين لا يستطيعون السماح لعبد الناصر بالسيطرة والاستيلاء على قناة السويس».

- وأن دالاس قام بتحذيرهما من استخدام القوة بالأسلوب المباشر؛ لأنها

ستقلب الرأى العام العالمى عليهما وخاصة الرأى العام الأمريكى علاوة على اعتبار هذا خرقًا لارتباطهما داخل منظمة الأمم المتحدة.

- ثم أوضح دالاس «أنه هو شخصيا يشارك الإنجليز والفرنسيين شعورهم بأن عبدالناصر يعتبر تهديدًا خطيرًا ضد الغرب وأن عمله يعتبر أكثر من مجرد عرض قومى وأنه يعتقد أن ناصر يستهدف جمع وتوحيد العالم العربى بل وإذا أمكن العالم الاسلامى كله ووقتها سيستخدم بترول الشرق الأوسط وقناة السويس كسلاح ضد الغرب».

- وأجاب إيزنهاور على سؤال عما إذا كان ناصر قد قال إنه سيغلق القناة قال «إن ناصر لم يذكر شيئًا عن ذلك[٢٢٦] حتى الآن ولكن الإنجليز والفرنسيين لايثقون به وهنا المشكلة».

وردًا على أسئلة حول دور هيئة الأمم أجاب إيزنهاور «إنه يؤكد أن وزارة الخارجية الأمريكية ستعجل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، ولكن قد تكون الأزمات السريعة فى أوقات لا يمكن معها الاعتماد على جهاز الأمم المتحدة البطىء».

ولما أراد (سام رايبورن) أحد الفنيين المجتمعين بأن يعرف له دالاس «ما هو مدى التحرش والاستفزاز الذى يعتبر لازمًا حتى يبدأ الإنجليز والفرنسيون العمل ضد ناصر» نظر إليه دالاس فى دهشة وخبث من أسفل نظارته وقال «أعتقد إنه قد تم ما يكفى من التحرش والاستفزاز».

وأهم ما فى هذا الاجتماع أن إيزنهاور طلب من أرثر[٢٢٧] فلمنج رئيس لجنة بترول الشرق الأوسط أن يشرح للمجتمعين الخطة الأمريكية التى كلف بها بالاشتراك مع الإدارة الداخلية لحصر موارد البترول فى كتلة واحدة عند حدوث طارئ وذلك بغرض سد الاحتياجات إلى أقصى حد ممكن.

وكانت هذه اللجنة قد انتهت من وضع هذه الخطة (الضافية) فى الليلة السابقة للاجتماع ووافق على هذه الخطة النائب العام ولجنة التجارة الفيدرالية وأوضح «أرثر فلمنج فى شرحه للمجتمعين» أنه قد أتم عمل دراسات وافية

للإجراءات القانونية والاقتصادية والهندسية والنقل ووافقت جميع شركات البترول الرئيسية على قيام سيطرة حكومية تطوعية فى حال الطوارئ واتفق على زيادة إنتاج الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية من البترول حتى يمكن تعويض الدول الغربية فى حالة الطوارئ.

وقد تم رسم طرق ملاحية إذا استمرت الاضطرابات فى الشرق الأوسط، وكذلك تجهيز أسطول (٢٢٨) من ناقلات البترول الكبيرة، والتى لا تمر بقناة السويس بسبب حجمها لنقل البترول إلى الغرب عن طريق الدوران حول رأس الرجاء الصالح» وقال أرثر فلمنج أيضا :

«إن بريطانيا ودول غرب أوروبا تستهلك ١,٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من الـ ١,٥٠٠,٠٠٠ برميل التى تمر بقناة السويس وأنه إذا أغلقت القناة فقد يكون من الممكن - حسب هذا المشروع للطوارئ - إمداد غرب أوروبا ب ٨٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من ساحل الخليج ومن موانى البحر الكاريبى. أما إذا سدت القناة ثم قطعت خطوط أنابيب البترول عبر الدول العربية ففى هذه الحالة فإنه من الواجب وضع برنامج يؤكد ضرورة تخفيض استهلاك البترول فى هذه المناطق بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ مع ضرورة إنتاج البترول الأمريكى وإلا سيكون موقفًا سيئًا للغاية. (بالطبع بالنسبة إلى إنجلترا وفرنسا وغرب أوروبا).

وفى ختام هذا المؤتمر قال الرئيس إيزنهاور: «إن هناك فى يد ناصر احتمالات كثيرة بالنسبة إلى البترول وإجراءات يحتفظ ناصر لنفسه بها لاستخدامها وقت اللزوم يرتعد (إيزنهاور) عندما يفكر فيها» (ومن أخطرها هو إمكان تدمير جميع خطوط أنابيب البترول المارة بالأرض العربية).

نجاح مصر فى إدارة القناة

وحتى آخر يوليو سنة ١٩٥٦ كانت مصر قد نجحت فى عدم توقف الملاحة فى القناة بعكس ماكانت تروجه إنجلترا وفرنسا فى دعاياتهما منذ إعلان التأميم أن مصر ستفشل فنيا فى إدارة القناة ومع ذلك ورغم انسحاب عدد كبير جداً من المرشدين فقد استمرت الملاحة منتظمة وبكفاءة ورغم الزيادة المفتعلة فى عدد

السفن العابرة للقناة والتى تعمدت إنجلترا وفرنسا تمريرها فى القناة منذ بدأ إعلان التأميم. كل هذا جعل الرأى العام الغربى وبالتالى الرأى العام الأمريكى بعد أقل من أسبوع يتحول لصالح الموقف المصرى ويتحفظ إزاء تبريرات إنجلترا وفرنسا لتأييد استخدام القوة ضد مصر ومما كان يؤكد على ذلك ماكتبه إيزنهاور فى مذكراته بعد ذلك فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ إذ يقول: «من سوء الحظ أن ناصر كان يدير القناة بطريقة أحسن وأكفأ من الإنجليز والفرنسيين ولذلك فإن تفكير إيدن فى استخدام القوة ضد مصر يبدو سخيفًا»[٢٢٩].

عبدالناصر يفكر فى حضور مؤتمر لندن

كان عبدالناصر حتى هذا الوقت مؤيدًا من أهم الدول العربية من سوريا (٢٩ يوليو) ومن السعودية[٢٣٠] (٣٠ يوليو) ومن لبنان (٣٠ يوليو) وحتى من شعب العراق ثم أيدته الصين الشعبية.

ولكل ذلك يعلن بطريق غير مباشر أنه سيشارك فى مؤتمر لندن بعد أن أعلنت الحكومة المصرية أن هذا التأميم لا يؤثر مطلقًا فى جميع التزاماتها الدولية وأكدت على احترامها للوضع الدولى.

ثم يقوم عبدالناصر بإجراء محادثات مع سفراء الاتحاد السوفيتى والهند والولايات المتحدة للتمهيد لحضور المؤتمر وعقب ذلك يعلن السيد على صبرى مدير مكتبه السياسى «أن التوفيق بين المصالح المصرية واستخدام القناة كطريق دولى ليس أمرًا مستبعدًا».

عندئذ شعر رئيس وزراء بريطانيا إيدن بما يهدف إليه عبدالناصر ونيته فى مواجهة إيدن فى هذا المؤتمر وخشى أن يقلب له مشروعاته رأسًا على عقب بحضوره إلى لندن فعمل بكل قوته لمنع حضوره وليحقق ذلك يعلن إيدن فى خطابه للشعب البريطانى يوم ٨ أغسطس ويقول «إن عدونا ليس مصر ولا العالم العربى ولكنه الكولونيل ناصر.. انظروا إلى سوابقه، لقد أظهر أنه شخص لا يمكن الثقة به وهو لن يحترم أى اتفاق».

واعتبر عبدالناصر أن هذه إهانة وجهت إليه على مسمع من الشعب البريطانى فإذا حضر بعدها إلى بلادهم، فسوف يحضر وكأنه متهم لذلك أعلن رفضه اشتراك مصر فى هذا المؤتمر.

- وبعد أن اطمأن عبدالناصر تماما إلى موقف الولايات المتحدة المحايد وغير العدوانى أراد أن يحقق مكسبا للرأى العام الأمريكى فأدلى بتصريح للصحفيين الأمريكيين قبل انعقاد مؤتمر المنتفعين بأيام قال فيه: «إن قرار تأميم القناة كان يراوده منذ سنين وأنه لم يعلنه كمجرد رد على إعلان دالاس سحب معونة مشروع السد العالى - وأنه مع رفضه الموافقة على فكرة عقد موتمر لندن التى أعلن دالاس عن أهدافه قبل انعقاده للبحث فى تكوين هيئة دولية لإدارة القناة فقد أوفد مندوبًا عن مصر هو السيد على صبرى ليكون مراقبًا عن كثب وليتصل بأعضاء الوفود الصديقة فى المؤتمر من خارج قاعات الاجتماعات ويحاول خدمة الخط المصرى عن طريق هؤلاء الأصدقاء من الخارج.

المؤتمر (١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦)

اجتمع المؤتمر فى لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦، وكان رئيس الوفد السوفيتى هو ديمترى شبيلوف وزير الخارجية، ورئيس الوفد الهندى هو وزير[٢٣١] خارجيتها كريشنا مينون. ثم قدم دالاس وزير خارجية أمريكا ورئيس وفدها مشروعًا يؤدى إلى إسناد إدارة القناة إلى مجلس دولى ينشأ بمعاهدة ويلحق بالأمم المتحدة كما ينص مشروعه على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إداراتها وتقوم بتحصيل رسوم المرور مع تأكيده على حق مصر فى الإيرادات ومراعاة جميع سلطاتها المشروعة وسيادتها وأن يقرر تعويضا عادلا للشركة العالمية وأن يعهد إلى لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية بتسوية كل الخلافات التى يمكن إن تنشأ بشأن تعويض الشركة العالمية والتأكيد على حق مصر فى نصيب عادل من الإيرادات.

أما شبيلوف رئى وفد الاتحاد السوفيتى فقد حذر فرنسا وإنجلترا من

استخدام القوة ضد مصر وأن فرض مشروعات مثل المشروع الأمريكى على مصر بالقوة سوف يعنى انتهاك السلام فى الشرق الأدنى والأوسط.

ودعا شبيلوف فى آخر خطابه إلى المقترحات التى سبق وأعلنها الاتحاد السوفيتى يوم ٨ أغسطس وهى دعوة مؤتمر دولى واسع النطاق (٤٨ عضواً) من أجل عقد اتفاق جديد أو اتفاق مكمل لاتفاقية القسطنطينية المعقودة فى عام ١٨٨٨.

وفى اليوم التالى قدم مندوب الهند كريشنا مينون مشروعًا هنديًا تحتفظ فيه مصر بالسيادة على القناة وإدارتها مع تقرير رقابة دولية.

- والمشروع الأمريكى يقول للمصريين أنتم أصحاب القناة [٢٣٢]، ولكنكم غير قادرين على إدارتها لذلك فستؤجرونها إلى شركة دولية تتولى إدارتها بكفاءة وتدفع لكم جزءًا من الأرباح.

- بينما المشروع الهندى يقول للمصريين أنتم أصحاب القناة تولوا إدارتها كما تريدون على شرط أن يكون ذلك لمصلحة الجميع وأن الرقابة الدولية لضمان أنكم تتصرفون على نحو مرض وباختصار فإن مينون وشبيلوف يريدان إعادة القناة لمصر أما دالاس فيريد إنشاء شركة جديدة محل الشركة القديمة وبالطبع ستكون خاضعة للنفوذ الأمريكى.

انتهاء المؤتمر (٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦)

وفى نهاية جلسة المؤتمر يوم ٢١ أغسطس يحظى مشروع دالاس على موافقة ١٨ دولة أما المشروع الهندى فقد حظى بخمسة أصوات الاتحاد السوفيتى والهند وأندونسيا وسيلان وأسبانيا. وكان يوم الخميس ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ هو آخر أيام المؤتمر ولم يمكن إصدار بيان لاختلاف وجهات النظر الحادة.

وانتهى المؤتمر دون نتيجة، وكان هذا الخلاف هو الدليل على فشل مؤتمر لندن الأول وكانت الفرصة بذلك مواتية لعبد الناصر ليرفض مقترحات قدمها أشخاص لم يستطيعوا أن يتفقوا فيما بينهم، وتم الاتفاق على أن يرسل محضر مداولات مؤتمر لندن إلى القاهرة.

لجنة الخمسة

وتكونت لجنة خماسية من كل من أستراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة للذهاب إلى القاهرة برئاسة رئيس وزراء أستراليا وهو الصديق الشخصى والحميم لمستر إيدن والأكثر تطرفًا منه.

وتتعمد لجنة الخمسة التأخر فى لندن بضعة أيام لإعطاء الفرصة للعسكريين[٢٣٤] فى دولتى التآمر إنجلترا وفرنسا لإتمام تجهيزاتهم العسكرية للتدخل العسكرى فى مصر والدليل على ذلك أن يبرق إيدن إلى إيزنهاور ويقول فى صراحة : يبدو أنه ستمر بضعة أيام قبل أن يعطى ناصر رده النهائى إلى منزيس وبعد ذلك سوف نكون على استعداد للقيام بعمل سريع» ويقوم منزيس من إنجلترا بتصريحات صحفية مستفزة لمصر. وإلى هذا الحد تكون مصر قد حققت الكثير بموقفها من المؤتمر.

● فقد ضمنت مصر رأى عام عالمى لسياستها المرنة التى اتخذتها وخاصة أن الملاحة فى القناة كانت قد انتظمت منذ شهر تقريبًا بدءًا من ٢٦ يوليو اليوم الذى تسلمت فيه مصر الإدارة الكاملة للملاحة عبر قناة السويس.

● وداخل المؤتمر أمكن لمصر أن تستغل لأقصى حد جهود أصدقائها من أعضاء المؤتمر وبخاصة الاتحاد السوفيتى والهند بجانب اسبانيا وأندونسيا وسيلان.

● وبفضل المشروع الهندى ومساندة الاتحاد السوفيتى له أمكن إطالة مدة المؤتمر كسبًا للوقت الذى كان عاملاً أساسيًا بالنسبة إلى نجاح مصر فى الأزمة (وللأسف أنه عامل مهم لدولتى العدوان فى نفس الوقت لإعطائهما فسحة من الوقت للاستعداد).

بعثة منزيس

وصلت بعثة منزيس برئاسة منزيس رئيس وزراء أستراليا إلى القاهرة يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وفور وصولها قام العضو الأمريكى «لوى هندرسون»، وكان

يعتبر صديقًا للعرب بمقابلة جمال عبدالناصر بحضور السفير بايرود وبلباقة أمكنه إعطاء عبدالناصر فكرة عن منزيس وأنه ليس فظًا متغرطسًا كما يعتقد عبدالناصر وخاصة بعد تصريحات منزيس الصحفية المستفزة من لندن ضد مصر وقبل حضوره ومن سياق الحديث بين هندرسون وعبدالناصر أفصح عبدالناصر أنه ليس مستعدًا لسماع أى تهديدات من منزيس الذى يرسله إيدن.

وفى صباح يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ استقبل عبدالناصر بعثة «منزيس» كزوار وليسوا كوفد مفاوضات وأُفصح منزيس أنه سبق ونعرف على عبدالناصر لمدة سبع ساعات شاهد خلالها جميع الأفلام المسجلة لعبد الناصر خطاباته والمحفوظة فى إذاعة لندن قبل لقائه.

اللقاء العاصف

وفى اليوم التالى ٤ سبتمبر تم [٢٣٥] اللقاء الثالث وانتهت مقدمات اللقاء إلى أن قال منزيس: «إن هناك فكرة تدويل القناة يقصد فصلها عن سياسة أية دولة واحدة» ورد عبدالناصر «إن فصل القناة عن السياسة المصرية غير ممكن؛ لأن القناة فى أرض مصر وخاضعة للحكومة المصرية منذ إنشائها ولا يمكن فصلها عن سياسة الدولة التى تملكها إلا إذا فصلناها عن سيادة هذه الدولة ثم لماذا لم تر هذا الموضوع قبل ذلك أيام شق قناة السويس» وعقب منزيس «أن الغرض هو إزالة التوتر وأن هذا الموضوع أثير وهذه حقيقة لذلك يجب إيجاد حل».

ورد عبدالناصر: «إن إيجاد حل رغم إرادة الشعب المصرى غير عملى ولذلك لا يمكنه فرض هذا الحل على الشعب المصرى الذى يرفضه» ثم رد منزيس على عبدالناصر بأسلوب تهديدى قائلا [٢٣٦] إن عدم الوصول إلى اتفاق هو الذى سيكون بداية المشكلات».

حرك جمال عبدالناصر يده وأغلق الملف الذى كان أمامه مفتوحا وقال «إذا قبلت وجهة نظركم فسوف نبدأ المشاكل من الشعب المصرى وإذا لم أقبلها فسوف تبدأ المشكلات من جانبكم وإذا كان ولابد فلنواجه هذه المشاكل من الآن ونحن

مستعدون لمواجهتها والآن فأننى أحسست بالتهديد فمن واجبى أن أطلب وقف هذه المحادثات» ورغم محاولة المجتمعين تهدئة الجو فقد انتهت المحادثات إلى هذا الحد دون حل واستمرت بعثة منزيس فى القاهرة حتى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ووصل منزيس إلى لندن يوم ٩ سبتمبر.

مؤامرة سحب المرشدين من العمل فى القناة

ويوم ١١ سبتمبر دبر جي موليه وإيدن مؤامرة سحب المرشدين بعد إعداد[٢٣٧] الغزو كانت مؤامرة سحب المرشدين بمثابة مبرر لها بالعدوان إذا ما تسبب هذا السحب فى تعطيل الملاحة فى القناة كما كانا يقدران. على أساس إمكان ادعائهما أن مصر غير قادرة على إدارة القناة وتشغيلها وهى حجة لتبرير العدوان المعد. وقام إيدن وجى موليه بتحريض[٢٣٨] إدارة شركة قناة السويس بتشجيع المرشدين الأجانب ٢٢١ مرشدًا (٦١ بريطانيا، ٥٣ فرنسيا، ١٤ هولنديًا، ١١ نرويجيا، ١٣ يونانيًا، ٣ دانماركيين، ٢ إيطاليين، أمريكان، ٣ بلجيكيين، ٢ سويديين وإسبانى واحد ويوغسلافى واحد بولندى واحد) ترك العمل فى القناة وعرض عليهم رئيس الشركة جاك جورج بيكو راتب آخر ثلاث سنوات مقدمًا لو رفضوا العمل مع الشركة المؤممة.

وفى صباح يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ توجه بول [٢٣٩] ريموند مدير إدارة الملاحة بشركة القناة إلى المهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس وأبلغه أن جميع المرشدين الأجانب وغيرهم من الفنيين والعمال ماعدا اليونانيين منهم قد أعربوا عن رغبتهم فى التقاعد ابتداء من ١٤، ١٥ سبتمبر لعدم رضائهم عن المعاملة التى تعاملهم بها الإدارة العربية للقناة. وفى هدوء قال له يونس أنه يوافق على استقالاتهم وكذلك ريموند نفسه وودعه إلى الباب مجاملا وعندما علم إيزنهاور[٢٤٠] بهذه المؤامرات ومن قبل تنفيذها استاء لذلك واعتبر أن هذا التحريض يعتبر غلطة كبيرة من إنجلترا وفرنسا؛ لأن الرأى العام العالمى والأمريكى سيعتبرون أن المحرضين هما إنجلترا فرنسا وسيكونان هما المسئولين عن توقف الملاحة فى القناة إذا ماتعطل مرور السفن فى القناة، أما دالاس فكان ينتظر ما

تتمخض عنه الأحداث والتصرفات. فكان ينتظر مؤملا نجاح الخطة الفرنسية البريطانية وفشل مصر؛ لأنه فى قرارة نفسه كان يتمنى تأديب عبدالناصر ولو أن سياسة الإدارة الأمريكية كانت خطتها خلاف ذلك لتحقيق أهداف أمريكية مرسومة. وقد غادر جميع مرشدى القناة الأجانب مصر عدا الثلاثة عشر يونانيًا رفضت حكومتهم الإذن لهم بالاستقالة ونجحت مصر فى استعواض المرشدين الذين تركوا العمل بالمرشدين المصريين الأربعين الذين كانوا بالشركة القديمة، الـ ١٣ يونانيًا، ٥٣ مرشدًا جديدًا منهم ٤٧ مصريًا، ١٥ مرشدًا روسيًا.

وقامت الإدارة المصرية للقناة خلال الأسابيع السابقة باستعارة عدد من الضباط البحريين المصريين ودربتهم بسرعة على عملية الإرشاد فى القناة وحققت مصر نجاحًا فاق كل الحدود وبخاصة أن المخطط الغربى تعمد دفع عدد كبير جداً من السفن للمرور فى القناة فى هذا الوقت لتصعيب الموقف بالنسبة إلى إدارة القناة المصرية وإرباكها.

ولأجل إغاظة المتآمرين تعمد محمود يونس أن يعلن فى الصحف فى الأسبوع الأول من سحب المرشدين الأجانب «أرسلوا إلينا سفنًا أكثر فإننا نستطيع أن نتعامل معها وكلما ازدادت السفن لدينا سنحصل على أرباح أكثر».

وعندما وصلت أخبار نجاح مصر فى اجتياز هذه المحنة والتغلب على المؤامرة أبدى إيزنهاور(٢٤١) إعجابه بعبد الناصر إذ قال فى حضور مساعده «شيرمان آدمز» لابد أن نسلم أن عبدالناصر زعيم جدير بالزعامة فلديه أعصاب ولديه الكفاءة وللأسف أنه ليس فى صفنا».

وفشل بذلك مؤتمر المنتفعين كما فشلت مهمة منزيس وأخيرًا فشلت مؤامرة إيقاف الملاحة فى القناة بعملية انسحاب المرشدين الأجانب مرة واحدة من العمل فى هيئة القناة المصرية.

وكان أثناء هذه(٢٤٢) المؤامرة خمسة من المرشدين المصريين فى إجازة قطعوا أجازتهم وعادوا إلى العمل فورا. كما كان للمرشدين اليونانيين دورهم المشرف والذى كان محل تقدير مصر كلها.

حول مؤتمر لندن الأول (١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦).

منذ اليوم الأول من اجتماعات لندن عقب إعلان تأميم القناة تعمد الإنجليز والفرنسيون تضييع الوقت فى محادثاتهم بينما كانوا يعدون قواتهم للعدوان. وبعد اجتماع دالاس معهما فى لندن (٢٤٣) وبعد إعلان الدعوة لاجتماع الدول المنتفعة للقنال على شكل مؤتمر يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ قام إيدن فى لندن بإصدار أوامره لاستدعاء خمسة وعشرين ألف جندى احتياطى للقوات البريطانية ويتحرك قوات من البحرية والطيران والجيش من إنجلترا إلى قاعدتى قبرص ومالطة.

وفى ١٣ أغسطس اختلف حزب العمال البريطانى مع الحكومة فى موضوع استخدام القوة.

- أما إنجلترا وفرنسا فقد أرادتا اعتبار المؤتمر (٢٤٤) مجلس تأديب لمصر وتزعم هذا الموقف (كريستيان بينو) وزير خارجية فرنسا فبمجرد نزوله من الطائرة فى لندن أبدى أسفه على تخلف مصر عن الحضور فقال: «إن المتهم ينبغى له أن يدافع عن نفسه» واعتبر المؤتمر بمثابة جلسة محكمة سوف تفرض حكمها على مصر.

أما الموقف الأمريكى قبل انعقاد المؤتمر فأن تصريحات المسئولين الكبار فيها كانت تتأرجح تبعا لأنواع (٢٤٥) الضغوط المتناقضة التى كانت تتعرض لها سواء من المصالح البترولية ورجال المال والصناعة أو من الرأى العام الأمريكى أو الرأى العام لحكومات الدول العربية البترولية وشعوبها المشتعلة بتأييد عبدالناصر فتارة تعد بتأييد المشروعات الحربية الفرنسية البريطانية وتارة أخرى تجدد تأييدها لعبد الناصر أما الرئيس إيزنهاور نفسه بعد أن ضيق عليه الخناق مراسل رويتر البريطانية يوم ٨ أغسطس يصرح فى كثير من الحيرة بأنه وإن كان لا يزال يؤيد حل المشكل بالمفاوضات فإنه لا يعارض استخدام القوة فى ظروف معينة، ولكن الحقيقة أنه هو ووزير خارجيته دالاس قررا حل المشكلة بالمفاوضات رضوخًا لمستشاريهما.

خطة التواطؤ

منذ إعلان مصر تأميم القناة فى ٢٦ يوليو (٢٤٦) سنة ١٩٥٦ بدأت إنجلترا وفرنسا مباشرة فى التحضير للتدخل العسكرى وسارعت إسرائيل بالاتصال بفرنسا للاشتراك فى التخطيط لهذا العدوان، وكانت المشكلة الرئيسية فى إن فرنسا وإنجلترا لم تكن قواتهما الموزعة على المواقع جاهزة كما لم تكن مستعدة للقيام بمثل هذه العملية وتحتاج إلى وقت لايقل عن عدة شهور للتجهيز فاستخدما أسلوب التطويل فى إجراءات المحاولات السلمية كتغطية للاستعداد العسكرى وكانت أمريكا تبارك هذا التطويل بحجة أنها وسيلة لاستعادة أنفاس الأطراف للوصول إلى حل سلمى فكانت موتمرات لندن ثم بعثة منزيس إلى القاهرة ثم اجتماعات مجلس الأمن التى انتهت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وكانت الاستعدادات العدوانية قد قاربت على الانتهاء.

وكانت جميع الملابسات من واقع الاتصالات والبيانات والإعلانات للإدارة الأمريكية بما فيها الرئيس إيزنهاور نفسه ووزير خارجيته فوستر دالاس على علم كامل بتفاصيل هذا الاستعداد والتدبيرات الفرنسية البريطانية للتحضير لهذا العدوان على مصر.

وفى الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتى (٢٤٧) حليف مصر على علم أيضا بأبعاد هذا التواطؤ الفرنسى الإنجليز ى الإسرائيلى بدليل أن بولجانين أرسل إلى إيدن فى منتصف أغسطس سنة ١٩٥٦ خطابًا على شكل تحذير تبين منه أن موسكو على علم بالتدبيرات العسكرية ضد مصر.

وقد جاء فى مذكرات كريستيان بينو بعد انتهاء جلسات مجلس الأمن فى ١٤ أكتوبر «أن جميع خطط العدوان كانت جاهزة وأن الإسرائيليين كانوا حتى هذا الوقت على استعداد للعملية».

مشروع خطر

وفور عودة بينو (٢٤٨) وزير خارجية فرنسا من اجتماعات مجلس الأمن انعقد

اجتماع بين الجانب الفرنسى والجانب الإسرائيلى فى باريس وفى آخر هذا الاجتماع اتفق على خطة وضعها جنرال (موريس شال) قائد الطيران الفرنسى حازت رضاء بريطانيا وترفع عنها الحرج إذا ما اشتركت اشتراكًا مباشرا مع إسرائيل فى العدوان على مصر وحرصًا من بريطانيا على الإبقاء على علاقاتها المتشعبة ومصالحها المتعددة مع عدد من الدول العربية، والتى أيدت ناصر فى عملية التأميم وتطوع جنرال شال بالسفر إلى لندن لعرض هذه الخطة على مستر إيدن وكانت الخطة «أن تقوم إسرائيل بالبدء فى الهجوم على مصر فى سيناء متجهة إلى قناة السويس وعندما [٢٤٩] تصل هذه القوات الإسرائيلية بالقرب من قناة السويس تطلب بريطانيا وفرنسا من الطرفين المتحاربين إسرائيل ومصر أن يسحبا قواتهما لمسافة عن منطقة قناة السويس لتأثير هذه العمليات الحربية على الملاحة فى القناة ويعلنان فى الوقت نفسه أن إنجلترا وفرنسا سوف تقومان باحتلال القناة لحمايتها لصالح المنتفعين والعالم ويأخذ التدخل الفرنسى البريطانى شكل فض اشتباك بين طرفين متحاربين.

ورحب إيدن بحماس على هذه الخطة لتحقيقها كل تحفظاته وفى هذا التاريخ نفسه من مرحلة وضع الخطط كانت إسرائيل تقوم بهجوم واسع على الجبهة الأردنية كتغطية وخداع عن الخطة الرئيسية للعدوان على مصر.

التنسيق العسكرى الإسرائيلى الفرنسى

وتم فى باريس التنسيق العسكرى بين كولونيا نشرى [٢٥٠] الملحق العسكرى الإسرائيلى فى باريس وبين الجنرال بوفر الفرنسى :

١ ـ أن يلقى الفرنسيون للقوات الإسرائيلية التى ستحارب فى سيناء أسلحة مضادة للدبابات بالمظلات وكذلك مواد التموين والماء وخاصة للقوات التى تحارب فى الصحراء وهى الفرق الإسرائيلية التى ستهاجم موقع متلا بسيناء.

٢ ـ يقدم الفرنسيون للإسرائيليين المساعدات البحرية التكتيكية بضرب مواقع رفح المحصنة.

٣ - إن وجود طائرات المستير الفرنسية بالأراضى الإسرائيلية لتعاون الهجوم الإسرائيلى فى سيناء وضرب أى دفاعات مصرية تقاوم الهجوم أو تستعصى عليه، أى القيام بوظيفة المظلة الجوية للقوات الإسرائيلية أثناء زحفها عبر سيناء.

طلبات إسرائيلية من الجانب البريطانى[٢٥١]

وبعد موافقة الجانب البريطانى على خطة التواطؤ العامة طلب الجانب الإسرائيلى من الجانب البريطانى أن تقوم طائرات الكامبيرا البريطانية بحماية إسرائيل ضد تهديد مصر الجوى من الطائرات الأليوش، والتى لا تصلح طائرات المستير الفرنسية لمواجهتها ويكون هذا الاشتراك حاسمًا فى المعركة إذا قام الجانب البريطانى بوضع نظام محكم للرقابة فوق المطارات المصرية، وبالتالى يستطيع هذا النظام وبفضل كفاءة الطائرات الكانبيرا القاذفات البريطانية الخفيفة أن تتحول إلى جهاز للهجوم. بحيث يحطم جميع الطائرات المصرية وهى على أرض مطاراتها ومنعها من الطيران إلى المدن الإسرائيلية. على ألا يتم هذا الاشتراك الجوى البريطانى إلا بمجرد دخول القوات البريطانية مسرح العمليات، كل ذلك لأن الجانب الإسرائيلى كان يعتقد أن عبدالناصر بمجرد شعوره بالعدوان الإسرائيلى سوف يستخدم فى الحال جميع قاذفاته على المدن الإسرائيلية.

اخطر ما فى التواطؤ

وبالغ بن جوريون [٢٥٢] فى طلباته من الجانب البريطانى وحصل فى النهاية على وعد من إيدن بأن تطير الطائرات البريطانية القاذفة الخفيفة (كانبيرا) قبل ميعاد تحرك القوات الإسرائيلية باثنتى عشرة ساعة وتنفذ العمل فوق المطارات المصرية ثم تكون مستعدة للضرب الشامل بمجرد أن تجتاح القوات الإسرائيلية الأراضى المصرية.

وبذلك تحول هذا التواطؤ إلى تدخل فرنسى بريطانى مباشرة لمساندة إسرائيل منذ الدقيقة الأولى للهجوم.

الدور الأمريكى الخفى

وأثناء صيف سنة ١٩٥٦ ومنذ ما قبل [٢٥٣] اجتماعات مؤتمرات لندن وبعدها قام جنرالات وزارة الدفاع الأمريكية بأكبر التسهيلات للفرنسيين والبريطانيين وحصلا منهما على أحدث المعدات والتى لم تكن فى حوزتهما ولكنها كانت ضرورية لهما للصمود أمام أحدث المعدات الروسية والتى كانت ستصادفهما فى مصر ولم يبق فى يد أمريكا أخيرًا إلا إنذارها الذى قدمه دالاس إلى أبا ايبان يوم ١٧ أكتوبر كما جاء فى مذكرات[٢٥٤] إيزنهاور فى ٢٧ أكتوبر أنه عندما بلغه من دالاس أن هناك ما يؤكد أن بريطانيا وفرنسا سوف يتورطان فى الشرق الأوسط وسوف تكون نتيجة ذلك توقف الملاحة وبذلك تحقق أمريكا دخلاً كبيرًا من بيع بترولها إلى إنجلترا وفرنسا ورد عليه إيزنهاور «ومن أين سيأتون بالمال لكى يدفعوا لنا ثمن هذا البترول». وليس أدل على تأكد الإدارة الأمريكية من خطط العدوان الثلاثى قبل أن يبدأ، لأن إيزنهاور أصدر قرارًا يوم ٢٧ أكتوبر بترحيل جميع الرعايا الأمريكيين من مصر.

دالاس يخذل إيدن

فى أغسطس ألحت المعارضة البريطانية [٢٥٥] العمالية على ضرورة اجتماع مجلس العموم اجتماعًا عاجلاً وبعد مناقشات حامية فى هذا الاجتماع اتهمت فيها المعارضة إيدن بفقدان صوابه وأن حماقاته سوف تقضى على الكومنولث وخاصة بعد أن هددت الهند بالانسحاب من الكومنولث إذا اعتدت إنجلترا على مصر، وأعلن إيدن فى مجلس العموم أن هيئة المنتفعين التى اقترح دالاس تشكيلها سيكون لها الحق أن تشق طريقها بالقوة المسلحة فى القناة.

وفى اليوم التالى أدلى دالاس بتصريح قال فيه «إنه لا يتصور أن هيئة المنتفعين يمكن أن يكون لها الحق فى شق طريقها بالقوة المسلحة فى القناة».

استمرار استعداد إنجلترا وفرنسا

وفى يوم ٣٠ أغسطس أعلنت بريطانيا عن نقل قوات فرنسية إلى قبرص

لتعزيز القوات البريطانية وكان هذا فى الوقت نفسه بمثابة تهديد مسموع الصوت إلى مصر ليسبق بعثة منزيس رئيس لجنة الخمسة حتى تكون تفسيراً مكملاً لأية صيغة من صيغ التهديد أثناء الكلام مع عبدالناصر.

مؤتمر لندن الثانى (١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

بعد انتهاء رحلة منزيس الفاشلة إلى القاهرة وما تبعها من فشل عملية انسحاب المرشدين الأجانب. توصل إيدن مع دالاس لفكرة دعوة مؤتمر لندن إلى الاجتماع مرة ثانية لكى يعرض عليه تقرير لجنة منزيس عن مقابلات القاهرة.

- ويوم ١٩ سبتمبر اجتمع مؤتمر لندن (٢٥٦) مرة ثانية وكانت مباحثاته تدور حول هل سيكون تسديد رسوم المرور فى القناة لحساب جمعية المنتفعين إجباريًا أو أختياريًا وكان الإنجليز والفرنسيون متفقين على أن تكون إجبارية باعتبارها السلاح الوحيد المتبقى ما دام سلاح استخدام القوة لم يتقرر بعد - ولكن دالاس قبل أن يغادر واشنطن أعلن إنه لن يحاول فرض حل على مصر، بل سيبحث فى المؤتمر عن حل يكون مقبولا بالنسبة إلى عبدالناصر حيث إن ناصر أعلن فى التاريخ نفسه لوكالة الأنباء التشيكية «إنه من الممكن قبول حل مرض».

وأمكن لأمريكا تمييع الموقف داخل المؤتمر بالاتفاق على أن المنتفع يستطيع أن يدفع الرسوم إلى الجمعية، ولكن ليس هناك ما يلزمه بذلك مع إمكان اقتسام الإيرادات مع مصر إذا ما أرادت ذلك وعندما سئل دالاس عما إذا كان سيلزم أصحاب السفن الأمريكية الذين يسددون حتى وقت انعقاد المؤتمر مدفوعاتهم إلى مصر بتسديدها من الآن إلى جمعية المنتفعين أجاب «إنه لا يملك سلطة تسمح له بذلك».

ومعنى هذا أن المؤتمر انتهى فى جو كله غموض، واتفق على أن تبدأ الجمعية عملها فى بداية شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحدد بوضوح سلطاتها واعتقد الجانب الإنجليز ى والفرنسى بأن الأمريكيين أخذوا يطورون الفكرة حتى أصبحت جمعية المنتفعين مسخرة لتنظيم المدفوعات لحساب مصر كل ذلك ومصر ملتزمة الصمت ودعت الأمور تجرى فى مجاريها ما دامت لصالحها إلى

حد ما. وأصدر المؤتمر بيانًا بالدعوة إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة لأن الاتصال بمصر لم يسفر عن حل. وبيان آخر بأن تعاود هيئة المنتفعين محاولة التفاوض مع مصر إذا أمكن ذلك كما أعلن عن رغبة الولايات المتحدة فى الانضمام إلى هيئة المنتفعين.

المخطط الأمريكى لمحاولة عزل مصر عن العرب

كان عبدالناصر منذ تأميمه للقناة على علم بالمحاولات الأمريكية التى تبذل للتفريق بين العرب ومصر بصفة عامة وبينه وبين السعودية بصفة خاصة بعد التأييد الرسمى والشعبى العربيين لعملية التأميم كما كان يعلم بتحركات مندوبى الإدارة الأمريكية السريين والعلنيين ونشاطهم فى المنطقة العربية أمثال كيرميت روزفلت وكبار رجال البترول الأمريكان أمثال ثيرى ديوس رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو، وقد شعر جمال عبدالناصر بالضغوط العربية التى بدأت تظهر فى الجو السياسى بشكل سافر بعد مقابلة منزيس العاصفة فى القاهرة فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ فى وسط غيوم كثيرة من التهديدات العلنية والتلويح باستخدام القوة من إنجلترا وفرنسا. فقد أخذت بعض هذه الدول العربية تتراجع فى موقفها بأسلوب الضغط على مصر بقبول الحلول السلمية ولو على حساب بعض التنازلات، وكان أبرز هذه الدول السعودية؛ حيث بدأ سعود يتصل بعبدالناصر ليقوم بدور الوسيط بعد إن كان حليفا، وقد أثمرت الاتصالات الأمريكية فى غرز بذور الشك وقام عبدالناصر فورًا بزيارة مفاجئة للسعودية يوم ٢٣ سبتمبر، وأمكن عن طريق المصارحة التامة الوقوف على أبعاد المخطط الأمريكى وأسلوبه فى إقناع الكبار وتم إعادة المياه إلى مجاريها لإمكان الوقوف فى جبهة صلبة أمام ضراوة الغرب المتنمر.

مجلس الأمن ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

قدمت كل من بريطانيا وفرنسا شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن بسبب تأميمها لقناة السويس.

وردت مصر بشكوى مقابلة ضد الدولتين على أنهما يهددانها بالعدوان المسلح عندما مارست حقها فى السيادة وأممت شركة تجارية مصرية.

وقد تصرفت إنجلترا وفرنسا خلافًا (٢٥٧) لما كان يراه دالاس وأثناء عودته إلى أمريكا. فكان مفاجأة له وقد استاء دالاس لذلك؛ لأن اللجوء إلى مجلس الأمن لم يكن من رأيه ولكن الحليفتان أرادتا إعطاء المبرر للعدوان باستنفاد كل الوسائل وآخرها اللجوء لمجلس الأمن.

- وفى أكتوبر اجتمع مجلس الأمن وكان الوفد المصرى برئاسة وزير الخارجية محمود فوزى وعضوية دكتور حلمى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس والسيد على صبرى.

وقدم الوزيران سلوين لويد الإنجليز ى وكريستيان بينو الفرنسى اقتراحًا بمشروع قرار فرنسى بريطانى لم يخرج عما قدمه منزيس لمصر ورفضته مصر ولكنه يخلو - إلى حد ما - من صيغة الإنذار واعتبرا هذا هو الأساس للمفاوضة مع مصر ولمحا فى المشروع أن هذه الاقتراحات تم إعدادها على أساس اقتراح أمريكى وأعلن الجانبان الإنجليز ى والفرنسى أنهما سيرفضان أية وساطة أو حل وسط يبتعد عن نص الاقتراح.

- فى يوم ٨ أكتوبر تكلم وزير الخارجية المصرى محمود فوزى رافضًا الاقتراح الفرنسى البريطانى، وطالب بإنشاء هيئة للمفاوضة والتى يجب أن يكون أساسها الحرية التامة للملاحة فى القناة وإقامة نظام للملاحة يشترك فى وضعه المنتفعون وهيئة قناة السويس المصرية.

- أما رئيس الوفد السوفيتى ووزير خارجيتها ديمترى شبيلوف فقد انتقد بشدة موقف إنجلترا وفرنسا ورفض فيه الاقتراحات الفرنسية البريطانية معلنا أنها تعتبر بمثابة إنذارا جديد لمصر.

- وكذلك كان رئيس الوفد اليوغسلافى ورفض المشروع البريطانى الفرنسى وأيد مصر بفكرة التمسك بتكوين لجنة للمفاوضة.

- أما دالاس رئيس الوفد الأمريكى فقد عوم الموضوع بإعلان أن المشروع الإنجليز ى الفرنسى يؤدى للحل. وفى الوقت نفسه الاقتراح المصرى له وجاهته وظهر الموقف أنه لا مخرج له. وتلافيا لكثرة الجدل اقترح همرشولد أن تعقد اجتماعات مغلقة بين مندوبى إنجلترا وفرنسا ومصر فقط وبحضوره كحكم وتوصل أخيرًا همرشولد مع مستر لويد إلى مبادئ (٢٥٨) ستة لأجل الوصول إلى تسوية لقناة السويس وكانت هذه المبادئ الستة هى :

١ - حرية المرور فى قناة السويس لجميع السفن دوون تمييز.

٢ - احترام سيادة مصر.

٣ - تأكيد استقلال القناة عن سياسة أية دولة.

٤ - الاتفاق بين السلطات المصرية والمنتفعين بالقناة على قيمة رسوم المرور.

٥ - تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القناة.

٦ - الاتفاق على مسائل التحكيم فى أية منازعات بين الشركة المنحلة ومصر وحصلت هذه المبادئ الستة (٢٥٩) على الإجماع حين أخذت الأصوات عليها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

أما بالنسبة إلى الجزء الثانى من المشروع والمقدم من إنجلترا وفرنسا والذى يؤكد على المبادئ التى تبنتها لجنة منزيس الخمسة فقد سقط بالفيتو السوفيتى. واتفق على التفاوض داخل لجنة خاصة تعقد فى جنيف بعد أسبوعين يوم الإثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

غرابة التصرفات الأمريكية

وفى وسط كل هذه الدوامات كانت (٢٦٠) الإدارة الأمريكية وما يتبعها من كواليس المؤسسات المسيطرة على السياسة العليا للدولة تقوم طوال فصل الصيف بعمليات منتظمة لشراء أسهم قناة السويس من البورصة على دفعات يبلغ كل منها ٢٠٠ سند، وكان الجميع يعلمون أن هذه العمليات تتم لحساب الأمريكيين.

وفى الوقت نفسه كانت كبرى شركات البترول بما يوجد[٢٦١] بين كواليسها من كبار مسئولين فى جهاز المخابرات الأمريكى .C.I.A ويتطلعون إلى آفاق البترول الواسعة وكمياتها الهائلة والتى تم معرفة أبعادها فى صحراء مصر الغربية والموجودة بجوار الفالق الجرانيتى أسفل منخفض القطارة، والذى قسم بئر البترول الشاسع بين ليبيا ومصر.

تصرفات دول التآمر الثلاثى

توالت الاجتماعات السرية بين الجانب الفرنسى والإسرائيلى عسكريين وسياسيين فى غيبة من الجانب البريطانى الذى كان يتحفظ منذ البداية للتعاون مع إسرائيل فى هذا العدوان ووضعت الخطط وعدلت عدة مرات كما توالت الاجتماعات السرية والعلنية بين الفرنسيين والبريطانيين العسكريين والسياسيين وقامت القيادات العسكرية فى كلا الدولتين بتحرك وجمع قواتهما وأغلب هذه التحضيرات والتحركات لم تختفى على مصر.

وعندما وصل المخطط العدوانى بين[٢٦٢] فرنسا وإسرائيل إلى ماقبل النهاية وكان الجانب الإسرائيلى مندفعًا بكل حماس لوضع اللمسات الأخيرة حتى يمكنه الحصول على الموافقة النهائية للتنفيذ وبخاصة من الجانب البريطانى المتردد فقد كانت إسرائيل تخشى من (خطر السلام) الذى ظهر على إثر تقدم المحادثات التى جرت فى مجلس الأمن فى مكتب همرشولد السكرتير العام بين الإنجليز والفرنسيين والمصريين، وكان المعتقد حتى يوم ٢٣ أكتوبر أن الاتفاق كان على وشك التوقيع وخاصة بعد أن حرر السكرتير العام خطابًا يلخص فيه نتائج المباحثات المشجعة على الحل السلمى ولم ينقص هذا الخطاب غير الموافقة المصرية عليها حتى تتم تسوية المشكلة عن طريق المفاوضات، وكان يكفى فى هذا الوقت إشارة عبدالناصر لكى تنهار خطة الحرب الإسرائيلية، وكان الجانب الإسرائيلى والفرنسى يطلقون على هذه المرحلة الحرجة اصطلاح «حظر السلام»، حيث كانوا يخشون استقرار السلام. خشية إسرائيل هى بالمقام الأول من تردد إنجلترا حتى آخر وقت ولذلك قام بن جوريون بالسفر فجأة إلى فرنسا

يوم ٢٣ أكتوبر وأمكنه التغلب على التردد البريطانى وفى الوقت نفسه أتم اللمسات الأخيرة فى خطة التواطؤ.

ومنذ ١٤ أكتوبر فى اجتماعات الجانب الفرنسى مع الإسرائيلى فى باريس أصبح واضحًا أن إسرائيل مصممة على الحرب ضد مصر مع الجانب الفرنسى حتى ولو لم تشترك إنجلترا، وظهر أن الجانب البريطانى كان تردده يرجع إلى محاولة البحث عن ذريعة وسبب معقول لدخول الحرب خشية الرأى العام عامة والرأى العام للشعب البريطانى بصفة خاصة والمعارضة المشاكسة التى رفعت صوتها عاليًا وبوضوح ضد فكرة العدوان كما أن إيدن بالذات كان حريصًا على ألا تظهر إنجلترا، وكأنها متواطئة مع إسرائيل بالذات فى حرب مع عبدالناصر لما له من تأثير جماهيرى فى شعوب الدول العربية وبخاصة البترولية.

العدوان ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

فى الساعة الخامسة من مساء(٢٦٢) يوم ٢٩ أكتوبر أنزلت عند مدخل ممر متلا على مسافة ٤٠ كيلو مترًا من مدينة السويس كتيبة من مظلات الجيش الاسرائيلى وأنزلت بالقرب من البناء المقام لذكرى الكولونيل(٢٦٢) باركر الحاكم الإنجليزى السابق لسيناء وانتشر جنود المظلات بين الصخور الوعرة فيما بين هذا البناء وممر متلا لمسافة ٣٠ كيلو متر وقضوا الليل وجزءا من النهار ٣٠ أكتوبر بعد حفر بعض الخنادق بصعوبة فى الضخور كانت منطقة ممر متلا خالية من القوات المصرية المقاتلة وكان بها فقط بعض جنود الحدود المصرية. وفى الوقت نفسه تحرك طابور إسرائيلى (٢٦٣) مجتازًا الحدود المصرية على أربعة محاور اندفع المحوران الأولان فى إتجاه قناة السويس بهدف السيطرة عليها وكان (٢٦٤) التحرك غربًا وإلى الكنتلة وتمد ونخل وممر متلا المحتل مسبقًا بقوات المظلات الإسرائيلية. ودل حجم هذه العملية على أنها مقدمة لهجوم شامل تقوم به إسرائيل وكانت كل التوقعات المصرية انه إذا حدث عدوان على مصر فسيكون من جانب بريطانيا وفرنسا ولذلك كانت القوات الرئيسية المصرية مركزة كلها فى الإسكندرية والقاهرة وليس فى سيناء الا ست كتائب موزعه على طول خطوط

الهدنة مع إسرائيل منها كتيبتين فى أم كتاف وكتبتين فى الشيخ زويد وكتيبتين فى العريش بالإضافة إلى قوات من الحرس الوطنى موجودة فى قطاع غزة.

وصدرت الأوامر فى الحال للقوات المصرية (٢٦٧) فى سيناء أن تصمد فى مواقعها بكل الطرق لمدة ٤٨ ساعة إلى أن تصل التعزيزات كما صدرت الأوامر للفرقة الرابعة المدرعة بالعبور لقناة السويس وتتجمع فى موقع بير روض سالم فى قلب سيناء لضرب الهجوم الإسرائيلى. ودافعت القوات المصرية فى منطقة نخل واستطاعت إيقاف القوات المعتدية. كما هاجم العدو المواقع المصرية فى شمال سيناء ولكن القوات المعتدية. كما هاجص العدو المواقع المصرية فى شمال سيناء ولكن القوات المصرية ردته.

فى صباح يوم ٣٠ أكتوبر رصدت وحدات الدفاع الجوى المصرى طائرة نفاثة بريطانية من طراز كانبيرا كانت تحلق على ارتفاع شاهق فوق بورسعيد ومنطقة الزعفرانة.

وفى يوم ٣٠ أكتوبر تسلم سفيرى مصر فى كل (٢٦٨) من فرنسا وإنجلترا الإنذار البريطانى الفرنسى يطالب الجانبين المصرى والإسرائيلى بإيقاف القتال برا وجوا وبحرا وأن يسحب كل قواته بعيداً عن القناة بمسافة عشرة أميال على الأقل وعلى أن توافق مصر على احتلال القوات البريطانية والفرنسية مؤقتا للنقط الرئيسية فى كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس لضمان حرية الملاحة فى القناة على أن تنفذ ذلك خلال ١٢ ساعة تنتهى فى الساعة ٦,٥ من صباح يوم ٣١ أكتوبر وإلا فإن الدولتين إنجلترا وفرنسا تتدخلان بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان إجابة طلبهما. واجتمع مجلس الوزراء المصرى ورفض هذا الإنذار وأعلنت إسرائيل أنها تقبل هذا الإنذار إذا ماقبلته مصر. وكان جمال عبدالناصر فور وصول الأخبار قد انتقل إلى مبنى القيادة وأشرف بنفسه على العمليات ضد العدوان. واستمر الطيران المعادى فى ضرب القوات المصرية طوال نهار يوم ٣٠ أكتوبر وتبين لقوات الطيران المصرية المشتركة فى المعركة شبه استحالة لضرب الطيران الإسرائيلى ومطاراته لتأكدهم من أن الطيران الفرنسى (بطائرات المستير) كان مشتركًا فى الدفاع عن أرض إسرائيل بمظلة جوية من كل

هذه الملابسات تأكد عبدالناصر [٢٦٨] منذ وصول الإنذار الإنجليزى الفرنسى من المؤامرة الثلاثية وإن دور إسرائيل التى بدأت الهجوم لا يتعدى أن يكون مبرراً لتدخل إنجلترا وفرنسا كما تأكد أن الإنجليز والفرنسيين سيبدءون غزوهم بخاصة بعد أن وصلت الأنباء أن الطيران البريطانى قام بغارة جوية على القاهرة مساء ٣١ أكتوبر بينما كان الطيران الفرنسى يعمل فوق سيناء.

وقبل أن يتمكن العدوان الإسرائيلى الإنجليزى الفرنسى من عزل القوات المصرية شرق القناة للقضاء عليها فى سيناء تقرر سحب القوات المصرية من سيناء وصدرت الأوامر بذلك فى العاشرة مساء ٣١ أكتوبر. وفى صباح ٣٠ أكتوبر سافر إلى موسكو رئيس الجمهورية السورية شكرى القوتلى وتفاهم قبل سفره مع عبدالناصر للوقوف على مدى تأييد الاتحاد السوفيتى لموقف مصر من هذا العدوان المدبر من ثلاث دول وعبرت دمشق عن غضبها البالغ وتحرك الضباط الوطنيون لمطالبة حكومتهم فى سوريا بمشاركة مصر فى الدفاع وبخاصة بعد أن ظهرت قطع بحرية أجنبية تهدد سوريا أمام ميناء اللاذقية وبنياس وهى نهاية خطوط الأنابيب التى تنقل بترول العراق إلى البحر المتوسط ليصل إلى فرنسا وإنجلترا وغرب أوروبا والتى تعتمد عليه غرب أوروبا فى صناعاتها ومعيشتها اجتمع مجلس الأمن مساء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ وقدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو الجانبين إلى وقف إطلاق النار فوراً وإلزام إسرائيل بسحب قواتها خلف خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨. وأعلن المندوب السوفيتى انه يؤيد الموقف الأمريكى، وكذلك المندوب اليوفسلافى وسقط مشروع القرار باستخدام إنجلترا وفرنسا لحق الفيتو وذلك أغضب الحكومة الأمريكية.

فى ٣٠ أكتوبر طلبت مصر عقد مجلس الأمن للنظر فى أمر هذا العدوان ثم أعلنت التعبئة أيضا فى ٣٠ أكتوبر.

- ثم قامت مصر بقطع علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا.

- وعرف وقتها أن الجنرال تشارلس كتيلى هو القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط والأميرال الفرنسى بيير بارجوهو قائد القوات الفرنسية.

- وبلغ عدد الجنود الفرنسيين والإنجليز المشتركين فى المعركة قرابة ١٦٠ ألف مقاتل ومعهما أسطول قرابة ١٣٠ قطعة حربية.

موقف رجال البترول الأمريكيين

كان رجال البترول الأمريكان فى حالة قلق خوفًا من إعادة سيطرة الإنجليز والفرنسيين على القناة حتى لايعودوا إلى الاستغلال السلمى لمنابع بترول الجزيرة العربية وخوفًا من قيام الاضطرابات المتتابعة وحرب عصابات لا نهاية لها من العرب كانتقام منهما - كما أن التعامل مع مصر وحدها بقيادتها الجديدة أضمن لهم وخاصة بعد [٢٧٠] ماظهر من أبحاثهم البترولية السرية أن مصر تقوم على بحيرة من البترول.

وكان لكبار رجال البترول موقف مؤثر فى موقف الإدارة الأمريكية للعمل على إيقاف القتال.

الرأى العام العالمى

عبر الرأى العام العالمى عن غضبه ضد المؤامرة على مصر وعم الغضب القارات وهوجمت المنشآت والسفارات البريطانية والفرنسية فى معظم العواصم الإفريقية والآسيوية وفى أمريكا اللاتينية وحتى باكستان هددت بالانسحاب من الكومنولث كما قام الشعب العراقى بشبه ثورة ضد حكومته ونظامه المتعصب للسياسية البريطانية وتعرضت فيها المؤسسات البريطانية ومقار الشركات والبنوك وغيرها لهجمات متواصلة من الجماهير العراقية ـ كما قامت فى معظم البلاد الأوروبية حركات تعبر عن السخط ضد فرنسا وإنجلترا وحدث ذلك فى كل من اليونان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا الغربية وحتى فى إنجلترا فقد احتشد أكثر من ٢٠ ألف متظاهر فى ميدان الطرف الأغر يطالبون بطرد إيدن ويستنكرون العدوان على مصر.

عملية ممر متلا

ظلت طلائع قوات المظلات الإسرائيلية [٢٧١] بقيادة شارون بلا حراك أمام

ممر متلا منذ صباح ٣١ أكتوبر وفى أثناء الليل وصلها إمدادات من العتاد والطعام تحملها الطائرات الفرنسية، ووصلت قوات مصرية استطاعت احتلال الممرات الجبلية ودارت معركة عنيفة بين المصريين والإسرائيليين منذ الحادية عشرة صباحًا يوم ٣١ أكتوبر ونسفت الطائرات المصرية سيارتين إسرائيليتين لنقل البترول على الطريق وسدته تماما بعد ان احترقتا - وانتهى النهار وفشل التقدم الإسرائيلى بسبب المقاومة المصرية وتشتت قوات إسرائيل شرق الممر بعد أن تعرضت لهجمات مصرية جوية - وفى صباح يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ تجمعت القوات الإسرائيلية ثانية استعدادًا لمواجهة الهجمات المصرية بالمصفحات التى وصلتهم قادمة من الشمال، ولكن القوات المصرية أخلت مواقعها أثناء الليل بعد أن تلقت أوامر قيادتها بالقاهرة بالانسحاب بعد أن تأكدت القيادة المصرية من اشتراك بريطانيا وفرنسا فى العدوان واستأنف الجيش الإسرائيلى زحفه من ممر متلا متقدمًا نحو القناة.

معارك سيناء (٢٧٢)

فى أثناء معارك متلا تقدمت قوة إسرائيلية هى اللواء التاسع الميكانيكى وبه أكثر من مائتى سيارة، ٨٠٠ مقاتل وزحفت جنوبًا على الطريق الوعر حتى وصلت إلى رأس النقب يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فى السابعة صباحًا، ثم استأنفت زحفها إلى الجنوب فى اتجاه شرم الشيخ.

أما فى الجبهة الوسطى من سيناء

بعد اشتباك القوات المصرية الصغيرة العدد والتسليح من القسيمة بعد اشتباكها مع القوات الإسرائيلية المنهكة تقدمها فوق الرمال الهشة وفقدها الكثير من معداتها بعد اجتيازها الحدود الإسرائيلية.

أما فى الجبهة الشمالية

ففى مساء ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حاولت عناصر فدائية من اللواء الإسرائيلى

المدرع فتح ثغرة فى حقول الألغام المصرية أمام خطوط الدفاع المصرية فى رفح وفشلت فى ذلك مما تسبب فى تكبد الكتائب الإسرائيلية المشاة لخسائر شديدة أثناء زحفها مساء ٣١ أكتوبر كما كانت المواقع المصرية المحصنة فى أبو عجيلة قد صمدت هى الأخرى أمام الهجوم الإسرائيلى الذى بدأ فى فجر ٣١ أكتوبر واستمر حتى بعد الظهر، وبعد أن تعرضت إلى ضربات من طائرات المطاردة المصرية.

وفى الساعة الثامنة مساء سقط مركز «الجسر» المصرى وبعدها مباشرة قامت باقى القوات فى باقى الدفاعات المصرية بالانسحاب بعد صدور الأوامر من القاهرة.

فى الوقت نفسه الذى كانت فيها قوات اللواء المدرع السابع المصرى قد عبرت إلى شرق القناة، ووصلت مقدمتها إلى «بئر روض سالم» فى مساء ٣١ أكتوبر، فكانت الشواهد تدل على أن هذه المنطقة سيحدث بها معركة عنيفة للدبابات. ولكن فجأة صدرت الأوامر المصرية بانسحاب هذه القوات المدرعة إلى غرب القناة مرة أخرى. وهى لم تكن قد اتخذت مواقعها بعد فى الشرق فى بئر روض سالم. وسادت الفوضى فى مناطق العبور المصرية حيث كانت تقوم باقى قوات المشاه التى وصلت حديثًا إلى شرق القناة بالعودة إلى غرب القناة.

وألحقت خسائر جسيمة بالمصريين أثناء هذا العبور غير المستقر من غرب القناة إلى شرقها وبالعكس.

وبسبب الغارات الجوية التى وقعت على المدرعات المصرية ومعدات وجنود الوحدات، والذى قامت به الطائرات الفرنسية من طراز «مستير» كل ذلك قبل انقضاء مهلة الإنذار.

العمليات البحرية

رغم ان التسليح البحرى المصرى كان متواضعًا [٢٧٣]، حيث كان مكونا من بعض المدمرات والفرقاطات فقد كانت إسرائيل تعتبر أنه يشكل تهديدا

لأراضيها؛ لأن الجزء الآهل بالسكان من إسرائيل كان معرضًا لضربات مدافع البحرية المصرية. ولذلك قامت فرنسا بدعم القوات البحرية الإسرائيلية وزودتها بإسطول خفيف من المدمرات «سوركوف»، «بوفيه»، «كيرسانت» بالإضافة إلى المدمرة الفرنسية «جازيل».

وفى عصر يوم ٣٠ أكتوبر عندما كانت المدمرة المصرية «إبراهيم» تتسلل وسط دورية من الأسطول الأمريكى قامت المدمرة الفرنسية «كيرسانت» بالضرب على المدمرة المصرية «إبراهيم» واستمر اشتباكها معها حتى مطلع الفجر وأمكنها فى النهاية أسر المدمرة «إبراهيم» بمساعدة الفرقاطات وسفن المراقبة الإسرائيلية والطائرات الفرنسية بعد توقف حملة قيادتها.

بينما كانت سفينة التدريب «دمياط» فى طريقها إلى شرم الشيخ [٢٧٤] اعترضها ثلاث قطع من الأسطول البريطانى وأمرتها بالتسليم ورفض قائدها وقاتلت، ثم غرقت بعد ان أصابت إحدى سفن الأعداء واستشهد قائدها الصاغ محمد شاكر حسنين واليوزباشى البحرى مدحت الزيات.

فى ٣ نوفمبر حاولت قوات بحرية بريطانية النزول إلى البر بالقرب من[٢٧٥] ميناء السويس وقامت زوارق الطوربيد المصرية بإصابة إحدى قطع البحرية البريطانية وعاونتها مدفعية السواحل المصرية وفشل نزول المعتدين إلى البر.

وفى يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ بعد الظهر وعلى بعد عشرة أميال من بحيرة البرلس أغرقت زوارق الطوربيد المصرية طرادا فرنسيا «جان بارت» وعليه سبعمائة بحار فرنسى وتعقبت طائرات العدو زوارق الطوربيد المطرية واستشهد أبطالها وهم صاغ جلال دسوقى، يوزباشى إسماعيل عبدالرحمن فهمى، يوزباشى صبحى معز، ملازم أول على صالح، ملازم أول مصطفى طبالة، ملازم أول عادل مصطفى شوقى، ملازم ثان جمال رزق الله الفسخانى، م ثان محمد البيومى الطبلاوى، ملازم ثان (سورى) جول جمال.

وقامت طائرات حاملات الطائرات البريطانية بمهاجمة قطع البحرية المصرية

بميناء الإسكندرية هجومًا مستمرًا لإغراقها ولكنها فشلت بفضل دفاع المدفعية المصرية المضادة للطائرات، والتى تمكنت من إسقاط بعض هذه الطائرات.

الانسحاب المصرى من سيناء لتجنب الفخ

منذ تسلم «عبدالناصر» الصيغة الكاملة للإنذار (٢٧٦) البريطانى الفرنسى مساء يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبتحليل كلماته تيقن «عبدالناصر» من الفخ الذى أعده المتآمرون (فرنسا وإنجلترا واسرئيل) وهى محاولة استدراج معظم وأقوى الوحدات المصرية إلى سيناء لصد الهجوم الإسرائيلى الذى بدأ مبكرًا ومنفردا ودون ظهور أى بوادر عدوان من دولتى إنجلترا وفرنسا وقد كانت خطة التآمر قد نجحت (٢٧٧) حتى لحظة اطلاع ناصر على صيغة الإنذار، وكان عبدالناصر قد نقل إلى شرقى القناة اللواء الأول المدرع واللواء الأول المشاة الخفيف واللواء الثانى المشاه حتى إنه لم يبق لديه قوات خفيفة للدفاع عن باقى الأراضى المصرية. وقد تحمل عبدالناصر وحده مسئولية قرار الانسحاب حيث كان منذ بداية العدوان متوليا زمام القيادتين الاستراتيجية والسياسية ومع ذلك فإنه عند تقديم اقتراحه بهذا الانسحاب الضرورى وهو فى اجتماع بمركز القيادة العامة للقوات المسلحة مساء ٣١ أكتوبر وقرر فى هذا الاجتماع التصميم على استمرار القتال والمقاومة (٢٧٨) ولو حتى بالانسحاب إلى الوجه القبلى واللجوء إلى حرب العصابات وعارضه فى هذه القرارات صلاح سالم واقترح على عبدالناصر أن تستسلم الحكومة وتأتى حكومة جديدة يمكنها التفاوض مع الغزاة. وأيد عبدالحكيم عامر وجهة نظر صلاح سالم؛ لأنه كان يخشى مواجهة الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا ولمح هو الآخر بالاستسلام.

وطلب سليمان حافظ مقابلة عبدالناصر ليعرض على القيادة فكرة الاستسلام ورفض عبدالناصر مقابلته.

وحذر عبدالناصر المجتمعين من إظهار الفرقة فى الرأى؛ لأن الأعداء فى انتظار هذا لخلاف لتحقيق أهدافهم بالكامل بتحيقيق الانهيار من الداخل.

وتم الانسحاب العسكرى المصرى بالكامل من سيناء وبغاية السرعة فى ليلتى ٣١ أكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٩٥٦ وقبل إن تقوم القوات (٢٧٩) الجوية الفرنسية والبريطانية بضرب ونسف كوبرى الفردان والمعديات وبذلك أنقذ هذا الانسحاب معظم القوات المصرية قبل أن تحجز فى سيناء وتصبح فى صميم الفخ وفى مصيدة كبيرة ويصبح طريق القاهرة وطريق القناة ممهداً وسهلاً لتقدم القوات المعتدية.

التعامل مع الأحداث

وفى نهاية اجتماع عبدالناصر فى مبنى القيادة (٢٨٠) مساء ٣١ أكتوبر وبعد ما اتخذ فيه من قرارات الانسحاب من سيناء حدد عبدالناصر الاستراتيجية المصرية فى مواجهة هذا العدوان المدبر، والذى يحظى ظاهريا بمعارضة الدولة العظمى أمريكا وفى الحقيقة مباركة له. وتمنيات غير طيبة لمصر كما يحظى بجانب من الحرص المبالغ فيه من الدول العظمى الأخرى الاتحاد السوفيتى والمفروض أنها حليفة لمصر إلى حد بعيد وخصوصاً بعد ما وصل عبدالناصر من معلومات من سفارة مصر فى موسكو ومن الرئيس شكرى القوتلى أثناء زيارته لموسكو بأن القادة السوفييت ينتظرون من مصر أن تحارب بنفسها معركتها وتأكدهم من أن مصر ستحقق النصر وحدها فى النهاية. بالإضافة إلى تيقنه من بعض المواقف المتخاذلة من جانب بعض القريبين من اتخاذ القرار من السلطتين العسكرية والمدنية فى مصر ومن بعض بقايا محترفى السياسة السابقين لكل ذلك قرر الآتى :

إعلان المقاومة

فى يوم الجمعة ٢ نوفمبر (٢٨١) ذهب جمال عبدالناصر فى سيارة جيب مكشوفة إلى حى الحسين الشعبى وسط الجماهير وأدى صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر وأمام جموع الشعب المصلين أعلن فى خطبة له بعد الصلاة من على المنبر ونقلتها الإذاعة «إنه قد تم انسحاب جميع القوات المصرية من سيناء

للدفاع عن قناة السويس وقبل أن تقع هذه القوات فريسة فى فخ المعتدين وإن الجميع سوف يقاتلون ولن نستسلم وسوف نقاتل مع الشعب الذى أصبح السلاح فى يده»، وعندما خرج عبدالناصر من الجامع الأزهر كانت القاهرة كلها قد زحفت إلى طريق موكبه وأخذت تهتف فى صيحة واحدة مدوية «حنحارب.. حنحارب»، وقد جمعت هذه الصيحة شعب مصر على هدف واحد فى مواجهة المعتدين وبعد أن تم توزيع نحو مليون قطعة سلاح على أفراد الشعب للذود عن البلاد وانضم الكثيرون إلى صفوف المقاومة.

وكان عبدالناصر يعلم أنه إذا قاتل وطلب المساعدة فى الوقت نفسه فمن المحتمل أن يكون لندائه صدى وهذا تصديقا لنصيحة خروشوف للسفير المصرى القونى «لا تعتمدوا على غير أنفسكم ونحن واثقون إنكم قادرون على تحقيق النصر» وذلك فى حفل عشاء أقامته حكومة الاتحاد السوفيتى للرئيس شكرى القوتلى فى الكرملين. لذلك [٢٨٢] بادر عبدالناصر بتنظيم قواته فى القاهرة لتقوم بحرب عصابات طويلة الأمد وأغلق قناة السويس وجعلها غير صالحة للملاحة لمدة طويلة، وعمل على نسف أنابيب شركة البترول العراقية التى تخترق سوريا ولبنان ووقعت بريطانيا وفرنسا تحت رحمة أصحاب شركات البترول الأمريكيين ولقلة كميات البترول المخزون فى فرنسا وإنجلترا كان بمثابة تأكيد [٢٨٣] على استمرار المعركة حتى يمكن إثارة الأمم المتحدة ولذلك صدرت الأوامر لقيادة المقاومة بالقناة بالاستمرار فى المقاومة بعنف فى بور سعيد وبأى ثمن.

تدهور الجنيه الإسترلينى

ومما ساعد مصر فى معركتها مع العدوان هو التدهور المستمر فى قيمة الجنيه الإسترلينى وبخاصة فى سوق نيويورك حيث كانت الحكومة البريطانية تقوم بشراء الدولارات بكميات كثيرة عندما عرضت أمريكا فى سوقها كتل قيمة كل منها خمسة ملايين من الدولارات وكان بنك إنجلترا يسارع إلى شرائها بالإسترلينى بمبالغ من المال تبلغ قيمة كل منها ما يعادل مليونًا من الدولارات وفى اليوم التالى كانت إنجلترا مضطرة إلى توفير ٣٠٠ مليون دولار لمنع انهيار

الثقة فى النقد البريطانى - وتبين أن الحكومة الأمريكية قد سمحت للبنك الفيدرالى ببيع ما يريد بيعه من جنيهات إسترلينية كما قامت الحكومة الأمريكية بعملية سحب جزء من الودائع البريطانية.

الانتقام من الانسحاب المصرى

وطوال يومى ٢، ٣ نوفمبر قامت الطائرات البريطانية بالانتقام من القوات المصرية التى تمكنت من الافلات من فخ سيناء بانسحابها دون خسائر تذكر وقامت هذه الطائرات البريطانية بقذف وضرب طوابير الجيش المصرى المنسحبة على الطرق المصرية وتسببت فى كثير من الدمار لجانب من الدبابات والمدافع وأحرقتها وأحرقت بعض السيارات العسكرية على طول الطريق من الإسماعيلية إلى القاهرة. وأصابت الغارات كوبرى الفردان، ولكن عملية الانسحاب كانت قد تمت فى وقت مبكر وتمكنت القوات المصرية من النجاة من الوقوع فى هذه المصيدة فى سيناء إلى حد بعيد.

فى الأمم المتحدة

فى الساعة الأخيرة من يوم ٢ نوفمبر صدر قرار الأمم المتحدة بالموافقة على مشروع الولايات المتحدة بعد التصويت عليه [٢٨٤] ويقضى القرار أن تقبل الأطراف المتنازعة وقف إطلاق النار والامتناع عن إرسال أى قوات عسكرية أو أسلحة إلى المنطقة وسحب جميع قواتها إلى خلف خطوط الهدنة (الهدنة بين مصر وإسرائيل الموقعة فى رودس ١٩٤٩) والامتناع عن أى غزو. وكان فى هذا النص إدانة سابقة لأية عمليات يتخذها الفرنسيون والإنجليز لإنزال جنودهما فى مصر ورفضت إسرائيل وفرنسا وإنجلترا التصويت. وعندما أعلنت كندا استعدادها لإرسال قواتها تحت علم الأمم المتحدة للاشتراك فى عمليات إيقاف القتال بعد اقتراح إنشاء قوة دولية تبدأ فى عملها صباح ٦ نوفمبر ١٩٥٦ رفضت إنجلترا وفرنسا ذلك. ولما كانت إسرائيل تشرف على شبه جزيرة سيناء بالكامل وبشكل يتسم بالأنانية وافقت على قرار الأمم المتحدة بإيقاف القتال وأجابت

السكرتير العام للأمم المتحدة بأنها مستعدة للدخول مباشرة مع مصر لإقرار السلام مع رفضها لإنشاء قوة دولية. أما إنجلترا وفرنسا فقد أزعجهما قرار تكوين القوة الدولية فلم يردوا على القرار ودبرا الإسراع فى استمرار العدوان قبل تكوينها فى ٦ نوفمبر.

وفى صباح ٣ نوفمبر أعلن إيزنهاور [٢٨٥] فى خطاب له أن أمريكا لا تستطيع أن تبرر أى عدوان مسلح مهما يكن المعتدى ومهما تكن الضحية.

وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة بريطانيا تتابع تطور المناقشات فى الأمم المتحدة كانت مظاهر السخط الشعبى البريطانى تزداد حدة واتساعًا فى كل مكان فى إنجلترا وفى العالم.

وفى الرابعة صباحًا كانت القوات السوفيتية تزحف على المجر لإخماد الثورة الشعبية بها.

الدور الأمريكى المتواطئ

أبلغ «إيدن» رئيس وزراء بريطانيا الرئيس الأمريكى إيزنهاور أن إنجلترا [٢٨٦] لا تسمح بوجود فراغ عسكرى فى المنطقة وستستمر فى إجراءات السيطرة على الموقف حتى يمكنها تسليم مسئولياتها إلى الأمم المتحدة وأن عملياتها سوف تقف بعد الاستيلاء على بور سعيد. وصدرت الأوامر فور ذلك للأسطول السادس الأمريكى بإخلاء شرق البحر الأبيض المتوسط. وتعمد إيزنهاور أن يغمض عينيه عن عملية العدوان على أساس الالتزامات التى تعهد بها إيدن بالاكتفاء بإخضاع بور سعيد فقط وهذا التسامح الأمريكى كان فى مستوى التواطؤ وليس أدل على ذلك من أن قائد الأسطول السادس الأمريكى الأميرال براون أرسل برقية للإنجليز والفرنسيين «عمل أطيب تمنيات الأسطول السادس لنجاح العملية التى تقومان بها».

سد قناة السويس

قامت مصر بسد مدخل القناة عند بور سعيد كما قامت بإغراق كثير من

السفن القديمة بعد أن حملتها بالأسمنت وذلك على طول القناة بغرض تعطيل الملاحة لأكبر مدة ممكنة حتى لا يستفيد العدو من استخدام القناة بسفنه الحربية لمساعدة قواته الكبيرة البرية. وقامت إحدى الطائرات البريطانية بإصابة السفينة المصرية «عكا» بالقرب من بحيرة التمساح (٢٨٧) فى الممر المائى ونتج عن ذلك الإساهمة فى تعطيل الملاحة فى القناة فكانت خدمة للمخطط المصرى.

استمرار الغارات المعادية

فى ٢ نوفمبر قذفت الطائرات المعادية محطة الإرسال المصرية فى أبى زعبل وسقط سبعة شهداء من العاملين بالمحطة وانقطعت الإذاعة وأعيد تشغيلها بعد مدة قصيرة فى يوم ٣ نوفمبر. وفى فترة الانقطاع قامت محطة أخرى فى مغارة للطوارئ بعملية البث الإذاعى إلى أن أصلحت المحطة الرئيسية.

فى صباح ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قام الإنجليز بغارة جوية (٢٨٨) شديدة على مطار الماظة وعلى الثكنات العسكرية بها، واستمرت الغارات على طريق انسحاب القوات المصرية المتجهة إلى القاهرة.

العمليات فى سيناء

فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فى الساعة الثانية بعد الظهر وصل اللواء ٢٠٢ الإسرائيلى أمام حقول البترول المصرية على رأس سدر واحتلها بسهولة، وكانت سيناء كلها فى هذا الوقت خالية من القوات المصرية بعد انسحابها ووصلت قوات إسرائيلية من المظلات إلى الطور وفى ٣ نوفمبر وصلت قوات أخرى إسرائيلية مكونة من ٩ سيارات إلى مشارف شرم الشيخ.

وفى الجبهة الوسطى توقفت المعارك تمامًا بعد انسحاب القوات المصرية وفى الشمال احتلت القوات الإسرائيلية العريش بعد الانسحاب المصرى استولت القوات الإسرائيلية على مخازن ضخمة مصرية مكدسة بالمعدات الحربية والبترول وأجهزة الرادار.

التمهيد للنزول فى بور سعيد

فى صباح يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بدأ الهجوم [٢٨٩] المركز من العدو على بور سعيد، وكانت القطع البحرية الفرنسية والبريطانية قد دخلت الغاطس أمام بورسعيد حتى وصل بعضها إلى مسافة ٤٠٠ متر من الشاطئ ووجهت مدافعها على شواطئ بور سعيد وبور فؤاد وكانت تسقط ألف دانة مدفعية فى الدقيقة على ساحة بورسعيد، والتى كانت تبلغ آنذاك ٤ كيلومتر مربع وبذلك فاقت كثافة النيران المعادية أكبر تركيز لأية معركة من معارك الحرب العالمية الثانية، فدمرت معظم الأسلحة المصرية الثقيلة المضادة للسفن والطائرات. وأمست بورسعيد خالية من الأسلحة الثقيلة وأحترقت جميع الكبائن الخشبية الموجودة على شاطئ بور سعيد وقامت قوات المقاومة الشعبية المصرية بالتنسيق مع رجال الجيش المدافعين عن بورسعيد وانضمت إليها وبين صفوفها لسد الثغرات الدفاعية وأقامت معها فى خنادقها وبين دفاعاتها واشترك فى هذه المقاومة شعب بورسعيد بأكمله شبابه وشيوخه وصبيانه وحتى نساؤه الذين كانوا يعاونون بنقل الذخائر ومياه الشرب لهم.

واستمرت الغارات الجوية ومدفعية الأسطول فى الضرب وأجهزت على بطارية الصواريخ المصرية والتى استشهد عدد كبير من جنودها. ونظمت المقاومة الشعبية طريقة لترحيل كبار السن والأطفال عبر البحيرات إلى دمياط والمطرية.

وفى مساء ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ كانت وحدات الجيش المصرى المتبقية فى المدينة كلها من المشاة فقط بأسلحتها الصغيرة والعادية، وكانت مقصورة على الكتيبة ٢٧٥ فى بور فؤاد والكتيبة ٢٩١ والكتيبة الرابعة وبطارية مدافع صاروخية فى حى المناخ وكتيبة حرس وطنى بين مطار الجميل والبلاج.

وفى يوم ٤ نوفمبر نفسة [٢٩٠] قامت الطائرات المعادية بغارات متواصلة على تجمعات الدبابات المصرية بجانب الإسماعيلية وعلى الطرق بجانب أهرامات الجيزة - وقامت بضرب مجموعة من الطائرات المصرية كانت بمطار الأقصر. ولكن معظم هذه الطائرات أفلتت من الضرب واتجهت للسعودية والسودان.

يوم ٥ نوفمبر صباحًا تم إسقاط كتيبة مظلات بريطانية (٦٠٠) مظلى ومعهم القيادة وعلى رأسها جنرال (بتلر) وذلك فى منطقة مطار الجميل، وكان بالمنطقة كثير من المواقع عبارة عن براميل مملوءة بالحجارة والرمال وأسقطت المدافع المصرية المضادة تسع طائرات أما المقاومة المصرية المشتركة مع رجال الجيش المدافعين فقد انهالت نيرانها على رجال المظلات وأحدثت فيهم أفدح الخسائر.

أما فى منطقة بور فؤاد (شرق القناة) فقد قامت الطائرات الفرنسة بضرب وتدمير جميع الأهداف المصرية الموجودة فى مناطق إنزال الفرنسيين - ثم تم أسقاط كتيبة مظلات فرنسية وأحدث فيها المدافعون المصريون من مقاومة رجال الجيش بعض الخسائر وحيث إن بور فؤاد نفسها كانت شبه خالية من الجيش فقد تمكن بعض جنود المظلات الفرنسيين من احتلال بعض المناطق المتفرقة بها. وتم إنزال فوجين من المظليين الفرنسيين فى منطقة رملية جنوبى بورسعيد وفتحت عليهم المقاومة نيران المدافع الرشاشة مصرية والأحياء من المظليين أعادوا تنظيم صفوفهم وبدءوا يزحفون فى اتجاه كوبرى السكة الحديد وكانت المقاومة المصرية متحصنة أمام الجسر ومعهم قوات من المدفعية والأسلحة الصغيرة السريعة وأمكن للمقاومة المصرية القوية إيقاف هذا الزحف وسرعان ماحضرت الطائرات المعادية. وأغارت على المقاومة المصرية المدافعة عن الجسر وأحدثت فيها كثيرًا من الخسائر بما القته الطائرات المعادية من صواريخ وقذائف.

وفى النهاية تم استيلاء الفرنسيين على الجسر. وتمكن جزء آخر من المظليين الفرنسيين من الوصول إلى حديقة وابور المياه واستولوا عليه بعد قتال من شجرة إلى شجرة وأقام الكولونيل شاتو مركز قيادته فى فيلا مدير وابور المياه.

فى يوم ٥ نوفمبر نفسه وبعد الخسائر الكثيرة للعدو [٢٩١] فى الجنود الهابطين بالمظلات فى مناطق الجميل وعلى طول الشاطئ وعلى بور فؤاد وتعقبت المقاومة الشعبية الهاربين من جنود المظلات فقد أسقط العدو موجة جديدة من جنود المظلات بشكل مكثف على المناطق الخالية من الدفاعات وتمكنت من تكوين رأس كوبرى فى بور فؤاد وعلى الشاطئ فى منطقة الجميل ولكن كان لا يزال

يفصلهم عن بور سعيد عشرة كيلومترات كان يصعب الاستيلاء عليها لانتشار المقاومة فيها. وتمكنت قوة من الجيش البريطانى بمساعدة الطيران والسلاح الجوى للأسطول من الاستيلاء على مبنى البوليس البحرى المصرى بعد معركة أرضية عنيفة. وإلى هذا الحد كان الموقف بالنسبة إلى المعتدين يحتاج إلى إعادة تنظيم الصفوف قبل النزول الأساسى من البحر فقام الجنرال شاتو من تليفون وابور المياه بالاتصال بالسلطات المصرية، وكان قد أرسل ضابطا إنجليزيًّا للاستكشاف فى القناة ووصل إلى الكيلو ٢٥ وعاد وقدم تقريره بعدم وجود قوات مصرية حتى هذا الحد ووصلت المعلومات إلى باريس بانهم تجاوزوا الخطة بأمان.

طلب عقد هدنة

ووصلت أخبار هذه المحاولة (٢٩٢) لعقد هدنة مع المصريين إلى القيادة البريطانية للحملة فى قبرص ونشرتها خطأ بأنها عملية تسليم رسمى من المصريين علما بأن اللواء الموجى وهو ممثل الجانب المصرى عندما أطلع على شروط الهدنة المسلحة فى عبارة تطلب من الجانب المصرى بالتسليم فقد طلب مهلة للاتصال بالقيادة السياسية فى القاهرة. وفى هذه الفترة وبناء على التفسير الخاطئ من القيادة البريطانية فقد نقلت أخبارها إلى لندن وباريس أنها أنباء النصر واستخدم إيدن فى الحال هذه الأنباء لإظهار تفوقه خصوصًا وأنه كان يواجه رأيًا عامًا بريطانيًا متصلبًا ضده من المعارضة ومن مجلس العموم.

وأعلن إيدن أن بور سعيد قد استسلمت - وبعد مدة اتصل الموجى بقيادة الاحتلال وأبلغها رفض القاهرة لهذه الهدنة.

الإنزال والاحتلال (٢٩٣)

بعد فجر يوم ١٩٥٦/١١/٦ وعلى أول ضوء كانت شوارع بور سعيد مملوءة بجثث الشهداء من المدنيين والعسكريين، وكانت المدينة مشتعلة بالحرائق نتيجة الضرب الجوى المركز على مخازن الأخشاب ومستودعات البترول والكبائن

الخشبية وحى المناخ وكل ماهـو قابل للاشتعـال واستأنف العـدو منذ الصباح ٦ نوفمبر العمليات الجوية والضرب على المدينة من مدفعية الأسطول وبشكل مركز ومتصل إلى أن أحدثوا ستارة كثيفة من الدخان على طول الساحل استطاع تحتها العدو من الاقتراب والتقدم بقوارب انزال الجنود المحملة ونجح فى إنزال قوة من مشاة الأسطول وعدد من العربات وتمكنت هذه القوات المعادية من احتلال مناطق متفرقة على الساحل.

وفى الوقت نفسه تمكنت قوات (٢٩٤) الأسطول المعتدى من احتلال ميناء بورسعيد وأنزل فيها العدو جميع وحداته ودباباته ومعداته وتقدمت الدبابات بعد إحداث ثغرة فى سور الميناء إلى المدينة وخلفها الجنود المترجلون. وانتشرت الجنود فى أنحاء المدينة وكانت تقابله الجموع الشعبية المسلحة وحدثت خسائر بين الطرفين، ولكن خسائر المقاومة الشعبية كانت أفدح ودخلت القوات الشوارع ودارت المعارك العنيفة مع الشعب الرابض فى كمائن فوق أسطح المنازل وفوق أشجار الحدائق وخلف البواكى ومن داخل المنازل وتمكن العدو بدباباته ومدافعه من هدم كثير من المنازل واستمرت المقاومة.

وفى مساء يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قطعت القوات المعتدية مياه الشرب عن المدينة بعد تحكمها فى محطة وخزان المياه.

الإنذار الروسى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

فى مساء ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ (٢٩٥) أرسل الاتحاد السوفيتى أربع رسائل :

الرسالة الأولى : موجهة من الجنرال جوكوف إلى الرئيس إيزنهاور زميل الحرب القديم وفيها تلميح بارع الصياغة فيه معنى التدخل السوفيتى وفى هذه الرسالة اقترح الجنرال جوكوف على إيزنهاور أن يتحلى بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى بإجراءات سريعة وحاسمة لوضع حد للعدوان ومنع الحرب وقال أيضا إن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية دولتان عظيمتان ولديهما جميع أنواع الأسلحة الحديثة بما فيها الأسلحة النووية والهيدروجينية.

أما الرسالة الثانية : فكانت موجهة من بولجانين إلى جى موليه وجاء بها أنه يعتبر أن من واجبه أن يحيطه علمًا بأن الحكومة السوفيتية مصممة تصميمًا تامًا على استخدام القوة لسحق المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط وأن الوقت مازال سانحًا لتحكيم العقل لتجنب الطريق المحفوف بالمخاطر ولمح إلى أن فرنسا وبريطانيا ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية.

أما الرسالة الثالثة : فكانت موجهة من يو لجانين إلى انطونى إيدن، وكانت مشابهة للرسالة الموجهة لفرنسا وألمح فى رسالته هذه إلى إمكان استخدام الصواريخ كقوة سوفيتية لسحق المعتدين.

رد فعل الإنذار الروسى فى واشنطن [٢٩٦]

عندما تسلم إيزنهاور رسالة بولجانين، وكان عليها تعليق السفير يوهلين سفير أمريكا فى موسكو وفى الوقت نفسه تسلم رد وزارة الخارجية الأمريكية المقترح ليصدر عن البيت الأبيض ظهر الانزعاج على الرئيس إيزنهاور وعبر عن هذا الانزعاج بأنه يخشى أن يقوم الروس بمغامرة مجنونة بتنفيذ إنذارهم رغم استحالة استخدام السلاح النووى فى أى طرف، ولكن روسيا كانت فى موقف حرج فى أوروبا الشرقية لتدخلهم المسلح ضد الثورة فى المجر وقد يضطرهم ذلك إلى الخطأ فى الحساب والمغامرة اليائسة وفى الحال أمر بدعوة مجلس الأمن القومى لبحث الموقف.

ووجدت الإدارة الأمريكية [٢٩٧] نفسها أمام رسالة روسية مزعجة ومعها صورة من برقيات التهديد التى أرسلها بولجانين إلى باريس ولندن وتل أبيب وطلب فرنسى انجليزى بطلب حماية أطلنطية وتم إعداد تقدير موقف وكان من المعروف عن المجلس الأمنى العمومى الأمريكى إن القوتين الجويتين الهجوميتين الروسية والأمريكية أنهما متعادلتان تقريبا فيما عدا خفة الحركة الأمريكية وتعادل هذه الميزة التقدم الروسى فى ميدان الصواريخ حيث كانت الصواريخ الروسية تعمل رغم أنها بدائية أما الأمريكية [٢٩٨] فكانت مازالت فى دور التجربة والرعاية، أما من ناحية القوات البرية، فكان الأمر مخيفًا حيث كان لدى الروس وقتها ٣٠ فرقة

تكون جاهزة فى ساعات بعد انتهائها من مأمورية القضاء على الثورة فى المجر وهذه كافية لتهديد الغرب بأسره فى خلال بضعة أيام - ويقابل ذلك قوات لا يعتد بها فى حلف الأطلنطى وقوات إنجليزية فرنسية مجمدة ومشغولة فى عمليات الشرق الأوسط وبعض فرق ألمانية فى وسط أوروبا لا يعتمد عليها ولا أمل منها.

وبناء على كل ما سبق فقد فضل إيزنهاور عدم الانسياق فى مغامرة الحرب النووية واتخذ قراره وهو التوقف عن تقديم أى نوع من أنواع المساعدات إلى دول العدوان فى محنتها فى مواجهة الإنذار الروسى إلا بعد إعلانها الموافقة على ما جاء بهذا الإنذار من ناحية إيقاف القتال والانسحاب من الأراضى المصرية - وجاء فى قوله على التليفون «لها رولد ماكميلان» الوزير البريطانى(٢٩٩) لينقل إلى «أيدن» على لسانه أنه مادام «أيدن» وقد تصرف وحده خارج حلف الأطلنطى فليس من حقه أن يلجاء إلى حماية مظلة حلف الأطلنطى عندما تتعقد الأمور.

أما الرسالة الرابعة : فكانت موجهة من بولجانين إلى بن جوريون وعباراتها جافة وجاء بها «إن أعمال العدوان التى تقوم بها حكومة إسرائيل تثبت بوضوح خداعها بالادعاء بأنها دولة ترغب فى السلام وفى التعايش السلمى مع جيرانها العرب وهى لا تهدف إلا تخدير الشعوب الأخرى فى الوقت الذى تستعد فيه لمهاجمة جاراتها بالتوجيهات الأجنبية. وان الحكومة الإسرائيلية المجرمة تفتقر إلى الشعور بالمسئولية وتتلاعب بأقدار العالم وبمستقبل شعبها.. وأن هذا العمل يجلب على إسرائيل كراهية شعوب الشرق.

أما فى لندن

فقد تم عقد مجلس الوزراء فى منتصف (٣٠٠) الليل، واستقر الرأى على طلب ضمانات من الولايات المتحدة بموجب ميثاق حلف شمال الأطلنطى وحاول «إيدن» الاتصال تليفونيا بإيزنهاور شخصيا ورد عليه مساعده «شرمان آدمز» وعلم منه أن إيزنهاور يرفض الكلام معه وأن المعتدين تصرفوا من خلف ظهر الولايات

المتحدة؛ لذا يجب أن يتحملوا عواقب تصرفهم وطلب «إيدن» باريس[٣٠٢] تليفونيا ليحيط «موليه» علما بالقرارات التى اتخذها مجلس الوزراء البريطانى بالموافقة على قرار وقف النيران والانسحاب من مصر وحاول «موليه» أن يقنع إيدن بالتأخير فى إعلان قرار إيقاف النيران والانسحاب؛ لأن القوات الفرنسية البريطانية كانت قد قاربت الانتهاء من احتلال كل القناة تقريبًا، ولكن إيدن لم يقتنع وكل ما فعله أنه آخر توقيت إعلان القرار لمهلة لكى يعطى للقوات المتحالفة مزيدًا من الوقت ليتقدم إلى أبعد مايمكن على طول القناة، وقام الجنرال (كيتل) باصدار أوامره بالاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض على القناة.

وفطنت مصر إلى تباطؤ إنجلترا وفرنسا فى إعلانهما قرار الموافقة على ايقاف النيران فقامت قوات المقاومة الشعبية المصرية [٣٠٢] بنسف طريقى المعاهدة والقنال المقابل لمنطقة جسر الحرش، وهى أرض مرتفعة تصلح للمواقع الدفاعية بين الكاب والقنطرة غرب القناة، وكان هذا النسف كافى لتعطيل تقدم الدبابات والمصفحات والعربات وحتى المشاة من بورسعيد إلى الإسماعيلية وتم احتلال مرتفعات جسر الحرش بالمتطوعين من شباب الجامعة وكلية البوليس والحربية وفعلا سرعان ما حدث اشتباك بينهم وبين القوات المعتدية التى كانت فى سبيل تقدمها إلى الإسماعيلية وانسحبت هذه القوات المعتدية على إثر هذا الاشتباك شمالا إلى قرية الكاب وتوقف تمامًا تقدمها جنوبًا.

وفى باريس

أثارت رسائل بولجانين بعض القلق ورغم تظاهر القيادة الفرنسية بالهدوء فقد كانت الوزارة الفرنسية فى مقر الحكومة وقت تسليم الإنذار فى حالة وجوم وتم اتصال بين (جى موليه) رئيس الوزراء الفرنسى وبين إيدن فى لندن وعلم (جى موليه) من (إيدن) أن إيزنهاور رفض الحديث معه تليفونيًا. واقترح (جى موليه) على إيدن أن يتصل موليه بواشنطن لتحديد موعد لهما لمقابلة إيزونهاور وأبرق موليه إلى إيزنهاور بطلب موعد له ولإيدن وبعد ساعة جاء الرد بأن الرئيس الأمريكى يأسف لأنه لا يستطيع أن يقابل أيهما.

وفى تل أبيب

بعد أن تسلم بن جوريون الإنذار الروسى[٣٠٣] مساء ٥ نوفمبر عقد اجتماعًا مع كبار مستشاريه وتقرر سفر وفد إسرائيلى إلى فرنسا للتشاور معهم فى صباح اليوم التالى ٦ نوفمبر - وعندما وصلت تقارير الوفد بعد ظهر يوم ٧ نوفمبر ومعها إضافة جديدة عبارة عن نسخة من تقرير أرسله السفير الأميريكى من موسكو. والذى قال فيه:

«إن السوفييت يعتزمون تسوية إسرائيل بالأرض».

وكان الفرنسيون قد حصلوا على نسخة منه أعطوها للوفد الإسرائيلى. وبعد فترة وجيزة من اطلاع مجلس الوزراء الإسرائيلى على هذه التقارير وصلته أنباء عن إسقاط طائرة بريطانية من طراز «كانبيرا» فوق الأراضى السورية وأغلب الظن أن هناك شبكة رادار روسية مشتركة مع قوات سوريا العربية - كما وصلت بعد ذلك أخبار أن الأتراك اكتشفوا أن طائرات سوفيتية تخترق مجالهم الجوى على ارتفاع عالى. وإن الروس طلبوا من الحكومة التركية الإذن بدخول خمس قطع بحرية سوفيتية عبر مضيق الدردنيل للبحر الأبيض.

وقرر مجلس الوزراء الإسرائيلى إثر ذلك وقف إطلاق النار وقبول مبدأ الانسحاب من سيناء.

إنذار أمريكى

عندما حدث تباطؤ من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل[٣٠٤] فى إعلانهم الموافقة على إيقاف العدوان والانسحاب، أرسلت أمريكا مذكرات لهم صادرة من «إيزنهاور» لقوات العدوان لوقف إطلاق النار فى مصر فى خلال ١٢ ساعة وكانت من المفروض أن تنتهى هذه المهلة فى الخامسة من مساء يوم ٦ نوفمبر.

لكل (٣٠٧) ذلك قرر عبد الناصر الآتى:

١ ـ استغلال الرأى العام العالمى فى جميع القارات وفى معظم بلدان العالم الذى وقف ضد العدوان بمجرد أن ظهرت معالم التآمر ومتابعة اتخاذ المواقف الجريئة والعادلة التى تساعد على تغذية هذا الموقف العالمى.

٢ ـ حرمان الأعداء من تحقيق أية نتيجة من أهداف تآمرهم وهو إعادة السيطرة على قناة السويس وذلك بتنفيذ خطة سدها بالسفن الغارقة حتى ما إذا تم فرضا تمكنهم من احتلال مدن القناة نفسها تصبح غير صالحة للملاحة ولأطول مدة ويمكن لمصر حتى فى حالة تطهيرها وبفضل المقاومة الشعبية أن تستمر فى حالة تعطيل الملاحة وبذلك تثبت للعالم عدم جدوى احتلال الدول القوية للقناة مادام أهل مصر غير راضين عن ذلك ورافضين لهذه السيطرة الأجنبية.

٣ ـ تعطيل الملاحة عبر قناة السويس بإغراق كثير من السفن المحملة بالأسمنت يحرم دولتى العدوان من البترول اللازم لصناعتهم ولحياتهم المعيشية وبالقدر نفسه من المعاناة فإنه يجعل باقى دول العالم المنتفعة بالقناة وبترول الدول العربية تستمر فى موقفها ضد العدوان وتحملهم مسئولية التسبب فى تعطيل الملاحة.

٤ ـ استخدام سلاح إيقاف توصيل البترول من منابعه فى الخليج والسعودية إلى الدول الغربية وبخاصة إلى إنجلترا وفرنسا وذلك بنسف خطوط نقل هذا البترول إلى موانى البحر المتوسط وذلك بفضل تأييد شعوب الدول العربية فى هذه المناطق لموقف مصر وسخطهم على دول العدوان وبذلك يعتبر السلاح المساعد لفكرة سد القناة للضغط على جميع الأطراف على الكتلة الغربية حتى على أمريكا لإزالة آثار العدوان وما يتبعه من مكاسب كلها فى صالح مصر.

٥ ـ وبالقدر نفسه من التأثير هو التلويح من وقت إلى آخر بإمكان مصر ومن يؤيدوها من شعوب الدولة العربية التى تمر فى أرض بلادها خط بترول التابلاين Tapline وإمكان نسفه هو الآخر، وبذلك يتوقف تماما نقل مل بترول العالم العربى إلى غرب أوروبا وخاصة إنجلترا وفرنسا وبذلك تتعطل الصناعة ويتدهور اقتصادهما وتقف الحياة خصوصًا وأن العدوان وما ترتب عليه من نتائج حدث

فى أول الشتاء وبترول الشرق الأوسط تعتمد عليه شعوب الدول الغربية فى التدفئة الضرورية وفى الصناعة.

٦ ـ الاعتماد على النفس فى توزيع السلاح على أوسع نطاق على الشعب المصرى وبمجرد إعلان ذلك رفع الشعب المصرى عن بكرة أبيه شعار المقاومة إلى مدى آخر (نداء حا نحارب حتى أصبحت أغنية شعبية).

العدوان السافر

وفى صباح يو م أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ قام السلاح الجوى البريطانى[٣٠٦] بقصف مطارى ألماظة ومصر الجديدة واستمر فى قصف الأهداف العسكرية والإغارة على القاهرة ثم قامت طائرات كامبيرا وفاليانت[٣٠٧] البريطانية فأفرغت حمولتها من القنابل فوق جميع المطارات العسكرية المصرية وبعد قليل قام السلاح الجوى الملكى البريطانى بغارة سلمية على مدينة القاهرة وألقت الطائرات ملايين المنشورات وهددت المنشورات المصريين بعبارات صريحة بضرب السكان المدنيين بالقنابل عقابًا لمنحهم ثقتهم لجمال عبد الناصر. وبعكس ما انتظره المعتدون، فقد كان رد الفعل المصرى أن كانت الروح المعنوية مرتفعة واستمروا ينادون بأعلى صوتهم «حانحارب ـ حانحارب» وقام أحد البريطانيين الشبان من الطيارين بتخريب طائرته من طراز كانبيرا حتى لا تعود لضرب سكان مصر المدنيين وقامت المعارضة فى مجلس العموم بمهاجمة أيدن وحكومته وصاح هيوجتسكل زعيم حزب العمال «إن تركة المرارة والحقد التى سيخلفها العدوان وراءه ستكون أضخم مما كانت فى يوم من الأيام. ورفع النائب (ود جون بن) بيده المنشور الذى ألقته الطائرات البريطانية على القاهرة وقرأ على الأعضاء النص الساذج لهذا المنشور، وساد الذهول قاعة المجلس وسأل الأعضاء سلوين لويد وزير الخارجية آنذاك عن مدى مسئوليته عن هذه الأحداث وأجاب بانه لم يحط علما بذلك وانه سيأمر بالتحقيق. وأعلن جيتسكل أن الطائرات البريطانية وغاراتها على القاهرة تعتبر تحدّيا لسلطة الأمم المتحدة كما قرر الزعيم العمالى «انورين بينان» بفكرة إلقاء القنابل على شعب أعزل. وعلى إثر ذلك احتشد ٢٠

ألف متظاهر بميدان الطرف الأغر فى لندن مطالبين بطرد إيدن ويستنكرون العدوان على مصر. وفى ٣ نوفمبر استقال وزير الدولة البريطانى «انتونى ناتنج» احتجاجًا على سياسة إيدن العدوانية.

احتياطات مصر

بمجرد سقوط القنابل البريطانية على مطارات مصر وتخريبها أعلن عبد الناصر الأحكام العرفية وعين نفسه بقرار من مجلس الوزراء حاكما عسكريا على مصر وقامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا واستولت مصر على الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر وفرضت الرقابة على الصحف والمواصلات السلكية واللاسلكية وصدرت الأوامر المشددة لرجال الأمن باتخاذ الإجراءات كافة لحماية الأجانب.

عودة إلى مرحلة العمل الإيجابى الثورى

ثورة الشعب المصرى

هذا العدوان السافر على الأراضى المصرية فى سيناء. وعلى جميع المطارات المصرية وعلى بعض المعسكرات المتاحة للمناطق الشعبية دون أى مبرر بغرض التهام شبه جزيرة سيناء مع التبرير المستفز الساذج الذى صدر بالإنذار الفرنسى البريطانى بحجة مهزلة الفصل بين القوات المصرية الإسرائيلية على طول القناة كل ذلك كان يمثل عدوانًا ظالمًا على أمة كل ذنبها أنها قامت تسترد حقوقها بأسلوب شرعى وحضارى، ففى مقابل استرداد قناة السويس المصرية ارتضت مصر، وأعلنت أنها ستدفع لحملة الأسهم ثمن هذه القناة وهى فى الأصل قناتهم وتعويضهم مع أنها سبق ودفعت ثمنها مضاعفا من دماء وعرق أبنائها. وهذا العدوان بهذه الظروف والأسلوب تسبب فى معاناة واستغلال من الأقلية المعتدية على أغلبية تمثل الشعب المصرى. واستفز ذلك الشعب المصرى وحرك الثورة الكامنة فى وجدانه منذ التهام دولتى إنجلترا وفرنسا لهذه القناة وأسهمها بأبخس الأثمان منذ عصر الخديو إسماعيل الذى بدد هذه الثروة. وكان كل ذلك

بمثابة تعسف من دول العدوان التى تعمدت قهره وإعادته إلى عهد الاحتلال الأجنبى، فأخذت جموع الشعب تطالب بالسلاح للمقاومة ضد المعتدين وهذا ـ فى حد ذاته ـ يعتبر استمرارًا واستكمالا لثورة ٢٣ يوليو منذ سنة ١٩٥٢ وذلك بعمل إيجابى لكل أفراد الشعب المصرى؛ لأن المقاومة المسلحة الشعبية أصبحت القوة الحقيقية للثورة وبهذا أكد مجموع الشعب المصرى الذى هب لتحرير بلاده أن **ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هى ثورة كل الشعب** فقد كانت حركة الضباط الأحرار عندما قامت بالاستيلاء على السلطة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأيدها الشعب المصرى فى عملية التغيير الثورية بمثابة ثورة أسهم فيها الشعب بمجرد التأييد عندما تطابقت معاناته مع معاناة القيادة القليلة العدد من الضباط الأحرار أما ثورة الشعب المصرى عن بكرة أبيه فى المطالبة بحمل السلاح والمقاومة لتحرير بلاده فهذا هو العمل الإيجابى الشعبى لمقاومة ظلم ومذلة الاعتداء. وبذلك تكون هذه المقاومة هى قمة الثورة الشاملة.

وبذلك يحق لهذه الحركة أو الانقلاب كما يتعمد خصومها أن يطلقوا عليها منذ هذه المقاومة الشعبية وبخاصة فى تحقيق التحرر والتغيير الكاملين أن يطلق عليها **ثورة وثورة لشعب مصر بأكمله.**

إعلان وقف اطلاق النار ٧ نوفمبر ١٩٥٦(٣٠٨):

وأخيراً استجابت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قرار الأمم المتحدة[٣٠٩] وخشية من الإنذار السوفيتى وأعلن إيدن فى مجلس العموم وقف القتال وأصدرت فرنسا وإسرائيل قرارًا بوقف القتال فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل من صباح يوم ٧ نوفمبر على أن يوقف إطلاق النار من جانب الدول المعتدية فى الساعة العاشرة من صباح ٧ نوفمبر ١٩٥٦ وإلى هذا الحد كان الفرنسيون يحتلون بور فؤاد[٣١٠] وقطعة أرض صغيرة على الضفة الغربية للقناة من ناحية الكاب أما البريطانيون، فقد كانوا يحتلون ما تبقى أى بورسعيد والجميل والمواقع الأمامية الواقعية جنوبى الكاب وشمال جسر الحرش كما كان الفرنسيون مع قوة بريطانية صغيرة يحتلون منطقة وابور المياه.

وفى الوقت نفسه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تجىء إلى مصر قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لتتولى الإشراف على وقف إطلاق النار ومتابعة عملية انسحاب القوات النعتدية والمرابطة على خطوط الهدنة لمنع استئناف الاشتباكات بين مصر وإسرائيل.

التهديد بالبترول(٣١١):

كانت الولايات المتحدة فى هذا الوقت بعد إعلان إيقاف القتال مباشرة مشغولة بمسألة تزويد أوروبا بالبترول، ولكن فى الوقت التى أعطت فيه ضمانات للدول الأوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا بإمدادها بما يلزمها منه منعته عن فرنسا وبريطانيا التى قامت بإبلاغها سرًا أنها لن ترسل إليها الكميات الإضافية من البترول حتى يجلوا عن قناة السويس وسمى هذا رئيس وزراء فرنسا بسياسة التهديد بالبترول.

تهديدات سوفيتية وصينية

فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ أعلن الاتحاد السوفيتى أنه «إذا لم تنسحب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من الأراضى المصرية بناء على قرارات هيئة الأمم المتحدة واستمرت فى المماطلة بقصد الامتناع عن تنفيذ القرارات فإن السلطات السوفيتية لن تعارض فى سفر المتطوعين السوفييت إلى مصر».
وفى اليوم التالى ١١ نوفمبر أعلنت الصين أنها لا تمانع فى سفر المتطوعين الصينيين إلى مصر، ثم نشرت صحف موسكو أن المتطوعين يتألفون من قوات الدبابات والطيارين وكان هذا فى المقام الأول بمثابة إعطاء المصريين فرصة للمساومة فى مباحثاتهم فى الأمم المتحدة وفى ١٥ نوفمبر بعث المارشال بولجانين برسالة إلى جى موليه أوضح فيها أن الحكومة السوفيتية تصر على ضرورة انسحاب القوات الفرنسية والإنجليزية والإسرائيلية من الأراضى المصرية من غير أى تأخير.

طلب التعويضات لمصر

وفى الوقت نفسه أعلن بولجانين(٣١٢) أن مصر قد تعرضت لخسائر جسيمة من جراء العمليات العسكرية ويجب منحها تعويضات مناسبة ويجب ألا تبقى القوات الدولية فى مصر لتعارض ذلك مع إتفاقية القسطنطينية وكل ذلك كان أيضا بمثابة تقوية لمركز مصر فى مواقفها فى الأمم المتحدة.

ثم تلقى بن جوريون من بولجانين يوم ١٨ نوفمبر طلبًا بضرورة تعويض مصر ويرد عليه بن جوريون بسرعة وبوقاحة أن فى رأيه أن إسرائيل هى التى يجب أن تتلقى تعويضًا من المصريين وليس العكس.

موافقة مصر (قوات الطوارئ):

فى الوقت الذى وافقت فيه مصر على دور قوات الطوارئ الدولية وافقت أيضا على قيام الأمم المتحدة بعملية تطهير قناة السويس من العوائق بمساعدات الأمم المتحدة لتعود الملاحة مرة أخرى وظهر وقتها لمصر أن الدول المعتدية تتعجل عملية التطهير وتتعمد أن تتم قبل عام الانسحاب حتى تعود لموقف المساومة والضغط. وبسرعة غير عادية قام همرشلد باقتراح تكليف جنرال هويلر نائب قائد سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى ليكون مساعدًا فنيًا للأمين العام لعملية التطهير(٣١٣)، وكانت الولايات المتحدة وراء هذا الاقتراح واشترطت مصر فى موافقتها على جنرال هويلر أن توافى مصر بكشف بأسماء جميع المعاونين للجنرال هويلر. وبعد معاندة من هويلر وافق على تقديم هذا الكشف واعترضت مصر على أحد معاونيه المهندس الأمريكى جاك كوتورنر لسابق عمله فى إسرائيل كما اعترضت مصر على محاولة هويلر استخدام معدات وبعض قطع من الأسطول البريطانى التى صاحبت قوات العدوان وذلك فى عملية التطهير بما يصاحبها من أفراد بريطانيين رغم رفع علم الأمم المتحدة على هذه القطع البحرية وحتى لا يحدث لبس أو تداخل بين قوات الغزو ومعداتها وبين عمل أجهزة الأمم المتحدة وهددت مصر بأن النيران سوف تطلق على أية معدات بريطانية أو فرنسية تحاول الاقتراب من مواقع التطهير.

كما تمسكت مصر بأن يقوم جهاز الأمم المتحدة لتطهير قناة السويس بالتنسيق مع الهيئة المصرية لقناة السويس. كما قام رئيس الهيئة المهندس محمود يونس بتبليغ جنرال هويلر بضرورة أن يتوافق الجدول الزمنى لتطهير القناة مع الجدول الزمنى لانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأراضى المصرية وذلك لأن مصر تؤكد على ضرورة الربط بين عمليتى التطهير والانسحاب؛ لأن العدوان هو الذى تسبب فى تعطيل القناة ولا يمكن أن تعود القناة للملاحة والعدوان لا يزال قائمًا.

قوات الطوارىء:

وفى ١٢ نوفمبر أعلن فى القاهرة[٣١٤] بيان رسمى بشان توقيع اتفاق بين مصر والأمم المتحدة يتعلق بدخول قوات الأمم المتحدة الأراضى المصرية، وأن هذه القوات لن يكون لها أية مهمة فى الأراضى المصرية بعد انسحاب الوحدات المعتدية من مصر. وفى ٢٥ نوفمبر استقبل الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ فى بورسعيد واجتمع مع الفرنسيين والبريطانيين للاتفاق على برنامجه لتنفيذ الانسحاب.

وكانت مصر قد وضعت شروطا[٣١٥] لعمل قوات الطوارئ فى مصر وهى أن تقوم هذه القوات بالإشراف على جلاء القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد بتسليم مواقع هذه القوات ثم تسليمها فورًا للقوات المصرية وفى ظرف ٢٤ ساعة. وبعد أن يتم تسليم المواقع فى القناة للمصريين تتوجه قوات الطوارئ لسيناء وتقوم بعملها هناك طبقا لجدول زمنى لاتمام انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء بنفس أسلوب انسحاب الإنجليز والفرنسيين من بورسعيد.

كما تمسكت مصر بعدم اشتراك أى عناصر من جيوش حلف الأطلنطى أو حلف بغداد فى قوات الطوارئ التى توجد بالأراضى المصرية وأصرت مصر على أن تكون الهند ويوغوسلافيا وسيلان ضمن الدول المقترحة. وعندما تعمد الجنرال بيرنز الكندى الجنسية على اشتراط القوات الكندية وافقت مصر إلا تحضر قوات كندية للاشتراك فى القوات للطوارئ إلا بعد إتمام انسحاب الجنود

البريطانيين من بورسعيد حتى لا يحدث لبس للمقاومة المصرية بين زيهم وزى البريطانيين حيث إن الزى لكلا القوتين كان واحداً تقريبا.

وفى ٢٥ نوفمبر كان الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارىء الدولية فى بورسعيد وعقد اجتماعا مع العسكريين الفرنسيين والإنجليز للاتفاق على برناج الانسحاب وبدأت المرحلة الأولى ٢ ديسمبر ١٩٥٦.

مقاومة الانسحاب من مصر

وعقب اعلان الدول المعتدية الثلاث قراراتها بإيقاف القتال كانت مصر تدرك تماما مدى مقاومة هذه الدول المعتدية لتنفيذ الجزء المتبقى من قرار الأمم المتحدة والإنذار الروسى بضرورة انسحاب قواتهم من مصر ولذلك استمر عبد الناصر محتفظًا فى يده بأقوى سلاح يهدد به هؤلاء المعتدين وهو الدور الأمريكي كان عبد الناصر يضمنه[٣١٦] ـ إلى حد كبير ـ بإمكان التلويح وبأسلوب هادئ برىء من شبهه التهديد لأمريكا وهو إمكان تدمير خط أنابيب نقل بترول الشرق الأوسط المتبقى والمار عبر الأراضى العربية من منابعه إلى موانئ البحر المتوسط والذى إذا انقطع عن غرب أوروبا تسبب فى كارثة تصيب الصناعة الغربية ووسائل المعيشة فى هذه البلاد وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا.

ففى إنجلترا

تأثر الميزان التجارى بها نتيجة إغلاق قناة السويس[٣١٧] وتدمير أنابيب البترول العراقية التى تمر بالأراضى السورية وقد أصيبت بهبوط فى احتياطى الذهب والدولار فى منطقة الإسترلينى منذ نوفمبر ١٩٥٦ مما جعل الرصيد الباقى ينخفض عن الحد الأدنى الذى يكفل سلام مركز الإسترالينى بالإضافة إلى أن شركات البترول الأمريكية، والتى تعتبر أسعار بترولها أغلى بمراحل من أسعار بترول الشرق الأوسط جعل إنجلترا لا تحصل على هذا البترول إلا على شكل تبرعات والإدارة الأمريكية تقوم بضغوط من شركات البترول ترفض فكرة التبرع حتى لا يضيع بترولها هباء.

لذلك نجد أن إيدن رئيس وزراء إنجلترا(٢١٨) وهو محصور فى هذا الركن مهدد بالكارثة يحاول الاستنجاد بالولايات المتحدة وقبل أن ينفذ الانسحاب من مصر فيقوم بالاتصال تليفونيًا مباشرة بالرئيس إيزنهاور طالبًا فيه أن يعطيه ولفرنسا فرصة لتأجيل الانسحاب لحين مقابلته فى أمريكا لمحاولة حل الموقف وانقاذه من الكارثة. وكان إيزنهاور ميالا لموافقة إيدن على هذه المقابلة ومعه مساعده شيرمان آدمز الذى حضر هذه المكالمة والذى نصحه ألا يعطى وعدًا لإيدن قبل استشارة وزارة الخارجية، وكان يتولاها هوفر الصغير بدلا من دالاس المريض. وجاء الرد من هرفر إلى شيرمان آدمز لتبليغ إيزنهاور بأن وزرارة الخارجية الأمريكية تعتبر أن فكرة دعوة ايدن لمقابلة ايزنهاور فكرة غير ناضجة (هكذا) ومن الضرورى عدم تشجيعها إلا بعد أن تسحب الحكومة البريطانية قواتها من مصر، واضطر الرئيس إيزنهاور أن يتمشى مع السياسة العليا للإدارة الأمريكية وعلى غير هواه حيث كان يتمنى أن يلبى بعض طلبات الإنجليز نظرًا لسابق إقامته وعشرته للإنجليز أثناء قيادته لقوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية من الجزيرة البريطانية وتوطدت علاقته مع ايدن بصفة خاصة.

أما فى فرنسا

فقد كانت الحالة الاقتصادية وقد ساءت(٢١٩) إلى أقصى حد لانقطاع البترول والسلع الأخرى عبر قناة السويس ولتكاليف الحملة على مصر وظهر فى الأفق شبح الأزمة التى تهدد المصانع الفرنسية والحياة المعيشية. وخاصة أثناء فصل الشتاء.

لذلك فقد كان من المؤكد لدى الولايات المتحدة أن إنجلترا وفرنسا سينفذان قرار انسحاب قواتهما من مصر تحت هذا الضغط المباشر من الولايات المتحدة والذى مفتاحه فى يد مصر وهو التهديد بتدمير خط أنابيب التابلاين. وأخيرًا وافقت إنجلترا على مبدأ الانسحاب.

أما فى إسرائيل

حيث إن بترول الشرق الأوسط وقفل قناة السويس لا يصيبها بأزمة، فقد

كانت تحصل على البترول من الكتلة الشرقية بالإضافة إلى البترول من سيناء الذى حصلت عليه بالعدوان لذلك فقد اعتمدت على أجهزتها الدبلوماسية وعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة وعلى صديقها أو مندوبها الأمريكى الكبير ليندون جونسون زعيم الأغلبية الديمقراطية فى الكونجرس ومن أكبر الساسة الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل، وكان حلقة الاتصال لإسرائيل لدى الرئيس إيزنهاور وبهذا الحشد الإسرائيلى السياسى قاموا بإقناع ايزنهاور أن إسرائيل لا تستطيع أن تنسحب من سيناء(٣٢٠) ولا من غزة لان الوضع بالنسبة إلى إسرائيل يختلف مما هو عليه بالنسبة لبريطانيا وفرنسا.

فقد تعمدت إسرائيل المماطلة فى الانسحاب وطالبت الإدارة الأمريكية بشرطين تبلغهما لمصر لقيامها بالانسحاب منها:

أولاً: إن تقوم قوات الطوارئ الدولية باحتلال قطاع غزة على شكل شريط بطول ٢٥ ميلا والذى احتله المصريون منذ هدنة ١٩٤٩؛ لأنه كان مسرحًا لكثير من الاعتداءات المصرية على الحدود مع إسرائيل.

ثانياً: تتعهد مصر بضمان حرية مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس وخلال مجموعة جزر تيران التى تصل إلى خليج العقبة وحيث يوجد ميناء إيلات وهو الميناء الجنوبى لإسرائيل مع البحر الأحمر والمحيط الهندى (المرور فى خليج العقبة). وكان بن جوريون فى هذا الوقت وبحاسته الانتهازية متأكدًا من انتهاء دور إنجلترا وفرنسا فى السياسة الدولية وبروز دور أمريكا والاتحاد السوفيتى ولما كانت إسرائيل فى حالة يأس من الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتى المنحاز للعرب لمصلحته فقد تركز نظر بن جوريون فى اتجاه الولايات المتحدة فأخذ يحول علاقات إسرائيل بها من صديق إلى حليف.

مصر ترفض شروط إسرائيل

ورفض عبد الناصر الاستجابة لشروط إسرائيل وتأكدت الولايات المتحدة من أن عبد الناصر لا يتزحزح عن رفضه هذا.

وقد أثر موقف عبد الناصر بما لديه من إمكانية القضاء كليًا على ما تبقى من وسائل نقل بترول الشرق الأوسط إلى غرب أوروبا (خط التابلاين) وبعد رفضه لشروط إسرائيل لأجل انسحابها من سيناء واضطرت الإدارة الأمريكية إلى عقد عدة اجتماعات سرية كان شيرمان آدمز(٣٢١) بصفته مساعدًا لإيزنهاور يحضرها وكانت هذه الاجتماعات بغرض التأثير الأمريكى على إسرائيل لإتمام انسحابها من سيناء مع التلويح بما يمكن لأمريكا من ممارسته على إسرائيل من ضغوط وليس عقوبات كما تنص قرارات هيئة الأمم وحتى يمكن لأمريكا أن تبدأ فى تنفيذ خططها البترولية (مشروع فلمنج) لإنقاذ غرب أوروبا وإنجلترا وفرنسا بصفة خاصة لمدهما بالبترول اللازم لهما حتى يتم تطهير القناة.

وحسب كلام الكاتب شيرمان آدمز «فإن من حسن الحظ أن يسهم فى هذه المؤتمرات والاجتماعات هوفر الصغير(٣٢٢) حيث كان يعمل وقتها بديلا لفوستر دالاس وزير الخارجية لمرضه بالمستشفى، ولم يكن وقتها بالحكومة الأمريكية من هو أكثر دراية من هوفر بما تواجهه أمريكا بالنسبة إلى أزمة السويس وبارك هوفر الصغير خطة فلمنج، ثم فاجأ الخبراء الحاضرين فى المؤتمر برأيه الصريح بأن ناصر يستطيع إيقاف تدفق البترول ولايمكن لأى إنسان أن يغفل عما يستطيع ناصر أن يفعله فى خط الأنابيب الوحيد الباقى للعمل فقط (خط التابلاين)، وبذلك يستطيع ناصر أن يبقى الموقف مضطربًا إلى غاية ما يستطيع (وكان هذا الكلام من هوفر بمثابة تلميح بأنه يجب على الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل حتى مستوى العقوبات) وفى هذا المؤتمر اعترف أحد الحاضرين وهو همفرى أنه على الرغم من أن إنجلترا وفرنسا راضيتين عن تصرفات عبد الناصر ولكنه سلم بأن موقف ناصر ـ فى إجماله ـ فيه شىء كثير من الشرعية والحق(٣٢٣)، وطلب شيرمان آدمز فى هذا الاجتماع من هوفر الإجابة على سؤال «عما إذا كان من الممكن تنفيذ خطة البترول الأمريكية (مشروع آرثرفلمنج) قبل انسحاب إسرائيل وأجاب (رادفورد) أحد الخبراء «بأننا نواجه احتمال تخريب خط أانابيب تابلاين Tapline واحتمال اضطرابات من مؤيدى ناصر حول

منشآت البترول الأمريكية المركزية فى السعودية» وإنه لا يمكن الاعتماد على البترول الإيرانى لعدم كفايته». وتباحث المجتمعون فى حالة ما إذا قام السوريون بنسف خط التابلاين، فهل يمكن تسمية هذه العملية أنها اعتداء ورد بدفورد؟ إنه من الصعب تحديد مسئولية مثل هذه العملية وإذا ما كانت اعتداء من عدمه كما يصعب تحديد أن هذا الاعتداء شيوعى وأن السوريين ـ فعلا ـ هم الذين قاموا بالنسف». وعرضت خطة فلمنج الخاصة بالبترول على المجتمعين، ومن ثم تمت الموافقة عليها وعرضت فى اليوم التالى على مجلس الدفاع القومى كان هذا المؤتمر يتعقد[٣٢٤] فى الوقت نفسه الذى كان فيه معظم زعماء الكونجرس وبخاصة رجال المعارضة يعارضون بشدة فكرة فرض عقوبات على إسرائيل كذلك قام (تولاند) مندوب الولايات المتحدة فى الجمعية العمومية للمنطقة الدولية بالتهديد باستقالته من منصبه إذا ما تم فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل. ولكن الضرورة كانت تحتم على أمريكا الضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء تمشيًا مع الحفاظ على العلاقات الطيبة مع معظم دول إفريقيا وآسيا والدول العربية والإسلامية، وكانت معظمها تستنكر الغزو ونتائجه من الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة واغتصابها.

تصاعد المقاومة

وفى هذه الفترة بين إعلان الدول المعتدية[٣٢٥] إيقاف القتال وبين إعلان الانسحاب نشطت المقاومة الشعبية فى بورسعيد ضد الفرنسيين والإنجليز وانضم إليها متطوعين من أكفأ شباب ورجال الصاعقة المصرية العسكرية متخفين فى ملابس مدنية وزاد نشاط هذه المقاومة الشعبية خاصة عندما كان الفرنسيون والبريطانيون يتباطئون ويسوفون فى إتمام الانسحاب وقام كل الشعب فى بورسعيد بأعمال المقاومة وسمى جيش الشعب من خطف جنود واغتيالات للضباط ونسف وتدمير مخازن والأسحة ومعدات وسيارات ودبابات للعدو خاصة فى أوقات منع التجوال، وبعض وهذه الأعمال الفدائية كانت تتم فى وضح النهار، وكان الشعب فى بورسعيد عن بكرة أبيه يرفض أداء أى أعمال لقوات الاحتلال وعوقبت العناصر التى تعاونت مع العدو بشدة من المقاومة الشعبية فكانوا عظة

لغيرهم وظهر شعب بورسعيد يؤمن تلقائيًا بأعظم دروس المقاومة فقد كانت حيث يتقهقر العدو تتقدم المقاومة للضغط عليه، وقد صادرت السلطات البريطانية يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٦ كميات هائلة من الأسلحة وصلت إلى بورسعيد للمقاومة عن طريق بحيرة المنزلة وقامت المظاهرات الشعبية يوم ٩ ديسمبر وحدث منها هجوم على الجنود البريطانيين فى الشوارع وفى اليوم التالى ١٠ ديسمبر اعتدت عناصر المقاومة على داورية بريطانية وفى ١١ ديسمبر اختطفت الملازم مور هلوس وفى ١٥ ديسمبر نظمت قوات الاحتلال البريطانية حملة تفتيشية فى إحياء كثيرة لمحاولة الحصول على الضابط المختطف واستمر التفتيش فى اليوم التالى لنحو مائة هجوم مزعج من جانب المقاومة المصرية وفى ١٦ ديسمبر هاجم الفدائيون المصريون مجموعة من الجنود البريطانيين كانوا يستقلون عربة مصفحة وسقط قائدهم الإنجليزى قتيلا ورد البريطانيون عشوائيا بضرب النار على المنازل وسكانها وأحدثوا خسائر جسيمة واعتقلوا قرابة ٢٥٠ مواطنًا وحتى آخر لحظة عندما أخلى البريطانيون معظم شوارع بورسعيد والتفوا بالوجود فى شريط ضيق من شارعين فقط ملاصقين للميناء حدثت فى هذا الشريط عمليات فدائية ليلية جعلت القوات المعتدية لا تشعر بالراحة أبدًا بين شعب مصر حتى قامت بالجلاء الكامل يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦، وقدم الجنرال ستوكويل إلى الجنرال بيرنز معلومات(٣٢٦) مفصلة بأن ضباطًا من الجيش المصرى يقومون بإدارة أعمال المقاومة، وأن عددًا من ضباط الصاعقة تسللوا فعلا إلى المدينة وقدم كشفا بأسماء عشرين منهم راح ضحية عملياتهم ضابط وجنود بريطانيون ولما أبدى همرشولد فى مقابلة له مع عبد الناصر تخوفه من أن تؤدى العمليات إلى تعطيل الانسحاب رد عليه الرئيس عبد الناصر أن الجيش المصرى ملتزم بوقف إطلاق النار، ولكن الشعب الذى يعيش تحت وطأة الاحتلال يستحيل عليه أن يلتزم بذلك.

الانسحاب من بورسعيد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ تم تبادل الأسرى(٣٢٧) بعد أن رفضت مصر تسلم

المدنيين البريطانيين ما لم يفرج فى الوقت نفسه عن جميع الأسرى المصريين لدى البريطانيين كما أعاد جميع الرهائن المصريين لدى فرنسا، والتى كانت قد أرسلتهم إلى قبرص وأعادوا من باريس الضباط المصريين الأسرى وفى الساعة الحادية عشرة صباحًا رفع علم الأمم المتحدة على مدينة بور فؤاد وتم الجلاء عنها نهائيًا فى الساعة الثانية بعد الظهر بعد إقامة الاحتفالات العسكرية وفى بورسعيد اهتم البريطانيون بتمثال ديلسبيس القائم عند مدخل القناة فى القطاع البريطانى وقاموا بلف العلم البريطانى على إحدى ذراعى ديلسيبس ولفوا العلم الفرنسى على ذراعه الآخر مما أثار الشعب المصرى واستفز المقاومة الشعبية وقامت بنسف وإسقاط التمثال ورحل المعتدون من بورسعيد فى سفنهم وبوارجهم. ومن البر انطلقت أسلحة المقاومة الشعبية المصرية من كل مكان ابتهاجا بهذا الجالاء(٢٢٨) وغاصت الحملة المعتدية فى ظلام الليل مبتعدة. وفى اليوم التالى تسلمت القوات المصرية جميع المواقع التى تسلمتها جنود الأمم المتحدة وانسحبت قوات الطوارئ من منطقة القناة متجهة إلى سيناء لتقوم بدورها فى مواجهة القوات الإسرائيلية وقد كانت إسرائيل فى هذا التاريخ قد قامت بسحب قواتها لمسافة ٥٠ كيلو مترًا من حدودها، ولكن ظلت تسيطر على أجزاء صغيرة من الأراضى على الحدود وشرم الشيخ وجزر مضيق تيران الضيق.

وبقيت مشكلة عناد إسرائيل بالإصرار على بقائها فى بعض الأراضى المصرية فى سيناء وغزة تمسكًا بها ضمانًا لأمنها كما تدعى.

التلميح لمصر بمشروع إيزنهاور

قبل يناير ١٩٥٧ وبأسلوب الاتصالات الدبلوماسية لمحت أمريكا لمصر أن الأيام القادمة سوف تحمل إمكانات تطورات جديدة فى شأن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر وان الفرصة مفتوحة أمام مصر لكى تستفيد من هذه التطورات خصوصًا وإن الولايات المتحدة لديها الرغبة فى هذا التفاهم بين الجانبين والذى فيه فوائد غير محدودة لمصر. وتأكدت مصر أن الولايات المتحدة فى سبيل اقتحام الشرق الأوسط بسياسة جديدة خصوصًا بعد أن انصرفت معظم دول

الشرق الأوسط الصديقة للغرب عن بريطانيا وفرنسا بعد خضوعها الكامل للانسحاب من الأراضى المصرية وثبوت تواطؤها مع إسرائيل فى هذا العدوان حتى إن أعضاء حلف بغداد من الدول الإسلامية كانت قد بدأت تنصرف عن الارتباط بإنجلترا وكانت تبحث لنفسها عن بديل قوى هو أمريكا.

مشروع إيزنهاور ٥ يناير ١٩٥٧(٣٢٧)

وفى ٥ يناير ١٩٥٧ قدم الرئيس الأمريكى إيزنهاور إلى الكونجرس مشروعا طلب منه تخويله سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الأوسط ومساعدتها على تنمية اقتصادها وتقديم مساعدات وبرامج عسكرية تتضمن استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان وحماية السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى لهذه الكيانات التى تطلب الاشتراك فى هذا المبدأ وضد العدوان المسلح من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

رفض مشروع إيزنهاور

وجاء هذا المشروع وخطوطه الرئيسية وظروفه وملابساته بما يستحقه من رفض وارتياب فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة للأسباب الآتية:

١ - إن هذا المشروع عرض بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر وبغرض أساسى هو منع العدوان أو التسلل الشيوعى ولم تكن إلى هذا الوقت أى دولة من دول الشرق الأوسط وقد رأت تسلسلاً عدوانيًا من روسيا السوفيتية بل بالعكس كان العدوان أساسًا من المعسكر الغربى.

٢ - كان المشروع بصياغته وبنوده يؤكد على مقاومة العدوان الشيوعى وليس أقدر على مواجهته سوى أمريكا بعد تقلص دور الاستعماريات الكبرى أى جاء بإسطورة «سد الفراغ» فى منطقة نفوذ بريطانيا وحلفائها.

٣ ـ كما جاء هذا المشروع خاليًا من الإشارة إلى الاحتمال الأكبر بالعدوان المتكرر من إسرائيل نفسها على العرب.

٤ ـ ويرمى المشروع إلى أن تكون أمريكا وحدها هى الوسيط بين إسرائيل والدول العربية وفى هذا المعنى الواضح لتأمين إسرائيل دون تأمين العرب منها.

٥ ـ المشروع ـ فى اجماله ـ يؤكد على ربط مصير الدول العربية بالسياسة الامريكية وبمثابة إحياء لمنظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط التى سبق ورفضتها مصر وكل الدول العربية المتحررة؛ لأنها سياسة لإعادة ربطها بالاستعمار. ولكل هذه الأسباب رحبت إسرائيل بمشروع إيزنهاور خاصة وأن مجلس الوزراء الإسرائيلى سبق وقرر أن يحول دفته نحو أمريكا بعد أن أحس بسقوط الاستعماريتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا وركز كل ثقله على الولايات المتحدة.

ضغوط الولايات المتحدة على مصر

بعد أن تأكدت الولايات المتحدة من أن مصر على رأس الدول التى ترفض مشروع إيزنهاور والتى لوحت به لمصر كثمرة لإمكان ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لاتمام انسحابها من سيناء بالكامل أخذت الإدارة الأمريكية تقوم بدور مركز للضغط على مصر وقامت وزارة الخارجية الأمريكية(٣٢٠) يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ على لسان هربرت هوفر (الصغير) نائب الوزير بتبليغ وزير الخارجية المصرى الموجود وقتها فى أمريكا؛ حيث أبلغ الدكتور محمود فوزى بأنه بلغ الإدارة الأمريكية أن هناك نشاطًا تحريريًا تقوم به مصر فى عدد من الأقطار العربية الصديقة لمصر وكذلك داخل إسرائيل وقد يقطع هذا النشاط الأمل لأى تفاهم بين أمريكا ومصر يساعد على استقرار الموقف وذكر لوزير خارجية مصر أن الولايات المتحدة لم تعد معتمدة على بترول العالم العربى ولا عادت مستعدة للاعتماد على قناة السويس أو على خطوط أنابيب البترول التى تمر بالأراضى العربية؛ لأنها اعتمدت أخيرًا على برنامج لبناء الناقلات العملاقة التى تستطيع الدوران حول رأس الرجاء الصالح وبطبيعة الحال كانت القاهرة متأكدة أن كل

هذا التهديد الأمريكى فى غير محله؛ لأن مصر كانت فى يدها خيوط لعبة الضغط بالبترول حتى هذا التاريخ. وأخذت أمريكا فى الوقت نفسه تقوم بدور مركز لمحاولة عزل مصر عن بعض الدول العربية عامة وعن السعودية بخاصة وكانت هذه هى سياسة إيزنهاور بالذات التى يؤمن بها لأجل إضعاف تأثير وسيطرة القاهرة وعبد الناصر على الموقف. وروجت أمريكا بعض الشائعات داخل القصور السعودية ضد مصر وسياستها، وكان على رأس هذه الشائعات أن مصر بالاتفاق مع المخابرات السورية تعد القيام بعمليات لاغتيال بعض الشخصيات العربية المكروهة عند زيارتها للسعودية وعلى رأسها كميل شمعون بالإضافة إلى مواقف أخرى أمكن تلوينها للسعوديين على إنها سياسة مصر لمقاومة للسعوديين.

وفى مساء ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦ قام همرشولد بزيارة جمال عبد الناصر بحضور الدكتور محمود فوزى وذلك بصفته سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة، وكان مكلفًا من أطراف أخرى وبخاصة الولايات المتحدة المعبرة عن وجهه النظر الإسرائيلية وتحدث مع عبد الناصر وبأسلوب غير مباشر عن شروط إسرائيل التى تريد أن تفرضها على فكرة انسحابها من سيناء، وكان الموضوع الأول هو موضوع السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس[٢٣٢]، وكان رد عبد الناصر أن مصر لا تعترف بإسرائيل كدولة لها حقوق باقى الدول فى المرور وأنها تعتبر قاعدة للعدوان على مصر. ولما ألمح همرشلد بان إسرائيل قد تحصل على حكم لصالحها من محكمة العدل الدولية استنادًا على المبادئ الستة التى جاءت فى قرار مجلس الأمن يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥٦، والتى وافقت عليه مصر مع الإجماع الدولى، وكان رد عبد الناصر أن مصر وافقت على هذا القرار بمبادئه على أساس أنها مبادئ للحل السلمى تفرض على الأطراف المتنازعة والذى كان يجب أن تلتزم به جميع الأطراف ولكن بعد العدوان الثلاثى الذى اشتركت فيه إسرائيل فإن هذه المبادئ أصبحت بعد استخدام مبدأ العدوان جزءًا من التاريخ وخاصة أن الصحافة العالمية بصفة عامة والصحافة البريطانية بصفة خاصة وعدد من الساسة البريطانيين أصبحوا مقتنعين بأن هذه النقط الست قد فات أوانها. ولما

عرض هموشولد على عبد الناصر مشروع شرط إسرائيل بالنسبة إلى قطاع غزة كان رد عبد الناصر أن إسرائيل يجب أن تنسحب من قطاع غزة حتى لا تتبنى هيئة الأمم ومصر من أعضائها فكرة أن يكافأ المعتدى على عدوانه وأن مصر تعتبر قطاع غزة جزءًا من مسئوليتها شأنه شأن سيناء وفى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٧ قامت الولايات المتحدة بتسليم مذكرة لإسرائيل تؤكد فيها حق إسرائيل فى المرور البرى innocent Passage من مضيق العقبة. وفى رسالة أخرى(٣٣٠) حول هذا التاريخ من إيزنهاور إلى بن جوريون أكد فيها أن القوات المصرية لن تعود إلى سيناء كما قامت فرنسا بتقديم مشروع لوضع سيناء تحت إشراف الأمم المتحدة.

مصر تختار الوقت المناسب

فى ٢٥ يناير طالبت ٢٥ دولة أفروأسيوية الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعمل على تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة فى الأراضى المصرية وفى خلال خمسة أيام.

فى هذا الوقت تأكد لمصر أنه ليس لإسرائيل(٣٣٣) صديق واحد فى الأمم المتحدة، وبالتالى فى معظم أنحاء العالم يؤيدها وتأكد هذا على لسان بن جوريون فى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٦. ومع كل ذلك وبعد أن اطمأنت إسرائيل إلى مشروع إيزنهاور وبعد تسلمها مذكرة الولايات المتحدة ببعض الضمانات فى غزة والعقبة عادت إسرائيل إلى ممارسة أسلوبها فى المساومة والعناد، وكان الجو مهيأ لمصر لضرب ضربتها.

مصر تفرض الأمر الواقع

بعد أن تأكدت مصر من موقف الدول الأفروأسيوية والرأى العام ضد معاندة إسرائيل فى الانسحاب، طلبت مصر أن ينتقل مكتب الاتصال بين الجيش المصرى وبين قيادة قوات الطوارئ الدولية والذى كان موجودًا فى مطار أبو صوير بمحافظة الإسماعيلية إلى العريش فى سيناء وقاوم الجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية(٣٣٤) هذا الطلب كما قام همرشولد بالاحتجاج على هذا

التصرف المصرى مع رجائه بأن تظل قوات الجيش المصرى بعيدة عن قطاع غزة بحجة أن قواد القطاع وسكانه لايريدون عودة القوات المصرية إلى سيناء. وفى اليوم التالى قامت المظاهرات الصاخبة فى قطاع غزة وفى كل مدن سيناء تطالب بعودة الإدارة المصرية واشتبكت مع بعض عناصر من القوات الدولية. وبادرت الإذاعة المصرية وأعلنت أن اللواء المصرى حسن عبد اللطيف قد وصل فعلا فى اللحظة نفسها إلى غزة ليتولى مسئولية الحاكم العام هناك وقام وزير خارجية مصر الدكتور محمود فوزى بإرسال احتجاج إلى همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بأن قوات الأمم المتحدة بدلا من أن تقوم بحماية سكان غزة تقوم بإطلاق النيران عليهم وأبلغه فى الوقت نفسه أن حاكم غزة سوف يتصل بالجنرال بيرنز لتنسيق أوضاع الأمن هناك وقبل غروب هذا اليوم قامت وحدات من الجيش المصرى بدخول غزة لحماية سكانها. وانهالت المكالمات التليفونية على مكتب همرشولد من دالاس ومن آبا ايبان سفير إسرائيل فى أمريكا ومن سلوين لويد ومن كريستان بينو ولكن الأمر الواقع كان قد أصبح حقيقة مصرية مفروضة(٢٣٥).

وأسقط فى يد بن جوريون ولم يكن قادرًا على قبول الأمر الواقع ولم يكن قادرا على تغييره وأخذ ينتظر الفرج من الولايات المتحدة ومن بعض أصدقاء إسرائيل.

وفى يوم ٢ فبراير وافقت الأمم المتحددة على قرار تطالب بسرعة انسحاب إسرائيل على أن يعقب هذا الانسحاب بذل الجهود لتوفير ظروف السلام فى المنطقة.

وفى يوم ٣ فبراير تلقى بن جوريون رسالة من إيزنهاور وعده فيها انه سيمضى قدما فى توفير ظروف(٢٣٦) السلام بشرط أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من باقى سيناء. ورد عليه بن جوريون يوم ٨ فبراير ١٩٥٧ بان إسرائيل مستعدة لسحب قواتها من شرم الشيخ إذا حصلت على ضمانات تبيح لها حرية المرور فى مضيق العقبة كما أنها مستعدة لسحب قواتها من باقى سيناء بشرط ترك الإدارة المدنية والبوليس الإسرائيلى بها وطبقًا لطلب الأمم المتحدة وفى يوم ١١ فبراير

أذاع دالاس بالاتفاق مع إيزونهاور بفكرة تناول فيها أهم المطالب الإسرائيلية وتعهد بمساندتها بعد انتهاء انسحابها من كل الأراضى المصرية.

واستمرت الكتلتان الغربية والشرقية والكتلة الأسيوية تطالب بتطبيق العقوبات على إسرائيل وقدمت الدول الغربية اقتراحًا للأمم المتحدة بفرض عقوبات سياسية وعسكرية واقتصادية ضد إسرائيل . وكان المفروض أن تستجيب[٣٣٧] لها إسرائيل ولكنها استمرت فى موقفها المعاند. وقامت الدول الغربية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وبضغوطها أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تصريحين تضمن أولهما حرية المرور للسفن الإسرائيلية فى مضيق تيران والثانى يتناول موضوع غزة بان تبقى الأمم المتحدة قواتها فى منطقة غزة إلى أن يستقر السلام.

ولكن مصر كانت فى اتفاقها مع قوات الطوارئ منذ ما تقرر وجودها فى الأراضى المصرية تؤكد أن يكون من حق مصر طلب سحب هذه القوات فى أى وقت تشاء.

القرار الأمريكى بانسحاب إسرائيل

فى صباح ٢٠ فبراير ١٩٥٧ دعا إيزنهاور رئيس الولايات المتحدة إلى اجتماع برئاسته عقد فى قاعة اجتماع الإدارة الأمريكية فى البيت الأبيض بعد أن قطع إجازته فى جورجيا وجاء على عجل لمواجهة زعماء كل من حزبى الكونجرس فى جو متعب ومكهرب، وقد بدأ الاجتماع فى الساعة الثامنة والنصف صباحًا، وكان أغلبية المجتمعين من الشيوخ والنواب المعارضين لفكرة توقيع عقوبات على إسرائيل ويتزعمهم جونسون الديمقراطى. وكان فى الاجتماع خمسة من هيئة مستشارى البيت الأبيض[٣٣٨]، وكذلك كان من المجتمعين شيرمان آدمز مساعد إيزنهاور كما مثل المجتمعون جميع الميول السياسية وكان على رأس الجمهوريين عضو الشيوخ نولاند العنيد وكلهم غير متحمسين لآراء إيزنهاور ما عدا نيكسون نائب الرئيس واستمرت المناقشات لمدة ساعتين ونصف ودون أن يصلوا إلى قرار رغم اطلاعهم على خطورة الموقف والتهديدات المحتملة. وكان كل ذلك من أجل مساندة إسرائيل وليس أدل على تصوير الموقف داخل قاعة الاجتماع أوضح من

تعليق السناتور «ويلى» بعد سؤال وجهه إلى دالاس وزير الخارجية فقال «ويلى» إننا نؤيد سياسة الحكومة فى فرض العقوبات على إسرائيل..... لأن بقية العالم تعتقد أن إسرائيل بموقفها المتعنت يمكنها التحكم فى سياسة الولايات المتحدة وبخاصة عندما تقف عند موضوع حيوى مثل هذا الموضوع وذلك نظرًا لما تتمتع به إسرائيل من محاباة فى أمريكا.... وعلى ذلك فإن العرب يراقبوننا باهتمام فإذا مادلت تصرفاتنا على تأكيد هذه الحالة. فإن العرب سيشعرون فى النهاية بالاضطرار إلى الرجوع لروسيا». وحيث كان الاتجاه العام للمؤتمر هو عدم الإعلان صراحة على فكرة فرض العقوبات على إسرائيل وحتى لا يكون هناك صعوبات فى التعامل مع عبد الناصر مستقبلا فقد فوض الحاضرون الأمر إلى الرئيس إيزنهاور حتى يتولاه بنفسه ويتحمل معه المسئولية المترتبة على ذلك(٣٤١). وقال سام ريبوزن «إن أمريكا لها صوت واحد أو لاشىء وهذا الصوت هو صوت رئيس الجمهورية على الرغم من مواقفنا بما فيها من اختلاف معه أم لا». وكان هذا التصريح هو نهاية المناقشة.

وأذاع الرئيس إيزنهاور فى اليوم نفسه بيانًا قال فيه: «إنه اجتمع هذا الصباح مع زعماء الكونجرس والذين نصحوه بشرح وجهة نظره بخصوص إسرائيل للشعب الأمريكى»، ثم قال فى بيانه: «إن تصميم إسرائيل على الحصول على ضمانات قوية كشرط لسحب قواتها الغازية أثار موضوعًا أساسيًا هو... هل يجوز لدولة مهاجمة ومحتلة أراضى أجنبية وعلى الرغم من عدم موافقة الأمم المتحدة أن تترك لإملاء شروطها(٣٤٠) بخصوص سحب قواتها» وتجنب الرئيس إيزنهاور فى بيانه ذكر كلمة «عقوبات» واستبدلها بكامة «ضغوط».

وفى هذا الجو ظهر للمسئولين الأمريكيين أن إسرائيل تجاوزت الحدود(٣٤١). وقدم اقتراحان للأمم المتحدة فى الجمعية العامة أحدهما تقدمت به الدول العربية تطالب فيه بفرض عقوبات سياسية وعسكرية واقتصادية ضد إسرائيل والثانى تقدمت به الولايات المتحدة وفيه معنى الإنذار لإسرائيل بالجلاء عن الأراضى المصرية فى مدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام ويتبع ذلك وقت المناقشات حتى يمكن إجراء محادثات مع حكومة إسرائيل.

ومارست فى هذه الفترة الولايات المتحدة أسلوبها الخاص فى الضغط على إسرائيل ووجدت إسرائيل نفسها أخيرًا أمام تحالف عام الأمم المتحدة أى لأمم العالم فيما عدا بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الصديقة لإسرائيل واستمرت المحاولات حتى أول مارس ١٩٥٧ وفى اليوم نفسه وقبل التصويت على اقتراح العقوبات فى هيئة الأمم أعلنت وزيرة خارجية إسرائيل جولدا مائير أمام الجمعية العامة «إن حكومتها أصبحت[٣٤٢] الآن فى موقف لإعلان خططها للانسحاب التام على أن تشرف القوات الدولية على منطقة غزة وتبقى بها إلى أن يعقد الصلح وأن إسرائيل تضع فى اعتبارها أن حرية الملاحة فى مضيق تيران ستكون مكفولة على أن تبقى القوات الدولية فى شرم الشيخ مع احتفاظ إسرائيل بحقها منه وفى قطاع غزة للتدخل اذا ما حدثت اضطرابات»، ثم أعلن المندوب الأمريكى هنرى كابوت لودج أنه أحيط علمًا بالبيان الإسرائيلى وأنه يرى أن مضمونه يتمشى مع موقف الرئيس إيزنهاور وموقف السكرتير العام للأمم المتحدة، وأكد كذلك «إن انسحاب القوات الإسرائيلية لا يمكن أن يكون مشروطًا بأى شرط وأن مصير منطقة غزة يجب أن يسوى فى إطار اتفاقيات الهدنة» أما فيما يتعلق بالعقبة فإن الولايات المتحدة قد أيدت حرية الملاحة فيها وصوتت على ذلك مع دول أخرى على أساس الاعتراف دوليًا بهذه الحرية. كما ضمنت أمريكا وضع قوات للأمم المتحدة فى غزة بحجة حماية إسرائيل من أى عدوان مصرى ولكن مصر رفضت هذا الوضع الأخير.

انسحاب إسرائيل

وانسحبت إسرائيل من العريش[٣٤٣] فى ١٤ يناير ١٩٥٧، ثم انسحبت من رفح وخان يونس ثم انسحبت من غزة ٦ مارس ١٩٥٧ كما انسحبت من شرم الشيخ وهى آخر نقطة كانت تحتلها على خليج العقبة فى ٦ و ٧ مارس ١٩٥٧.

عودة الملاحة فى قناة السويس

تمت عملية تطهير القناة وفقا للبرنامج المتفق عليه بين قوات الطوارئ وهيئة

التطهير وهيئة قناة السويس المصرية فى ٩ إبريل ١٩٥٧ وأعيد فتح قناة السويس المصرية فى ٩ إبريل ١٩٥٧ وأعيد فتح قناة السويس رسميا للملاحة فى ١٠ إبريل ١٩٥٧ للسفن التى تدفع الرسوم لهيئة إدارة القناة المصرية. وفى ١٣ مايو أعلنت بريطانيا وأمريكا السماح للسفن البريطانية والأمريكية باستخدام القناة بعد دفع الرسوم للإدارة المصرية وتبعها السفن الفرنسية فى يونيو ١٩٥٧، وبذلك تم تسيير الملاحة طبيعيًا تحت الإدارة المصرية وخضعت جميع السفن من جميع الجنسيات لدفع الرسوم كاملة للإدارة المصرية.

سقوط إيدن (٩ يناير ١٩٥٧) وموليه (٢١ مايو ١٩٥٧) وبن جوريون

إن قبول بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إيقاف إطلاق النار، ثم قبولهم الانسحاب بعد ذلك من الأراضى التى احتلتها نتيجة العدوان كان بمثابة فشل هذا العدوان[٣٤٤] وبالتالى فإن هذا الفشل قد انعكس على رئيس الوزراء البريطانى مستر إيدن، وبدأت معالم فشله تتأثر فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ عندما أذيع بيان مع رئاسة مجلس الوزراء البريطانى بأن انطوانى إيدن يعانى إرهاقًا شديدًا وأن بتلر زعيم الأغلبية فى مجلس العموم سيرأس اجتماعات مجلس الوزراء. ثم اعتزل العمل وأقام بإحدى جزر الانتيل النائية بحجة الاستجمام، وظل معتزلا إلى أن استقال فى ٩ يناير ١٩٥٧ من الحزب والوزارة.

ماكميلان يرأس الوزارة[٣٤٥]

ورشح لورد سالسيرى عميد حزب المحافظين للملكة لرئاسة الوزراة «هارولد مكميلان» أو «راب بتلر»، واستدعت الملكة يوم ٩ يناير ١٩٥٧ هارولد مكميلان لتشكيل الوزراة وكان مكميلان يعتبر فى الوقت نفسه مرشح الإدارة الأمريكية؛ لأنه يمثل فى نظر الأمريكيين العلاقة الخاصة التى تربط بين الدولتين.

سقوط موليه ٢١ مايو ١٩٥٧

أما الوزراة الفرنسية فقد سقطت فى ٢١ مايو ١٩٥٧.

اعتزال بن جوريون

بعد عودة القوات المصرية إلى غزة وجد بن جوريون نفسه فى مأزق فقرر الاعتزال وأعلنها ذات مساء وتوجه عند الغروب إلى مستعمرة (سد بوكر) فى وسط صحراء النقب.

نتائج حملة السويس

(أ) على دول العدوان

١ ـ بالنسبة إلى إنجلترا

ـ بفضل النظام البرلمانى والديمقراطى البريطانى وبمنطق سياسة مصر المتوازنة والمستندة إلى الحق والمنطق وحسن استغلالها إعلاميًا، فقد انقسم المسرح السياسى البريطانى وتولد لدى الرأى العام البريطانى وداخل البرلمان قوة معارضة لا يستهان بها وقفت فى وجه سياسة الوزارة البريطانية وسياسة إيدن العدوانية العصيبة مما ساعد على وقوف الرأى العام العالمى نفسه مع الرأى العام البريطانى ضد سياسة العدوان والتواطؤ مع إسرائيل.

ـ كما تسبب العدوان فى انقطاع بترول الشرق الأوسط، والذى تعتمد عليه بريطانيا بصفة رئيسية، وبالتالى تدهورت الحالة الاقتصادية فى إنجلترا منذ بدء العدوان وتدهور الحالة الاقتصادية فى إنجلترا منذ بدء العدوان وتدهور الإسترلينى بشكل ملحوظ مما كان سيتسبب فى كارثة لولا التدخل الأمريكى فى الوقت المناسب لإنقاذ الموقف.

ـ واستيقظ العالم بعد انسحاب دول العدوان الثلاثة من الأراضى المصرية على مدى تورط إنجلترا مع إسرائيل، والتى جرتها إلى حرب دون مبرر وبالمقام الأول لمصلحة إسرائيل نفسها وضد مصلحة إنجلترا.

ـ كما تسبب التدهور الاقتصادى فى إنجلترا نتيجة لحملة السويس وفشل تحقيق أى من أهدافها إلى انسحاب إنجلترا وفرنسا كلية من الميدان العالمى كدول عظمى وتسلمت الولايات المتحدة هذه التركة بما تحتويه من ثروات الشرق

الأوسط البترولية وأدى ذلك ـ بفضل حسن إدارة السياسة الأمريكية ـ إلى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق حلمها فى ملء الفراغ فى الشرق الأوسط. وقد عبر مكميلان[٣٤٦] رئيس وزراء بريطانيا الجديد عن هذه الأفكار بقوله: «إن التاريخ سيظهر فى يوم، ما إن كانت بريطانيا على حق فى غزوها لقناة السويس. ولكن بعد الأضرار الاقتصادية الفادحة التى أصابت بريطانيا بسبب غلق قناة السويس، فإن بريطانيا ليست على استعداد لمعارضة عبد الناصر أكثر من ذلك».

٢ ـ بالنسبة إلى فرنسا

ـ تسبب العدوان فى أكبر وأفدح الخسائر بالنسبة إلى فرنسا وسياستها؛ لأن تسرع فرنسا فى التواطؤ مع إنجلترا وإسرائيل بصفة خاصة كان بالأساس يرجع إلى تسلط فكرة الانتقام من مصر لمساعداتها لثوار الجزائر ضد فرنسا، فكان التعاون الفرنسى مع إسرائيل بدون حدود ولدرجة الإضرار بالاقتصاد الفرنسى واعتبرت فرنسا أن نجاح إسرائيل فى سيناء وما حققته من انتصارات فيها هو انتصار لفرنسا (مع أنه تم بفضل انساحاب مصر السريع من سيناء تفاديًا للوقوع فى الفخ)، فكان هذا انتصارًا الإسرائيلى بمثابة معزوفة النصر لفرنسا نفسها رغم النتائج الاقتصادية الوخيمة التى أصابت الاقتصاد الفرنسى ولم يتحقق لفرنسا حلم الانتقام من ساسة مصر حيث[٣٤٧] إن عبد الناصر كان قد أرسل إلى الثورة الجزائرية أكبر شحنة من السلاح أثناء احتدام المعارك على جبهة قناة السويس.

ـ ففى فرنسا كانت النتائج لا تسر هؤلاء الحكام المتفاءلون أمثال: موليه وكريستيان بينو المتعصب لإسرائيل[٣٤٨] فعقب حملة السويس صودرت ممتلكات الفرنسيين الخاصة فى مصر وطرد الفرنسيون من البلاد وفقدوا وظائفهم دون تعويض وقطعت مصر علاقاتها بفرنسا، فكان كل ذلك ضربة عنيفة للنشاط الفرنسى فى مصر فى المجالات الثقافية والتجارية والمالية والصناعية وقدرت خسائر فرنسا بنحو ٤٠٠ مليار فرنك فرنسى قديم (نحو أربعة مليات فرنك جديد)، فقد وضعت الحكومة المصرية تحت الحراسة أربعة بنوك فرنسية كبرى

(بنك الكريدى ليونية والكونتوار ناسيونال دى بارى والبنك العثمانى والكريدى دوريان)، وكذلك شركة الرهونات المصرية وتسع شركات فرنسية للتأمين وثلاثة مؤسسات للائتمان العقارى والشركة العامة لتكرير السكر ومعامل تكرير البترول والشركة المصرية للبترول وثلاثة مصانع تعتمد على شركة الغاز السائل. كما شملت الخسائر أيضا إلغاء العقود الصناعية التى سبق وتضمنها الاتفاق بين الدولتين سنة ١٩٥٤ وجميعها بملايين الفرنكات.

ـ تسبب العدوان فى تعميق بذور الكراهية الفرنسية للأمريكان، والتى ثبتت فى أزمة السويس ولتخلى السياسة الأمريكية عن تقديم أية مساعدة للجانب الفرنسى زمن العدوان علاوة على وقوف الإدارة الأمريكية فى المحافل الدولية ضد فرنسا وضغوطها عليها لإيقاف إطلاق النار وإصرارها على انسحابها من الأراضى المصرية بالإضافة إلى تقاعس أمريكا عن تقديم المعونات البترولية الضرورية مجانا لفرنسا والتى كانت فى أمس الحاجة إليها.

بالنسبة إلى إسرائيل

ـ حققت إسرائيل حرية الملاحة فى مضيق العقبة، فأصبح ميناء إيلات قادرًا على ربط جنوب إسرائيل بالخطوط البحرية التجارية ولو أنه فى العرف التجارى الدولى لا يعتبر الرئة التى تتنفس منها دولة إسرائيل تجاريًا(٣٤٩) كما تحقق لإسرائيل تحييد منطقة غزة بوجود قوات من الأمم المتحدة بها كحاجز بين قواتها والقوات المصرية كضمان لأمن إسرائيل ولو أن وجود هذه القوات الدولية عند غزة لا يمنع غارات الفدائيين المصريين؛ لأنه يمكن قيامها من قطاعات أخرى وفى أى وقت.

ـ ومن ناحية أخرى فإن الطريقة التى تم بها الهجوم الإسرائيلى والأخطار التى كان يمكن أن يتعرض لها السلام العالمى جعل معظم دول العالم بصفة عامة والدول الصغيرة فى آسيا وإفريقيا تنظر لإسرائيل على أنها أداة فى يد الاستعمار يستخدمها فى قمع حركات التحرير فى دول العالم الثالث ولأول مرة تشعر إسرائيل بأنها معزولة عن المجتمع الدولى بل ومكروهة من معظم دوله

وليس أدل على ذلك قول بن جوريون(٣٥٠) فى اجتماع مجلس الوزراء إسرائيل يوم ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٦ «علينا أن نفهم أن الأمم المتحدة بالنسبة إلى إسرائيل هى خلية نحل ليس فيها عسل وسوف يقرصوننا جميعًا دون أن نشعر بطعم الحلاوة على أطراف ألسنتنا» كل ذلك خلق عن إسرائيل فكرة سيئة لدى الرأى العام العالمى.

ـ كما أصبحت الدول الكبرى تخشى التواطؤ مع دول صغرى مثل إسرائيل.

ـ قامت إسرائيل بعد وقف القتال بتركيز كل ثقلها مع الجانب الأمريكى وبخاصة بعد أن تمكنت من إقناع الولايات المتحدة أنها الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تمكنها أن تخدم السياسة لأمريكية فى المنطقة خاصة تجاه مصالحها البترولية بقدرتها المستمرة على تهديد الدول العربية الآخذة فى التمرد على المصالح الأجنبية بصفة عامة.

ـ وقد ظهر خلال هذه الأزمة وانعكاساتها حاجة إسرائيل إلى إقامة علاقات حميمة مع الولايات المتحدة لدرجة التحكم فى القرار الأمريكى حتى لو كان منطق المصلحة المباشر يقتضى عكس ذلك.

بالنسبة إلى الدولتين العظميين

١ ـ بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى

حققت أزمة السويس قدرًا من النجاح للسياسة السوفيتية، فقد أثبتت الأحداث أثناء العدوان وقبل نهايته وأثناء المناقشات فى هيئة الأمم أن الروس قد أصبح لهم مكانة لا يستهان بها فى إدارة العلاقات الدولية فى منطقة الشرق الأوسط. كما ساعدت هذه المواقف على تغلغل الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط.

ـ كما أثبتت السياسة السوفيتية ومواقفها وما نتج من أزمة السويس عدم جدوى سياسة الاحتواء الغربى ضد الخطر الشيوعى؛ حيث أثبتت أحداث الغزو عدم جدوى الأحلاف العسكرية فى هذه المنطقة وبخاصة حلف بغداد التى سارعت(٣٥١) دوله الصغرى بالتخلى عن حليفتها الرئيسية بريطانيا بمجرد فشلها

فى الغزو. ومع ذلك فلم تحقق هذه السياسة السوفيتية سيطرتها الكاملة على منطقة الشرق الأوسط؛ لأن السياسة الأمريكية تفوقت عليها فى هذه المنطقة فكانت الولايات المتحدة هى العنصر الأساسى المؤثر فى قرارات هيئة الأمم وتنفيذها بما لديها من سيطرة على جميع آبار بترول الشرق الأوسط والتى لم تتمكن السياسة السوفيتية فى التأثر عليها.

٢ ـ الولايات المتحدة

ـ فى التتبع الدقيق لأزمة الشرق الأوسط منذ تأميم مصر لقناة السويس حتى نهاية هذه الأزمة بفشل العدوان الثلاثى نجد أن الدولة التى حققت كل أهدافها هى الولايات المتحدة الأمريكية فقد أمكنها فى النهاية[٣٥٢] المحافظة على مراكزها الاستراتيجية وحماية مصالحها البترولية وفى الوقت نفسه، قامت بمناهضة حركة الاستعمار القديم المتمثل فى السياسة العدوانية للاستعماريين التقليديين فرنسا وإنجلترا وأيدت حركة التحرر الصاعدة بين دول العالم الثالث متمثلا فى الوقوف بشكل بارز بجانب بعض المواقف المصرية.

ـ أثبتت الولايات المتحدة أن سياستها ودبلوماسيتها ليست كما كان يشاع عنها انها تتحلى ببلاهة وسذاجة أثرياء الحرب إنما العكس فقد ثبت أن السياسة الأمريكية فى هذه الأزمة كانت تسير تبعًا لمخططات وتوقعات سليمة ومدروسة.

ففى مواجهة عملية لتأميم مصر لقناة السويس: بعد إعلان عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس وبعد زيارة وزير خارجية أمريكا فوستر دالاس لإنجلترا واجتماعه بالمسئولين البريطانيين والفرنسيين توقع إيزنهاور أن عدوانًا بريطانياً فرنسيا على مصر سوف يحدث كما توقع انه إذا ما تم هذا العدوان، فسوف يقوم عبد الناصر[٣٥٣] بتعطيل الملاحة فى قناة السويس بموانع يصعب إزالتها فى فترة قصيرة لذلك بادر وبسرعة منذ بداية الأزمة فأمر بتكوين لجنة فنية بها خبراء على أعلى مستوى فى شئون البترول فى الشرق الأوسط لوضع مشروع يمكن به مواجهة الأزمة البترولية العالمية المحتملة بصفة عامة والأزمة البترولية للغرب ولدولتى بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة فى حالة انقطاع البترول عن غرب أوروبا

والذى يمر معظمه عبر قناة السويس من دول الخليج والسعودية وعبر أنابيب نقل البترول المهددة من شعوب العالم العربى المؤيدة لناصر والتى تمر هذه الأنابيب فى أراضيها.

ـ قامت الدبلوماسية الأمريكية أثناء هذه الأزمة بالتعامل مع جميع أطراف الأزمة(٣٥٤) سواء مع المعتدين أو مع مصر المعتدى عليها بتوازن كامل وبوعى سياسى عملى يؤكد على استمرار العلاقة الأمريكية الحميمة والمتميزة مع إسرائيل وفى الوقت نفسه مساندة الجانب المصرى إلى الحد الذى يخدم المصالح الأمريكية من زاوية تثبيت التواجد والتأثير الأمريكى فى الشرق الأوسط وإحلاله محل الوجود والتأثير البريطانى الفرنسى إضافة لإحداث التوازن فى مواجهة سياسة التغلغل السوفيتى الجديدة فى الشرق الأوسط ولتحقيق أطماع رجال البترول والمستثمرين الأمريكيين فى بترول مصر المبشر حسب تقديراتهم فى ذلك الوقت وباتباع هذه السياسة الواعية أمكن لأمريكا الإجهاز على الوجود الاستعمارى البريطانى والفرنسى فى المنطقة بعد انسحابها الكامل من الأراضى المصرية ومن مراكز النفوذ التقليدى فى الشرق الأوسط.

ـ إن الإدارة الأمريكية كانت تتعامل هى ولجانها وبخبراتها وبكبار ساستها وبدبلوماسييها بحرص شديد وبحذر مع مخططات وممارسات عبد الناصر المحسوبة رغم ما كان فى نفس رئيسها ووزير خارجيته دالاس من بذور عداء لعبد الناصر ـ وكانت الإدارة الأمريكية على وعى ودراية كاملين بعقلية وتصرفات وردود أفعال عبد الناصر وتقديرها حق قدرها وخاصة قدرة عبد الناصر على وقف إمدادات نفط الخليج والسعودية كلية إلى غرب أوروبا بعد إغلاق قناة السويس وذلك لقدرته فى ذلك الوقت على قيادة الشارع العربى كله بما له من إمكانات يهدد بها المصالح وعلى رأسها وسائل نقل هذا النفط من حقوله إلى موانىء البحر المتوسط.

ـ وبذلك حققت الولايات المتحدة كل أهدافها باتباعها المخطط الانتهازى الذى يحقق مصالحها على حساب مصالح حلفائها الإنجليز والفرنسيين فى حلف الأطلنطى، وكذلك تحقيق سياستها فى نظرية سد الفراغ بإزاحة النفوذ التقليدى

الفرنسى والإنجليزى من المنطقة قبل أن يتفاقم التسلل السوفيتى إلى المنطقة. ولقد استغلت السياسة الأمريكية النزاع التقليدى بين العرب وإسرائيل لحساب المخطط الأمريكى المدروس ونفذته بكل دقة مع الاحتفاظ بمستوى العلاقات الأمريكية مع كلا الطرفين دون أن تتدهور علاقتها مع العرب مع الإبقاء على نواياها فى الانحياز إلى الجانب الإسرائيلى عند اللزوم وبذلك حققت جميع مصالحها بالتأكيد على استمرار حالة التوتر القائم بين العرب وإسرائيل.

بالنسبة إلى مصر

ـ خرجت مصر من أزمة السويس وقد أمكنها إنقاذ الجزء الأكبر من جيشها فى مصيدة أكيدة عندما سارع عبد الناصر وأمر أقوى وحدات جيش مصر بالعودة من سيناء بمجرد أن شعر أن إسرائيل ليست وحدها فى المعركة وأن أسلحة فرنسا وبريطانيا تتربصان بجيش مصر لإتمام تدميره.

ـ وكان من نتيجة حملة السويس أن أتمت مصر سيطرتها الكاملة على قناة السويس وحصلت على قدر كبير من الحرية فى توجيه اقتصادها.

ـ ارتفع قدر عبد الناصر عربيًا وأصبح رمزًا للشعوب الإفريقية والآسيوية كبطل أمكنه أن يقاوم الاستعمار وبذلك جعل لمصر مكانه دولية لها وزنها.

ـ إن ظروف الأزمة وحسن تقدير مصر للأمور وعمق دراستها المسبقة لقرار تأميم القناة واحتمالاته وكذا ردود فعل أطراف النزاع الأخرى أثبتت أن لدى مصر الكفايات الفنية والإدارية المتخصصة فى مجال الملاحة فى المضايق والممرات المائية يعادل مستويات كدرات الدول المتقدمة ولا يقل عنها بحيث فاجأت الإدارة المصرية لهيئة القناة والمرشدين المصرين العالم بقدرتهم على إدارة المرفق فى ظل ظروف صعبة وبذلك قطعت مصر خط الرجعة على مخططات العدوان التى اعتمدت فى تصرفها على أمانيها أن تفشل مصر فى إدارة القناة فتفقد سمعتها وشرعية مطالبها أمام العالم ولعل أبلغ أثر للإنجاز المصرى ما جاء فى مذكرات إيزنهاور(٢٥٥) عن يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٦ «ومن سوء الحظ أن مصر تدير القناة بطريقة أحسن وأكفأ من الإنجليز والفرنسيين ولذلك فإن تفكير

إيدن باستعمال القوة ضد مصر سوف يبدو سخيفًا «كما أن إيزنهاور عندما بلغه نجاح مصر فى تسيير الملاحة فى القناة بعد ساعات من انسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس قال على مسمع من مساعده شيرمان آدمز «**لا بد أن نسلم لعبد الناصر أنه زعيم حقيقى لديه الأعصاب ولديه الكفاءة. والجسارة الحقيقية أنه لا يقف فى صفنا بينما نجد فى صفناء الأغبياء**».

ـ أثبت شعب مصر أنه قادر على مقاومة أى غزو والوقوف صفًا واحدًا مع جيشه فى محنته ما دام مقتنعا بشرعية موقف قيادته(٣٥٦) التى تدافع عن حقوقه فقد اعتمدت قيادة الغزو على تقدير خاطئ «بأنه فى اللحظة التى يتم فيها توجيه الإنذار ثم يلحق به القصف الجوى فإن مصر سوف تستسلم لأن القيادة المصرية السياسية سوف تنهار؛ لأن الجماهير المصرية المصابة بالفزع سوف تخرج إلى الشوارع فى مظاهرات ضد حكومتها وسوف تحطم وتحرق وينتهى كل شىء فى مصر قبل أن يبدأ الغزو الفعلى» والحقيقة أن شعب مصر أثبت عكس ذلك تمامًا فبمجرد أن نادى عبد الناصر بالمقاومة من فوق منبر الأزهر فى ٢/ ١١/ ١٩٥٦ خرج الشعب المصرى بأكمله متظاهرًا فى الشوارع مطالبًا بحمل السلاح للمقاومة وكان متمالكًا لأعصابه تحت الغارات ومصممًا على المقاومة.

ـ أثبتت قيادة عبد الناصر فى مواجهتها للعدوان على كفاءة ومقدرة عالية فتوقع معظم أفعال الأطراف المعادية والمؤثرة فى السياسة الدولية فقد كان حسن تقديره لدور الاتحاد السوفيتى المتطلع لتثبيت أقدامه فى الشرق الأوسط فى مواجهته للمصالح الأمريكية الاستراتيجية والبترولية كما كان مقدرًا لدور أمريكا الانتهازى وأبعاده بالنسبة إلى مصر ولتطلع أمريكا على سد الفراغ بدلا من دولتى العدوان ومعرفة أن أمريكا تقدر تماما قدرة وقوة عبد الناصر لتحكمة فى خطوط البترول المملوكة للاستثمارات الأمريكية فى الخليج والسعودية وبعد أن تسبب العدوان فى تعطيل الملاحة فى القناة احتفظ عبد الناصر فى يده بأقوى لعبة وهى التحكم فى باقى خطوط وأنابيب البترول التى تمر عبر أراضى الدول اعربية الأخرى والتى تعلم الإدارة الأمريكية جيدًا أن شعوبها تؤيد قرارات

وسياسات عبد الناصر بالإضافة إلى أن عبد الناصر نفسه لم يكن يخدعه وقوف أمريكا بجانب سياسة مصر وضد دول العدوان وأن أمريكا فى حالة انتصار الدول المعتدية وهزيمة مصر لابد انها ستكون مسرورة، ومما يدل على مدى ضيق أمريكا بعبد الناصر[٢٥٧] وبأى نجاح لمصر فى سياستها ضد دول العدوان أن دالاس وزير الخارجية الأمريكية فى اجتماعه يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٦ مع إيزنهاور ومع خبراء البترول فى الشرق الأوسط قال: «إنه هو شخصيًا (دالاس) يشارك الإنجليز والفرنسيين شعورهم بأن ناصر يعتبر تهديدًا خطيرًا للغرب وإن قصده من أزمة السويس هو أكثر من مجرد غرض قومى وإنه يعتقد أن ناصر يستهدف جمع وتوحيد العالم العربى وإذا أمكن العالم الإسلامى كله وإزاء ذلك يستخدم بترول الشرق الأوسط وقناة السويس كسلاح ضد الغرب» وقال دالاس: «إن ساسة الغرب الذين اجتمع بهم فى لندن يقولون عن عبد الناصر: «إنه رجل متوحش فى يده فأس».

ـ ومما يدل على اعتراف الولايات المتحدة لمصر بقدرتها على التحكم فى مؤثرات النزاع:

فى أول نوفمبر ١٩٥٦ تلقى عبد الناصر رسالة[٢٥٨] عن طريق كيرمت روزفلت رجل المخابرات الأمريكية لعلى صبرى مدير مكتب عبد الناصر آنذاك يتمنى فيها الرئيس الأمريكى أن تبذل مصر أقصى مساعيها لإقناع السوريين بالمحافظة على سلامة خطوط أنابيب البترول ومحطات الضخ الثلاثة الواقعة فى الأراضى السورية؛ لأنه إذا تعرضت للتخريب سيترتب على ذلك مشكلات كبيرة تؤثر فى الغرب. وعندما أرسل هذه الرسالة إلى عبد الحميد السراج فى سوريا دون أى تعليق. ولكن السراج كان قد قام بنسف هذه الخطوط قبل أن تصل الرسالة إليه، وكان عبد الناصر سعيدًا بما حدث وبعث برسالة لعبد الحميد السراج فى كلمتين «سلمت يداك».

ـ أثبتت مصر أنه بتمسكها بالحق والشرعية الدولية فى يدها أمكنها التغلب على التعصب الأمريكى لجانب المصالح الإسرائيلية ومحاولة فرض شروطها.

ففى اجتماع الرئيس إيزنهاور مع مجلس الأمن القومى الأمريكى يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ حدد إيزنهاور سياسة الولايات المتحدة للعمل على خروج مصر من الأزمة دون أن تحقق أى فوز بانه: ـ (٣٥٩) لاينبغى أن تترك القناة لمصر لتديرها(٣٦٠) إن إسرائيل لن تتنازل عن حقها فى المرور فى قناة السويس وخليج العقبة(٣٦١) وألا يمكن السماح لمصر بالعودة إلى قطاع غزة، بل يجب إقامة نوع من الوصاية الدولية من الأمم المتحدة على القطاع.

ـ وأثبتت نتائج العدوان وتصفيته بفضل تشدد مصر فى مواقفها ورفع صوتها دوليًا سواء فى هيئة الأمم أو فى وسائل دعايتها حتى فى الدول المعتدية أن جميع شروط الرئيس إيزنهاور المشار إليها لم يتحقق منها إلا الحد الأدنى وهو السماح لإسرائيل بالمرور فى خليج العقبة فقط ووجود قوات الطوارئ فى قطاع غزة بشرط انسحابها فى أى وقت تطلبه مصر.

ـ ومما يدل على فهم كل من الجانب الأمريكى والمصرى لأبعاد إمكانات حرية العمل لكل منها فى مجال الأخرى أن أمريكا عندما أرادت تهويش وإخافة مصر بأسلوب الإنذارات والتهديدات، لم تفلح هذه السياسة ولم تهتز مصر لهذه الإنذارات أو التهديدات فقد طلبت الإدارة الأمريكية من الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر أثناء وجوده فى هيئة الأمم أن يقابل وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة «هربرت هوفر»، وبلغ مستر هوفر الدكتور فوزى بأسلوب فيه كثير من التحدى أن حكومة الولايات المتحدة لديها تقارير تدعو إلى القلق عن نشاط تخريبى تعد له مصر فى عدد من الأقطار العربية بينها الكويت ولبنان بجانب نشاط مصر التخريبى فى إسرائيل»، ثم حول كلامه على شكل إنذار أنه «إذا لم يتوقف عملاء مصر المتعصبون على الفور فإن الأمل فى التفاهم بين الولايات المتحدة ومصر سوف ينتهى»، ثم أردف ذلك فى صورة تهديد بأن قال «لابد أن تعلموا أن الولايات المتحدة لم تعد معتمدة على قناة السويس أو على خطوط الأنابيب؛ لأنها اعتمدت على برنامج جديد بالشروع فى بناء ناقلات بترول عملاقة للدوران حول رأس الرجاء الصالح». وعندما وصلت هذه المعلومات القاهرة تجاهلت الإدارة المصرية هذه الإنذارات والتهديدات والتلميحات؛ لأن

القاهرة كانت متأكدة أنها مجرد تهويش وأن اللعبة ما زالت فى يد مصر رغم كل ما أراد هوفر أن يهدد به وكانت النتيجة أن أمريكا اضطرت فى النهاية للضغط على دول العدوان وعلى إسرائيل لإتمام انسحابهم من الأراضى المصرية وقطاع غزة خاصة أن هوفر نفسه قال(٣٦٢) فى أحد المؤتمرات السرية مع الرئيس إيزنهاور ووزير الخارجية فوستر دالاس وخبراء البترول فى لجنة فلمنج: «إن ناصر يستطيع إيقاف تدفق البترول ولا يمكن لأى فرد أن يغفل ما يستطيع ناصر فعله فى خط الأنابيب الوحيد الباقى للعمل (خط التابلاين الآتى من السعودية) أن يبقى الموقف مضطربًا غاية ما يستطيع». وفى الاجتماع نفسه سأل شيرمان آدمز «عما إذا كان من الممكن تنفيذ خطة البترول الأمريكية قبل انسحاب إسرائيل» وكان رد الخبير الأمريكى (راد فورد) عضو لجنة فلمنج «إننا نواجه احتمال تخريب خط أنابيب التابلاين واحتمال اضطرابات من مؤيدى عبد الناصر حول منشآت البترول المركزية فى السعودية فى الوقت الذى لم يكن فيه البترول الإيرانى كافيًا». وجاء على لسان الرئيس إيزنهاور فى اجتماع ١٢ أغسطس مع كبار المسئولين عن السياسة الاستراتيجية والبترولية «إن هناك فى يد عبد الناصر احتمالات كثيرة بالنسبة إلى البترول وإجراءات يحتفظ بها ناصر لنفسه لاستخدامها وقت اللزوم» وقد استخدمت مصر فى النهاية سياسة فرض الأمر الواقع بشجاعة بعد تقديرها الدقيق للموقف ومدى جدية وحقيقة التهديدات والضغوط الأمريكية المبالغ فيها على مصر وعلى مدى جدية الاشتراطات والمطالب الإسرائيلية المعتمدة على التأييد الأمريكى.

ـ وفى آخر ديسمبر ١٩٥٦ قامت مصر بحركة سريعة بعد أن تأكدت من محاولة أمريكا فرض شروط اسراذيل على مصر نظير انسحابها وكان من أبرزها إعلان أمريكا بعدم الاعتراف بحق مصر فى العودة للسيطرة على قطاع غزة وقام همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة بتسليم وزير خارجية مصر على إثر تصرف مصر بنقل مكتب اتصال الأمم المتحدة من مطار أبو صوير إلى العريش رسالة تفيد: «إن سكان قطاع غزة لا يريدون عودة القوات المصرية إلى هذا القطاع» وقام أهالى القطاع إثر ذلك بمظاهرات احتجاج صاخبة على رسالة السكرتير

العام ومؤيده لعودة مصر لقطاع غزة. وتحرشت قوات الأمم المتحدة بالأهالى المتظاهرين وسارعت مصر بالتصرف اللازم وذهب اللواء حسن عبد اللطيف وشغل مبنى الحاكم العام المصرى بغزة وتبع ذلك وصول قوات من الجيش المصرى إلى غزة لحماية سكانها وأسقط فى يد الولايات المتحدة وإسرائيل إزاء سياسة فرض الأمر الواقع.

وظلت مصر مسيطرة ومحافظة على خط أنابيب التابلاين ولم تقم بتدميره وتتوقف عند سياستها المتوازنة وحتى تبقى الورقة الرابحة هذه فى قبضتها فى المحافل الدولية وتجاه أمريكا بالذات حتى لا تفقد أمريكا أعصابها نتيجة تدميره. وكان ذلك سياسة متوازية هى أولاً وأخيراً فى صالح مصر وكذلك تحقق لأمريكا الحد الأدنى من المكاسب المقبولة.

وأخيراً ولأجل ختام الجزء من كفاح مصر الثورى يجدر أن نوضح أن المخاوف التى كانت تساور الغربيين فيما يتعلق باحتمال عجز المصريين عن إدارة قناة السويس لم يكن لها نصيب من الصحة، إذ ارتفع مجموع حمولة السفن العابرة من ٣٩٣ ألف طن عام ١٩٥٧ إلى ٥١٢ ألف عام ١٩٦١، وبلغت الإيرادات السنوية ٣١ مليون إسترلينى عام ١٩٥٥ بينما وصلت إلى ٥١ مليون إسترلينى عام ١٩٦٠ دون زيادة الرسوم بالإضافة إلى التحسينات الضخمة فى القناة.

* * *

وفى الجزء الثانى لنا لقاء مع القارئ العزيز المسجل به دور ثورة ٢٣ يوليو البارز فى المنطقة العربية ودورها الحتمى مع حركات التحرير فى العالم الثالث ودخولها فى صراع مرير مع الاستعمار الجديد والقديم وأجهزته الخفية والعلنية حتى انتهى هذا الصراع بهزيمة سنة ١٩٦٧، والتى فرضت على عبد الناصر التحضير لجولة جديدة مع إسرائيل حتى وفاته حيث قام أنور السادات وأجهزة ثورة ٢٣ يوليو نفسها بتحقيق النصر على إسرائيل وتوقيع اتفاقية السلام معها.

الهوامش:

(١) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى، جزء ٣، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٠.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٩.
(٣) الحلقة الأولى من مذكرات خالد محيى الدين، أهرام ١٩٩٢/١٢/٥.
(٤) الحلقة الثانية من حلقات مذكرات خالد محيى الدين عن أهرام يوم ١٩٩٢/١٢/٩.
(٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الأول، ص ٢٣.
(٦) مذكرات خالد محيى الدين الثالثة، أهرام ١٩٩٢/١٢/١٢.
(٧) وثيقة المعارضة منشورة بالكامل، كتاب الأستاذ الرافعى، «فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الثالث ص ٣٢٥.
(٨) مذكرات عبد اللطيف البغدادى، ص ٣٢.
(٩) مذكرات خالد محيى الدين الحلقة الثالثة أهرام ١٩٩٢/١٢/١٢.
(١٠) كتاب المؤلف ـ كنت نائبًا للمخابرات العامة.
(١١) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل، ص ٧٥.
(١٢) المصدر السابق نفسه ص ٨٨.
(١٣) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ص ٨٩، ٩٠، والمصدر الرئيسى لهذه المعلومات هو حديث فى لقاءات متكررة مع الضابط السابق إبراهيم حافظ مساعد سكرتير عام مجلس إدارة نادى الضباط ومع رشاد مهنا سكرتير عام مجلس إدارة النادى.
(١٤) المصدر السابق نفسه.
(١٥) مذكرات عبد اللطيف بغدادى الجزء الأول، ص ٤٣، ٤٤.
(١٦) مذكرات محمد على علوبة، ص ١٢٨.
(١٧) مذكرات محمد حسين هيكل، الجزاء الثانى ص ٣٠٨.
(١٨) المصدر السابق نفسه.
(١٩) مذكرات عبد اللطيف بغدادى، ص ٤٠.
(٢٠) كتاب المؤلف، ص ٧٥.
(٢١) مقدمات ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، الجزء الثالث، ص ٩٠.
(٢٢) مذكرات عبداللطيف بغدادى، الجزء الأول، ص ٤٣.
(٢٣) مذكرات خالد محيى الدين الحلقة الرابعة، أهرام ١٩٩٢/١٢/١٦.

(٢٤) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل جزء ى، ص ٢١٢.
(٢٥) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو.
(٢٦) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل (كنت نائبًا لرئيس المخابرات)، ص ٩٠.
(٢٧) المصدر السابق نفسه.
(٢٨) مذكرات خالد محيى الدين الحلقة الرابعة، أهرام ١٩٩٢/١٢/١٦.
(٢٩) المصدر السابق نفسه.
(٣٠) المصدر السابق نفسه، ص ٩١، ٩٢، ٩٣.
(٣١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٣٨ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى.
(٣٢) المصدر السابق نفسه ص ١٤٩، ١٥٠.
(٣٣) كتاب العلاقات البريطانية المصرية من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٥٢ ص ٣٨٢، ٣٨٣ لجون مارلو.
(٣٤) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل (كنت نائبًا لرئيس المخابرات) ص ٩٤ ـ ٩٦.
(٣٥) المصدر السابق نفسه ص ٩٥، ٩٦.
(٣٦) والآن اتكلم للأستاذ خالد محيى الدين، ص ١٣١.
(٣٧) مذكرات خالد محيى الدين، الحلقة الرابعة ـ أهرام ١٩٩٢/١٢/١٦.
(٣٨) مذكرات د. محمد حسين هيكل الجزء الأول، ص ٣١٤.
(٣٩) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ص ١٥٠ للأستاذ الرافعى.
(٤٠) مذكرات عبداللطيف بغدادى الجزء الأول، ص ٤٦.
(٤١) والآن أتكلم للأستاذ خالد محيى الدين، ص ١٣٣.
مذكرات خالد محيى الدين الحلقة الرابعة عدد أهرام ١٩٩٢/١٢/١٦.
(٤٢) مذكرات صلاح نصر، ص ٨٩.
(٤٣) الآن أتكلم للأستاذ خالد محيى الدين، ص ١٣٤، ١٣٥.
(٤٤) مذكرات صلاح نصر، ص ٨٩.
(٤٥) قصة ثورة مصر للأستاذ أحمد حمروش الجزء الثانى من ص ٢١ : ٤٥.
ـ ومن كتاب ثورة ٤٣ يوليو بين المسير والمصير للسيد صلاح نصر الجزءالأول ص ٨٩: ٩٧.
ومن كتاب والآن أتكلم للسيد خالد محيى الدين ص ١٣٣: ١٥٥.
(٤٦) المصادر السابقة نفسها.
(٤٧) المصادر السابقة نفسها.
(٤٨) المصادر السابقة نفسها.
(٤٩) المصادر السابقة نفسها.
(٥٠) مذكرات محمد عبد الفتاح ص ٩٩، ١٠٠.
(٥١) قصة ثورة مصر للأستاذ أحمد حمروش الجزء الثانى ص ٢١: ٤٥، ومن كتاب ثورة يوليو جزء أول للسيد صلاح نصر ص ٨٩ : ٩٧.
ومن كتاب والآن أتكلم للسيد خالد محيى الدين ص ٣٣: ١٥٥.

(٥٢) المصادر السابقة نفسها.
(٥٣) كانت هذه الكلمة (انقلاب) هى التعبير المبكر لحركة الجيش سنة ١٩٥٢؛ حيث لم تكن معالم الثورة قد ظهرت مراحلها بعد وحتى لا تؤخذ على الثورة كما يحلو لبعض المعارضين للثورة.
(٥٤) المصادر السابقة نفسها.
(٥٥) المصدر السابق نفسه.
(٥٦) مذكرات عبداللطيف بغدادى، ص ٥٤.
(٥٧) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى.
(٥٨) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى.
(٥٨) ثوار يوليو والوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى (من أقوال عبد المنعم أمين)، ص ١٣٥.
(٥٩) ملخصه من مذكرات محمد نجيب (كلمة للتاريخ)، ص ٧ : ٣٦.
(٦٠) ثورة يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٣٧.
(٦١) ثوار يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى ص ١٣٦، ١٣٧.
(٦٢) مذكرات عبد اللطيف بغدادى، الجزء الأول ص ٥٧.
(٦٣) المصدر السابق نفسه، ص ٥٨.
(٦٤) ثوار يوليو والوجه الآخر، تأليف حمدى لطفى، ص ١٩٣.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤.
(٦٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٨.
(٦٧) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ٤٠.
(٦٨) ثورة يوليو والوجه الآخر، ص ١٣٧ (لمن أقول عبدالمنعم أمين عضو القيادة) للأستاذ حمدى لطفى.
(٦٩) الديمقراطية كنظام ٢٣ يوليو للأستاذ طارق البشرى، ص ٣٧.
(٧٠) العلاقات الإنجليزية المصرية ص ١٨٠٠ : ١٩٥٣ جون مارلو صدر من كريستا بريس لندن سنة ١٩٥٤، ص ٤٠٣.
(٧١) مذكرات صلاح نصر، ص ١٠٣.
(٧٢) ثورة يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى ص ١٨٧، ١٨٨.
(٧٣) مذكرات من الفتاح أبو الفضل، ص ٨٥ : ٩٦.
(٧٤) ثوار يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى، ص ١٩٤، ١٩٥.
(٧٥) مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول، ص ٢١١.
(٧٦) ثورة يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى حديث مع الأستاذ محمود رشيد بعد الإفراج عنه، ص ٢١٢ : ٢١٦.
(٧٧) مارلو ص ٢٨٦، ٢٨٧

Anglo Egyotion relations 1800 - 1953 BY John Morlowe

(٧٨) ثوار يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى ص ١٣٧، ١٣٨ (أقوال عبدالمنعم أمين).
(٧٩) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص٥٤.

(٨٠) ثوار يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى (من أقوال عبدالمنعم أمين، ص١٣٨، ١٣٩.
(٨١) ثورة ٢٣ يوليو حتى ١٩٥٩ للأستاذ الرافعى ص ٥٩، ٦٦.
(٨٢) العلاقات الإنجليزى المصرية من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٩٥٣ لجون مالو إصدار ١٩٥٤، ص ٣٨١.
(٨٣) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص٣٦.
(٨٤) جاء هذا التصريح مطابقًا لكتاب محمد نجيب لتشكيل الوزارة بعد على ماهر المصدر السابق نفسه، ص ٥٩.
(٨٥) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو للأستاذ طارق البشرى، ص ٩٢.
(٨٦) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ص ١١٣.
(٧٨) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٥٩، ٦٠.
(٨٨) مالرو ص ٢٨٦، ٣٧٨.
(٨٩) ٢٥ عامًا دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٨٨ للدكتور على الجرتلى، ص١٧.
(٩٠) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٩، ص٨٧.
(٩١) المصدر السابق نفسه ص ٤٦٠، ٤٦١.
(٩٢) ٢٥ عاما للسياسات الاقتصادية فى مصر سنة ١٩٥٢، ١٩٧، د. على الجرتلى، ص٢٧.
(٩٣) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ للأستاذ الرافعى، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٨.
(٩٤) الديمقراطية ونظام ٢٢ يوليو للأستاذ طارق البشرى ملخص من الفصل الأول (الأوضاع السابقة على ٢٣ يوليو).
(٩٥) كان الزعيم سعد زغلول فى منفاه وقت تشكيل لجنة وضع الدستور وأسماها «لجنة الأشقياء» معبرًا عن عدم رضائه عن هذا الدستور.
(٩٦) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو للأستاذ طارق البشرى، ص٢٠، ٢١.
(٩٧) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ عبدالرحمن الرافعى، ص ٧٩.
(٩٨) من محاضرة لعلى ماهر يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢.
(٩٩) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ للأستاذ طارق البشرى، ص ٨٧، ٩٨، ٩٩.
(١٠٠) الرجاء الرجوع إلى الكتاب ص ٢٢ : ٤٥، باب التجاوزات.
(١٠١) يرجع لباب التجاوزات (تجاوزات السلطة التنفيذية والأحزاب من هذا الكتاب، ص٣١.
(١٠٢) الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو للأستاذ طارق البشرى، ص ٧١، ٧٢.
(١٠٣) مذكرات صلاح نصر، ص ٩٢ ١٨٨
(١٠٤) ثورة ٢٣ يوليو سنتة ١٩٥٢ للأستاذ عبدالرحمن الرافعى ٨٩، ٩٠.
(١٠٥) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو للأستاذ طارق البشرى ص ١٠٥، ١٠٦.
(١٠٦) مذكرات صلاح نصر جـ١ ص ١٢١، ١٢٢.
(١٠٧) كلمة لتاريخ لمحمد نجيب ص ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧.
(١٠٨) كلمة للتاريخ مذكرات محمد نجيب، ص ١٠٣.
(١٠٩) ص ٧٧ من الكتاب.

(١١٠) الكتاب الأخضر المطبعة الأميرية ١٩٥٣ من رياسة مجلس الوزراء السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ٢٥٨.
(١١١) كلمة للتاريخ محمد نجيب، ص١٠٣.
(١١٢) المصدر السابق نفسه ص ١٠٩، كلمتى للتاريخ لمحمد نجيب.
(١١٣) يرجع إلى هاتين الاتفاقيتين فيى كتاب المؤلف عن ثورة ١٩١٩، ص ٤٧٢ : ٤٩٨ (هامش).
(١١٤) كلمة للتاريخ محمد نجيب، ص ١١٠، ١١١.
(١١٥) المصدر السابق نفسه ص ١١٢، ١١٣.
(١١٦) عدد الأهرام ١٢/ ١٠/ ١٩٨٦ حلقات ملفات السويس للأستاذ محمد حسين هيكل حلقة ١٨.
(١١٧) ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى. ص ١٠٥.
(١١٨) كلمة للتاريخ ص ١٢٧، ١٢٨
(١١٩) المصدر السابق نفسه ص١٢٥.
(١٢٠) الطريق إلى السويس تأليف أرسكين تشيلدز تعريب خيرى حماد، ص ١٠٨،١٠٩.
(١٢١) كلمة للتاريخ محمد نجيب، ص١٢٩.
(١٢٢) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل باب عمليات المقايضة فى القناة ص ١١٢: ص١٤٦.
(١٢٣) مذكرات محمد نجيب (كلمة للتاريخ)، ص١٥١.
(١٢٤) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول ص١٨٨.
(١٢٥) كلمتى للتاريخ لمحمد نجيب، ص ١٥٤، ١٥٥.
(١٢٦) ولأحمد عبود سابقة دفع رشوة إلى حسين سرى فى عهد الملك فاروق ليتخلص من نجيب الهلالى وحسين سرى كان عضواً دائمًا فى مجالس إدارات شركات عبود.
(١٢٧) مذكات صلاح نصر، الجزء الأول ص١٨٨.
(١٢٨) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٩.
(١٢٩) المصدر السابق نفسه ، ص١٩٠.
(١٣٠) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ عبدالرحمن الرافعى، ص٩٧.
(١٣١) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل ص ١٣٩: ١٤١.
(١٣٢) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص٢١٥ : ٢٢١.
(١٣٣) ٧٢ شهر مع عبدالناصر للأستاذ فتحى رضوان، ص ١١ :١٥.
(١٣٤) كتاب نهاية ثورة يوليو للأستاذ عادل حمودة ومعها صورة المقال ص ٢٤٩ : ٢٥٦.
(١٣٥) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ١٢٦: ١٣٦.
(١٣٦) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو للأستاذ المستشار طارق البشرى، ص ٧٨.
(١٣٧) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول من ص ١٢٧ : ١٤٠.
(١٣٨) واعترض محمد نجيب على حكم الإعدام وبخاصة بلغه أنهم عذبوا حسن الدمنهورى بشكل وحتى لأجل أن يعترف زورا وبالإكراه أمام لجنة التحقيق بأنه كان يدير مؤامرة ضد مجلس القيادة، مذكرات محمد نجيب، ص ٨٧، ٨٨.
(١٣٩) نهاية ثورة يوليو لعادل حمودة، ص ١٠٦.

(١٤٠) نهاية ثورة ٢٣ يوليو، ص ١٠٤، ١٠٥ لعادل حمودة.
(١٤١) من مذكرات صلاح نصر الجزء الأول ص ١٤١.
(١٤٢) ثوار يوليو الوجه الآخر للأستاذ حمدى لطفى، ص ١٤١، ١٤٢ (من أقوال عبد المنعم أمين).
(١٤٣) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل، ص ١٢٤، ١٢٦، ١٤١، ١٤٣.
(١٤٤) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ١١٤ : ١٤٧.
(١٤٥) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص١٤٨.
(١٤٦) مذكرات صلاح نصر، ص ١٥١: ١٥٢.
(١٤٧) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ١٤٠.
(١٤٨) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ١٥٧.
(١٤٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٨.
(١٥٠) مذكرات صلاح نصر، ص ١٥٦، ١٥٧.
(١٥١) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل، ص ١٤١، ١٤٣، ١٤٦.
(١٥٢) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ عبد الرحمن الرافعى، ص ١٤٤.
(١٥٣) صلاح نصر، ص ١٦٦.
(١٥٤) من مذكرات صلاح نصر، ص ١٧١ ، ١٧٢.
(١٥٥) مجلة الطليعة العدد ٦٨٧ فى ١٩٨٩/٢/٢٤ مقال دكتور عبد العظيم رمضان.
(١٥٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٥.
(١٥٧) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ١٧٦.
(١٥٨) مذكرات صلاح نصر، ص ١٧٢.
(١٥٩) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى، ص ١٤٨، ١٥٠.
(١٦٠) المصدر السابق نفسه ص ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.
(١٦١) مذكرات المؤلف كنت نائبا لرئيس المخابرات، ص ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.
(١٦٢) ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، ص ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨ للأستاذ الرافعى.
(١٦٣) هذا كان رأى المؤلف وقت الأزمة حيث كان مستغرقًا فى المشاركة مع المقاومة الشعبية ومع قيادة الكفاح المسلح المنظم فى منطقة القناة.
(١٦٤) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الرافعى، ص ٢١٨.
(١٦٥) ص ٢١٧ من الكتاب (تخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة)
(١٦٦) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل، ص ١٨٠.
(١٦٧) فخ السويس لهنرى أزو، ص ٨٥، ٨٦.
(١٦٨) حرب السويس سنة ١٩٥٦، ص ٣٠، ٣١، ٣٢ (دكتور محمود فوزى)
(١٦٩) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ١٦٥.
(١٧٠) فخ السويس لهنرى آزو، ص ١٠٣، ١٠٤.
(١٧١) ثورة ٢٣ يوليو للرافعى، ص ١٩١.

(١٧٢) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ١٧٠.

(١٧٣) حرب السويس سنة ١٩٥٦، د. محمود فوزى، ٢٤ : ٢٩.

(١٧٤) أثير بين هؤلاء الأقطاب الثلاثة إمكان مد مصر بالسلاح السوفيتى لإمكان الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الإسرائيلية وتم اتصال الزعيم الصينى بالاتحاد السوفيتى لذلك، ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ١٩١.

(١٧٥) فخ السويس، ص ١٠٤، ١٠٥.

(١٧٦) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى.

(١٧٧) فخ السويس لهنرى أزو، ص ١١٣، ١١٤.

(١٧٨) فخ السويس لهنرى أزو، ص ١٣٢، ١٣٣.

(١٧٩) الأهرام عدد ١١/١١/ ١٩٨٦ حلقات ٢٢ من كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(١٨٠) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٠.

(١٨١) فتح السويس لهنرى آزو، ص ١١٥.

(١٨٢) المصدر نفسه.

(١٨٣) المصدر السابق نفسه ص ١١٦، ١١٧.

(١٨٤) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(١٨٥) فخ السويس «لهنرى آزو»، ص ١١٦، ١١٧.

(١٨٦) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥١.

(١٨٧) عدد الأهرام يوم ١٩٨٦/١١/١١ حلقات كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(١٨٨) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٣.

(١٨٩) كتاب فخ السويس لهنرى أزو، ص ١٣٦.

(١٩٠) جريدة الأهرام عدد ١٩٨٦/١١/٣ حلقة ١٩ من كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(١٩١) المصدر السابق نفسه.

(١٩٢) كتاب First Handbook تأليف شرمان آدمز مساعد الرئيس إيزنهاور من سنة ١٩٥٠،ص١٧.

(١٩٣) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٢٤٧، ٢٤٩: ٢٥٢.

(١٩٤) كتاب فخ السويس هنرى آزو، ص ١٣٥: ١٣٧.

(١٩٥) جريدة الأهرام عدد ١٩٨٦/١١/٤ حلقة ١٩ من كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(١٩٦) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٤.

(١٩٧) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٣٠: ١٣٣.

(١٩٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤ ، ١٣٥.

(١٩٩) كتاب حرب السويس ١٩٥٦ ـ دكتور محمود فوزى. ص ٤٤، ٤٥.

(٢٠٠) مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر القسم الأول من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى يناير ١٩٥٨ إصدار الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٥٤٥: ٥٤٧.

(٢٠١) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٧.

(٢٠٢) مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر القسم الأول من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى يناير ١٩٥٨ إصدار الهيئة العامة للاستعلامات.

(٢٠٣) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٥٧.

(٢٠٤) عدد الأهرام ١٩٨٦/١١/١٤، الحلقة ٢٤ من كتاب ملفات السويس للاستاذ محمد حسنين هيكل.

(٢٠٥) حرب السويس سنة ١٩٥٦ للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية، ص ٦١.

(٢٠٦) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٥٦.

(٢٠٧) مذكرات المؤلف (كنت نائبا لرئيس المخابرات)، ص ١٨٣.

(٢٠٨) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١١٤ : ١٥٤.

(٢٠٩) المصدر السابق نفسه من ص ١٤٥ : ١٤٨.

(٢١٠) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٥.

(٢١١) كتاب لعبة الأمم «مايلز كريلن».

(٢١٢) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٤٧، ١٤٩.

(٢١٣) كتاب First Handbook فى الفصل الخاص «من السويس إلى مشروع إيزنهاور لمؤلفه مستر Sherman Adam مساعد إيزنهاور من سنة إلى سنة ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨، ص ٢٣.

(٢١٤) حرب السويس سنة ١٩٦٤، د. محمود فوزى، ص ٣٣، ٣٤.

(٢١٥) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٤٧، ١٤٩، ١٦٧، ١٦٨.

(٢١٦) عدد جريدة الأهرام يوم ١٩٨٦/١١/١٦ الحلقة الخامسة من كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(٢١٧) المصدر السابق نفسه

(٢١٨) كتاب First Handbook فى الفصل «من السويس إلى مشروع إيزنهاور» للمؤلف ستيرمان أدفر مساعد الرئيس إيزنهاور سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٨، ص ١٦.

(٢١٩) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٦٤.

(٢٢٠) فخ السويس (هنرى ازو)، ص ١٩٩، ص ٢٠١.

(٢٢١) مذكرات صلاح نصر جزء أول، ص ٢٦٢.

(٢٢٢) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ص ١٨٣، ١٨٤.

(٢٢٣) فخ السويس (هنرى آزو). ص ١٦٥.

(٢٢٤) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ١٦٧ : ١٧٦.

(٢٢٥) First Handbook للمستر Sherman Adams ، ص ٢١، ٢٢، ٢٤ صادر عن شركة Harber and Brothers نيويورك سنة ١٩٦٢.

(٢٢٦) المصدر السابق نفسه.

(٢٢٧) خبير بترول.

(٢٢٨) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٢٠٦.

أفصح هذا الكتاب فى ص ٢٠٦ بأن نقص البترول فى أوروبا يمكن أن يهيئ فرصة طيبة جدًا للصناعة الأمريكية.

(٢٢٩) كتاب فخ السويس هنرى آزو، ص ١٩٠.

(٢٣٠) كتاب فخ السويس هنرى آزو، ص ١٩٠، ١٩١، ١٩٢.

(٢٣١) كتاب فخ السويس (هنرى آزو) ص ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨.

(٢٣٢) كتاب حرب السويس سنة ١٩٥٦، محمود فوزى، ص ٦٧، ٦٨، ٦٩.

(٢٣٣) كتاب حرب السويس، محمود فوزى ص ٧٢، ٧٣، ٧٤.

(٢٣٤) كتاب حرب السويس د. محمود فوزى سنة ١٩٥٦، ص ٦٦.

(٢٣٥) عدد الأهرام يوم ٨٦/١١/١٩ حلقة ٢٧ من كتاب ملفات السويس لمجرد حسين هيكل مأخوذ عن أرشيف منشية البكرى ونص محادثات منزيس عبدالناصر.

(٢٣٦) كتاب حرب السويس سنة ١٩٥٦. د. محمود فوزى، ص ٧٦، ٧٧.

(٢٣٧) مذكرات صلاح نصر جزء أول ص ٢٦٥.

(٢٣٨) فخ السويس ص ٢٦٤، هنرى آزو.

(٢٣٩) حرب السويس سنة ١٩٥٦. د. محمود فوزى، ص ٥٨.

(٢٤٠) السويس، هنرى آزو ص ٢٦٤.

(٢٤١) كتاب First Handbook شيرمان آدمز مساعد إيزنهاور من سنة ١٩٥٣ الفصل الرابع إصدار Harber and Brothers نيويورك إبريل سنة ١٩٦٢.

(٢٤٢) كتاب حرب السويس سنة ١٩٥٦ د. محمود فوزى، ص ٦١.

(٢٤٣) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٦٤.

(٢٤٤) فخ السويس (هنرى آزو) ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢٤٥) المصدر السابق نفسه، ص ٣٠٤.

(٢٤٦) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٢٨٣.

(٢٤٧) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٢٤٨) فخ السويس ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨ عن مذكرات كريستيان بينو.

(٢٤٩) مذكرات صلاح نصر، ص ٢٧١.

(٢٥٠) فخ السويس، ص ٣١٠، ٣١١.

(٢٥١) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول ص ٢٧١.

(٢٥٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣١٤، ٣١٥.

(٢٥٣) فخ السويس، ص ٣٢٨.

(٢٥٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٠٢.

(٢٥٥) عدد جريدة الأهرام يوم ١٩٨٦/١١/١٨.

(٢٥٦) كتاب فخ السويس، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢٥٧) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢٥٨) مذكرات صلاح، نصر الجزء الأول، ص ٢٦٩.

(٢٥٩) كتاب فخ السويس، ص ٢٨٩.

(٢٦٠) كتاب فخ السويس، ص ٢٨٩.

(٢٦١) جريدة الأهرام عدد رقم ٢٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٩ من مقال النصر والأمل لهيكل.

(٢٦٢) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٣١٣، ٣١٤.

(٢٦٣) مذكرات المؤلف، ص ١٨٤.

(٢٦٤) كتاب فخ السويس، ٣١٩، ٣٢٠.

(٢٦٥) مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول، ص ٢٧٤.

(٢٦٦) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٢٧٨.

(٢٦٧) عدد جريدة الأهرام يوم ١٩٨٦/١١/٢٣ حلقة ٢٩ من كتاب ملفات السويس للأستاذ هيكل.

(٢٦٨) من كتاب محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ص ١٨٥.

(٢٦٩) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول ص ٢٧٤ حيث كان بحكم مركزه مديرًا لمكتب القائد العام حاضرا اجتماعات جمال عبدالناصر مع القيادة العسكرية فى مبنى القيادة المشتركة يوم ٢٠ وفى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة يوم ٣١ أكتوبر.

(٢٧٠) مقال نشر فى مجلة رجال الأعمال الأمريكان فى شيكاغو سنة ١٩٥٦.

(٢٧١) فخ السويس (هنرى آدمز) ص ٣٢٨.

(٢٧٢) كتاب فخ السويس فى ص ٢٣٨ إلى ص ٣٤٩.

(٢٧٣) كتاب فخ السويس (هنرى آزو، ص ٣٤٢.

(٢٧٤) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٣٠٣.

(٢٧٥) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(٢٧٦) ثورة السويس (هنرى آزو، ص ٣٤٩).

(٢٧٧) فخ السويس (هنرى آزو، ص ٣٤٩).

(٢٧٨) مذكرات نصرا جزء أول، ص ٢٤٩ ، ٢٤٩.

(٢٧٩) كتاب فخ السويس ص ٢٤٩ ، ٢٤٩.

(٢٨٠) رجاء الرجوع إلى كتاب من السويس إلى مشروع ايزنهاور الذى كتبخ مساهد ابزنهاور (شرجان اونر) ويفصح فيه عن رأى الادرة الأمريكية - عن تصرفات عبد الناصر اثناء العدوان.

(٢٨١) مجموعة خطط وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الأول من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى يناير ١٩٥٧ اصدار الهيئة العامة للإستعلامات عن خطاب عبد الناصر ألقاه فى الأزهر الشريف يوم ٢ نوفمبر سنه ١٩٥٦ ص ٦٥.

(٢٨٢) فتح السويس ث ٤٠٠.

(٢٨٣) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل ص ١٨٦.

(٢٨٤) فتح السويس ص ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٦١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢.

(٢٨٥) نفسها المصدر السابق.

(٢٨٦) نفس المصدر السابق ص ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢٨٧) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. الرافعى ث ٢٩١، ٣٦٢.

(٢٨٨) مذكرات صلاح نصر جزء أول ث ٢٧٧.

(٢٨٩) محمد عبد العال أبو الفضل ص ٦٨١، ٧٨١، ٨٨١، ٩٨١.

(٢٩٠) فتح السويس ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٩٠.

(٢٩١) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ١٨٨.

(٢٩٢) كتاب السويس ص٣٩٢، ٣٩٤.

(٢٩٣) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ص ١٨٩.

(٢٩٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٠، ١٩١.

(٢٩٥) نفس المصدر السابق ص٣٠٤.

(٢٩٦) السويس (هنرى آزو) ص ٤١١، ٤١٢.

(٢٩٧) عن مذكرة سرية سجلها الكولونيل (١. ج جود باستر) السكرتير العسكرى للرئيس إيزنهاور الحلقة السابعة من كتاب سنوات الغليان أهرام يوم ١٩٨٨/١٠/٢٤ للأستاذ حسنين هيكل.

(٢٩٨) كتاب فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٠٩، ٤١٢.

(٢٩٩) المصدر السابق.

(٣٠٠) الأهرام ٢٤، ١٠، ١٩٨٨، الحلقة السابعة من سنوات الغليان للأستاذ هيكل.

(٣٠١) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٠٩.

(٣٠٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٢٤.

(٣٠٣) مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل المؤلف (كنت نائبًا رئيس المخابرات)، ص ١٩١، حيث كان سن المشتركين فى قيادة هذه المقاومة.

(٣٠٣) عدد أهرام ٢٥/ ١١/ ١٩٨٦ م من حلقات ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(٣٠٤) فخ السويس ص ٢٤٣.

(٣٠٥) المصدر السابق نفسه.

(٣٠٦) مذكرات صلاح نصر الجزء الأول، ص ٢٧٧.

(٣٠٧) كتاب فخ السويس، ص ٣٥١ ، ٣٥٩.

(٣٠٨) فخ السويس، ص ٤٢١.

(٣٠٩) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ٣١١.

(٣١٠) فخ السويس (هنرى أوزو)، ص ٤٣٦.

(٣١١) المصدر نفسه، ص ٤٤٦ و ٤٤٣.

(٣١٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ و ٤٤٨.

(٣١٣) عدد جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٦، ص ٦ من حلقات كتاب ملفات السويس.

(٣١٤) ثورة يوليو ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى.

(٢١٥) الحلقة ٣١ من كتاب ملفات السويس فى أهرام ٢٦/ ١١.

(٢١٦) الحلقة ٣١ من كتاب ملفات السويس فى أهرام ٢٦/ ١١.

(٢١٧) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ٣١٢، ٣١٣.

(٢١٨) كتاب First HandbooK تأليف شيرمان آدامز مساعد إيزنهاور فصل من السويس إلى مشروع إيزنهاور.

(٢١٩) فخ السويس (هنرى آزو).

(٢٢٠) كتاب First HandbooK تأليف: شيرمان آدمز مساعد ايزنهاور، ص ٥١.

(٢٢١) كتاب First HandbooK فصل من السويس إلى مشروع إيزنهاور تأليف مساعد إيزنهاور شيرمان آدمز، والذى صدر فى ١٩٦٢ بعد العدوان بستة سنوات وأفصح فيه المؤلف عما دار فى هذه الاجتماعات السرية، ص ٣٥.

(٢٢٢) كان هوفر الصغير منذ فجر حياته يعمل كوالده مهندسًا للتعدين وفى السنوات الأخيرة كان أخصائيًا فى شئون البترول، ثم انضم لوزارة الخارجية ١٩٥٣ كمستشار فى شئون البترول فى الشرق الأوسط حيث كان يقدره ويحترمه الزعماء العرب.

(٢٢٣) المصدر نفسه، السابق ص ٤١، ٤٢.

(٢٢٤) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل، ص ١٩٤ : ٢٠٣. ووقتها كان مع قوات المقاومة فى بورسعيد.

(٢٢٥) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٧٦.

(٢٢٦) عدد جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٦ من ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل.

(٢٢٧) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨.

(٢٢٨) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٧٩ ، ٤٨٠، ٤٨١.

(٢٢٩) ثورة ٢٣ يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٢٥٣.

(٢٣٠) المصدر السابق نفسه المنشور فى عدد جريدة الأهرام ٣٠/ ١١/ ٦٨.

(٢٣١) المصدر نفسه.

(٢٣٢) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٨١.

(٢٣٣) ملفات السويس للأستاذ حسنين هيكل. عدد أهرام ٣٠/ ١١/ ١٩٨٦، حلقة ٣٣.

(٢٣٤) عدد جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٨٦، حلقة ٣٣ من كتاب ملفات السويس للأستاذ هيكل.

(٢٣٥) المصدر السابق نفسه.

(٢٣٦) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٨١ و ص ٤٨٢.

(٢٣٧) المصدر السابق، ص ٤٨٢ ، ٤٨٣.

(٢٣٨) First HandbooK فى الفصل «من السويس إلى مشروع ايزنهاور، ص ٥٠ ، ٥٧.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٩ ، ٦٠.

(٢٤٠) المصدر نفسه.

(٢٤١) فخ السويس لهنرى آزو، ص ٤٨٣.

(٣٤٢) فخ السويس (هنرى آزو)، ص ٤٨٤.

(٣٤٣) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ الرافعى، ص ٣١٧.

(٣٤٤) ثورة يوليو للأستاذ الرافعى، ص ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣٤٥) كتاب فخ السويس (هنرى أوزو)، ص ٥٠١.

(٣٤٦) كتاب First HandbooK لشيرمان آدمز مساعد إيزنهاور، ص ٦٠.

(٣٤٧) عدد جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٦ الحلقة (٣١) من كتاب ملفات السويس للأستاذ محمد حسنين هيكل عن محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة لوضع خطوط عمل الوفد المصرى فى نيويورك.

(٣٤٨) كتاب فخ السويس (هنرى أزو)، ص ٤٩٨.

(٣٤٩) فخ السويس، ص ٤٩٦ ، ٤٩٧.

(٣٥٠) يوميات بن جوريون مجموعة ديسمبر ١٩٥٦ عن كتاب الأستاذ هيكل «ملفات السويس».

(٣٥١) فخ السويس، ص ٥٠٢.

(٣٥٢) ص ٢٨٢ من الكتاب (لجنة أرثر فلمنج).

(٣٥٣) كتاب حزب السويس سنة ١٩٥٦، د. محمود فوزى، ص ١٢٥، ١٢٦ و ص ٣٠، ٣١.

(٣٥٤) كتاب حزب السويس ١٩٥٦ د. محمود فوزى، ص ١٥، ١٦، ص ٣٠، ٣١.

(٣٥٥) مجموعة أوراق إيزنهاور، الجزء الرابع.

(٣٥٦) الحلقة ٢٩ من كتاب ملفات السويس المنشورة بالأهرام يوم ٢٣/ ١١.

(٣٥٧) كتاب First HandbooK لشيرمان آدمز مساعد الرئيس إيزنهاور فصل من السويس إلى مشروع إيزنهاور، ص ٢١.

(٣٥٨) ص ٢١٤ من الكتاب نفسه.

(٣٥٩) المرجع السابق نفسه ص ٢١.

(٣٦٠) المرجع السابق نفسه ص ٢٢.

(٣٦١) المرجع السابق نفسه ص ٢٤.

(٣٦٢) كتاب First HandbooK شيرمان آدمز (مساعد إيزنهاور)، ص ٤١، ٤٢ ، ص ٢٤.

الفهــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

www. egyptianbook org.eg

E - mail : info@egyptian.org.eg

هذا الكتاب...

الجزء الأول من كتاب «تأملات فى ثورة ٢٣يوليو سنة ١٩٥٢» كتاب قابل فيه مؤلفه صعوبة نفسية منذ بدايته حتى الانتهاء منه، وذلك بمحاولة التجرد من الانتماء، أو الميل، أو التحامل، وبخاصة أن هذه الثورة تنوعت المواقف منها بعد رحيل الزعامة وانحسار السلطة عن أعضائها، ومع ذلك أكد الكاتب أن ثورة ٢٣ يوليو كانت امتدادا لثورة ١٩١٩، والتى بدورها كانت امتداداً للثورة العرابية، ويتناول الكتاب- بالتفصيل- ظروف اتفاقيتى السودان، والجلاء، ثم ملابسات تأميم القناة، وما تبع ذلك من عدوان ثلاثى على مصر، وقد أمكن لشعب مصر، وشعوب الأمة العربية إزالة آثار هذا العدوان بالكامل ونتج عن ذلك الجلاء الكامل عن مصر بما فيها سيناء.

«وأسفاه على ما فات.. والأمل فيما هو آت.. لعل وعسى أن تخلص النيات».

محمد عبد الفتاح أبو الفضل



ISBN# 9789774216780
6 221149 018808

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٥ جنيها